الرقم الترتيبي: .....

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون وعلوم التربية
تكوين الدكتوراه: Interface, Ressources, Sociétés et Dynamiques Territoriales
الحقل المعرفي: جغرافيا
التخصص: جغرافيا
المختبر: التراب والتراث والتاريخ

أطروحة لنيل الدكتوراه

هامشية المجال وتعدد أبعاد الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط

إعداد الطالب الباحث: حميد التوزاني

ر.و.ط: 2926815732

تاريخ المناقشة: 26 نونبر 2022

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	الإطار	مؤسسة الانتماء	الصفة
صباح سرغيني	أستاذة التعليم العالي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس	**رئيسة**
محمد حمجيق	أستاذ التعليم العالي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس	**عضوا**
محمد المساوي	أستاذ التعليم العالي	المركز الجهوي للتربية والتكوين جهة فاس مكناس	**عضوا**
عمرو إديل	أستاذ التعليم العالي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس	**خبيرا**
امحمد لزعر	أستاذ التعليم العالي	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس	**مشرفا**

مقتضب عن الأطروحة

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بخصوصية واضحة، إذ يعد من أكثر المجالات الجبلية فقرا بالمغرب، كما يمكن تصنيفه ضمن المجالات الهامشية المعزولة، جراء تظافر عدة عوامل على رأسها الإكراهات الطبيعية والظروف التاريخية والاختيارات التنموية، التي تستند أحيانا إلى منطق الأولويات والمردودية الاقتصادية.

لقد مكنت هذه الدراسة من رصد أهم مظاهر وأبعاد الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، ولابد من الإشارة بداية إلى أن تباين الظروف الطبيعية القاسية وخصوصا الانحدارات القوية والانتشار الواسع للمجال الغابوي، أنتج تباينا واضحا للهامشية بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، وبلا شك فإن هذه الظروف القاسية أفرزت كذلك زراعة معيشية تراهن على تحقيق الاكتفاء الذاتي بشكل موسمي، لكن مقابل ذلك تبرز أهمية كبرى لتربية الماشية التي تعد المصدر الأساسي للدخل بالوحدة الهامشية.

يتميز مجال البحث بحضور وازن للفقر الموسمي، حيث يختلف واقع الفقر وتتفاوت حدته، بين الفترة الدافئة التي تعد فترة إنتاج ووفرة والفترة الباردة التي تعد فترة إنفاق وقلة. كما تعاني المنطقة من عجز عميق للخدمات الاجتماعية وخصوصا التعليم والصحة، إذ يشكل هذا البعد الاجتماعي أهم أسباب هجرة السكان. تجب الإشارة أيضا إلى البعد المجالي الذي يتمثل في الضعف الشديد للولوجية التي تعد بدورها علامة بارزة للحرمان. رغم تعدد أبعاد الفقر وتجذرها فإن المنطقة ظلت على هامش التدخلات الهادفة الى تنمية المجال القروي. وعموما فقد شكلت بداية الألفية الثالثة منطلقا للاهتمام بتنمية الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، لكن تظل الجهود المبذولة غير كافية أمام تراكم التأخر على مختلف الأصعدة.

خلصت هذه الدراسة إلى أن واقع الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، يتميز بخصوصية معقدة، تتطلب بلا شك إعادة النظر في طبيعة مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسات والإحصاءات، والمعممة على المجال القروي المغربي المتنوع من حيث الظروف والديناميات، وبالتالي يفرض هذا الواقع تنويعا لطرق القياس والمؤشرات المعتمدة، في دراسة إشكالية الفقر التي تعتبر أبرز التحديات التي تواجه المغرب.

الكلمات المفاتيح: الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط – الهامشية – الاكتفاء الذاتي – الفقر – العزلة - الهجرة.

كلمة شكر وإهداء

لم يكن تخطي الكثير من الصعوبات والعقبات التي واجهت إنجاز هذا العمل ممكنا، لولا الصبر الاستثنائي لأستاذي الفاضل امحمد لزعر، ولولا الفرص التي منحني إياها للاستدراك والغوص أكثر في عمق وتشابكات إشكالية الفقر بالمجال الجبلي الهامشي، لذلك فمهما قدمت له من كلمات الشكر والامتنان، حتما لن تعبر عن عمق ما أكنه من احترام وتقدير وإحساس بالجميل تُجاه أستاذي ومعلمي، إذ كنت محظوظا بمشوار إشرافه منذ بحث سلك الإجازة، فله جزيل الشكر على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وجزيل الشكر على توجيهاته وانتقاداته العميقة وأيضا على سعة صبره وتفهمه، ويسعدني أن أهديه هذا العمل المتواضع.

أشكر كذلك أساتذتي الأفاضل "نبيل لحسن، امحمد المساوي وعبد الرحيم فرح" على توجيهاتهم القيمة، وكذلك كل الأستاذات الفضلوات والأساتذة الأفاضل بالمختبر، الذين لم يدخروا جهدا في إفادتنا معرفيا ومنهجيا من خلال اللقاءات التكوينية. ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني في مهمة البحث الميداني وخصوصا الأصدقاء الأعزاء "محمد الخباز، محمد أوراغ، أمين زويتنة ومحمد عبيد" وكل المتعاونين من شباب الدواوير وأعوان السلطة ومسؤولي إدارتي الفلاحة والمياه والغابات.

أشكر كذلك جزيل الشكر فاطمة الزهراء زوجتي التي تحملت أعباء كثيرة من أجل توفير الظروف الملائمة للاشتغال على الأطروحة، لذلك فلها كامل الفضل في استمرار المشوار وتتويجه بهذا المنجز، ويسعدني أن أهديها إياه وإلى أميرتي الصغيرة لينا.

أهدي هذا العمل إلى أمي العزيزة وإلى روح والدي رحمه الله الذي لم يكتب له معايشة تحقق حلم اقتسمناه وانتظرناه سويا... إلى إخوتي الأعزاء وأخواتي العزيزات الذين لم يبخلوا بالتشجيع والدعم.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى سكان الهامش بجبال مغراوة بويبلان، في أفق العودة إلى الميدان للمساهمة في مواجهة الفقر، مشاركة مهما كانت بسيطة تعطي لهذا البحث معنى على أرض الواقع.

تقديم عام

يعد الفقر من أبرز الانشغالات الدولية والوطنية خلال السنوات الأخيرة، ويبرز هذا الانشغال بشكل مباشر في تصور الفقر وابتكار مقاربات جديدة لدراسته، حيث تتماشى هذه المقاربات مع واقع متحول سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وفي هذا الصدد تندرج مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد التي جاءت تتويجا للتوجه غير النقدي في دراسة الفقر، الذي يقوده البنك الدولي باعتباره الهيئة الدولية التي ترسم خرائط التنمية وسبل مواجهة الفقر، خصوصا بالنسبة للدول التي تعاني من المديونية المرتفعة. كما يبرز بشكل غير مباشر من خلال الحديث عن التنمية باعتبارها حلا لمشكلة الفقر والحرمان، وفي هذا الصدد تندرج الأهداف الإنمائية للألفية التابعة للأمم المتحدة.

شكل المغرب خلال السنوات الأخيرة شريكا مجتهدا ومختبرا حقيقيا بالنسبة للهيئات المانحة، وعلى رأسها البنك الدولي، إذ يعد إلى جانب بعض دول الجوار مختبرا لتجريب بعض السياسات الاقتصادية وكذلك مقاربات وطرق قياس الفقر، الذي عرف بلا شك تطورا ملحوظا، فمن الناحية الكمية "فقد تراجع بشكل ملحوظ معدل الفقر المطلق بالمغرب من 15.3% سنة 2001 إلى 4.2% سنة 2014، ومن 25.1% إلى 8.9% خلال نفس الفترة بالوسط القروي. أما بالنسبة لمعدل الفقر المتعدد الأبعاد فقد تراجع بدوره من 28.5% سنة 2003 إلى 6% سنة 2014"[1].

تخفي هذه الأرقام حقائق اجتماعية عميقة، باعتبار أن واقع الفقر هو واقع متحول، يرتبط بالسياق العام دوليا ووطنيا، ولعل جائحة كورونا التي عصفت بالعالم انطلاقا من سنة 2020 والتي لازالت مستمرة لحد الآن، من حيث الحضور والتداعيات، تعتبر أبرز الأمثلة على تشابك العوامل المسببة للفقر والمعززة لاتجاهاته. ولاشك أن الفئة الفقيرة كانت أكثر الفئات تضررا من إجراءات الطوارئ التي رافقت الجائحة، التي زادت أيضا من احتمال التعرض للفقر المؤقت بالنسبة لفئة واسعة من الأسر، التي فقدت مصدر دخلها جراء الإغلاق. وبالتالي فمختلف المجتمعات ومن بينها المجتمع المغربي طبعا، تتأثر بشكل ملموس بالأزمات والصدمات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو صحية.

يتميز الفقر بأبعاد متعددة إذ يشكل البعد النقدي أبرز هذه الأبعاد، إلا أنه لا يلغي بقية الأبعاد المؤثرة في حياة الأسر والأفراد، لأن الاقتصار على بعد واحد أو حتى أبعاد متعددة بشكل جامد، يفضي إلى نتائج لا تعبر بالضرورة عن الواقع المعيش، خصوصا بالمجال القروي الذي يعيش فقرا موسميا ومؤقتا يرتبط في الغالب بموسم الأمطار وكذلك بتعاقب السنوات الجافة، هذا ما يجعل المجال القروي

[1] المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة: المكتسبات والتحديات، المندوبية السامية للتخطيط، التقرير الوطني 2015، ص: 15 – 16.

وعلى وجه الخصوص المجال الجبلي، أكثر المناطق فقرا وأكثرها عرضة للفقر، سواء على مستوى الدخل الذي يرتبط بتذبذب الإنتاج الفلاحي حسب الحصيلة المطرية، أو على مستوى الأبعاد غير النقدية، من عزلة، تعليم، صحة وظروف المعيشة، مما يجعل المجال الجبلي كمجال فقر بامتياز، وبالتالي تحتاج هذه المناطق مقياسا مرنا يضع في الاعتبار طبيعة الظروف المجالية والاقتصادية للسكان.

تعد جبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، من أكثر المجالات الهامشية التي راكمت ضعفا ملحوظا على مستوى جهود التنمية. إذ شكل العجز في التجهيزات والخدمات الاجتماعية إرثا ثقيلا يصعب التخلص منه، ساهم في استمرار نزوح سكاني قوي، هربا من واقع العزلة وتقلب ظروف المعيشة، حسب طبيعة كل موسم فلاحي.

يتمحور الهدف من هذه الدراسة، في رصد مظاهر الفقر والحرمان، سواء على المستوى الاقتصادي من خلال التطرق للأنشطة الاقتصادية التي تؤمن مصادر الدخل للسكان، أو المستوى الاجتماعي ويقصد هنا تشخيص واقع التعليم والصحة والظروف المعيشية للسكان، قصد الخروج بنتائج تبرز خصوصية مشكلة الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط خصوصا وبالمناطق الجبلية عموما.

تضم الدراسة ثلاثة أقسام، يتطرق القسم الأول إلى الجانب المفاهيمي للفقر والهامشية، مع استحضار مقاربات وطرق قياس الفقر، كما يتحدث على الجوانب الطبيعية وعلاقتها به، سواء من حيث المناخ أو التضاريس أو الغطاء النباتي، يتحدث أيضا على الجوانب التاريخية للمنطقة، والتي لا يمكن تجاوزها نظرا لأثرها البليغ في رسم معالم الواقع، باعتباره استمرارا للماضي، فلكل مشكلة جذور وأسباب تتطلب الفحص والفهم. أما القسم الثاني فيعالج هشاشة الأنشطة الاقتصادية ويوضح أثرها على مستوى عيش السكان، مع التركيز على الأنشطة الفلاحية نظرا لمكانتها الأساسية، في تأمين حاجيات العيش، كما يشير كذلك إلى مصادر الدخل غير الفلاحية والتي تعتبر كذلك عاملا حاسما في تفاوت توزيع الفقر بين الدواوير من جهة وبين الأسر من جهة ثانية. وعلى مستوى القسم الثالث فهو يتحدث عن الأبعاد المجالية والاجتماعية للفقر، حيث يعالج مشكلة العزلة وواقع الصحة والتعليم وظروف المعيشة، من حيث السكن والتجهيزات والإنفاق، فضلا عن إثارة أشكال تكيف السكان مع مظاهر الحرمان المتعددة، وينتهي هذا القسم بالتطرق إلى جهود الدولة في تشجيع التنمية ومحاربة الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط.

- **موضوع البحث وأهميته:**

يشكل الفقر تحديا دوليا حقيقيا، حيث تضع معظم دول العالم محاربته ضمن أولوياتها، وذلك بتوجيه من مؤسسات الأمم المتحدة التي تعد مرجعا مركزيا في تحليل الفقر ومحاربته، فهو من جهة يضع المقاربات والقياسات وينسق مع الكثير من الدول لاعتمادها أو لتجريب الجديد منها، ومن جهة ثانية نجده يمول برامج محاربة الفقر في إطار التحديات التي يرفعها.

لذلك يعد الفقر قضية حساسة جدا بالنسبة لمختلف الدول، خصوصا الدول السائرة في طريق النمو، التي تواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية لا حصر لها، ترتبط معظمها بظاهرة الفقر، التي برزت بشكل واضح جراء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا. ساهم هذا الواقع في طرح خطاب مركب يتضمن التنمية باعتبارها أداة لتحسين ظروف عيش السكان، كما يتضمن الفقر باعتباره مشكلة التنمية، ومنطلقا لقياس الفوارق وتحديد السياسات والتدخلات.

مما لا شك فيه أن المغرب هو كباقي الدول المرتبطة بالهيئات الدولية المانحة، وخصوصا البنك الدولي، حيث نجده منخرطا وباجتهاد في الجهود الدولية لدراسة ومحاربة الفقر وتسريع التنمية، خصوصا وأن الاستقرار السياسي والاجتماعي رهين بمدى نجاعة عمليات التنمية ووقعها على ظروف عيش السكان. كما أن طبيعة المرحلة الراهنة وما تطرحه من تحديات، سواء على مستوى العلاقات الدولية أو على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، ترسخ توجه عام يحاول تغيير صورة المغرب وإعادة النظر في عملية التنمية، ولعل الحديث عن فشل النموذج التنموي الراهن والدعوة إلى نموذج تنموي جديد يوضح بشكل جلي هذا التوجه.

في سياق هذه الدينامية الوطنية والتهافت حول الحديث عن أعطاب التنمية ومشكلة الفقر، برزت الجغرافيا كتخصص علمي يواكب بجدية تحديات المرحلة، ويطرح مقاربته لفهم هذه المشاكل، من خلال تشخيصها وتحليلها. وقد تم التركيز على مجالات معينة، فعلى المستوى الحضري كانت الأحياء الهامشية ميدانا للبحث الجغرافي حول التنمية والفقر، أما على المستوى القروي فقد شكلت الجبال والواحات، مجالات جاذبة للبحث الجغرافي.

إلا أن مساهمة الجغرافيا المغربية ظلت محتشمة، في دراستها لظاهرة الفقر، باستثناء إشارات عرضية تدخل ضمن البحوث المنجزة حول التنمية وخصوصا التنمية الترابية، لذلك تم اختيار موضوع الفقر وما يرتبط به من هامشية مجالية وحرمان اجتماعي، بمجال يعد من بين أكثر المجالات فقرا بالمغرب. ولعل طبيعة مجال البحث "الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط" هي التي فرضت الاشتغال

على هذا الموضوع، كما أن تكرار الزيارات الميدانية، لم يدع مجالا للشك لإدراك حجم المشاكل التنموية التي يعرفها المجال، والتي تحتاج لتحليل عميق وبحث ميداني يشخص مستويات الفقر وواقع الفقراء.

- **دوافع اختيار الموضوع:**

لقد ارتبط اختيار موضوع البحث "هامشية المجال وتعدد أبعاد الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط"، بطبيعة الظروف المجالية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها السكان.

لقد سبق وأن أنجزت بحث سلك الماستر، حول دور السياحة في الحد من الفقر بمنتزه تازكا، إلا أن النتائج كانت معاكسة لفرضية البحث، حيث تم التوصل، إلى أن النشاط السياحي بالأطلس المتوسط الشمالي عموما، ضعيف جدا ولا يمكن اعتباره محركا للتنمية، فمن جهة تستقبل المنطقة عددا محدودا من السياح العابرين المكتشفين ومن جهة ثانية، النشاط السياحي نفسه يعتبر هشا لا يعول عليه بالشكل المطلوب. هذا ما أثبتته الأزمات الاقتصادية والأمنية، وبالأخص جائحة كورونا. انطلاقا من هذه الملاحظات، تم التفكير في البحث حول الفقر وأبعاده، خصوصا وأن المنطقة راكمت ولازالت تراكم تأخرا تنمويا يشمل المستويات التالية:

- استمرارية الأنشطة الزراعية المعيشيةّ، التي لا تحقق سوى اكتفاء ذاتيا موسميا، في ظل تزايد الإقبال على الأنشطة المدرة للدخل.
- جمود عام يتعلق بالتجهيزات وخاصة الطرق ووسائل المواصلات، واقع عزز العزلة التي أفضت إلى بروز نزوح سكاني قوي بأكثر الدواوير هامشية.
- المشاكل المعقدة والمتشابكة التي تعيق وصول السكان إلى احتياجاتهم الأساسية من تعليم وصحة خصوصا.

- **تحديد مجال البحث:**

يمتد مجال البحث "الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط"، ما بين ضاية شيكر وهوامشها شمالا إلى تامطروشت وهوامشها جنوبا، يغطي مساحة تقدر بحوالي 100 كلم^2، مجال يمتد بشكل طولي عبر الطريق الوطنية رقم 29، على مسافة تقدر بحوالي 77 كلم، ويغطي منطقة عرضية تناهز مسافتها 24 كلم (اعتماد قياس المسافة على مسافة الطرق). اتخذ مجال البحث شكل قطاع طولي يمتد من مجال منفتح ذي ارتفاعات متوسطة وولوجية مقبولة عموما، إلى مجال هامشي مرتفع شديد الانحدار، يعيش عزلة دائمة.

خريطة رقم 1: توطين مجال البحث

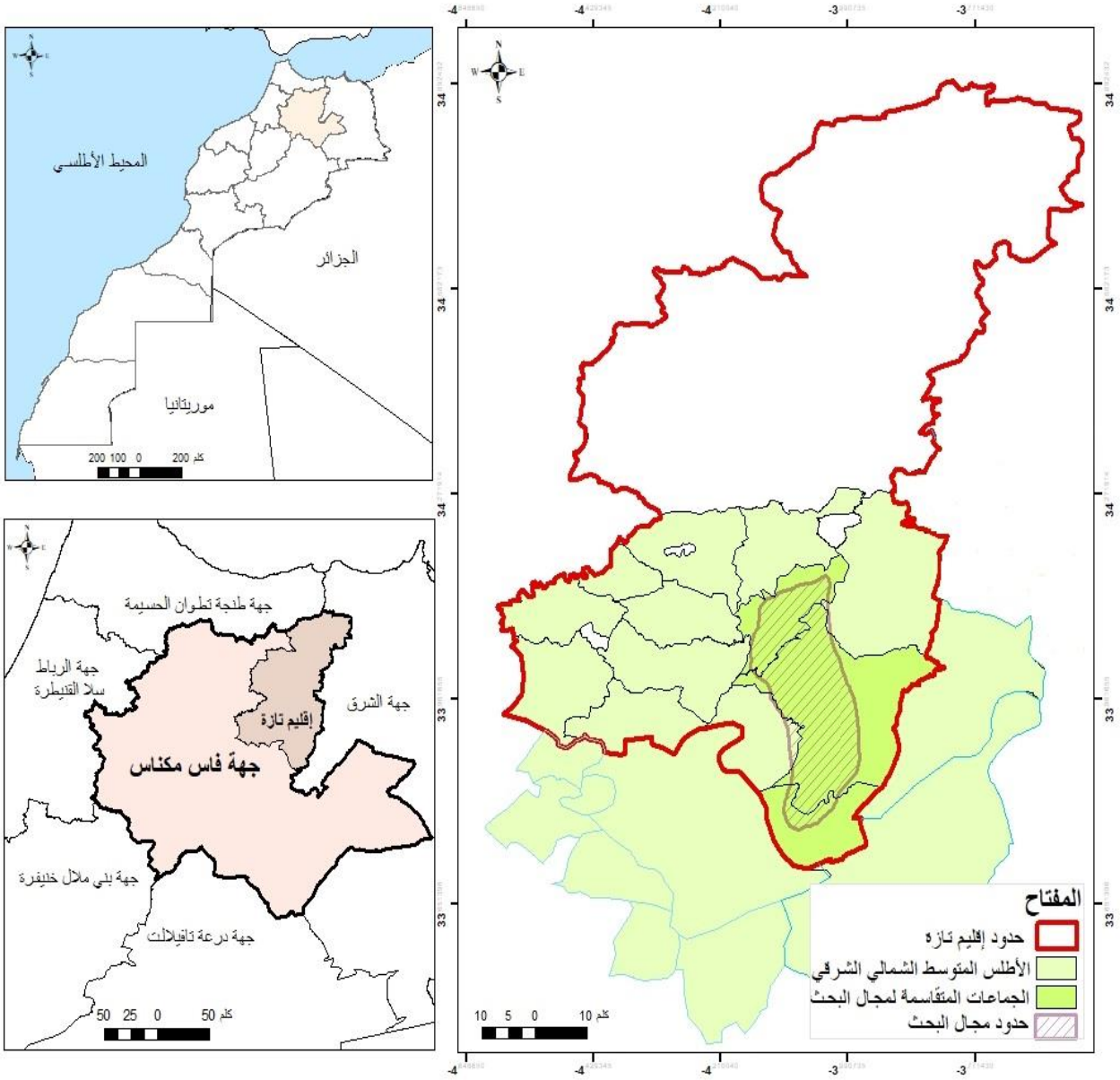

المصدر: إنجاز شخصي

ارتبط اختيار مجال البحث وضبط حدوده بثلاثة عوامل أساسية:

- عامل مرتبط بالجانب الطبوغرافي: يشكل مستوى الارتفاع ودرجة الانحدار، عاملا أساسيا لتفسير تباينات الكثافة السكانية والأنشطة الاقتصادية وكذلك التجهيزات، وبالتالي تعتبر الطبوغرافية مرتكزا لفهم وتحليل وتفسير واقع الدواوير المتنوع والمختلف. يفضي هذا الجانب إلى تراتبية واضحة تخص هامشية المجال.
- عامل مرتبط بالولوجية: يعتبر الموقع أحد الركائز الأساسية للتنمية، لذلك فالدواوير التي تحتل موقعا منفتحا على الطريق الوطنية، تسجل أقل الأرقام بالنسبة للهجرة، كما أنها تستفيد بشكل مريح

نوعا ما من وسائل النقل، والتنقلات اليومية خصوصا تلك المتعلقة بالصحة والتعليم. أما الدواوير التي تحتل موقعا هامشيا بعيدا عن الطرق المعبدة، فتسجل أعلى معدلات للهجرة، كما أنها تواجه مشاكل معقدة وقاسية فيما يتعلق بالتنقل بشكل عام.

- عامل مرتبط بالجانب الإثني: يتجلى في المزج بين مكونين، الأول أمازيغي (آيت واراين)، والذي يهيمن على المنطقة انطلاقا من السفوح المطلة على ضاية شيكر إلى حدود تامطروشت ببوييلان. أما الثاني فهو عربي (غياثة)، والذي يمتد من ضاية شيكر إلى سفوح جبل تازكا وعين خباب. ولا شك أن هذا المزيج الإثني سيساهم في إغناء البحث، نظرا لتباين نمط العيش التاريخي وكذلك الأنشطة الاقتصادية بين المكونين، كما أنه يختزل محددا أساسيا لتباين مستوى العيش، يتعلق بالموارد المستمدة من الجندية.

- تقسيم مجال البحث إلى وحدات سوسيومجالية متجانسة:

لقد شمل التقسيم السوسيومجالي ثلاثة مستويات، انطلاقا من تحديد الدواوير المتجانسة مجاليا، حيث تتميز العديد من الدواوير بتقارب شديد للظروف الطبيعية، والوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تم تقسيم مجال البحث إلى ثلاث وحدات سوسيومجالية، استنادا إلى الموقع والولوجية وكذلك طبيعة الأنشطة الزراعية وطبوغرافية الأراضي:

أ. الوحدة الأولى والتي تعتبر المجموعة الأكثر انفتاحا وتتميز بتداخل المكون الأمازيغي (آيت وراين) والمكون العربي (غياثة) وتتميز بوفرة الأنشطة الزراعية المسقية بالمنخفضات القريبة من العيون، تتوزع هذه المجموعة بشكل غير منتظم، وترتبط بعاملين أساسين هما، المنخفضات والولوجية الجيدة بفضل إطلالها على الطريق الوطنية رقم 29.

ب.الوحدة الثانية تتوزع هذه المجموعة بشكل غير منتظم، وتشمل قسمين يمتدان بعيدا نوعا ما عن الطريق الوطنية، انطلاقا من باب لاربع إلى واد تمورغوت، وكذلك الجزء المحيط بدوار القلعة قرب مركز باب بودير. وهي مجموعة منفتحة نسبيا تتميز بهيمنة الزراعة البورية عموما، وتتسم بوحدة المكون الإثني المتمثل في آيت وراين.

ج. الوحدة الثالثة: تتعلق بالدواوير المنتشرة عبر سفوح منبع الواد البارد والمجاورة له. وهي مجموعة هامشية، تتميز أراضيها بالارتفاع وشدة الانحدار والتأثر الحاد بنوبات الجفاف، إلى جانب دواوير تامطروشت التي تتميز ببرودة شديدة. تمارس هذه المجموعة زراعة معيشية محدودة جدا، وتشكل تربية الماشية قوام اقتصادها إلى جانب تربية النحل.

يساهم هذا التقسيم في رصد تفاوت درجة الهامشية ووحدة الفقر واختلاف أبعادهما، بين الوحدات المجالية الثلاث، المجسدة في الخريطة التالية.

خريطة رقم 2: تقسيم مجال البحث إلى ثلاث وحدات سوسيومجالية متجانسة

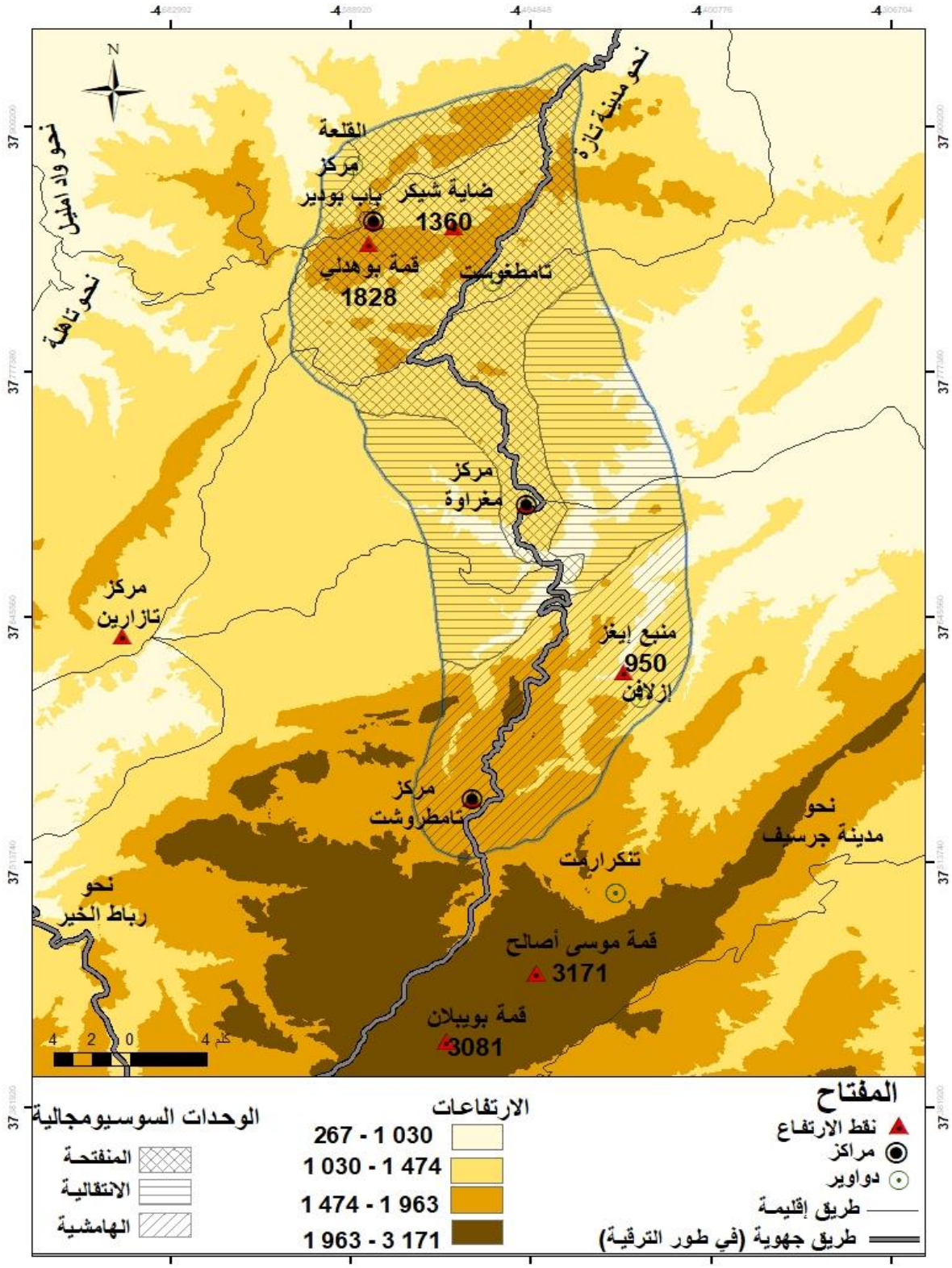

المصدر: عمل شخصي

- **إشكالية البحث وفرضياته:**

ترتبط الهامشية بمختلف أشكالها بظاهرة الفقر، وتؤثر في توجيه دينامياته، وتعد أحد الأسباب الكبرى المفسرة للفقر. فلا شك أن الفقر نتيجة حتمية للهامشية المجالية والاجتماعية، وبالتالي فتناول موضوع الفقر لا بد أن يمر عبر فهم وتحليل وتفكيك علاقته الجدلية بهامشية المجال - العزلة، والهامشية الاجتماعية من خلال فهم سياق التهميش وضعف جهود الإدماج.

تتميز الجبال المغربية بخصوصيات تاريخية واقتصادية وسوسيومجالية، تجعلها تعيش وضعية متفردة ومزدوجة، يطبعها التفاوت. ويمكن التمييز بين مجالات مركزية سهلة الولوجية تعرف بأدوارها الاقتصادية التي تتعدى المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، كحالة الأطلس المتوسط الأوسط، مقابل مجالات هامشية فقيرة صعبة الولوجية تضم أنشطة اقتصادية محدودة جدا، كحالة الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، الذي يعد مجالا هامشيا بامتياز. ترتبط هامشية مجال البحث بطبيعة التضاريس الوعرة وبضعف الشبكة الطرقية ومختلف الخدمات الاجتماعية الأساسية خصوصا التعليم والصحة.

رغم التشابه العام الذي يميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط على المستوى الماكرومجالي، إلا أن الملاحظة المباشرة لواقع الدواوير المشكلة للمجال، تفضي إلى استخلاص ثلاث وحدات مجالية اجتماعية على المستوى الميكرومجالي، وحدات متباينة من حيث الهامشية والفقر. ولا شك أن العزلة خصوصا هي الآلية الأساسية لرسم خريطة الفقر بمجال البحث.

تعيش الوحدات المجالية الثلاث المشكلة لمجال البحث، تفاوتا واضحا في حدة الفقر، يطبع هذا التفاوت الأنشطة الاقتصادية والمداخيل المالية، كما يطبع البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والسكن وتجهيزاته، تفاوت يطبع كذلك تصور الفقر واستراتيجيات التكيف مع واقعه كذلك.

انطلاقا مما سبق تتبلور الإشكالية العامة للبحث على النحو التالي:

<u>ما مدى مساهمة الهامشية المجالية والاجتماعية التي تميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، في تجذر ظاهرة الفقر رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة؟ وكيف تتحدد مستويات الفقر وأشكاله بين الوحدات المجالية الثلاث؟</u>

انطلاقا من هذه الإشكالية واستنادا إلى ما سبق من معطيات، نفترض:

- ✓ شكل الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، مجالا هامشيا قويا اقتصاديا وسياسيا قبل الاستعمار، إلا أن فرض الحماية أحدث صدمة قوية أدت إلى اختلال البنيات التقليدية وبذلك تشكل مفهوم الفقر بمعناه الحديث.
- ✓ ظلت مكانة الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، هامشية بالنسبة لجهود تنمية الجبال المغربية، مما ساهم في تراكم الكثير من المشاكل الاجتماعية فضلا عن هشاشة الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في ترسيخ ظاهرة الفقر.
- ✓ يساهم انفتاح المجال في التخفيف من حدة الفقر بالدواوير المطلة على "الطريق الوطنية" الرابطة بين تازة وصفرو عبر مغراوة بويبلان، على عكس الدواوير المعزولة والتي تعيش فقرا متعدد الأشكال والأبعاد، مما يسرع من حركات الهجرة والإفراغ.

- **المقاربة المعتمدة:**

تعبر المقاربة عن تصور نظري وتطبيقي شمولي لموضوع البحث، وهي تختلف باختلاف مواضيع البحوث والدراسات. ويعد تبني مقاربة دون أخرى ليس بالأمر السهل، بل يتطلب إحاطة شاملة بالحدود الموضوعية والمجالية للبحث وإلماما واسعا بالعناصر المكونة للإشكالية، وبذلك فالمقاربة هي ترجمة فعلية لطبيعة الموضوع.

لقد أفرز هذا التطور الذي عرفه البحث الجغرافي بالمغرب، "اتجاهين أساسيين في البحث الجغرافي بالمجال القروي، الأول يختزل في مقاربة وصفية تحليلية، قوامها إبراز تنوع الأوساط القروية، وتباين مظاهر وعوامل تحولها عن طريق مونوغرافيات موضوعاتية ودرسات جغرافية لمجالات محددة. والثاني يتمثل في مقاربة تشخيصية استشرافية، تحاول بلورة تحليل متكامل، وحصيلة معرفية حول الديناميات التي يعرفها المجال القروي حاليا، وكيفية تشكلها واشتغالها، ومدى تعبئتها في مجال التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعدين التطبيقي والتنموي في التحليل والاقتراح"[1].

إن دراسة علاقة هامشية المجال بالفقر والحرمان بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، تتطلب الاستناد إلى مقاربة وصفية تحليلية، لأن دراسة الهامشية هي بمثابة عمل مونوغرافي، يتحقق عبر وصف مظاهر العزلة، وبطبيعة الحال سيكون هذا الوصف مركبا وشاملا لجوانب متعددة، لعل أبرزها؛ الجانب الطبوغرافي، شبكة الطرق والمسالك، الخدمات الاجتماعية، الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية،

[1] جنان لحسن، العالم القروي في البحث الجغرافي، دفاتر جغرافية - العدد السابع : 2010، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس، ص: 12.

فضلا عن أشكال التضامن نظرا لدورها في تدبير حياة مجتمع البحث. وبطبيعة الحال يتيح الإلمام الوصفي الشامل لهذه الجوانب، تحليل تباينات الهامشية وواقع التهميش بمجال البحث.

أما على مستوى دراسة الفقر، يتم الاستناد إلى مقاربتين، الأولى نقدية، ترتبط بحصر المداخيل والنفقات، ومقارنتها بعتبة الفقر المطلق المعمول بها وطنيا. أما الثانية فهي مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد، والتي تعد استكمالا للمقاربة النقدية الكمية، وبغرض تجاوز محدودية مقياس الدخل في تحديد مستوى فقر الأسر، حيث تمكن من تحليل ظاهرة الفقر وأبعادها المتمحورة حول ظروف المعيشة، مما يتيح تحديد مستوى التفاوت بين الوحدات المجالية الثلاث.

يمكن "اختزال الأبعاد المتعددة للفقر في عشرين بعدا، تتمثل في؛ التغذية والأمن الغذائي، الصحة والنظافة، الدخل، تحديد النسل، الأصول، التعليم والمعلومات، السكن، ملكية الأرض والزراعة، الأمن المدني، الكرامة الشخصية، الخدمات العامة والنفقات، قرض مصرفي، المشاركة الاجتماعية، التعرض للأزمات، الأعمال المنزلية، البنية التحتية الاقتصادية، العمل، الحقوق والحريات، تمثلات الفقر، الملابس. وتتم ملاحظة وتحليل هذه الجوانب وفق مستويات مختلفة، تشمل؛ الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، الجهة، البلد"[1].

تدخل المؤشرات التي تعتمدها "المندوبية السامية للتخطيط" ضمن مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد وتشمل؛ التعليم، الصحة، الولوج للماء والكهرباء، الصرف الصحي، وسائل التواصل وظروف السكن"[2].

تندرج المقاربتين إذن، في إطار تصور شمولي لموضوع البحث، فمن جهة تتطلب دراسة الهامشية والفقر عملا وصفيا مونوغرافيا لرصد معالم الهامشية والفقر، ومن جهة ثانية تستدعي تشخيصا لمظاهر الفقر والحرمان، كما تتطلب عملا تقنيا يتمثل في التمييز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، قصد الوقوف على مظاهر الفقر وتجلياته وتفاوتاته.

[1] Asselin louis marie& Dauphin anyck, Mesure de la pauvreté: Un cadre conceptuel, Direction Études et Formation , CENTRE CANADIEN D'ÉTUDE ET DE COOPÉRATION INTERNATIONALE ,2000, p :28.

[2] الحليمي أحمد، المندوب السامي للتخطيط، عرض خريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، الرباط، 2017.

- **منهجية البحث:**

✓ **الوثائق المعتمدة في البحث:**

يمكن تصنيف هذه الوثائق كما يلي:

أ. البحوث والدراسات: تضم شق عام يتعلق بالبحوث الجامعية من أطروحات ذات تخصصات مختلفة، وكذلك الدراسات من مؤلفات ومقالات، والتي تناولت مكانة وتحولات الجبال المغربية، والتي عالجت مفاهيم الفقر والهامشية، التهميش والعزلة. كما تضم شقا خاصا يتعلق بالأعمال التي تناولت مجال البحث من زوايا مختلفة.

ب. الوثائق الرسمية: وهي عبارة عن تقارير ووثائق إدارية، وعلى رأسها نجد وثائق المندوبية السامية للتخطيط، وثائق المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، وثائق المديرية الإقليمية للفلاحة، وثائق المديرية الإقليمية للصحة، وثائق المديرية الإقليمية للتعليم، وثائق المستشفى الإقليمي.

ج. تم اعتماد الإحصائيات الرسمية الأساسية وهي:

- الإحصاءات العامة للسكان والسكنى لسنوات 1994 – 2004 – 2014، وهي توضح جوانب متعددة، أبرزها دينامية السكان والفقر، كما تبين توزيع المؤسسات التعليمية وغيرها.
- الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة الفلاحية، على رأسها الإحصاء الفلاحي لسنة 1996، وكذلك الإحصاءات المنجزة من مراكز الأشغال الفلاحية.
- الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الغابوي والتي توضح الكثير من العناصر الأساسية أبرزها؛ الملك الغابوي، التشجير، المخالفات، الدعم المقدم للأسر...

كما تم الاعتماد على معطيات المستوصفات الصحية، خصوصا المستوصف الصحي لمغراوة، لرصد عدد الزائرين وجرد المستفيدين من العلاج مع تبيان طبيعته، وكذلك معطيات الثانوية الإعدادية لمغراوة، لتتبع التلاميذ بعد السلك الإعدادي، فضلا عن رصد حركة النقل اليومية بالطريق الوطنية رقم 29، والتي تمر عبر رأس الماء، مغراوة، بوييلان، وكذلك جرد أعداد سيارات الأجرة وعربات النقل السري الوافدة والمغادرة لمراكز؛ باب بودير، مغراوة وبوييلان.

✓ **الأدوات المعتمدة في العمل الميداني:**

يستدعي الحديث عن أدوات أو تقنيات العمل الميداني، الحديث أيضا عن مناهج البحث، وهنا لا يفوتنا التنبيه إلى ضرورة التمييز بين المنهج والأداة (التقنية أو الوسيلة)، المنهج هو قبل كل شيء "تفكير معمق يصاحب مختلف مراحل البحث، يستعمل وينظم التقنيات وفق الهدف المبتغى، أما التقنيات ما هي إلا أدوات وضعت رهن إشارة الباحث، لجمع المعطيات التي تخدم تحقيق الهدف"[1]. وتتميز المناهج والتقنيات بتنوع هام، يتيح فرصا معتبرة أمام الباحث لاختيار المنهج المنسجم مع طبيعة الموضوع، ومن تم الأداة المناسبة والفعالة لجمع المعطيات الميدانية.

يتيح المنهج الكمي تكميم الظاهرة ودراستها بدقة، وكذلك إبراز اتجاهات تطورها كميا، من خلال التعبير الإحصائي. لكنه يصبح عاجزا أمام تعقد الواقع وترابطات الظواهر، كعلاقة المعتقدات والثقافة المحلية بالفقر، أو طبيعة العلاقة بين العمل السياسي والعمل الجمعوي من جهة وتفاوت وتيرة التنمية من جهة ثانية. لذلك من الواجب اعتماد المنهج الكيفي، الذي يمكن من تحليل العلاقات ورصد التمثلات، كما يسمح بإعادة تشكيل أو بناء الماضي، خصوصا حينما يتعلق الأمر بدراسة موضوع يرتبط بالتاريخ والذاكرة الجماعية.

من خلال ما سبق، يبدو واضحا، "أن المنهج الكمي لا يعوض المناهج الأخرى ولا ينفيها، وإنما يكملها ويتكامل معها، فكل المناهج لها مكانها في التحليل والحقل المعرفي، ويستحسن تعدد المناهج لدراسة الظاهرة الواحدة، لأن الواقع والحقيقة بدورهما متعددا الجوانب وبتعدد المناهج والمقاربات تتوضح الرؤيا أكثر، ونلم بكل أبعاد الواقع المتشعب"[2].

لذلك لا يمكن الحديث عن تقنيات البحث الميداني المستعملة من استمارة ومقابلة وغيرهما، "إلا في إطار ترابط محكم مع إشكالية موضوع الدراسة، وجدير بالذكر أن الاستمارة تعتبر أداة لجمع المعلومات وتحويلها لمعطيات كمية، أما المقابلة فغالبا ما تستعمل كأداة مساعدة تعزز وتكمل عمل وظائف الاستمارة"[3].

---

[1] كرزازي موسى، مناهج البحث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة، مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 2004، ص: 41.

[2] بالهادي عمر، مدى مصداقية المنهج الكمي في دراسة الظواهر الجغرافية، مجلة نادي الجغرافيا، العدد 5، مارس 1993، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ص 20.

[3] حليم عبد الجليل، العالم القروي وإشكالية التغير، طروحات ومقاربات، العلوم الانسانية والاجتماعية بالمغرب، جامعة محمد الخامس، المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط 1998، ص: 50.

- **الاستمارة:**

تعتبر الاستمارة من أبرز الأدوات المنهجية المعتمدة في البحوث الجغرافية، حيث تمكن الباحث من الحصول على معطيات ميدانية، لتكميم وقياس الظواهر من خلال عناصرها ومتغيراتها، مما يتيح التحقق من مدى صحة الفرضيات التي تشكل منطلق أي بحث. تتطلب الاستمارة الدقة والوضوح في طرح الأسئلة، مع "تجنب تعدد الوساطات والاعتماد على عناصر أخرى في تعبئتها لأن ذلك يقلل من خصوبة نتائجها"[1].

تتألف عينة البحث من 300 أسرة، وزعت بالتساوي على الوحدات السوسيومجالية الثلاث. وتم العمل بنسبة تتراوح بين 25% وأحيانا أكثر من 50% حسب الحمولة الديموغرافية لكل دوار.

جدول رقم 1: توزيع العينة حسب الدواوير التي شملها البحث الميداني

الوحدات السوسيومجالية	الدواوير	العينة
المنفتحة	سيدي مجبر	18
	شيكر	14
	أدمام	18
	العنصر	14
	تامطغوست	18
	تمورغوت	18
	المجموع	100
الانتقالية	القلعة	14
	تافرنت	16
	الوجيق	20
	تاغروت	16
	تسدال	14
	آيت إسماعيل	20
	المجموع	100
الهامشية	إخلفونن	12
	الخيربات	12
	إزلافن	20
	تاوريرت	22
	إسغلي	14
	تمركاس	20
	المجموع	100
المجموع العام		300

[1] شكري محمد سلام، علم الاجتماع بين النظرية والممارسة: المجتمع القروي والتغير المركب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، مطبعة سيباما، 2015، ص: 30.

- **الملاحظة بالمشاركة:**

يتأسس البحث الميداني على الملاحظة التي تعد مرجع فرضيات البحث، وقد "قسم Spradley مراحل الملاحظة بالمشاركة إلى ثلاث، وهي الملاحظة الوصفية، ووظيفتها فهم الميدان ووصفه، والملاحظة البؤرية التي تركز السؤال على المسائل الهامة، وأخيرا الملاحظة الانتقائية، ووظيفتها إيجاد البراهين والدلائل على أنماط السلوك التي ظهرت في الخطوة الثانية"[1].

تمكن الملاحظة بالمشاركة من فحص وتصحيح وتدقيق المعطيات المتوصل إليها، عن طريق الاستمارة أو المقابلة، "فالملاحظ المشارك يصبح عضوا في الجماعة التي يشاركها، ويعمل على فهم حياتها وأطرها المرجعية، ومن خلال الملاحظة بالمشاركة يشارك الباحث في حياة الجماعة اليومية التي يدرسها"[2].

لقد تم العمل في المرحلة الأولى بالملاحظة الوصفية الأولية للتعرف على ميدان البحث، وقد شملت ثلاث زيارات غطت الوحدات المجالية الأربع، أما المرحلة الثانية للملاحظة فقد تميزت باستهداف أربعة دواوير، حيث تمت الإقامة لفترات متقطعة، والتعرف عن قرب على الأسر المستقبلة ومعايشتها والانخراط في حياتها اليومية.

- **تقنية المقابلة:**

تنبني تقنية المقابلة على "حوار لفظي مباشر، يتم بين باحث ومبحوث أو مجموعة من المبحوثين، وتصنف المقابلات إلى ثلاثة أنواع حسب درجة حرية الإجابة المتاحة للمبحوث. حيث نجد المقابلة غير الموجهة أو الحرة، المقابلة نصف الموجهة والمقابلة الموجهة[3]". ويرتبط تدخل الباحث في المقابلة بثلاثة مستويات؛ الأول مستوى موضوعاتي مضمونه تحديد موضوع المقابلة كلما اقتضت الضرورة ذلك، الثاني مستوى تعبيري يتجلى في تحفيز المستجوب على الكلام سواء بالإشارة إلى فكرة لم يوضحها أو حتى بالتدخل بالرأي أحيانا لتقوية التفاعل معه، الثالث مستوى انعكاسي يتلخص في إعادة النظر في الخطاب وتقييمه والتدخل في مضمونه[4]".

تمكن المعطيات التي يتم تجميعها من خلال المقابلة، من رصد العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات، كما تمكن من استحضار الذاكرة الجماعية وبالتالي إعادة بناء وتشكيل الماضي، خصوصا في منطقة هامشية كالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، الذي يُعرف بندرة الكتابات التاريخية حوله. وقد تم اختيار المقابلة الحرة والمقابلة نصف الموجهة، نظرا للاعتبارات التالية:

---

[1] عرابي عبد القادر، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، دار الفكر دمشق، 2007، ص: 199.

[2] نفسه، ص: 197.

[3] حميدشة نبيل، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، الجزائر 2012، ص: 99.

[4] شكري محمد السلام، مرجع سابق (2015) ص: 32.

✓ **المقابلة الحرة:** "تتخذ طابع دردشات تلقائية مع مختلف الفاعلين والسكان"[1]، حول موضوع يقترحه الباحث، حوار حر يشعر المستجوب بنوع من الارتياح يعزز الثقة ولأجل الاستفادة الجيدة من معطيات المقابلات فقد كان يتم تدوين بعض المعطيات الأساسية. تم القيام بمقابلات فردية تتعلق بما هو أسري وأخرى جماعية ترتبط بالبعد التاريخي المشترك الذي يتطلب العودة للذاكرة الجماعية.

وقد تم إجراء عدد هام من المقابلات في فترات مختلفة، يقدر عددها عموما بأكثر من ثلاثين مقابلة مقسمة على الوحدات المجالية الأربعة، وعلى الفئات العمرية الثلاث مع التركيز على فئة الشيوخ التي تعد خزانا للذاكرة الجماعية، مقابلات اتخذت طابع حوار عفوي يناقش موضوع معين.

✓ **المقابلة نصف المواجهة:** يتميز هذا النوع بتحديد مسبق لمجموعة من الأسئلة، مع إمكانية طرح أسئلة جديدة، في إطار علاقة تفاعلية بين الباحث والمبحوث، وتكون عادة مقرونة بالتدوين أو التسجيل. ويتم التمييز بين مقابلات فردية وأخرى جماعية، وبلا شك يساهم المزج بينهما في الوقوف على أوجه التقارب والاختلاف، في الآراء التي يعبر عنها أفراد المجموعة، قصد "الكشف عن مختلف التفاعلات والمواقف إزاء موضوع المقابلة، فضلا عن تعاون المستجوبين فيما بينهم ومساعدة بعضهم البعض في تذكر الجوانب المرتبطة بالسؤال الموجه إليهم"[2].

وقد تم إجراء مقابلات متعددة خلال مواسم الحصاد من كل سنة، شملت الوحدات المجالية الثلاث، كما شملت الفئات العمرية الثلاث، مع التركيز على الأفراد الذين ينتمون للفئة العمرية الوسطى وخصوصا الفئة الشابة، التي تعد أكثر انفتاحا وتعاونا، مما يحد من الوقع النفسي لتدوين الإجابات على التفاعل بين الباحث والمبحوث.

[1] الدكاري عبد الرحمان، السياحة الريفية بالمغرب: مظاهر إعداد المجالات السياحية بأسيف ملول وعرق الشبي ومساهمتهما في التنمية البشرية، بحث لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الأداب والعلوم الإنسانية الرباط، الموسم الجامعي 2007 -2008، ص: 27.

[2] شرقي محمد، التحولات الاجتماعية بالمغرب، من التضامن القبلي إلى الفردانية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2009، ص: 17.

- **فترات إجراء البحث الميداني:**

لقد حتم تعدد تقنيات البحث المعتمدة، تعددا في فترات البحث الميداني، الذي غطى خمس سنوات، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنويع الزيارات الميدانية زمنيا خلال نفس السنة، وكذلك حسب طبيعة السنة "مطيرة – جافة".

خصصت سنة 2016 للتعرف على الميدان من خلال الملاحظة، أما سنتي 2017 -2018 فقد تميزت بملء عينة الاستمارة، فنظرا لوعورة المجال فقد استغرقت وقتا طويلا، أما سنة 2019 التي شهدت موسما فلاحيا رديئا إثر الجفاف، فقد خصصت لإجراء المقابلات وملاحظة وقع الجفاف على السكان والمجال، وتميزت سنة 2021 بالعودة إلى الميدان لتحيين المعطيات وتجاوز الثغرات المتعلقة ببعض المعطيات الميدانية.

ارتبط التردد على المجال لإجراء البحث الميداني، بفترتين أساسيتين؛ الأولى خلال عطل الربيع التي تصادف النصف الأول من شهر أبريل، والثانية خلال الصيف والتي تمتد ما بين أواسط يوليوز ونهاية غشت. رغم الاختيار الاضطراري لهذه الفترات، فقد تم العمل على القيام بزيارات خفيفة خلال فصل الشتاء، من أجل مقارنة أوضاع السكان بين فصل الحصاد والذي يمكن وصفه بفصل الوفرة، وفصل الشتاء والذي يمكن نعته بفصل القلة.

- **مشاكل البحث الميداني:**

إن مشاكل وصعوبات البحث هي السمة الأساسية لكل البحوث التي تتأسس على إشكاليات حقيقية جديرة بالدراسة، لذلك لا شك أن البحث حول موضوع الفقر واجه مشاكل كثيرة، نظرا لراهنية الموضوع والحساسية التي يتميز بها، خصوصا حينما يتعلق الأمر بمجال هامشي يتمثل في الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، ويمكن اختزال هذه المشاكل فيما يلي:

- ✓ إجراءات الطوارئ التي أخرت آخر خطوات البحث الميداني إلى سنة 2021، سواء تلك المتعلقة بالزيارات الميدانية، أو تلك الخاصة بتحيين المعطيات الرسمية واستكمال تجميعها، حيث غطت فترة الحجر مدة طويلة، فضلا عن بعض الإجراءات التي لازالت مستمرة لحدود الآن، كإغلاق مكتبة المديرية الجهوية للتخطيط بفاس، في إطار الإجراءات الاحتياطية للإدارة المعنية. دون أن ننسى تخوف وتهرب الكثير من رؤساء المصالح بمختلف القطاعات، من إجراء المقابلات.
- ✓ وعورة المجال وصعوبة التنقل، بين الدواوير المعزولة والبعيدة عن الطرق المعبدة، والتي تتطلب المشي لثلاث ساعات على الأقل، ناهيك عن ارتباط التنقل بالأيام التي تصادف

الأسواق الأسبوعية "الاثنين بمغراوة، السبت ببوييلان". وبالتالي كان من الضروري بدل مجهود جسدي ومادي إضافي.

- ✓ صعوبة التواصل أحيانا مع السكان الناطقين بالأمازيغية، مما استدعى الاعتماد على أحد الأصدقاء الباحثين كمشارك في البحث لسد هذه الثغرة.
- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات من أغلب المؤسسات العمومية، جراء تعقد الإجراءات وأحيانا التوجس غير المبرر وأحيانا التعامل بمنطق اللامبالاة والكذب، وأحيانا أخرى اختيار منطق التعسف والرفض.
- ✓ نفور بعض المبحوثين أحيانا ورفض فئة قليلة جدا، إتمام الإجابة على أسئلة الاستمارة والمقابلة.

القسم الأول:

الإطار النظري والطبيعي للبحث والسياق التاريخي لتطور الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط

مقدمة القسم:

تفرض دراسة الهامشية والفقر، التطرق للجوانب النظرية والمنهجية التي تشكل في كل البحوث، القاعدة الأساسية التي لا يمكن إغفالها لما لها من أهمية في التمكين من أدوات الفهم والوصف والتحليل والتمكن منها أيضا. لذلك فقد تم التطرق لدلالات الهامشية حسب كل تخصص، إضافة إلى الإشارة إلى تطور مفهوم الفقر واستحضار أهم المقاربات المتعلقة بدراسته، فضلا عن التمييز بين أنوع الفقر وأنماطه المعتمدة دوليا ووطنيا.

كما يتضمن هذا القسم التطرق للظروف الطبيعية التي تعتبر بلا شك مصدر الفقر والثروة وأساس عيس السكان. إذ لا يمكن أن نتجاوز في سياق حديثنا عن الفقر، العوامل الطبيعية الهامة، سواء تعلق الأمر بالمناخ أو التضاريس أو التربة والمياه، كل عنصر له أثر على حياة السكان وتأثير في أوضاعهم. وما دام الإنسان هو محور كل دراسة، وخصوصا الدراسات التي تتعلق بظروف المعيشية، كان لابد من التطرق لتاريخ الاستقرار ونمط الحياة التي ميز المجموعات القبلية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط.

وفي هذا السياق فقد تم الرجوع للظروف التاريخية المتعلقة باستقرار السكان وموارد عيشهم، في مراحل متعددة، وخصوصا الفترة الاستعمارية التي كانت منعطفا تاريخيا أحدث صدمة قوية وتحولات عميقة شملت الإنسان والمجال، ليس فقط بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بل مختلف المجالات الجبلية المغربية. وقد كان لهذه التحولات أثر بليغ على نمط عيش السكان وظروفهم المعيشية، وكذلك على مستوى ظاهرة الفقر التي تميزت هي الأخرى بتطور ملحوظ، ارتبط من جهة بالدينامية الديموغرافية التي شدها المجال، ومن جهة ثانية بالظروف الاقتصادية الجديدة التي أفرزتها السيطرة الاستعمارية.

<u>ويتكون هذا القسم من ثلاثة فصول:</u>

- ✓ يتطرق الأول إلى الإطار النظري للبحث؛
- ✓ يعالج الثاني ظروف طبيعية قاسية تكرس هشاشة الاقتصاد الفلاحي؛
- ✓ بينما يدرس الثالث السكان وسياق تشكل مفهوم الفقر بمعناه الحديث.

الفصل الأول:
الإطار النظري للبحث

مقدمة الفصل:

تتطلب دراسة الهامشية والفقر الرجوع للإطار النظري المميز لكل منها، الذي يعتبر الموجه الأساسي للعمل الميداني. استنادا إلى هذا الاعتبار تم في البداية معالجة تطور دراسة الفقر دوليا ووطنيا باعتبار أن السياق الوطني متأثرا بشدة بالسياق الدولي، كما تم استحضار بعض الأعمال الهامة حول ظاهرة الفقر، أعمال تنتمي لتخصصات مختلفة.

كما تم إبراز المفاهيم المهيكلة للبحث، وكان أولها مفهوم الهامشية الذي يتميز بتشابك معانيه بين مختلف التخصصات، وخصوصا مفهوم الهامشية السوسيومجالية، الذي يحيل عموما إلى المكانة الثانوية. أما ثاني هذه المفاهيم المهيكلة فهو مفهوم الفقر الذي يختلف حسب الزمان والمجال، والذي عرف تطورا تاريخيا ملحوظا، جاء بمقاربات متعددة لدراسة الفقر، تنقسم عموما إلى مقاربات نقدية وأخرى غير نقدية، كل مقاربة تتميز بطرق قياسها الخاصة.

I. الفقر: بين الدراسات الدولية والوطنية

إن الحديث عن دراسة الفقر بالمغرب، يتطلب الرجوع للسياق الدولي العام الذي ميز تطور فهم الفقر ودراسته ومعالجته، لأن المؤسسات الدولية التي تعنى بدراسة الفقر وأوضاع الفقر وتبتكر طرق القياس وعتبات الفقر، كانت دائما الموجه الفعلي لاختيارات المغرب المتعلقة بدراسة الفقر وسياساته الخاصة بمعالجة الظاهرة والتخفيف منها، هذا ما يتطلب استحضار السياق الدولي كمرجع محدد للسياق الوطني. دون أن ننسى أهمية الانفتاح على المساهمات الجامعية المغربية.

1. الفقر: مثار اهتمام المؤسسات الدولية والوطنية

يعتبر البنك الدولي أبرز المؤسسات الدولية التي تعنى بدراسة الفقر وتطوير طرق قياسه، حيث تمارس هذه المؤسسة نوع من الوصاية على الدول النامية خصوصا، وقد كان تحديد عتبة الفقر النقدي المقاربة المفضلة بالنسبة للبنك الدولي، لكونها تتماشى مع توجهاته الاقتصادية وكذلك لأنها تتيح إمكانية المقارنة بين الدول. إلا أن هذه المقاربة لقيت مجموعة من الانتقادات التي أكدت على أن الفقر ظاهرة مركبة "اقتصادية، جتماعية، مجالية، نفسية، ثقافية" ولا يجب اختزالها في الفقر النقدي فقط. رغم هذه الانتقادات استمر البنك الدولي في العمل بمقاربة الفقر النقدي.

شكلت أعمال الاقتصادي الهندي "Amartya Sen" مرجعا أساسيا للتفكير والبحث في الفقر متعدد الأبعاد، بدل التركيز الذي كان سائدا على فقر الدخل / فقر الانفاق. وقد جاءت "نقطة التحول في دراسة الفقر مع تحديد الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها، المستندة إلى إعلان الألفية الذي

وقعته 189 دولة، بما في ذلك 147 رئيس دولة وحكومة سنة 2000، ومع اتفاقيات أخرى من الدول الأعضاء في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005"[1].

شكلت هذه المقاربة مرجعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، الذي طور مفهوم القدرة في تقريره السنوي (2000)، على أساس المزج بين ثلاثة مؤشرات فرعية[2]؛ الأول يتعلق بالتعليم ومدى انتشار الأمية، الثاني يتمثل بالصحة أو العمر المتوقع عند الولادة، إضافة إلى الدخل، وتم تجميع هذه المؤشرات الفرعية في مؤشر عام هو مؤشر التنمية البشرية (IDH)، ومؤشر آخر يخص الفقر البشري المرتبط بالحرمان من القدرات الأساسية.

لقد شكل نجاح " Foster et Alkire " سنة 2007، مرحلة جديدة في دراسة الفقر وفهمه، بفضل تقديمهما لدليل الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية والفقر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية العالمي سنة 2010، حيث اعتمد بدل دليل الفقر البشري"[3]، في هذا السياق قدمت مبادرة أوكسفورد بدعم من البرنامج الإنمائي مقاييس جديدة لدراسة الفقر المتعدد الأبعاد، وقد تبنتها العديد من الدول، بداية من المكسيك والبرازيل، لتشمل دول كثيرة من بينها تونس والمغرب.

أما على المستوى الوطني فمنذ بداية الثمانينات أطلق المغرب بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، برنامج التقويم الهيكلي، الذي كان من مبرراته الضعف الهيكلي للاقتصاد المغربي. كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج يتمثل في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. إلا أن نتائجه كانت مخالفة للانتظارات، فمع بداية التسعينات بدأت الآثار السلبية للبرنامج في الظهور كارتفاع معدلات البطالة، والنزوح القروي، وظهور المناطق المهمشة في المناطق الحضرية، وانخفاض القدرة الشرائية. هكذا تأكد بالملموس سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمراقبين الدولين وخبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن التركيز على المنافع الاقتصادية فقط يشكل تهديدا للسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، مما دفعهم إلى التفكير في تبني سياسية جديدة توازن قدر الإمكان بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي.

تعهد المغرب بعد الآثار العكسية لبرنامج التقويم الهيكلي، بالعمل على تقييم الوضع العام، خصوصا في المناطق القروية قصد إعداد استراتيجية التنمية الاجتماعية لمكافحة الفقر، حيث ظهرت

[1] نوار عبد الحميد دليل الفقر المتعدد الأبعاد، سلسلة أوراق بحثية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، 2014 ص: 8.

[2] لحيلح الطيب& جصاص محمد الفقر: التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر، 2010، ص: 172.

[3] نوار عبد الحميد (2014) مرجع سابق، ص: 9.

البرامج الرئيسية التي ركزت على المجال الريفي. كما ركز التقرير الوطني للتنمية البشرية 1998-1999 على مكافحة الفقر في المناطق القروية.

تبلورت الإجراءات المنهجية ضد الفقر لأول مرة في برنامج الأولويات الاجتماعية (BAJ) (المتعلق بالتعليم والصحة)، ثم برامج البنية التحتية والتجهيز والخدمات الأساسية (PERG PAGER, PNRR,). ووفقا للبيانات الرسمية تم تسجيل انخفاض مؤشرات الفقر.

تأكدت إعادة التركيز على المجال الاجتماعي بانخراط المغرب القوي في أهداف الألفية، وفي نفس الإطار قامت المندوبية السامية للتخطيط (HCP) ومديرية الإحصاء بشراكة مع البنك الدولي بوضع مرصد لظروف العيش "Observatoire des conditions de vie" والذي سيصبح النواة الرئيسية لتحليل الفقر. هذا الجهاز هدفه الرئيسي هو إنتاج ونشر المعطيات الخاصة بالفقر ودراسة اتجاهات هذه الظاهرة، ومن هذا المنظور قامت المندوبية بإصدار خريطة الفقر الجماعية التي تصور جغرافية الفقر عبر توزيع نسب الفقر من خلال الجماعات والأقاليم والجهات. هذه الدراسات أظهرت طبيعة الفقر وأبعاده، وقد ساهم إعداد هذه الخريطة في جرد جيوب الفقر ومكن أيضا من تحسين مستوى الاستهداف الجغرافي للسكان الأكثر فقرا.

شكل العقد الأول من الألفية الثالثة، منعطفا حقيقيا لدراسة الفقر بالمغرب، الذي يعتبر بين الدول التي سارعت لاعتماد مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد، في إطار الشراكة مع البنك الدولي وفي إطار العمل على تحقيق أهداف الألفية، "حيث شرعت المندوبية السامية للتخطيط (HCP) منذ 2008، استكمالا للمقاربة النقدية، في اعتماد هذه المقاربة لتحليل ظاهرة الفقر والفوارق الاجتماعية، وذلك بتتبع تطور الفقر المتعدد الأبعاد انطلاقا من معطيات البحوث الوطنية حول مستوى معيشة الأسر (2007)، ونفقات الأسر (2014)"[1].

لقد تميزت دراسة الفقر بالمغرب بمرحلتين أساسيتين، الأولى تميزت بهيمنة واضحة لفقر الدخل والإنفاق والثانية تبنت مقاربة متعددة الأبعاد، ينسجم بلا شك هذا التطور مع السياق الدولي الذي ميز فهم ودراسة الفقر، وبالنظر إلى أعمال المندوبية السامية للتخطيط يتضح ما يلي:

1984 – 1999: تركيز البحوث الوطنية حول مستوى المعيشة وكذلك البحوث المتعلقة بنفقات استهلاك الأسر، على اعتماد مقاربة الفقر النقدي وخصوصا الفقر النقدي المطلق، كأساس لدراسة الفقر

[1] المندوبية السامية للنخطيط، النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد ، 2014، ص: 2

وتحديد الفئات الفقيرة، انطلاقا من مبدأ أساسي، مفاده أن فقر الأسر هو أولا وقبل كل شيء ظاهرة مادية، فنقص الدخل أو انعدامه يجعل الأسر غير قادرة على الاستفادة من السلع والخدمات الأساسية.

2000 – 2007: استمرار التركيز على الفقر النقدي لكن مع تنويع واضح للعتبات، منها عتبات ترتبط بالأمم المتحدة، وهي الفقر الغذائي (الفقر المدقع) الذي يرتبط بالسعرات الحرارية (التي قدرت بحوالي 2444 سعرة حرارية بالنسبة للإنسان البالغ)[1]، والفقر المطلق الذي اعتمد دولارين في اليوم كعتبة للفقر. كما تميزت هذه مرحلة بعتبات وطنية، تتمثل في عتبة الفقر النسبي حيث تم اعتماد عتبة 2.15 دولار كنفقات يومية لكل فرد، باعتبارها عتبة الفقر النسبي، إلا أن هذا الرقم في الحقيقة، يعبر عن العتبة العليا للفقر المطلق، إلى جانب اعتماد معدل الهشاشة والذي يخص السكان المهددين بالفقر.

انطلاقا من 2008: شكلت سنة 2008 منطلقا حقيقيا لتبني مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد، حيث ظهرت الإرهاصات الأولى لهذا التوجه مع نتائج البحث حول مستوى معيشة الأسر الذي أنجز سنة 2007. وزادت أهمية هذه المقاربة سنة 2014 بفضل اعتمادها في الإحصاء العام للسكان والسكنى، حيث تحولت إلى مقاربة مغربية لتحليل أوضاع الفقراء سواء من طرف الخبراء أو الباحثين، وبالتالي فقد شكلت منطلقا جديدا لتحليل حالة الفقر والفقراء بالمغرب، مقابل ذلك تراجعت أهمية مؤشرات الفقر النقدي.

يتأكد من خلال ما سبق أن دراسة الفقر بالمغرب، تخضع لتوصيات الهيئات الدولية وخصوصا البنك الدولي، الذي يعد المسؤول عن رسم معالم التنمية ومحاربة الفقر على المستوى الدولي كما سبقت الإشارة، وبالتالي فهذا التبعية التي لا تخص المغرب فقط، تجعل من دراسة الفقر وما يرتبط به من أرقام، سلعة سياسة تتم صناعتها وفق الطموحات المسطرة، ولذلك نجد الكثير من المؤشرات المختارة التي تعبر عن حقيقة الفقر بالمغرب، الذي تختلف حدته وأشكاله من مجال لآخر، في حين يتم اعتماد نفس المؤشرات رغم تباينات الواقع ومستويات التنمية بين مجالات الواجهة ومجالات الهامش. تطرح مشكلة أخرى كذلك على مستوى طرق القياس التي يصعب حصرها، لكن الغريب في الأمر جميع هذه الطرق وما يرتبط بها من مؤشرات يؤكد تراجع الفقر، هكذا نصبح أمام نتائج مشكوك فيها حينما نقارن المعدلات الإحصائية بالواقع المعيشي.

[1] بنعدادة حسن ، عرض حول خريطة الفقر، أيام الأبواب المفتوحة للإحصاء،المديرية الجهوية للتخطيط، فاس،2015. (د، ص)

2. دراسة الفقر: لمحة عن المساهمات الأكاديمية الدولية والوطنية

إن الحديث عن إسهامات الباحثين المغاربة في دراسة الفقر وأوضاع الفقراء، يستدعي بالضرورة استحضار الأعمال الدولية البارزة، التي ساهمت في تطور مقاربات دراسة الفقر وطرق قياسه، وبالتالي تعد هذه الأعمال المنطلق النظري والمنهجي الذي لا يمكن إغفاله، في دراسة الفقر سواء على المستوى الدولي أو الوطني أو المحلي.

أ. المساهمات الأكاديمية الدولية:

تتعدد الإسهامات الدولية الكبرى في دراسة الفقر، ونظرا لكثرتها وتعدد مشاربها وسياقاتها، نستحضر في هذا الصدد ثلاثة أعمال، تتميز بأهميتها في التأسيس لمقاربة الفقر المتعدد الأبعاد، كما تتميز براهنيتها وما تطرحه من أفكار متشابكة عابرة للتخصصات والمجتمعات.

يتمثل العمل الأول في المؤلف الشهير "DEVELOPMENT AS FREEDOM" الصادر سنة 1999 للاقتصادي الهندي AMARTYA SEN، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998، على مساهماته العلمية التي تندرج ضمن اقتصاديات الرفاه. يعد هذا العمل منعطفا حاسما، في تطور مفهوم التنمية المتربط بالحرية والمساواة، مخالفا بذلك للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، التي تعتبر التنمية رديفا للنمو الاقتصادي وزيادة الدخل. ترجم هذا المؤلف للغة العربية سنة 2004، تحت عنوان "التنمية حرية" على يد شوقي جلال، ونشر من طرف المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

اعتبر "صن" في مؤلفه، أن التنمية "عملية توسع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس"، وأن الفقر حرمانا من القدرات، أي من الفرص والموارد التي تمكن الناس من عيش الحياة التي يفضلونها. كما يؤكد أن التنمية لا يمكن أن تبلغ مرحلة النضج المتغلبة على الفقر، إلا إذا تم العمل على إزالة كافة المظاهر السالبة لمعنى الحرية، وأهم هذه المظاهر؛ الاستبداد السياسي، وقلة الفرص الاقتصادية والوظيفية، ورداءة المرافق الخدماتية، ومصادرة حرية التعبير والسيطرة على الفعاليات السياسية. وبالتالي فجودة حياة الإنسان تتأسس على الفرص الاقتصادية والحريات السياسية، إضافة إلى جودة النظام التعليمي وفعالية النظام الصحي.

يشكل توفر القدرات والفرص مدخلا حقيقيا لتحقيق الرفاه الاجتماعي، الذي لا يمكن اختزاله في النمو الاقتصادي فقط، إنما يجب التركيز على التنمية التي تعزز حياة الأفراد وتدعم حرياتهم. وفي هذا السياق يطرح المؤلف صيغة بديلة لمفهوم التنمية ترتكز بالأساس على القدرة والفعالية ونوعية الحياة، ولتحقيق هذا النمط المتقدم للتنمية يرى "صن" أنه يجب ترسيخ الحرية السياسية، والتسهيلات

الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، والشفافية، والأمن المعيشي ممثلا بإعانات البطالة، والمساعدات الإغاثية في حالات الطوارئ، وتأمين دخل للمعدمين.

انطلاقا مما سبق اعتبر "صن" أن الفقر هو نتيجة لفقدان الأفراد لمجموعة من القدرات والفرص التي تحقق الرفاه، الذي يتجلى في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وكذلك المشاركة السياسية، وبالتالي فهو يقدم نقديا ضمنيا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تعتبر أن الدخل أو الإنفاق هو الأداة الأساسية لقياس الرفاه والفقر. وبالتالي فالدخل يشكل جانبا هاما من جوانب الحياة البشرية، لكنه لا يعكس بالضرورة الواقع المتفاوت الذي يعيشه الأفراد، ولذلك يجب فهم ظاهرة الفقر باعتبارها مفهوما شاملا.

انطلاقا مما سبق يبدو واضحا أن الاقتصادي "أمارتيا صن" ساهم من خلال عمله الشهير، في نقل مفهومي التنمية والفقر نقلة نوعية، انتهت باعتماد المفهوم الجديد للتنمية "التنمية البشرية" ورديفه المتعلق بالفقر "الفقر البشري". كما قدم رؤية شاملة لتشابكات واقع الإنسان والحالة التي يعيشها، والتي هي مجرد حصيلة للفرص المتاحة أمامه والقدرات التي يتمته بها والحقوق التي تضمنها الدولة.

- Les formes élémentaires de la pauvreté " يمكن أن نستحضر أيضا مؤلف الأشكال الأولية للفقر"، للسوسيولوجي الفرنسي Serge Paugam، والذي يشكل استمرارا لأعمال الباحث الكبير الذي حقق تراكما معرفيا، ساهم بلا شك في التأسيس لسوسيولوجيا الفقر، التي تدرس مختلف الجوانب الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الفقر.

أشار "بوغام" في مستهل مؤلفه إلى تعريف الفقر بكونه تجربة معاشة من طرف الأفراد المتموقعين أسفل الهرم الاجتماعي. كما استرجع نشأة سوسسيولوجيا الفقر مع الرواد الأوائل وهم " Tocqueville, Marx , Simmel " الذين قدموا رؤية عميقة للفقر، تستند إلى الواقع الاجتماعي ولا تركز على الفقر في حد ذاته. واستنادًا إلى العديد من الدراسات الاستقصائية المقارنة، التي تأسست على تحليل عميق للعلاقات المتبادلة التي تميز المجتمعات الأوربية، يقترح "سيرج بوغام" الأشكال الأولية للفقر، التي يمكن أن تتحول لتعطي أشكالا جديدة للفقر، وبالتالي فالباحث يؤكد أن التفكير في الفقر يجب أن يستمد من الواقع الاجتماعي للفقراء ووضعية هيئات الدعم وتدخلاتها الهادفة لإدماج الفقراء والمستبعدين، والحد من الفوارق الاجتماعية.

أكد الباحث على أهمية تفسير الفقر، من خلال طرح سؤال عريض حول جذور الفقر وواقعه، وهو؛ من يتحمل مسؤولية الفقر؟ هل الأفراد نظرا لضعف فاعليتهم أم الدولة التي لم تنجح في الحد من مظاهر اللامساواة. كما أثار الباحث سؤالا آخرا يتعلق بوضعية الفقراء، وأشكال الحرمان التي يعيشونها، التي ترتبط بلا شك بمستوى ونوعية الخدمات الاجتماعية وطبيعة الشبكة الاجتماعية التي يرتبط بها أفراد هذه الفئة، وبالتالي فهذا التصور يجعل من دراسة الفقر، دراسة لتجربة معاشة.

اقترح "سيرج بوغام" "تشخيصا واضحا" للفقر في أوروبا، حيث ميز بين حالات متعددة للفقر، وهي ثلاثة أشكال معاصرة؛ يتمثل الشكل الأول في "الفقر المندمج La Pauvreté intégrée" يعبر الفقر المندمج عن المسألة الاجتماعية للفقر بالمعنى التقليدي، أكثر من تعبيره عن الاستبعاد الاجتماعي، وقد ارتبط هذا الشكل بالحوار الاجتماعي حول مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فهذا الشكل يتعلق خصوصا بعدم المساواة. ويتميز بأنه واسع الانتشار، كما يرتبط بتدني مستوى العيش، وانتظام الأشخاص حول شبكات اجتماعية متمحورة حول الأسرة والحي، وبالتالي فهو فقر مندمج في النظام الاجتماعي.

يتجلى الشكل الثاني في "الفقر الهامشي La Pauvreté marginale"، وهو تجربة تشير إلى تاريخ البلدان المتقدمة، التي لم تستطع القضاء التام على الفقر، الذي تحول إلى فقر غير مرئي، يتعلق بشريحة اجتماعية متمايزة بشدة عن باقي فئات المجتمع، يشكل فيها "الفقراء" مجموعة صغيرة من الناس، تعيش على هامش المجتمع، ويتميز أفراد هذه الفئة بكونهم غير متكيفين مع متطلبات النظام الاجتماعي المعاصر.

أما بالنسبة للشكل الثالث ويتعلق بالفقر الإقصائي (فقدان التأهيل) La disqualifiante Pauvreté" فيرتبط بالإقصاء الاجتماعي للفقراء، المستبعدين من مجال الإنتاج. وتتميز هذه الفئة باعتمادها الكبير على مؤسسات الرعاية الاجتماعية، ويعانون من وضعية هشة تشمل احتياجاتهم الأساسية، تتسم العلاقات الاجتماعية لهذا النمط بضعف واضح جراء الإحساس بالإخفاق والحرمان، وبالتالي يزداد احتمال تحول هذه الفئة إلى فئة في وضعية تهميش تعيش فقرا هامشيا.

حاول "سيرج يوغام" من خلال هذا العمل، إبراز تنوع واقع الفقر والفقراء، مركزا على طبيعة العلاقات الاجتماعية والفرص الاقتصادية المتاحة أمام فئات الفقراء، وكذلك على دور مؤسسات الدعم وجهود الإدماج. وبالتالي يعد هذا العمل مرجعا حقيقيا في رسم سياسات تنموية متنوعة، تساير تنوع واقع الحرمان الاجتماعي، وتعدد مستوياته ومظاهره.

نقف أيضا عند عمل استثنائي هام، ويتعلق بمؤلف "Repenser la pauvreté"، وهو ترجمة عن الإنجليزية (2012) للعمل الأصلي الذي يحمل عنوان Poor Economics الصادر سنة 2011، للباحثة Esther Duflo وزوجها الاقتصادي Abhijit v. Banerjee، يتطرق هذا العمل إلى دراسة الفقر والتعليم والصحة وغيرها من القضايا التنموية كقضايا جزئية متفرعة، متجاوزا النظرة الإجمالية العامة، معتمدا على واقع وظروف عيش فقراء جنوب شرق آسيا خصوصا. ويتميز العمل بنقاشه المستفيض لجزئيات الكثير من حالات الفقر، كل حالة على حدة، ولتحقيق هذه الغاية يسوق أمثلة

كثيرة لمواطنين من دول كالهند والبنجلادش، والتي تعاني بالإضافة إلى الفقر، من انفجار ديموغرافي مهول، يؤثر سلبا على التوزيع العادل للثروات بين المواطنين، حيث نجد ثراء فاحش مقابل فقر مدقع.

يثير المؤلف أيضا المساعدات الإنمائية، وما تنتجه من فرص التنمية ومن مخاطر توقع بالكثير من الدول والمجتمعات المحلية في مصيدة الفقر، وقد تم استحضار وجهتي نظر اثنين من أهم منظري التنمية الاقتصادية في العالم، وهما Jeffrey Sachs و William Easterly، يؤمن Sachs بشدة بأهمية المعونة الخارجية، في القضاء على الفقر تمامًا، في المقابل يرى Easterly عكس ذلك، حيث يؤكد أن ضرر المساعدات الخارجية أكثر من نفعها، وأنها تعيق التطور الذاتي للدول النامية وتمنع ابتكار الحلول المحلية لمواجهة الفقر، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى تكوين شبكات مصالح وبؤر فساد تحول دون الاستغلال الأمثل لأموال المساعدات الدولية.

يؤكد المؤلفان أن النظر إلى الدول التي تلقت مساعدات خارجية ومقارنتها بغيرها من الدول النامية التي لم تتلقَ، أو تلقت قدرًا أقل من المساعدات، مضلل في حد ذاته، نظرًا لاختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية من دولة لأخرى. وعموما يخلص هذا العمل المميز إلى استنتاجات هامة مستقاة من الواقع المتغير، ومن أبرز هذه الاستنتاجات:

- ✓ يؤمن الفقراء بأفكار خاطئة وتغيب عنهم المعلومات الهامة والصحيحة، فعلى سبيل المثال، لا يثق الفقراء في منافع تلقيح الأطفال، كما يعتقدون أن مكتسبات السنوات التعليمية الأولى للأطفال هي بلا قيمة، كما يجهلون مقدار السماد الذي تحتاجه أرضهم. هذه فقط بعض الأمثلة البسيطة من الأفكار الخاطئة التي تحاصر الفقراء، والتي تتحكم في واقعهم وأحيانا في مستقبلهم.
- ✓ يتحمل الفقراء جوانب كثيرة من شؤون حياتهم اليومية، التي تستنزف طاقتهم، فهم لا يرتبطون بشبكة المياه الصالحة للشرب، لذلك عليهم البحث عن مصدر للمياه النظيفة، كما أنهم لا يمكنهم تحمل تكلفة وجبات الإفطار ذات السعرات الحرارية العالية، المحفزة على العمل والإنتاج، وبالتالي عليهم العمل تدعيم تغذيتهم بشكل دائم، كما أنهم يفتقرون إلى وسيلة للادخار، مثل نظام الضمان الاجتماعي، ولذلك عليهم إيجاد طرق للادخار. وكذلك ضعف تطور التأمين الصحي للفقراء، بالرغم من حجم المشكلات الصحية التي يواجهونها.
- ✓ لا يمكن اعتبار أن الدول الفقيرة محكوم عليها بالفشل لكونها فقيرة، أو لأنها مرت بتاريخ حافل بالبؤس والمعاناة، بل يرتبط الفشل في أغلب الأحيان بطبيعة البرامج وجودة العمل،

فالمساعدات الموجهة للفقراء تصل لغير مستحقيها، والبنيات التحتية تنهار جراء الاختلاس من تكلفة الإنشاء وأيضا جراء الحمولات الزائدة للشاحنات بسبب ضعف تطبيق القانون. فضلا عن ذلك يرتبط الإخفاق أحيانا بمؤامرات النخبة التي تسعى لدوام قبضتها على الاقتصاد.

يعتبر هذا العمل بمثابة دعوة لتجاوز النظرة العامة لمشكلة الفقر، والتفكير انطلاقا من التجارب المعاشة لاتخاذ التغييرات البسيطة ذات الأثر العميق والواسع، والتي تمكن من إطلاق سياسات فعالة تهدف إلى التحرر من مصائد الفقر. إلا أنه رغم أهمية هذه الدعوة فإن الإمعان في الجزئيات يفضي إلى نتائج متناقضة أحيانا، وهنا يمكن استحضار مشكلة السكان إذ تم اعتبار أن المناطق الأكثر كثافة هي المناطق الأكثر غنى، وأن كثرة الأبناء تنتج الثروة باعتبار تعدد مصادر دخل الأسرة، في تجاهل واضح للمشكلة التي تحدثها الخصوبة المرتفعة على مستوى سوق العمل والاقتصاد الكلي وغير ذلك من ضغط على مستوى الخدمات الاجتماعية. لكن في مقابل هذا الوضع، تم التأكيد على الأثر السلبي للخصوبة المرتفعة على حياة المرأة، حيث تعيق كثرة الأبناء التطور المهني والعلمي للمرأة، وتزيد من احتمال الإرهاق المستمر والمعاناة اليومية والمرضية أحيانا.

ب. المساهمات الأكاديمية الوطنية:

تعتبر إشكالية الفقر بالمغرب موضوعا حديثا نسبيا، بالنسبة للأبحاث الأكاديمية المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي ركزت خلال العقود الماضية، على التحولات الاجتماعية وعلاقتها بالتحديث والتنمية. إلا أن السنوات الأخيرة ومع تفاقم مشكلة الفقر وما يرتبط بها من مظاهر للحرمان، جعلت الباحثين المغاربة يقتحمون هذا الحقل المعرفي، حيث برزت بعض الدراسات والأبحاث تنتمي لتخصصات مختلفة، أبرزها علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، في حين ركزت مساهمات الجغرافيين على التنمية، وبالتالي تضمنت إشارات غير مباشرة للفقر.

يحظى موضوع الفقر والإقصاء الاجتماعي بجاذبية كبيرة بالنسبة للباحثين في علم الاجتماع. وتعد أعمال الباحث حسن قرنفل، أحد أبرز الأعمال في هذا التخصص. وقد أصدر الباحث مؤلفين هامين يناقشان ظاهرة الفقر وأوضاع الفقراء. ويعد كتاب "الفقر من الإحسان إلى التنمية البشرية" للباحث قرنفل (2018)، أهم مساهمة له في دراسة الفقر بالمغرب، تأسس هذا العمل على مقاربة تاريخية سوسيولوجية، مكنت من رصد تطور مفهوم وظاهرة الفقر دوليا ووطنيا.

يعد مفهوم الفقر من المفاهيم التي تتميز بجذورها التاريخية والدينية، هكذا فقد اعتُبر الفقر قديما على أنه تحرير للإنسان من الهموم الدنيوية، إذ يكفي القليل من الغذاء فقط للشعور بالأمن والراحة. كما

اعتبر أن ميزة الفقر حسب هذا التصور، لا تكمن في حرمان الإنسان مما يملكه، ولكن في تخليصه من التفكير في الامتلاك.

شكل هذا التصور القدري، مرجعا للفقراء الذين تقبلوا حالة التفاوت التي تطبع مجتمعاتهم، بل اعتبروا الفقر أمرا عاديا، خصوصا وأن الجزء الأكبر من الساكنة كان يحسب على الفقراء، لغياب ما نسميه اليوم بطبقات وسطى. وهكذا فإن آليات الإحسان كانت تتكفل بإعادة بعض التوازن إلى مكونات المجتمع عبر منح بعض الأموال والصدقات للأكثر حاجة من السكان، وبفعل غياب أي نظام للضمان الاجتماعي، فإن الفقر كان يعتبر آفة ومصيرا يمكن أن يصيب أي فرد من أفراد المجتمع على اختلاف موقعه في التراتب الاجتماعي.

لم يقتصر تقبل بؤس الفقراء والإشادة بالفقر، على رجال الدين بل شمل حتى رجال الاقتصاد، الذين نظروا للفقر على أنه أمرا ضروريا للحياة الاجتماعية، وأن الأجر المنخفض هو السبب الوحيد الذي يجعل الفرد عاملا مجدا ومكافحا. ساهم هذا الوضع في الانتشار الواسع للفقر بمختلف دول العالم، خصوصا مع توالي الحروب والانفجار الديموغرافي والنزوح القروي وتضخم المدن، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية. هكذا بدأت تظهر الآثار السلبية للفقر وظهرت أيضا الحاجة لمعالجة آثاره والحد من تطوره. وتميز النصف الثاني من القرن العشرين بتداول هام لموضوع الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة، حيث تم العمل على تصنيف البلدان إلى غنية وأخرى فقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر، تمكن من تحديد مستوى التنمية بكل دولة.

على مستوى المغرب يرتبط الاهتمام بمسألة الفقر، بالمؤسسات التابعة للدولة، وعلى رأسها مندوبية التخطيط ومديرية الإحصاء ومديرية الشؤون القروية التابعة لوزارة الداخلية. تميزت البدايات الأولى لتناول مفهوم الفقر، بالشروع في وضع مجموعة من التعريفات لمفاهيم الفقر، وتحديد الفروق بين الفقر المطلق والفقر النسبي والفقر الغذائي، والتمييز أيضا بين محددات الفقر من جهة ومحددات الهشاشة من جهة ثانية. كما تم التأكيد على أن الدراسات الكمية للفقر لا تمكن بالضرورة من معرفة حقيقة الفقر على المستوى الاجتماعي والنفسي والثقافي. حيث تطرح تساؤلات هامة حول الحاجات الأكثر ضرورة للإنسان، والتي يعتبر غيابها مؤشرا على الفقر.

رغم أهمية هذا العمل فإنه بمثابة عمل كرونولوجي يبحث في تطور ظاهرة الفقر دوليا ووطنيا، وبالتالي ما يعاب عليه هو غياب نقاش الأشكال الجديدة للفقر، ومظاهر التفاوتات بين مناطق المغرب، وكذلك مشكلة توحيد القياسات والمؤشرات. إلا أن هذه الجوانب لا تنقص في شيء من هذا العمل الذي يعد قاعدة علمية للانطلاق في دراسة الفقر بالمغرب.

يمكن أن نستحضر أيضا عملا متميزا يدرج ضمن البحوث الكمية، ويتعلق الأمر بدراسة الباحث عبد الجواد الزراري والتي تحمل عنوان : LA PAUVRETE AU MAROC APPROCHES, DETERMINANTS DYNAMIQUE ET STRATEGIES DE REDUCTION ، تمت (2011).

يبرز هذا العمل المفاهيم والمقاربات المتعلقة بالفقر، حيث تم التمييز بين المقاربات النقدية والمقاربات غير النقدية، وكذلك توضيح تطور طرق قياس الفقر بشكل إحصائي رياضي. تميز هذا العمل أيضا بحضور البعد الكرونولوجي، الذي يتعلق بتطور معدل الفقر النقدي بالمغرب منذ الاستقلال، حيث بينت الأرقام تراجع الفقر ما بين 1995 حيث بلغ آنذاك 55.7% ليتقص سنة 2007 إلى 8.9%. ويعود هذا الانخفاض إلى التحسن الملموس لمؤشرات الاقتصاد الوطني وكذلك لاستهلاك الأسر ومستوى معيشتهم، بفضل الجهود المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، التي أطلقت برامج هامة، من بينها، برنامج الأولويات الاجتماعية (BAJ).

تميزت فترة التسعينيات بتزايد واضح لنسبة الفقر جراء الآثار السلبية، لمخططات التقويم الهيكلي، وتعاقب سنوات الجفاف. وفي سياق الحديث عن مستوى معيشة الأسر، فتم استحضار أهم الدراسات والمسوحات الميدانية لمستويات المعيشة الأسرية والاستهلاك خلال بداية التسعينيات. وتميزت هذه الفترة باعتماد المقاربة النقدية التي تربط الفقر بالموارد المالية للأسر وعدم كفايتها. ومع بداية الألفية سيعرف المغرب الملامح الأولى لتوجه جديد في تصور ودراسة ومعالجة الفقر، يرتبط بالفقر المتعدد الأبعاد، الذي يستند إلى الأسس النظرية للاقتصادي Amarya Sen .

حاول هذا العمل الربط بين النمو الاقتصادي والفقر بالمغرب، وهكذا فقد أظهرت مسوحات مستويات المعيشة للأسر، أن منافع النمو لا تشمل الفقراء. مما أنتج تغيرا واضحا في فهم الفقر واللامساواة، تطلب من صناع القرار صياغة استراتيجيات وطنية لمحاربة الفقر، انطلاقا من مستويات مجالية متعددة، تبدأ بالجهة وتنتهي بالحي والدوار. كما تم التأكيد على أهمية الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية المحلية، التي تحدد مستوى الفقر حسب كل جماعة، وبالتالي فالعمل على المستوى المحلي، يساهم بلا شك في بناء مؤشرات نقدية وأخرى غير نقدية محلية، من شأنها أن تمكن من تحديد سيناريوهات الاستهداف للحد من الفقر، الذي لا يشمل في الغالب السكان الأشد فقرا. وبالتالي سيمكن المؤشر المركب للفقر (نقدي وغير نقدي)، من تصنيف الجماعات حسب حالة الحرمان الخاصة بها.

تم التأكيد في هذا العمل أيضا على أن مواجهة الفقر، ترتكز بشكل أساسي على الاستثمار في الرأسمال البشري وخصوصا في التعليم والصحة، فضلا عن خلق فرص العمل وتشجيع الشباب

والاستثمار في البنيات التحتية المحلية، وعلى رأسها الربط بالماء الشرب وبشبكة الكهرباء، إلى جانب أهمية الاستهداف الجغرافي للسكان الأكثر فقرا، من خلال اعتماد دليل للأسر الفقيرة. وبالتالي إعطاء الأولوية للجماعات التي تعيش فقرا مزدوجا، أي ذات أعلى مؤشرات الفقر النقدي وغير النقدي، والتي تتميز بالعجز في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية ومصادر الدخل. كما أشار إلى أهمية تحيين المعطيات في محاربة الفقر محليا ووطنيا.

رغم أهمية هذا العمل وما قدمه من أفكار واقتراحات، جعلته بمثابة منطلق أساسي لدراسة الفقر بالمغرب، إلا أن التطرق لواقع الفقر في مجال متنوع ومتباين تختلف فيه أشكال الحرمان ومظاهر التفاوت، يعيق الفهم العميق لواقع الفقر على المستوى المحلي لكل إقليم وجماعة، وبالتالي فكلما كان مجال البحث أصغر كلما كانت النتائج أدق وأعمق وأشمل.

II. الإطار المفاهيمي للبحث:

عرف مفهوم الفقر وما يرتبط به من مفاهيم متعددة، تطورا ملحوظا خصوصا في علم الاجتماع، بفضل العديد من "الأعمال المؤسسة، ولعل أعمال Paugam سنة 2005، حول الفقر تعد المنعرج الحقيقي للبحث حول الفقر، إلى جانب أعمال Karsz سنة 2004، حول الاستبعاد. ثم برزت أعمال Wacquant سنة 2007، حول الهامشية، لتشكل مسارا مفاهيميا جديدا، تعزز هذا المسار أكثر بفضل أعمال Bresson et al سنة 2013 وSoulet سنة 2014، حول الهشاشة"[1].

شكل هذا التغير والتعدد اللغوي محاولة لفهم الواقع الاجتماعي، الذي يتميز بتشابك الظواهر وتأثر بعضها ببعض، إذ لا يمكن فهم الفقر إلا انطلاقا، من رؤية أفقية منفتحة على جميع التخصصات، هذا ما يجعل من مفهوم الفقر مفهوما ديناميكيا، يحيل على مفاهيم أخرى سنحاول رصدها ومناقشتها.

1. الهامشية: دلالات عابرة للتخصصات

تعبر كلمة هامش لغويا عن الشيء الثانوي، مقابل شيء أساسي، بمعنى أن هناك ثنائية متعارضة، مركز – هامش، لذلك لا معنى للهامش بلا مركز، ثنائية تطبعها مكانة غير متكافئة. يتخذ هذا المعنى "أبعادا متعددة، عبارة عن تقابلات؛ الوسط – المحيط، الموارد – الإعاقات، القوي – الضعيف، الفعال – الهش، الغني – الفقير، الاستمرارية – الانقطاع، الوحدة – الانقسام، الداخلي – الخارجي، راشد – قاصر، الجاذبية – النفور، المعايير – الخروج عن المعايير"[2]. وبالتالي يتجلى المعنى اللغوي للهامش،

[1] ZWICK MONNEY Martine & GRIMARD Carolyne, De la marginalité à la vulnérabilité : Quels liens entre concepts, réalités et intervention sociale? la revue *Nouvelles pratiques sociales,* Université du Québec à Montréal, 2015, p : 46.

[2] Édith FAGNONI et autres, Marges, marginalité, marginalisation, Bulletin de l'association de géographes français, 2017, p : 364.

في "التعبير عن أحداث غير رئيسية وأحيانا غير مبرمجة وقعت في مناسبات معينة مثل المهرجانات الثقافية واللقاءات السياسية"[1].

يعبر مفهوم الهامش إذن، عن دلالات يصعب حصرها، ومن أبرزها؛ "ما هو منسي، فالهامشيون هم المنسيون، ضعف القيمة، البعد الثانوي أو العرضي بالنسبة إلى ما هو رئيسي وجوهري، الشيء غير المعترف به، الخفي والمستتر، المظلم أو المعتم، التائه أو الضائع"[2]. ويتميز مفهوم الهامشية عموما بالتباس كبير لكونه "مفهوم متعدد التخصصات يتميز بأبعاد متعددة أبرزها البعد الاجتماعي الثقافي والبعد المجالي"[3]، لكل تخصص مقاربة تستند إلى معايير محددة.

1.1. مقاربة تاريخية:

شكل "صدور كتاب التاريخ الجديد سنة 1978، هزة كوبرنيكية كما يقول J.C. Smith مست الكتابة التاريخية"[4]، حيث برز اهتمام كبير بالتاريخ الاجتماعي كتاريخ الفقراء وتاريخ الهامشية والمهمشين أو التاريخ من أسفل كما يعرف.

يتميز مفهوم الهامشية في التاريخ بتعدد مستوياته بين مكانة شكلية وأخرى سمتها الإقصاء أو الإدماج، وبالتالي فمفهوم الهامشي يتأسس على التاريخ الذي "ينطلق من المركز أي التاريخ الذي لا يحتسب إلا الأدوار التي قامت بها نخب السلطة والثروة والنخب العالمة، وهو مفهوم يؤثث منظوره على أساس أن المركز يشكل مصدر التحكم في رسم معايير الأخطاء والقيم، الذي تبنى عليه منطلقات المؤرخ ومواقفه من الهامشيين"[5].

لا يمكن انطلاقا من "المركز أن ننظر إلى مجتمع بأكمله، ولا أن نكتب تاريخه بطريقة أخرى، إلا بإعادة النظر في الخطاب التاريخي للماسكين بالسلطة"[6]، ونفض الغبار عن التاريخ المسكوت عنه أو التاريخ المنسي الذي يتعلق بالهامشيين.

---

[1] النصراوي مصطفى، قراءة في واقع الانعزال الاجتماعي، دار سحر للنشر، تونس، 2009، ص: 7.

[2] النصراوي مصطفى (2009) مرجع سابق، ص: 7.

[3] JAURAND Emmanuel, Marginalités sociales et dynamiques des marges, ouvrage collectif: La France des marges, Paris, 2016, 162.

[4] اليعقوبي خالد & طحطح خالد، التاريخ من أسفل: في تاريخ الهامش والمهمش، سلسلة شرفات العدد 81، مطبعة بني يزناسن الرباط، نونبر 2016، ص:23.

[5] القادري بوتشيش إبراهيم، من التاريخ السلطاني إلى تاريخ المهمشين: نظرات في تجديد الأدوات المنهجية للمؤرخ، دراسة المجالات الاجتماعية المهمشة وتاريخ المغرب، مختبر المغرب والعوالم الغربية، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الطبعة الأولى الدار البيضاء 2011، ص: 50-51.

[6] سميث جون كلود، تاريخ الهامشيين، التاريخ الجديد، ترجمة المنصوري محمد طاهر، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى بيروت 2007، ص: 438.

2.1. مقاربة اقتصادية:

تركز الدراسات الاقتصادية على التمييز بين المركز والأطراف، فالأول يعتبر جاذبا للاستثمارات والفرص واليد العاملة، أما الثاني فيعتبر تابعا ذا مكانة ثانوية، وبالتالي فالهامش الاقتصادي يدل على التبعية للقطب، وقد "تحدث سمير أمين في كتابه اقتصاد الأطراف L'économie périphérique الموجود في العالم الثالث، والذي يعيش في تبعية كاملة للاقتصاد المركزي الموجود في البلدان الصناعية المتطورة رغم أن هذه الأخيرة تستورد جل مواردها الأولية من بلدان العالم الثالث"[1].

نسجل في هذا الصدد أن الاقتصاد الهامشي يتخذ مستويين، الأول هو مستوى دولي كما تمت الإشارة، أما الثاني فيتعلق بالمدن خصوصا، التي تعرف انتشارا واسعا لما يعرف، بالأنشطة غير المهيكلة أو اقتصاد الظل، وتسميات أخرى تشترك في المعنى. يتميز هذا النمط الاقتصادي بخصائص معينة أبرزها التحرر من القيود القانونية والتنظيمية. وتجب الإشارة أن معنى الاقتصاد الهامشي، يتجسد كذلك في المجال القروي كذلك، حيث يمكن اعتبار بعض المجالات الجبلية خصوصا، والتي تتميز بترب فقيرة وانحدارات قوية، مجالات ذات اقتصاد فلاحي هامشي تعرف بالقلة، مقابل الاقتصاد الفلاحي المركزي المعروف بالوفرة.

3.1. مقاربة جغرافية:

عرف مفهوم الهامشية "اهتماما متزايدا بالنسبة للجغرافيا، انطلاقا من ندوة الهامشية الاجتماعية، الهامشية المجالية التي نظمت بمدينة ليون الفرنسية سنة 1980، جاء هذا الاهتمام بموازاة ظهور ما سمي بالفقر الجديد"[2]. تحيل هامشية المجال عن "وجود أفراد أو مجموعة سكانية، خارج مركز القرارات ومعزولة عنه لكنها تابعة له، وبالتالي يحدد الهامش من خلال قوة البعد عن المركز"[3]. ويحيل "مفهوم الهامشية على تعددية قوية تربط بين؛ المجال، التراب، السكان، الفاعلين، كما تربط بين التخصصات أيضا"[4].

تختلف الهامشية المجالية بين المجال الحضري حيث ترتبط في كثير من الأحيان بمحيط المدن الذي يتميز بتحضر غير منظم، أما "بالنسبة للمجال القروي فغالبا ما ينظر للهوامش من خلال البعد عن التجمعات الحضرية الكبرى والتدفقات التي تولدها"[5]. وبالتالي يعبر مفهوم الهامشية في الجغرافيا، عن عزلة المجال المرتبطة بطبيعة التضاريس والشبكة الطرقية والخدمات الاجتماعية، بالنسبة لتجمع سكاني

[1] النصراوي مصطفى (2009) مرجع سابق، ص: 8.

[2] BALAN Hélène, Représentations et gestion de la marginalité sociale : le cas biffins à Paris, Bulletin de l'association de géographes, 2017, p : 503

[3] JAURAND Emmanuel (2016) op.cit ,p : 163.

[4] Édith FAGNONI et autres (2017) opcit, p : 367.

[5] COUTURUER Pierre, ESPACES RURAUX MARGINAUX OU FRAGILES : LES CATÉGORIES ANALYTIQUES À L'ÉPREUVE DES PRATIQUES SOCIO-SPATIALES DANS LE HAUT-FOREZ, Université Blaise-Pascal, 2007, p : 23.

معين. كما يتطلب "إدراك مدى الاختلاف بين المجالات الهامشية نفسها، وكذلك السياق المجالي لحصول التهميش"[1]. وعموما يمكن التمييز بين أربعة أبعاد للهامشية السوسيومجالية[2]:

- ✓ في حالة المناطق القروية غالبا ما يتم النظر إلى الهامشية من حيث موقعها البعيد عن المدن الكبرى وعن تدفقات السكان والسلع التي تولدها.
- ✓ على المستوى الماكرواقتصادي تعتبر مساهمة المناطق الهامشية في إنتاج الثروة منخفضة، حيث يقتصر دورها على توفير المواد الأولية أو تدبير المنتجعات، ما يجعل ديناميات التنمية المحلية محدودة، وبالتالي تعتمد بشكل هام على مراكز صنع القرار الخارجية.
- ✓ في حقل الإيديولوجيا والتمثلات يكون الوزن الرمزي لمجتمعات المجالات الهامشية منخفضا أو منعدما أو مرتبطا بشكل سلبي بالمجتمع الشامل، حيث لا تساهم في عمليات بناء الهوية الجماعية، مما يساعد على إعادة إنتاج تمثلات مزعجة للمجال الهامشي وسكانه.
- ✓ في المجال السياسي يكون الثقل الانتخابي للمناطق القروية الهامشية، انعكاسا لوزنها الديموغرافي، كما ينظر للهامشية على أنها نتيجة لعلاقات هيمنة قديمة.

4.1. مقاربة اجتماعية:

تعبر الهامشية الاجتماعية في "أغلب الأحوال عن علاقات غير متكافئة بين أطراف (أفراد أو جماعات)، طرف يشكل المركز المهيمن والمتحكم في الموارد والعلاقات"[3] وطرف آخر يتميز بمكانة هامشية لا تتيح له نفس فرص التفاعل الاجتماعي والاستفادة من الموارد.

لابد من الإشارة أن علم الاجتماع كان سباقا لدراسة الهامشية، حيث "ظهر المفهوم لأول مرة مع Park R.E سنة 1928، وقد ركزت دراسته على الشخصية الهامشية، بعيدا عن الهامشية الاجتماعية وسياقات التهميش، ليأتي بعد ذلك باحثون آخرون اهتموا بالوضعية المهمشة وميزوا بين التهميش باعتباره نتيجة والهامشية باعتبارها سبب"[4]. ويعتبر بروز مفهومي "الاستبعاد الاجتماعي Exclusion sociale والتهميش marginalisation ، خلال العقدين الأخيرين خصوصا بأوربا"[5]، منعطفا علميا حقيقيا في مقاربة موضوع الفقر.

---

[1] Édith FAGNONI et autres (2017) op.cit, p : 362.

[2] COUTURIER PIERRE, Espaces ruraux marginaux ou fragiles : les catégories analytiques à l'épreuve des pratiques socio-spatiales dans le Haut- Forez, Presses universitaires de Rennes, 2007, p :23 – 24.

[3] خطاب نبيل، إنتاج الهامشية في سوق العمل البريطاني: دراسة لتقاطعات الهوية الدينية والإثنية، مجلة عمران، العدد 34، 2020، ص: 82.

[4] LILIANE RlOUX, Les dimensions spatiale et culturelle de la marginalité : Une approche psychosociologique, p : 635. (بتصرف)

[5] نعمة أديب، تعدد الفقر ومناهج دراسته، أعمال فريق خبراء حول الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2009، ص: 8.

ارتبط الاستبعاد بداية "بفئات السكان بفئات السكان الأقل دخلا، ثم اتسع ليشمل بعدا مجاليا، حيث يعبر عن التجمعات الجغرافية الهامشية، كما أنه يشير إلى ضعف المشاركة في الإنتاج وبذلك فهو يعكس ضعف أو غياب الرأسمال المادي والرمزي"[1].

ولابد من الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الاستبعاد باعتباره عملية تنتج عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسات العمومية، والتهميش الذي يرتبط أحيانا بعوامل خارجية وبالتالي يكون مسلطا مفروضا ومن ثم يوافق مفهوم الاستبعاد، وأحيانا أخرى ينتج عن عوامل ذاتية، وبالتالي يعبر عن انعزال اجتماعي اختياري طوعي، لا يتعلق بالأقل دخلا فقط.

يعتبر الفرد سواء كان مواطنا أو مهاجرا مقيما، مستبعدا ومهمشا اجتماعيا إذا كان "محروما من المشاركة في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه"[2]. وبذلك فالمفهومين يرتبطان بفئة من السكان غير مندمجة تعيش على هامش المجتمع والنظام الاقتصادي ولا تستفيد بالشكل المطلوب المنسجم مع منطق المساواة في الوصول للموارد، تمارس هذه الفئة أنشطة هامشية ذات مردودية ضعيفة، كما أنها تعيش عزلة مجالية ترتبط بمشاكل التنقل وتكلفته، وكذلك ضعفا واضحا للشبكة الاجتماعية التي ترتبط بها. تعيش الفئة المستبعدة ضعفا واضحا يشمل أربعة أبعاد أساسية للاستبعاد الاجتماعي[3]:

- ✓ ضعف الاستهلاك: محدودية شراء السلع والوصول للخدمات؛
- ✓ انخفاض الإنتاج: ضعف المشاركة في الأنشطة ذات القيمة الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ المشاركة السياسية: ضعف الاشتراك في عملية صنع القرار على المستوى المحلي أو الوطني، واعتبار الفئة المهمشة خزانا انتخابيا فقط؛
- ✓ التفاعل الاجتماعي: التكامل مع الأسرة والأصدقاء والمجتمع المحلي.

يتباين حضور هذه الأبعاد حسب طبيعة المجتمعات، خصوصا البعد الرابع، فعلى مستوى المجتمع المغربي، يلاحظ تفاعل قوي بين مكونات المجتمع المحلي سواء بالأحياء الهامشية أو بالمجالات الجبلية القروية، لكن ما يسجل بهذه المناطق هو ضعف مردودية الشبكات الاجتماعية التي غالبا ما تظل محلية. هذا ما عبر عنه "Paugam" الذي فسر مشاكل الاستبعاد الاجتماعي "بغياب الاندماج المعياري والوظيفي الذي يمر عبر التشغيل وعمل المؤسسات الاجتماعية ومدى قدرتها على تدبير

[1] Labidi lassaad, Comment le concept d'exclusion peut servir la recherche et l'intervention auprès des aînés, 3éme Congrès de l'AFRIS : Intervention sociale et développement : quelles références pour quelles pratiques ? Tunisie Hammamet 21-24 Avril 2009, p : 8.

[2] هيلز جون وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي، ترجمة محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، العدد 344، 2007، ص: 70 (بتصرف).

[3] هيلز جون وآخرون (2007) مرجع سابق، ص: 71.

المشاكل"[1]. أما بالنسبة للتهميش فقد جاءت عالمة الاجتماع الأمريكية BILLSON Janet[2] بثلاثة أشكال أساسية:

- ✓ الهامشية الثقافية وترتبط بصعوبات الاتصال والاستيعاب بين الثقافات، وتتعلق بالمهاجرين والأقليات الدينية والعرقية...
- ✓ هامشية الدور الاجتماعي و"نميز بين هامشية إرادية وهامشية مسلطة"[3]، وترتبط بقطيعة مع المجتمع بأكمله أو المجموعة الاجتماعية المرجعية، قد تكون طوعية أحيانا، بالانسحاب من الدور الاجتماعي المتوقع والجوانب المهنية، وبالتالي يعيش الأفراد على الهامش في معارضة جذرية للمجتمع، ومن بين هؤلاء؛ مجرمون، سجناء، بغايا، مراهقون ضائعون، شواذ جنسيا، الطبيعيون...
- ✓ الهامشية البنيوية وتتعلق بالمستبعدين عن القدرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي تخص فئة تركت خارج المنظومة، ومن بين هؤلاء؛ فقراء، رحل، عاطلون، متشردون...

يلاحظ انطلاقا مما سبق أن التهميش والاستبعاد، يساهمان في ترسيخ الفقر، "الذي يعبر بدوره عن عدم مشاركة الفقير واندماجه في المجتمع لأنه غير قادر على الظهور في مظهر مقبول اجتماعيا، مما يؤدي إلى استبعاده وتهميشه، هذا ما يجعل الاستبعاد يدرس بصفته من متلازمات الفقر"[4].

5.1. مقاربة أنثربولوجية:

شكلت نظرية "ثقافة الفقر لعالم الأنتربولوجيا الأمريكي O.LEWIS سنة 1963، تأسيسا لدراسة الهامشية والفقر باعتماد منهج سيرة الحياة "البيوغرافيا"، في عمله les Enfants de Sanchez، وتتمحور النظرية حول التمييز بين الفقر وثقافة الفقر باعتبارها ثقافة هامشية، تعبر عن أسلوب للعيش ينتقل من جيل إلى آخر"[5]، وبذلك فهي ليست مجرد حرمان وبؤس اقتصادي، إنما وسيلة للتكيف مع الفقر يصعب على الفقراء العيش بدونها. ويتميز هذا النمط الثقافي بعدة خصائص[6]:

- ✓ ضعف الاندماج في الهياكل الاقتصادية وانتشار البطالة وعمل النساء والأطفال في أنشطة هامشية منخفضة الدخل؛
- ✓ ضعف الاندماج في الهيئات والمنظمات السياسية كالأحزاب والنقابات، وفي الجمعيات الثقافية؛

[1] الأعور المختار (2015/2014) مرجع سابق، ص: 62.

[2] JAURAND Emmanuel,(2016), opcit, p : 164.

[3] النصراوي مصطفى (2009) مرجع سابق، ص: 11.

[4] نعمة أديب (2009) مرجع سابق ص: 8.

[5] HOUCHON Guy, LA THÉORIE DE LA MARGINALITÉ URBAINE DANS LE TIERS-MONDE, Psychopathologie africaine, 1982, p :12.

[6] المريني محمد لطفي، عبر تاريخية التهميش أو ديمومة الزوج المركز الهامش في العلاقات الاجتماعية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، 1991، ص: 45-46.

- ✓ حرمان الأطفال من حياة الطفولة وتحملهم مسؤوليات الأسر، عن طريق العمل والجنس في وسط ذي كثافة مرتفعة؛
- ✓ الإيمان بالقدرية والإحساس بالعجز والنقص.

تتميز ثقافة الفقر بصلابة وقدرة قوية على مقاومة التغيير، ويرجع ذلك إلى أهمية المعتقدات الموروثة التي تدعو للصبر والتحمل على وضع هامشي بدون آفاق.

تعرضت هذه النظرية لانتقادات حادة، فهناك من اعتبر أن العناصر التي تضمنتها لا توجد جميعها لدى الفقراء، وبالتالي فهي ليست ثقافة فرعية كما وصفها، إنما هي انعكاس للمكانة الهامشية والافتقار للمهارات، والشعور بالإحباط واليأس. غير أن "الانتقاد أو بالأحرى الاتهام الأكثر إثارة، هو الذي أطلقته CHILMAN Catherine في كتابها "نمو الفقر"، والتي سجلت أن المنشورات التي تصدرها حكومة الولايات الأمريكية حول الفقر، تدفع بالمرء إلى الذهاب إلى أن الحكومات الاتحادية قد لعبت دورا مهما في الترويج لمنظور ثقافة الفقر، إلا أن O.LEWIS في رده على الانتقادات، أكد على ضرورة التفريق بين الفقر والثقافة الفرعية للفقر، على اعتبار أن واقع الفقر يختلف حسب اختلاف البيئات الثقافية والاجتماعية، وأن ثقافة الفقر ما هي إلا جزء من ثقافة أكبر للرأسمالية، التي يضع نظامها الاقتصادي والاجتماعي الثروة في أيدي جماعة صغيرة نسبيا، وهذا ما يؤدي إلى نموذج تمييزي طبقي"[1].

2. مفهوم الفقر وأشكاله والمقاربات المعتمدة لدراسته:

1.2. تطور مفهوم الفقر:

يعد الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الجوانب، تختلف باختلاف المجتمعات والمجالات والأزمنة، وبذلك فالتصور التقليدي للظاهرة يختلف تماما عن التصور الحديث. لقد تميزت "الفترة السابقة عن القرن التاسع باعتبار الفقر قيمة إنسانية عليا، وذلك لأسباب دينية وأخلاقية، إذ كان الاعتقاد السائد هو أن الفقر يحرر الإنسان من الهموم الدنيوية ويساعده على التأمل والتفكير في الخلاص، وهكذا اعتبر الفقر مسألة عادية مرتبطة بالوجود الإنساني"[2]. لقد طبع هذا التصور نظرة المجتمعات الإسلامية للفقر، حيث كانت تسود نظرة دينية قدرية، تدعو للزهد في المعيشة وتحث على تقبل الحرمان والتعايش معه.

فالفقراء متعايشون تماما مع مجتمعهم "الذي كان يتقبل وجودهم، بل ويعتبره أمرا عاديا، على اعتبار أن الجزء الأكبر من الساكنة كان يحسب على الفقراء، لغياب ما نسميه اليوم بطبقات وسطى.

---

[1] موساوي سعيد، الفقر والإقصاء الاجتماعي: دراسة في آليات الإدماج والاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري – فاس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، 2014 – 2015، ص: 81 -82 (بتصرف).

[2] قرنفل الحسن، مقدمات لمقاربة الفقر في المغرب، التاريخ والسوسيولوجيا والجغرافيا: إسهامات العلوم الإنسانية في دراسة المجتمع والمجال بالمغرب، أعمال ندوة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، 2016، ص: 44.

وهكذا فإن آليات الإحسان كانت تتكفل بإعادة بعض التوازن إلى مكونات المجتمع عبر منح بعض الأموال والصدقات للأكثر حاجة من السكان، وبفعل غياب أي نظام للضمان الاجتماعي، فإن الفقر كان يعتبر آفة ومصيرا يمكن أن يضرب أي فرد من أفراد المجتمع على اختلاف موقعه في التراتب الاجتماعي.[1]

إذا تأملنا واقع المجتمع المغربي إلى حدود أواسط القرن العشرين، ولحد الآن ببعض المجتمعات القروية المنعزلة، نجد هذا المزج بين التصور الديني للحرمان وواقعه الاجتماعي حاضرا بوضوح، في صفة "الفقير / الفقيرة"، التي كانت تشير إلى أتباع الطرق الصوفية خصوصا، ثم انتشر استعمالها بشكل واسع، في حق كل من عرف بالتدين والزهد في الحياة، "ولم يكن الفقر طبقا لهذا التصور يشكل مشكلة حقيقية للدولة المركزية، لأنها لم تكن تعتبر مسؤولة عن وجوده، في نظر العامة، وبالتالي لم تكن مطالبة بإيجاد الحلول الكافية للحد منه"[2].

لقد طبع هذا التصور المختزل للفقر، نظرة رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية خلال النصف الثاني من القرن 18 والنصف الأول من القرن 19، الذين اعتبروا الفقر حالة محفزة على العمل الذي يخلق الثروة، وفي هذا السياق "أكد "David Ricardo" على ضرورة إبقاء الأجور في مستوى الكفاف، من أجل بقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستويات المعيشة، رافضا بذلك فكرة وضع قوانين لصالح الفقراء التي تبنتها السياسات العمومية في إنجلترا خلال مطلع القرن التاسع عشر[3]". وكإجابة عن هذا الاتجاه الرأسمالي وما خلفه من بؤس وفقر، برز التيار الاشتراكي كمدافع عن الطبقة العمالية، حيث اعتبر "Karl Marx" أن تراكم الثروة في جانب هو إذن وفي نفس الوقت تراكم البؤس والمعاناة في الجانب المقابل[4]".

أمام الانفجار الديموغرافي والتطورات الاقتصادية المتسارعة، التي كانت لها انعكاسات متعددة على المجتمع، كحركات الهجرة المكثفة نحو المدن، وتكدس المهاجرين بأحياء هامشية لا تتوفر فيها الظروف الملائمة للعيش، وتزايد حدة النقد الموجه للنظام الرأسمالي من قبل الاشتراكين، برزت موجة جديدة في الفكر الرأسمالي التقليدي، قدمت فهما مختلفا للفقر والتفاوت. انتهى هذا التصور الجديد بصعود دولة الرفاه الاجتماعي، ومن تم ازداد دور الدولة في معالجة المشاكل الاجتماعية وتحقيق رفاهية

[1] حسن قرنفل، الفقر من الإحسان إلى التنمية البشرية، مطبعة الأمنية، الرباط 2017،

[2] قرنفل الحس، نفسه (2016)، ص: 44.

[3] عمر بوزيد امحمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر، حالة خميس مليانة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص: 37.

[4] عمر بوزيد امحمد، نفسه (2011/ 2012)، ص: 42.

المواطنين، من خلال تبني سياسات الرعاية الاجتماعية، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

انطلاقا من تسعينيات القرن الماضي طرح مفهوم جديد للفقر، رافق صعود نماذج التنمية التي أطلقها البنك الدولي، هكذا أصبح للفقر دلالة مزدوجة، الأولى ترتبط بالواقع الاجتماعي والتمثل الشعبي للظاهرة باعتبارها مشكلة حرمان ولامساواة مختلفة في الزمان والمكان. أما الثانية، فتركز على المقاربات الأكثر جدوى لدراسة الفقر والطرق الأكثر دقة لقياسه وتحديد الفقراء. تعبر هذه الدلالة المزدوجة عن تعقد ظاهرة الفقر وتداخل أبعاده، رغم حصول تطرفا أحيانا واجتماعيا أحيانا أخرى، في دراسته وقياسه وتحديد الفقراء.

تتبنى المقاربات التنموية تعريفا موسعا لظاهرة الفقر، يتجاوز مفهوم الاستمرار البيولوجي والحاجات الأساسية، والتي تستند في تحديدها لظاهرة الفقر، إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبذلك "تشكل هذه المقاربات اعترافا بواقع الاختلاف والتعدد الذي يميز ظاهرة الفقر، ومدخلا إلى تجاوزه من خلال التقريب بين ما هو معاش وما هو تجريد نظري وقياس علمي، لذلك يجب التركيز في تعريف الفقر على مجموعة واسعة من المؤشرات إلى جانب طرق القياس"[1].

والواقع أنه "رغم وفرة الكتابات حول الفقر، يظل مفهوما غامضا وغير دقيق بوجه عام، ومن ثم يصعب تعريف وفهم ووصف وبالتالي قياس الفقر، لذلك توجد عدة طرق لتعريف الفقر تؤدي إلى تحديد مختلف فئات الفقراء"[2]. وعموما يعبر "الفقر عن حالة حرمان حاد ونقص كبير في الضروريات الأساسية للعيش"[3]، ويرى العديد من "الباحثين أن الفقر يتم تعريفه في سياقات ثقافية اجتماعية محددة، مما يجعل من المتعذر قياسه وفقا لمعايير نموذجية شاملة للحرمان. ومن الخطإ الافتراض أن الحاجيات البشرية متطابقة في كل مكان، لأنها في الواقع تتباين في المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة"[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن الفقر هو بمثابة حالة حرمان متعددة الجوانب، ترتبط بتدني الدخل بشكل لا يقدر الإنسان على تلبية حاجياته الضرورية للعيش الفردي أو الأسري، كما يشير إلى ضعف أو انعدام القدرة على المشاركة في العمليات التنموية، فضلا عن كونه يعتبر ظاهرة متغيرة في الزمان والمكان.

---

[1] نعمة أديب، تعدد الفقر ومناهج دراسته، أعمال فريق خبراء حول الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 2009، ص: 4 - 5.

[2] Touhami Abdelkhalek & Fouzia Ejjanoui, Approche Multidimensionnelle de la Pauvreté: Présentation Pauvreté: Présentation Théorique et Application au cas de la Ville de Marrakech, Pauvreté: Présentation, p :4.

[3] Rapport national sur la politique de la population, hcp, 2001, p : 13.

4 أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة: الصياع فايز، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت 2005، ص: 373.

2.2. تعدد مقاربات دراسة الفقر:

لا يكفي الاتفاق على معنى مفهوم الفقر للتعرف على الفقراء، "لكون ما نريد قياسه ليس بالضرورة قابلا للقياس المباشر، خصوصا إذا تعلق الأمر بالرفاه الاقتصادي أو الرضا على الاحتياجات الملباة أو قدرات الفرد، وبالتالي من الضروري استخدام متغيرات يمكن ملاحظتها تسمح باستنتاج الواقع الذي نعبر عنه بمفهوم الفقر، هذه المتغيرات هي بمثابة مؤشرات تتمثل في الوسائل غير المباشرة لقياس الدخل، ومن أبرزها مجموع الإنفاق السنوي للأسر، والاستهلاك اليومي للأطعمة الأساسية"[1].

لقد عرف الاهتمام بمحاربة الفقر ودراسته، تطورا هاما انطلاقا من تسعينيات القرن الماضي خصوصا، حيث شهد الفكر التنموي نضجا واضحا، رافق ذلك بروز نظريات جديدة تفسر الفقر، ومقاربات متعددة لدراسته، كل مقاربة قدمت مؤشرات ومقاييس خاصة بها لدراسة ظاهرة الفقر وتحديد نسبة الفقراء من مجموع السكان.

أدت الاهتمامات بتحديد الأفراد المتأثرين بالفقر والرغبة في قياسه في بعض الأحيان، إلى حجب حقيقة أن مفهوم الفقر، مفهوما معقدا يصعب حصره في بعد واحد من أبعاد الحياة الاجتماعية، ولقد أصبح من الأمور الشائعة بالنسبة لبلدان كثيرة أن تحدد خط الفقر استنادا إلى مستوى الدخول أو مستوى الاستهلاك، رغم أن الدخل يركز على أحد الأبعاد الهامة للفقر فإنه لا يعطي إلا صورة جزئية للعديد من السبل التي يمكن أن تتميز بها حياة الإنسان.

يمكن لشخص ما أن يتمتع بصحة جيدة وأن يعيش عمرا طويلا، لكنه في نفس الآن يصنف ضمن الفئات غير المتعلمة، مما يقلل من فرص التفاعل مع الآخرين، مقابل ذلك يمكن أن نجد شخصا ما، يصنف ضمن المتعلمين وربما على درجة كبيرة من التعليم، لكنه معرض للموت المبكر لأسباب صحية، تتأثر برداءة نظام الرعاية الصحية، وربما تكون هناك حالة ثالثة تمثلها فتاة مستبعدة من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على حياتها، فالحرمان الذي تمثله أية حالة من هذه الحالات لا يمكن قياسه تماما على أساس مستوى الدخل، لذلك يُنظر إلى الحرمان بطرق مختلفة، ويقوم كل شخص وكل مجتمع محلي بتحديد ما يؤثر على حياتهم من أوجه الحرمان وانعدام الفرص والقدرات.

عموما يبقى "مفهوم الفقر متعدد الأبعاد كما أن محتواه يتسم بالتنوع لا بالتوحد، رغم أن الدخل الفردي يظل الطريقة الشائعة لقياس الفقر، إلا ذلك لا ينفي تعدد أبعاد الفقر، خصوصا تلك المرتبطة

[1] Asselin louis marie& Dauphin anyck, Mesure de la pauvreté : Un cadre conceptuel, CENTRE CANADIEN D'ÉTUDE ET DE COOPÉRATION INTERNATIONALE, 2000,p :27.

بحرمان الفقراء من الخدمات والموارد والفرص"[1]. في هذا السياق عادة ما يتم التمييز بين اتجاهين أساسيين لدراسة الفقر، الأول اتجاه نقدي يرتبط بفقر الدخل ومستوى الاستهلاك، والثاني اتجاه غير نقدي يركز على الحاجيات الأساسية والحرمان.

-مقاربة نقدية (الدخل) L'approche monétaire ou de revenu:

تستند هذه المقاربة إلى الرفاه bien - être الذي يرتبط بالمنفعة، وهي مقدار تحقق الإشباع والرضا نتيجة استهلاك واستغلال الحاجيات الأساسية التي تحقق الرفاه، التي تتمثل في؛ التغذية، السكن، التكوين، الصحة، العمل، الترفيه... إضافة إلى مختلف الجوانب المادية وغير المادية؛ الموارد المالية، الدخل، المرافق الاجتماعية، الحماية الاجتماعية. يشير مفهوم الفقر حسب معنى المنفعة، إلى حالة تتميز بالنقص في تلبية هذه الحاجيات، الذي يرتبط بانخفاض الدخل والإنفاق، الشيء الذي يجعل نسبة من السكان دون مستوى الرفاه"[2]. "يتحدد الفقر حسب هذا المنظور وفق التوزيع العام للثروة والرفاه في المجتمع"[3].

تهدف هذه المقاربة إلى "وضع مقارنات حول الرفاه، واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، استنادا إلى منفعة الأفراد فقط، والتي ترتبط باختياراتهم المفضلة. تتحدد درجة رضا الأفراد انطلاقا من طبيعة السلع والخدمات المستهلكة المحققة للرفاه، وتجب الإشارة إلى أن المنفعة غير قابلة للملاحظة بشكل مباشر، لذلك يتم رصدها من خلال الموارد المالية (المداخيل والنفقات)"[4].

تتميز هذه المقاربة بالقياس المادي النقدي للرفاهية، استنادا "إلى الدخل أو الاستهلاك، باعتبارهما يعكسان مستوى المنفعة المحققة لأفراد المجتمع، وبالتالي يعبر الفقر عن انخفاض الدخل لبعض الأفراد، بشكل لا يكفي لتحقيق حالة استهلاك تتميز بالإشباع والرضا، لذلك يفهم الفقر وفق هذه المقاربة على أنه لا كفاية الرفاه الاقتصادي"[5].

وهكذا يتم قياس الفقر انطلاقا من مقارنة مستويات الإنفاق أو تفاوت الدخل بين الأفراد، في هذا الصدد عرف " Martin Ravallion" عتبة الفقر بأنها "التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي"[6]. ومن تم فالفقراء حسب مقاربة الرفاه، هم الذين لا

---

[1] الأعور المختار، التنمية البشرية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري: دراسة سوسيولوجية لمشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فاس نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، 2015/2014، ص: 71.

[2] EZZRARI Abdeljaouad , LA PAUVRETE AU MAROC : APPROCHES, DETERMINANTS, DYNAMIQUE ET STRATEGIES DE REDUCTION, THESE DE DOCTORAT ES SCIENCES ECONOMIQUES, FACULTE DES SCIENCES JURIDIQUES ECONOMIQUES ET SOCIALES CASABLANCA , 2011 , p : 15.

[3] نعمة أديب (2009) مرجع سابق، ص: 6.

[4] EZZRARI Abdeljaouad (2011) , op cite, p : 14.

[5] ALESSIO Fusco, la contribution des analyses multidemensionnelles et la mesure du concept de la pauvreté , thèse de Doctorat, faculté de droit et des sciences politiques et économiques, Nice, France, p : 16

[6] امحمد عمر بوزيد، نفسه (2011/ 2012)، ص: 66.

يحققون الإشباع جراء استهلاك منتجات معينة، والذين لا تتحقق لديهم درجة معنية من الرضا على الخدمات الأساسية التي يستفيدون منها، نتيجة محدودية دخلهم.

حسب هذه المقاربة، تم التمييز بين نوعين من الفقر (فقر الدخل)، الأول نسبي يتغير حسب مستوى المعيشة بكل دولة، والثاني ثابت وقيمته معممة دوليا. يرتبط مفهوم الفقر النسبي خصوصا بالدول الغنية، ويرتبط باللامساواة في توزيع الثروة، "وعادة ما تُحدد عتبته في الكثير من الدول المتقدمة بنحو 50% من متوسط الدخل أو الإنفاق الوطني"[1]، وفي دول أخرى كفرنسا بنحو 60% من متوسط الدخل الفردي للسكان[2]. وهذا يعني أنه عندما تختلف العتبة المعمول بها، تتغير نسبة الفقراء وإن لم يتغير مستوى المعيشة المعبر عنه بالسلع والخدمات التي يمكن لأسرة أو لفرد معين الحصول عليها.

يشير PAUGAM في هذا الصدد، "إلى أننا إذا ما أخذنا مثلا عتبة 50% من الدخل المتوسط للوحدة الاستهلاكية (تقريبا 600 أورو شهريا)، فإننا نجد أنه في فرنسا سنة 2006، ما يقارب 3.6 مليون فرد أي 6% من مجموع السكان يعيشون وضعية الفقر، غير أنه إذا ما أخذنا عتبة 60% من الدخل المتوسط للوحدة الاستهلاكية (تقريبا 700 أورو شهريا)، فإن نسبة الفقراء تصل إلى نسبة 12.4% من الساكنة، أي ما يفوق الضعف، وهو بذلك 7.2 مليون فرد يعانون من الفقر"[3].

أما بالنسبة للفقر المطلق فيرتبط بالدول النامية، ويُحدد نسبة إلى تلبية كمية مطلقة وثابتة من الاحتياجات المادية الغذائية وغير الغذائية، ولتحديد فئة الفقراء فقد تم اعتماد عتبة الفقر باعتبارها المقابل النقدي لتلبية الاحتياجات الثابتة.

وجهت لهذه المقاربة عدة انتقادات، حيث "تطرح مشكلة تحديد عتبة الدخل للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، والسؤال الذي يطرح هنا، هل تحدد العتبة انطلاقا من الفرد أم الأسرة؟ ثم ما هي وحدة التحليل المعتمدة، الفرد أم الأسرة في ظل اختلاف الحاجيات حسب حجم وتركيبة الأسر"[4]، فضلا عن تغير الأسعار في الزمان والمكان وتباين مستويات الإشباع من شخص لآخر (إشباع سهل / إشباع صعب) من مجال لآخر (إشباع قروي / إشباع حضري).

لذلك يصعب تعريف "فقر شخص معين في إطار فردي، إنما المطلوب تعريفه في إطار الأسرة، حيث إن كل شخص يعيش بأسرة معينة في مستوى تحت عتبة الفقر، بشكل يتوافق مستوى الحياة مع الدخل المتاح للأسرة (مداخيل: النشاط، الإرث، التحويلات...) يعتبر فقيرا ولو أن دخله

[1] نعمة أديب (2009) مرجع سابق، ص: 6.

[2] EZZRARI Abdeljaouad (2011) , op cite, p : 21

[3] موساوي سعيد (2014-2015) مرجع سابق، ص:89 -90.

[4] EZZRARI Abdeljaouad (2011) , op cite, p : 15

الفردي يفوق عتبة فقر الدخل. وبذلك نفترض أن تحديد ماهية الفقر لا تستند فقط إلى دخل أفراد الأسرة، بل كذلك إلى وحدات الاستهلاك الأسري"[1].

تجب الإشارة إلى أن هذه المقاربة، تجاهلت الأبعاد المتعددة للفقر، واكتفت فقط بالدخل أو الإنفاق كمعيار لتحديد الفقراء، الشيء الذي لا يتيح الإلمام الجيد بأبعاد الفقر وواقع الفقراء المتغير في الزمان والمكان، هذا ما يستدعي التطرق إلى مقاربات أخرى تتضمن الأبعاد المتعددة للفقر.

- مقاربات غير نقدية Les approches non monétaire:

برزت المقاربات غير النقدية لدراسة الفقر، كإجابة على المقاربة النقدية التي تختزل قياس ظاهرة الفقر في بعد واحد يتعلق بقيمة الموارد المالية (الدخل أو الإنفاق)، رغم أن الفقر كظاهرة اجتماعية يرتبط بالقدرة على العيش في مستوى مقبول اجتماعيا. إذ ارتبط دائما بتلبية مجموعة من الحاجات الأساسية المادية خصوصا، وقد طبع هذا الفهم آراء رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، رغم انحيازهم الواضح للمنفعة الاقتصادية، يقول "ADAM SMITH" في هذا الصدد "لا أفهم بالضروريات السلع التي لا غنى عنها للحفاظ على الحياة وحسب، بل كل ما تعتبر أعراف وعادات البلد عدم توفره أمرا غير لائق بالنسبة لأي شخص مهما تدنت مرتبته الاجتماعية[2]".

إن هذا التحديد للضروريات - المادية وغير المادية، يحمل بعدا أخلاقيا وبعدا حقوقيا، يتمثلان في القدرة على المشاركة والاندماج الاجتماعي في حدوده الدنيا. وبالتالي كان لابد من مقاربات غير نقدية، تولي الاهتمام لمختلف أبعاد الفقر، بدل التركيز على تكميم الحاجات المطلقة التي ترتبط بالتغذية خصوصا، فضلا عن الحاجات الأساسية للعيش كاللباس والسكن وغيرهما، والتي تجعل من الإنسان مجرد آلة مستهلكة للطاقة بشكل يضمن الاستمرار الجسدي.

رغم أهمية الجوانب غير النقدية، يلاحظ الاعتماد الواسع لمقاربة الدخل، في دراسة الفقر بالدول النامية وذلك بتوجيه من البنك الدولي، على عكس الدول المتقدمة، حيث يسود قياس الفقر وفق تكميم نسبي لأشكال الحرمان. وعموما تتميز المقاربات غير النقدية، بتعدد واضح، ويمكن التمييز بين مجموعتين[3]؛ المقاربة بالقدرات والمقاربة بالحاجات الأساسية.

[1] JOURDAN virgine ,pauvreté de la population active en France : définitions , caractéristiques, dynamique, thèse de Doctorat en Démographie, UNIVERSITÉ MONTESQUIEU – BORDEAUX IV, 2010, p 8. (بتصرف)

[2] نعمة أديب (2009) مرجع سابق، ص: 5.

[3] EZZRARI Abdeljaouad (2011) , op cite, p : 16

❖ مقاربة الحاجات الأساسية L'approche des besoins de base:

ظهرت هذه المقاربة كإجابة على المقاربة النقدية، "حيث تم تجاوز تحقيق إشباع المنفعة المرتبط بالدخل أو الإنفاق، لصالح القدرة على تلبية الحاجات الأساسية والضرورية لجودة الحياة، والتي تتمثل في؛ التعليم، الصحة، النظافة، الماء الشروب، السكن والبنية التحتية،..."[1].

تؤكد هذه المقاربة أن تزايد دخل الأسر الفقيرة ليس الاختيار المناسب لتحقيق الإشباع من الحاجات الأساسية، ويرتبط ذلك بثلاثة أسباب[2]؛ الأول يتمثل في كون إشباع الحاجيات الأساسية (التعليم، الصحة، ...) يرتبط بالمصالح العمومية بغض النظر عن تزايد الدخل. يتجلى السبب الثاني في كون الأفراد غالبا لا يستعملون فائض الدخل في تحسين التغذية والتطبيب، بل في اختيارات أخرى كقروض السكن أو السفر. أما السبب الثالث يرتبط بعدم توازن توزيع الدخل داخل كل أسرة، فيمكن أن يحقق فرد من الأسرة إشباع حاجات معينة، في حين لا يحقق فرد آخر تلك الحاجات، لذلك فتجاوز الإنفاق لعتبة فقر الدخل لا يؤشر بالضرورة على الخروج من دائرة الفقر وفق مقاربة الحاجات الأساسية.

تعد مقاربة الحاجات الأساسية مقاربة متعددة الأبعاد، تنظر للفقر على أنه حالة نقص "تغذية غير متوازنة، عدم الوصول للخدمات الصحية الأولية، عدم التمدرس، سكن غير لائق..." ويعد الفقر محصلة لعوامل اجتماعية مجالية واقتصادية، ولتفسيره لا بد من الاستناد إلى الوضع الاجتماعي والظروف الاقتصادية للفرد أو الأسرة.

تعتبر هذه المقاربة أن الشيء المفقود في حياة الفقراء هو تحقق درجة من الرضا جراء استهلاك السلع والاستفادة من الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية للإنسان، وقدر عبرLipton [3] عن هذه الفكرة بقوله "يجب أن نكون قبل أن نكون على ما يرام"، لذلك فهذه الاحتياجات تتجاوز الاحتياجات الضرورية للحياة، التي تعرف بالحد الأدنى من الاحتياجات؛ التغذية الكافية، السكن اللائق واللباس.

يتعدى تصور هذه المقاربة لحالة الفقر على أنها عجز في الرفاه الاقتصادي، إلى أبعاد متعددة ترتبط بظروف الحياة، لذلك تم اعتبار الفقر بأنه فقر شروط الحياة La pauvreté des Conditions de Vie أو فقر الوجود La pauvreté d'existence. وقد تعززت النزعة الاجتماعية لتحليل مفهوم وواقع الفقر حسب هذه المقاربة، انطلاقا من أعمال "Maslow.A" حيث قام بتصنيف احتياجات الإنسان على شكل هرمي وفق نظرة تحفيزية، بدءا من الحاجات المادية

[1] EZZRARI Abdeljaouad (2011) , op cite, p : 17

[2] Asselin Louis-Marie & Dauphin Anyck, Mesure de la pauvreté: Un cadre conceptuel, Direction Études et Formation , CENTRE CANADIEN D'ÉTUDE ET DE COOPÉRATION INTERNATIONALE, 2000 , p :22

[3] Asselin Louis-Marie & Dauphin Anyck, (2000) , op cite, p :21.

المرتبطة بالبقاء والتي تشمل التغذية، الماء الشروب، اللباس والسكن، لينتقل إلى الحاجة إلى الأمن ثم الحب والتقدير، ليصل إلى المعرفة وتحقيق الذات"[1].

تعرضت هذه المقاربة لانتقادات شديدة، ترتبط بمشكلة تحديد وقياس الحاجات الأساسية، التي "تتميز بالاختلاف والتفاوت بين الأفراد، وحسب المجال والزمن، فعلى مستوى التغذية، فإن الحاجات لا تتغير حسب السن والجنس فقط، لكن أيضا حسب طبيعة النشاط الممارس من طرف كل فرد، فإذا كان إشباع الحاجات الغذائية سهل جدا بالنسبة لشخص يبذل مجهود منخفض، فإنه على عكس ذلك بالنسبة لشخص آخر نشاطه يتطلب مجهود أكبر"[2]. هذه من بين الصعوبات التي تواجه قياس الحاجات الأساسية.

❖ مقاربة القدرات L'approche des capacités:

يرتبط الفقر بالنسبة لهذه المقاربة بالمؤهلات أو ما يعرف بالقدرات، وتعتبر أعمال الاقتصادي الهندي الأصل "أمارتيا سن Amartya Sen " مرجعا لهذه المقاربة، حيث "أكد أن مشكلة قياس الفقر تتضمن أمرين؛ الأول يرتبط بتحديد من هم الفقراء، الثاني يرتبط بتجميع خصائص هؤلاء الفقراء في مؤشر عام يحدد مدى الفقر، وأكد في مؤلفه الشهير (التنمية حرية) أن الفقر يعد في الغالب حرمانا من القدرات أي من الفرص والموارد التي تمكن الناس من عيش الحياة التي يفضلونها"[3].

كما أكد أن ارتباط الأفراد ببعد واحد (الدخل) من الموارد يعرضهم بشكل كبير للهشاشة، لذلك فالرفاه وفق منظور القدرة، "يقاس بتحقيق الفرد للإشباع جراء الاستفادة من الموارد المتوفرة لديه والفرص المتاحة، دون إهمال المميزات الشخصية لكل فرد وتأثير المحيط بمختلف مستوياته"[4]. هذا ما يجعل مفهوم فقر القدرات (متعدد الأبعاد) أوسع من مفهوم فقر الدخل (أحادي البعد).

يرتبط مفهوم الفقر حسب مقاربة القدرات بجهود التنمية، التي لا تقتصر على الدخل والثروة فقط، بل هي عملية مركبة، تتعدى الموارد المالية إلى التمتع بموارد وفرص أوسع ذات أبعاد متعددة؛ التغذية الجيدة، الصحة، التعليم، احترام الذات، الحقوق السياسية والمدنية والقدرة على المشاركة في الحياة العامة. وبالتالي فالتنمية تعبر عن خيارات واسعة، تتيح لكل فرد أن يعيش الحياة التي يرغب فيها، انطلاقا من قدرته على اتخاذ القرار وتحقيق أهدافه المتعددة، التي تنقسم إلى أهداف أساسية بسيطة وأهداف راقية معقدة.

---

[1] بوزيد امحمد عمر ، نفسه (2011/ 2012)، ص: 69

[2] Asselin Louis-Marie & Dauphin Anyck, (2000) , op cite, p :21

[3] نوار عبد الحميد، دليل الفقر المتعدد الأبعاد(2014) مرجع سابق، ص: 8.

[4] Bisiaux Raphaëlle, Comment définir la pauvreté : Ravallion, Sen ou Rawls ?, L'Économie politique, n° 49, 2011 , p : 12.

انطلاقا من اعتبار أن التنمية هي عملية لتوسيع فرص وقدرات الأفراد، فإن "الفقر يعد حرمانا من القدرات الأساسية التي تسمح بتحصيل الحدود الدنيا المقبولة بمجتمع معين، أي عدم كفاية الفرص والخيارات المتاحة أمام الأفراد لتحقيق ما يريدون في حياتهم"[1]. ومن تم فالفقر لا يختزل في بعد واحد يخص الدخل أو الإنفاق، بل يرتبط بأبعاد متعددة للحرمان، "رغم أن توفر الدخل يعني إمكانية الحصول على القدرات الأخرى المرغوبة من قبل الإنسان"[2]، فعلى سبيل المثال؛ "الدخل المنخفض يمكن أن يكون سببا رئيسا للأمية واعتلال الصحة وكذا الجوع ونقص التغذية، على عكس التعليم الجيد والصحة الجيدة، يساعدان في الحصول على دخل مرتفع"[3].

تطرح هذه المقاربة مشكلة قياس الفقر، تتعلق بتحديد أوزان الأبعاد المتعددة "الدخل، الصحة، التعليم، السكن، المشاركة، تقدير الذات..."، لتجميعها في مؤشر عام، فرغم أهمية الأبعاد المتعددة للفقر، لا يجب إغفال أولوية الدخل أو الإنفاق، في التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، خصوصا بالدول النامية.

❖ مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد L'approche multidimensionnelle de la pauvreté:

لقد شكل نجاح " Foster et Alkire " سنة 2007، في تقديم دليل الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية والفقر، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية العالمي سنة 2010، حيث اعتمد بدل دليل الفقر البشري"[4]. مرحلة جديدة في فهم ودراسة الفقر حيث تم اعتماد مقاييس جديدة لدراسة الفقر المتعدد الأبعاد، وقد تبنتها العديد من الدول، بداية من المكسيك والبرازيل، لتشمل دول كثيرة من بينها تونس والمغرب.

يتميز مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بإتاحة الإمكانية لتعديل منهجية المؤشر من طرف الدول التي تعتمده، حسب ظروف كل دولة، عن طريق تعديل الأوزان والحدود الفاصلة، للوصول إلى مؤشرات وطنية مناسبة، مما يساهم في تحديد السياسات العمومية، ويمكن من استهداف المجالات التي يعيش سكانها درجة عالية من الحرمان، فضلا عن إمكانية إجراء مقارنات توضح اتجاهات دينامية الفقر. وقد وُجهت لهذه المقاربة انتقادات شديدة، حيث ذهب " Ravallion" إلى القول؛ ليس من المعقول بكل بساطة أن نفترض أنه يمكن لمؤشر واحد أن يحيط بجميع أبعاد الفقر" [5].

---

[1] Agence francaise de développement, Amartya Sen : un économiste du développement?, Département de la recherche , paris , 2006 , p : 48.

[2] نعمة أديب (2009) مرجع سابق، ص: 17.

[3] أمارتيا سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد 303، الكويت، 2004، ص: 12.

[4] نوار عبد الحميد (2014) مرجع سابق، ص: 9.

[5] ويتلي ألان، سابينا ألكير وقياس الفقر، شخصيات اقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، 2015، ص: 5.

انطلاقا مما سبق نخلص إلى أن مقاربات دراسة الفقر والقياسات المرتبطة بها، عرفت تطورا واضحا، انطلاقا من سبعينات القرن الماضي، تطور مر بعدة مراحل انتهت إلى تبلور مفهوم جديد للفقر.

الشكل 1: التوسع التدريجي لمفهوم الفقر

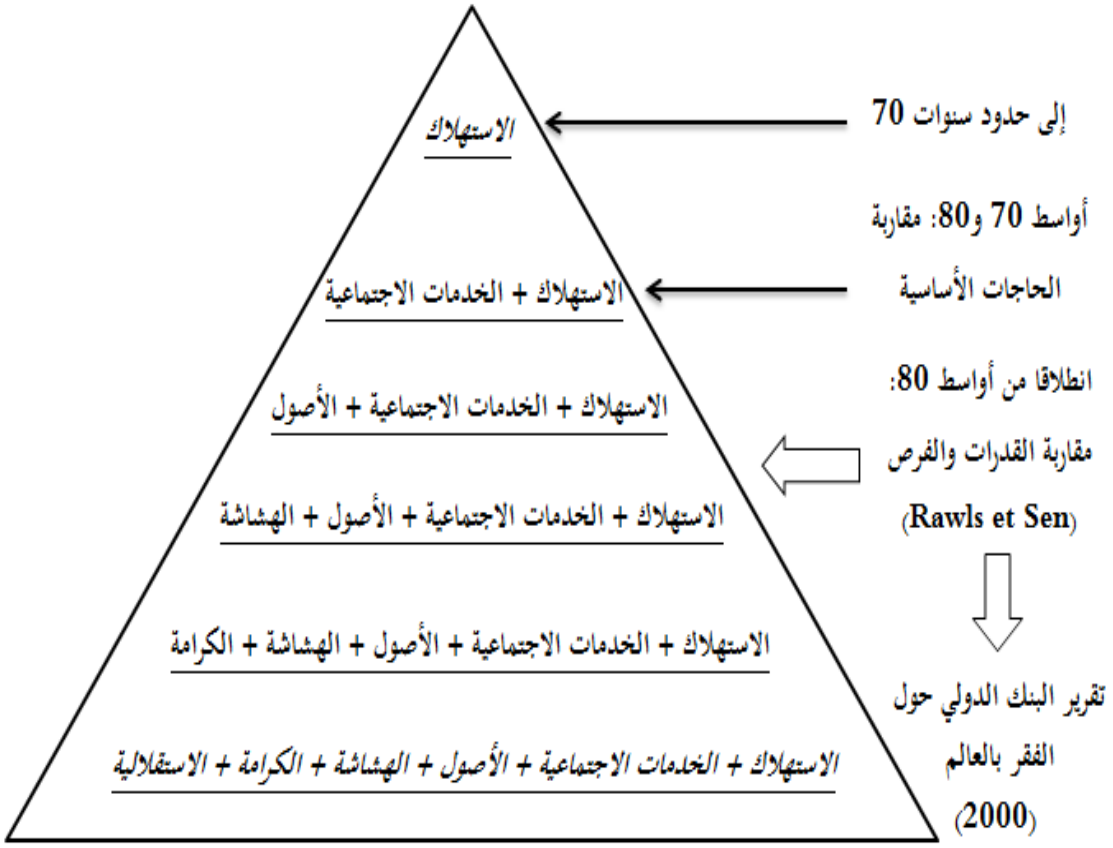

Source : CLING Jean-Pierre& RAZAFINDRAKOTO Mireille &ROUBAUD François, Les nouvelles stratégies internationales de lutte contre la pauvreté, 2 e édition, ECONOMICA, Paris, 2003, p : 34.

لقد أكسب هذا التطور في المقاربات والمناهج فرصة حقيقية للإحاطة بمختلف أبعاد الفقر؛ الاقتصادية، الاجتماعية، المجالية، الثقافية، والسياسية، خصوصا وأن هناك اقتناع عام لدى كافة المختصين والمعنيين، بأن الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد. لذلك فإن المقاربات المتعددة ستساهم بلا شك في فهم وتحليل مختلف ترابطات واتجاهات دينامية الفقر، الشيء الذي يوفر قاعدة بيانات كمية وكيفية لوضع السياسات المناسبة الهادفة للحد من الفقر.

مما لا شك فيه أن كل مقاربة تتميز بنقاط القوة والضعف، هذا ما يجعلها متكاملة فيما بينها، إذ تعد المقاربات غير النقدية تكميلا وتعزيزا للمقاربة النقدية، تمكن في مجملها من الإحاطة بظاهرة الفقر وواقع الفقراء، اللذين تختلف طبيعتهما بين دول غنية تتبنى قياسات الرفاهية، ودول فقيرة لازالت تقتصر على قياسات البقاء / الجوع.

3. أشكال الفقر وأنماطه الأكثر اعتمادا:

1.3. تعدد أنواع وأشكال الفقر:

يتميز الفقر بتعدد أنواعه وأشكاله، حسب وجهة نظر الدارسين وتخصصهم العلمي، فرغم الهيمنة الواضحة لأنماط معينة؛ الفقر المدقع، الفقر المطلق، الفقر النسبي، والتي ترتكز على مقاربة اقتصادية كمية مدعومة من البنك العالمي وهيئات دولية متعددة. لابد من الإشارة إلى أنواع وأشكال مختلفة تدمج أبعادا متعددة.

- ❖ الفقر الموروث:

يعبر عن الفقر الذي يبقى لمدة زمنية طويلة، و"يعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، وإن كانت نسبتهم قليلة، لا تتعدى 5%، حسب تقديرات المنظمات الدولية، فرغم ذلك كثيرا ما يكون وضعهم أسوأ من فقراء البوادي"[1]. أما على مستوى البلدان النامية فغالبا ما يخص هذا النوع، الفئات المهمشة التي تعيش فقرا مدقعا، كما يتميز بالتوارث نتيجة الضعف الشديد في تحقيق القدرات الكفيلة بإخراج الأسر الفقيرة من دائرة الفقر (فقر موروث)، كالتعليم الذي يعد فرصة حقيقية للأبناء للتخلص من الفقر وإخراج أسرهم منه.

- ❖ فقر ظرفي - موسمي:

يرتبط هذا الشكل من الفقر بالفوارق الاجتماعية والمجالية. ويعتبر نتيجة للصدمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات المحلية، ومن أبرز أسبابها نجد؛ الكوارث الطبيعية (الزلازل والفيضانات خصوصا) وما يرتبط بها من تشرد أحياء بكاملها نتيجة فقدان السكن والممتلكات. كما تساهم الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية والاجتماعية في احتمال وقوع الأسر في فقر مؤقت، نتيجة تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية والأسعار عموما. كما تؤدي نوبات الجفاف الموسمية إلى الوقوع تحت عتبة الفقر بشكل مؤقت بسبب انعكاساتها على الأنشطة، فضلا عن الوقع السنوي لاستثمار المدخرات في موسم الحرث وفقدان القدرة على تلبية الحاجيات الأساسية خلال فصل الشتاء، وعلى سبيل المثال، يُسجل عجز كلي لدى الكثير من الأسر بالمناطق الجبلية على اقتناء الألبسة والأغطية لمواجهة موجات البرد. وهناك صدمات أخرى، ترتبط بعجز بعض أفراد عن العمل نتيجة المرض أو الشيخوخة، وهي حالة تخص غير المنخرطين في شبكات الضمان الاجتماعي، كالمياومين والباعة المتجولين، الشيء الذي يؤدي بهم إلى النزول تحت عتبة الفقر. وبالتالي تؤدي هذه الصدمات إلى إفقار فئة عريضة من المجتمع.

[1] لحيلح الطيب& جصاص محمد (2000)، ص: 11.

❖ الفقر القروي:

يرتبط هذا النوع من الفقر بعوامل متعددة؛ طبيعية، تاريخية، عقارية وديموغرافية، فعلى المستوى الطبيعي تختلف حدة الفقر حسب التضاريس، "فبالمغرب تعد المناطق الجبلية هي المناطق الأكثر فقرا، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل الفقر القروي بإقليم صفرو 43% وأزيلال 40%"[1]. كما تزداد حدة الفقر نتيجة انخفاض معدل التساقطات وانعكاساته على المواسم الفلاحية. أما الجانب التاريخي فيرتبط بالتفاوت الموروث عن الاستعمار لتوزيع ملكية الأراضي من جهة ولمكننة الفلاحة، الشيء الذي ساهم في التقليص من فرص العمل. أما بالنسبة للجانب الديموغرافي والعقاري فيرتبط بالانفجار الديموغرافي وتمدد حجم الأسرة القروية، تحولات ساهمت في تفتيت ملكية الأراضي "مجهرية" بفعل التوارث، هكذا برزت ملكية عقارية معقدة ضعيفة الإنتاجية. لذلك نجد أن معظم فقراء البوادي هم صغار الملاكين والفلاحين بلا أرض والمياومين والرعاة.

كما يتميز الفقر بالمجال القروي بتعدد أبعاد الحرمان ومن أبرزها؛ العزلة ورداءة النقل، محدودية الانتشار المجالي للمؤسسات التعليمية والصحية. ولابد من الإشارة إلى أن أوجه الحرمان هذه تؤدي إلى الرفع من تكلفة التنقل الأسبوعي في حالة تعلم الأبناء، والتنقل الاضطراري في حالة المرض، فضلا عن مصاريف العلاج، خصوصا وأن أغلبية سكان البوادي لا تشملها شبكات التغطية الصحية الفعالة. لابد من الإشارة كذلك إلى ضعف القدرة على الترافع الذاتي والمحلي لتنشيط التنمية. لذلك فالفقر القروي وخصوصا بالمجال الجبلي يتميز بخصوصية واضحة يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد أبعاد الفقر المعتمدة في القياسات.

يطرح الفقر القروي مشكلة حقيقية، تتعلق بكيفية حساب النفقات أو المداخيل، لأن "سكان الأرياف يجمعون بين الزراعة وتربية الماشية والعديد من الأنشطة الثانوية، كما يختلف الوقت المخصص لهذه الأنشطة، لذلك نجد الدخل يختلف اختلافا كبيرا في نفس السنة ومن سنة إلى أخرى"[2].

[1] تقرير بشأن قرض ومنحة مقترح تقديمها إلى المملكة المغربية من أجل تنمية المناطق الجبلية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، 2014، ص: 1.

[2] DROY Isabelle et autres, Une pauvreté rurale étendue et multiforme, Madagascar face au défi des Objectifs du millénaire pour le développement, Marseille,2010, p :60.

❖ الفقر الحضري:

تشكل الهجرة القروية أهم أسباب هذا النوع من الفقر، حيث كان لها دور بارز في التوسع المجالي لهوامش المدن (الانفجار الحضري)، وخصوصا بالنسبة للمدن الكبرى. رافق هذا التوسع مشاكل حضرية متعددة، يرتبط الكثير منها بالساكنة الجديدة التي هاجرت إلى المدينة، هروبا من الفقر القروي ورغبة في تحسين ظروف عيشها. إلا أنها وقعت تحت عتبة الفقر الحضري، بسبب قلة فرص الشغل، انخفاض الأجور وأزمة السكن وغير ذلك، إذ أصبحت الأحياء الهامشية بمختلف أنواعها (أحياء الصفيح، الأحياء العشوائية، الأحياء ناقصة التجهيز)، أهم جيوب الفقر الحضري، الذي يتميز بأبعاد متعددة؛ هشاشة اقتصادية تتمثل في ممارسة أنشطة غير مهيكلة (المياومة، بيع متجول وآخر على الرصيف، التسول، تلميع الأحذية، نقل البضائع، الدعارة، تشغيل الأطفال...) كلها استراتيجيات استدمجها المهاجرون للتكيف مع واقع الفقر الحضري. هناك بعد آخر يرتبط بغياب أو رداءة الصرف الصحي وانتشار التلوث بشكل كبير بأحياء فقراء المدن. إضافة إلى صعوبة الاستفادة من الخدمات الصحية خصوصا وأن هذه الفئة لا تشملها أنظمة التغطية الصحية الفعالة، فضلا عن الانتشار الواسع للانقطاع المدرسي بين أبناء فقراء المدن، مما يزيد من احتمال توارث الفقر بالكثير من الأسر الحضرية. وعموما؛ "يتميز الفقر الحضري بثلاثة أبعاد أساسية؛ الأول يتمثل في ضعف الرأسمال النقدي نتيجة انخفاض الدخل والافتقاد للسلع، الثاني يتجلى في ضعف الرأسمال البشري المرتبط بمشكلتي التعليم والصحة كما سبقت الإشارة، الثالث يتمثل في ضعف الرأسمال الاجتماعي نتيجة الافتقاد لشبكات اجتماعية ذات مكانة وتأثير في المجتمع، مما يساهم في استبعاد اجتماعي لفقراء المدن"[1].

2.3. أنماط الفقر الأكثر اعتمادا دوليا ووطنيا:

أ. أنماط اقتصادية نقدية:

يستند هذا المدخل إلى مقاربة الرفاهية كما رأينا، ويرتكز على الدخل أو الإنفاق باعتباره مؤشرا على درجة تلبية الاحتياجات الأساسية. عموما؛ يتضمن المدخل الاقتصادي ثلاثة أنواع لفقر الدخل / الفقر النقدي؛ "الفقر المدقع، الفقر المطلق، الفقر النسبي"، وبعدين آخرين يرتبطان بالدخل "الهشاشة، الفوارق الاجتماعية".

[1] LIEBERHERR Françoise& BOLAY Jean Claude , La pauvreté urbaine : Un défi mondial, Chaire de la Cooperation , Lausanne, 2007, p : 8.

❖ الفقر المدقع L'extrême pauvreté:

يطلق كذلك على هذا النوع "الفقر الغذائي la pauvreté alimentaire "، يعبر عن حالة تتميز بالجوع، حيث لا يتوفر الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الضرورية للأفراد، التي تمكنهم من الاستمرار في الحياة ومزاولة الأنشطة الاعتيادية. تحدد عتبة الفقر المدقع (خط الفقر) في "تكلفة مجموعة المواد الغذائية الضرورية التي تضمن توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة والتي تبلغ 2444 سعرة حرارية بالنسبة للإنسان البالغ[1]، و1984 سعرة حرارية في اليوم لكل لفرد كمتوسط[2]، ما يعادل قيمة دولار أمريكي واحد للفرد يوميا، وفق توصيات (FAO و OMC). "كما تم وضع الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية للفرد في اليوم من خلال تطبيق جدول الاحتياجات الطاقية، قياسا ببنية السكان حسب الجنس والسن ووضعية النساء خلال الحمل والرضاعة"[3].

حسب إحصاء 2014، "حددت عتبة الفقر المدقع بالمغرب، في 2331 درهما كنفقات سنوية للفرد سواء بالمجال الحضري أو القروي"[4]، وفي هذا الصدد لم تتعدى نسبة الفقر المدقع (الغذائي) بالمغرب حوالي 1.3% سنة 2014، 0.3% حضريا و2.9% قرويا[5]، هذا ما يجعل هذا النوع من الفقر غير ذي أهمية من الناحية الإحصائية.

❖ الفقر المطلق La pauvreté absolue:

يعبر عن حالة من الفقر يواجه فيها الأفراد عجزا واضحا في تلبية حاجياتهم الغذائية وغير الغذائية، حيث "لا تسمح مواردهم المالية المتاحة إلا بتحقيق الحد الأدنى المطلوب من السعرات الحرارية اليومية، ولا يمكنهم الإنفاق على المواد والخدمات غير الغذائية، إلا على حساب نفقاتهم الغذائية، مما يضطرهم إلى العيش دون الحد الأدنى من الغذاء"[6]. يتميز هذا النوع حسب منهجية

[1] بنعدادة حسن، (2015) مرجع سابق، د.ص.

[2] CARTE DE LA PAUVRETE 2007, 2010 , HCP, p : 2.

[3] المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة: المكتسبات والتحديات، التقرير الوطني 2015، المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، ص: 26.

[4] Inégalités sociales et territoriales à la lumière des résultats de l'enquête nationale sur la consommation et les dépenses des ménages 2014, HCP , 2016 , p : 3.

[5] المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة: المكتسبات والتحديات (2015) مرجع سابق، ص: 26.

[6] بنعدادة حسن (2015) مرجع سابق.

البنك الدولي بعتبتين[1]؛ عتبة دنيا لا تتعدى دولارين لكل فرد في اليوم، وعتبة عليا تبلغ 2.5 دولار أمريكي لكل فرد في اليوم (1 دولار حسب منسوب القدرة الشرائية يعادل 4.88 درهم).

اعتمد إحصاء 2014 بالمغرب، على العتبة العليا للفقر المطلق، والتي توافق 4395 درهما كنفقات سنوية لكل فرد بالمجال الحضري، و4266 درهما كنفقات سنوية لكل فرد المجال القروي، يحدد معدل الفقر المطلق استنادا إلى النفقات الاستهلاكية السنوية للأسر، "مع ارتباط بحجم الأسر، فمثلا أسرة متوسطة الحجم تتكون من خمسة أفراد، تعتبر فقيرة حينما تقل نفقاتها الشهرية عن 1945 درهما في المجال الحضري، و1797 درهما في المجال القروي[2]". وقد بلغت نسبة الفقر المطلق بالمغرب 4.2% حسب إحصاء 2014، منها 1.1% حضريا و8.9% قرويا، هذا يؤكد أن الفقر ظاهرة قروية بامتياز.

❖ الفقر نسبي La pauvreté relative:

على مستوى الدول النامية، "يسجل خلط بين العتبة العليا للفقر المطلق (دولارين ونصف للفرد يوميا) وعتبة الفقر النسبي. ففي حالة المغرب على سبيل المثال، فإن ما كان يطلق عليه عتبة الفقر النسبي سابقا، هو في حقيقة الأمر العتبة العليا للفقر المطلق حسب منهجية البنك الدولي، وليس عتبة الفقر النسبي المحسوب على أساس نسبة معينة من الدخل أو الإنفاق"[3]. حيث تم اعتماد سنة 2007 عتبة 2.15 دولار كنفقات يومية لكل فرد، باعتبارها عتبة الفقر النسبي، إلا أن هذا الرقم في الحقيقة، يعبر عن العتبة العليا للفقر المطلق، وفي إحصاء 2014 تم تجاوز هذا الخلط، باعتبار أن الفقر المطلق أصبح هو كذلك دون دلالة إحصائية.

تميز إحصاء 2014 باعتماد 60% من متوسط نفقات الاستهلاك لكل فرد كعتبة للفقر النسبي بالمغرب[4]، يبلغ متوسط الاستهلاك بالمغرب حوالي 15900 درهم[5] ، وعلى هذا الأساس تُحدد عتبة الفقر النسبي بالمغرب في 9540 درهم كنفقات سنوية لكل فرد (60% من متوسط الاستهلاك). بلغ معدل الفقر النسبي خلال نفس السنة، 18.8% على المستوى الوطني، 10.5% حضريا و31.3% قرويا. يعتبر معدل الفقر النسبي أكثر أنواع الفقر النقدي (الدخل)، تعبيرا عن رفاهية المجتمع وطبيعة التفاوتات في إنفاق واستهلاك الأسر. تؤكد هذه الأرقام مرة ثانية أن الفقر ظاهرة قروية بامتياز.

[1] المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة: المكتسبات والتحديات (2015) مرجع سابق، ص: 27.

[2] Inégalités sociales et territoriales (2016) , op.cite , p : 3.

[3] نعمة أديب (2009) مرجع سابق، ص: 7.

[4] المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة: المكتسبات والتحديات (2015) مرجع سابق، ص: 33.

[5] الحليمي علمي أحمد، تقديم نتائج البحث الوطني حول الإستهلاك (HCP)، الرباط، أكتوبر 2016، ض: 3.

❖ الهشاشة vulnérabilité:

يعبر معدل الهشاشة عن احتمالية التعرض للفقر والوقوع تحت عتبته، بالنسبة للأفراد الذين يقعون مباشرة فوق العتبة العليا للفقر المطلق، ومعنى ذلك أنه يشير إلى السكان المهددين بالفقر، الذين يتأثرون بتقلبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وفقا لمنهجية لبنك الدولي، والتي يعتمدها المغرب، تتمثل الهشاشة في نسبة الأفراد الذين يقل استهلاكهم بمرة واحدة ونصف (1.5) عن العتبة العليا للفقر المطلق (2.5 دولار للفرد يوميا، 2014)، وبالتالي تصنف كل الأسر التي تقل نفقاتها عن هذه العتبة، ضمن الأسر التي تعيش حالة هشاشة (المعرضة للفقر).

تحدد عتبة الهشاشة حسب المنهجية المعتمدة بالمغرب، في 6592 درهم كنفقات سنوية لكل فرد بالمجال الحضري، و6399 درهم كنفقات سنوية لكل فرد بالمجال القروي. بلغ معدل الهشاشة على المستوى الوطني 11.5%، منها 6.9% حضريا و18.4% قرويا، هذا ما يؤكد مرة ثالثة أن الفقر ظاهرة قروية بامتياز.

❖ الفوارق الاجتماعية Inégalités sociales :

يستند قياس الفوارق الاجتماعية وما يرتبط بها من تفاوت ولامساواة في المعيشة، "إلى مؤشر جيني GINI، المعترف به دوليًا كمقياس لمستوى التفاوت في مستويات المعيشة، يتراوح هذا المؤشر بين قيمتي (0 و1). تعبر قيمة 0 عن المساواة الكاملة في مستويات المعيشة، أما قيمة 1 فهي تعبر عن الحالة المطلقة لعدم المساواة "[1]. تعد الفوارق الاجتماعية بالمغرب مشكلة حقيقية، حيث "تتميز بصلابة واضحة إذ غالبا ما تتأرجح بين الارتفاع والتراجع الطفيفين، وعموما عرفت الفوارق الاجتماعية المعبر عنها بمؤشر جيني، تراجعا طفيفا من 40.7% سنة 2007 ثم إلى 39.5% سنة 2014[2]".

ب. أنماط متعددة الأبعاد:

يؤكد هذا المدخل على كون الفقر ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد لا يمكن اختصارها في بعد واحد يتعلق بالدخل أو الإنفاق، وتستند هذه الرؤية بشكل خاص إلى أعمال Amartya Sen كما رأينا سابقا، التي تعتبر الفقر على أنه فقر للقدرات. إضافة مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية والفقر التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المعروفة بمقاربة " Alkire-Foster " التي تتبناها كل من

[1] Pauvreté, vulnérabilité et inégalité, Indice d'inégalité, le site officiel de HCP, 2018, (https://www.hcp.ma/glossary/Pauvrete-vulnerabilite-et-inegalite_gi2103.html)

[2] الحليمي علمي أحمد (2016) مرجع سابق، 6.

"Sabina Alkire" و"James E. Foster "، والتي تعتبر أن قياس الفقر يجب أن يكون قياسا متحركا يتضمن أبعادا أخرى غير الدخل.

❖ فقر القدرات La pauvreté des capacités

يشير فقر القدرات حسب "Amartya Sen" إلى حالة حرمان من القدرات الأساسية ومن الفرص الكافية لتحقيق الذات وعيش حياة مقبولة اجتماعيا، ويعني ذلك أن الدخل هو أحد القدرات، وهو مؤشر على إمكانية امتلاك قدرات أخرى لكنه لا يختزلها. لأن الانخفاض الشديد في الدخل يُترجم لحالة حرمان الحاجيات الأساسية خصوصا التغذية والسكن واللباس، وفي هذا السياق يبرز الحرمان من القدرات والفرص المتاحة كالتعليم والحريات وباقي الحقوق.

يعد مقياس "فقر القدرات القائم على أعمال "SEN" لقياس نوعية الحياة على أساس القدرات أول مقياس غير نقدي، حيث تم تقديمه في تقرير التنمية البشرية في سنة 1996، ويعكس قياس الفقر من خلال قياس الحرمان من أوجه متعددة تشمل الخدمات الصحية والتعليمية، السكن اللائق، إضافة إلى البطالة وعمل الأطفال والتمييز ضد الجنسين[1]". على الرغم من الطابع المعقد وصعوبة تحويل فقر القدرات إلى قياس عملي، سهل الاستعمال، تمكن الإشارة إلى ثلاثة أساليب لذلك، مباشر وتكميلي وغير مباشر[2]:

- ✓ الأسلوب المباشر: يقوم على دراسة ومقارنة النفقات الموجهة للأداء الوظيفي أو القدرات.
- ✓ الأسلوب التكميلي: يتضمن إجراءات تقليدية للمقارنة بين الأشخاص من حيث الدخل، لكنه يستكملها من خلال متغيرات تتعلق بالقدرات (مقارنة القدرة المتميزة)، مثل دراسة الرعاية الصحية واللامساواة بين الجنسين إلى جانب قياس فقر الدخل. يجمع هذا الأسلوب بين فقر الدخل ومتلازماته الاجتماعية.
- ✓ الأسلوب غير المباشر: يتم من خلال قياس دخل الأسرة المعدل حسب بعض الخصائص والمتغيرات ذات الصلة بالفقر، إذ يمكن تعديل دخل الأسرة تنازليا، حسب مستوى الأمية، أو تصاعديا حسب المستويات العليا باعتبارها تعبيرا على القدرة أو النقص في القدرة.

شكل مقياس فقر القدرات مرجعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1997، حيث تم تطويره إلى مقياس أطلق عليه دليل الفقر البشري (IPH).

[1] لحيلح الطيب& جصاص محمد (2010) مرجع سابق، ص:184- 185.
[2] نعمة أديب (2009) مرجع سابق، ص: 17.

❖ دليل الفقر البشري (IPH) :

تعددت المحاولات التي تناولت مفهوم التنمية البشرية، الذي يعد المرجع الأساسي لدليل الفقر البشري، وقد أكدت في مجملها على أنها تساعد على تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم، أي ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته من غذاء ولباس ومسكن لائق وتعليم يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل والإبداع بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع وحقه في المشاركة السياسية والاجتماعية.

يؤكد المفهوم الذي أعطي للتنمية البشرية، على أنها ليست ثابتة بل متغيرة، فاحتياجات البشر تتغير مع الزمن، كما أن قدرات الفرد تتم بشكل مستمر على نحو يمكن من رفع مستوى معيشته بشكل مستمر والتطلع إلى حياة أفضل مع مرور الوقت. أما تقرير التنمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فيعرف التنمية البشرية بأنها عملية تهدف إلى زيادة الخيرات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن الخيرات بلا حدود وتتغير مع مرور الوقت، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيرات الأساسية في ثلاثة أبعاد وهي: [1]

- ✓ أن يعيش الأفراد حياة طويلة خالية من المعاناة الصحية؛
- ✓ أن يكتسبوا المعرفة؛
- ✓ أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق جودة الحياة.

إن مقاربة التنمية البشرية تستدعي الاعتماد على مفهوم الفقر البشري الذي يشير كما رأينا إلى الحرمان من العيش لمدة طويلة وبصحة جيدة، مع عدم إمكانية التعلم والتمتع بظروف عيش لائقة والمشاركة في حياة المجتمع[2]. وعليه، فقد شكل دليل الفقر البشري (IPH) الاختيار الأمثل في القياس الدولي لأبعاد الحرمان المكملة للدخل، الذي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد اعتمد هذا الدليل نفس الأبعاد المكونة لمؤشر التنمية البشرية، التي تتمثل في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة كما تمت الإشارة، إلا أن المؤشرات المعتمدة في قياس مستوى الحرمان (الفقر البشري) تختلف بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية[3].

- دليل الفقر البشري للبلدان النامية (IPH1): يقوم على قياس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية والمتضمنة في دليل التنمية البشرية وهي:

✓ حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة المبكر نسبيا، والذي يتم قياسه بعمر متوقع عند الولادة يقل عن 40 عاما؛

[1] الأعور المختار (2015/2014) مرجع سابق، ص: 24.

[2] Rapport national sur la politique de la population , hcp , 2001, p : 15.

[3] تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، 2007 / 2008، ص: 345.

✓ اكتساب المعرفة – الحرمان من عالم القراءة والتواصل والذي يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين؛

✓ مستوى معيشة لائق – الافتقار إلى سبل الحصول على التوفير الاقتصادي الإجمالي والذي يقاس بعدم استعمال مصدر آمن للمياه ونسبة الأطفال دون معدل الوزن الطبيعي لأعمارهم.

- دليل الفقر البشري للبدان المتقدمة (IPH2): يقوم على قياس نفس الأبعاد في دليل الفقر ا، كما يتضمن الاستبعاد الاجتماعي، وبالتالي يمثل أوجه الحرمان في أربعة أبعاد:

✓ حياة مديدة وصحية – التعرض لخطر الوفاة في عمر مبكر نسبيا ويقاس عند الولادة باحتمال الوفاة قبل بلوغ 60 عاما؛

✓ اكتساب المعرفة – الاستبعاد من عالم القراءة والاتصالات ويقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (بين 16 و60 عاما) الذي يعانون من الأمية الوظيفية؛

✓ مستوى معيشة لائق – والذي يقاس وفقا لنسبة الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى الفقر (50% متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة)؛

✓ الاستبعاد الاجتماعي – ويقاس بمعدل البطالة الطويلة الأجل (12 شهرا أو أكثر).

جدول رقم 2: دليل الفقر البشري

دليل الفقر البشري – ا (للدول النامية)	دليل الفقر البشري - ا ا (للدول الصناعية المتقدمة)
▪نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 40 سنة (% من السكان) ▪معدل الأمية للبالغين (% من السكان من عمر 10 وأكثر) ▪<u>مؤشر مركب</u>: ✓ نسبة الساكنة التي لا تتوفر لها مياه آمنة ✓ نسبة السكان التي لا تتوفر لها خدمات صحة ✓ نسبة الأطفال ذوي الوزن الناقص (تحت الخمس سنوات)	▪نسبة السكان الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 (% من السكان) ▪نسبة الأمية الوظيفية (% من السكان من عمر 16 إلى 65 سنة) ▪نسبة السكان تحت خط فقر الدخل (% من السكان ▪نسبة البطالة طويلة الأمد؛ 12 شهرا وأكثر (% من الفئة النشيطة)

المصدر: نعمة أديب (2009) مرجع سابق، ص: 16.

❖ مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (IPM)

شكلت سنة 2010 مرحلة مفصلية في نضج المقاربة غير النقدية لقياس الفقر دوليا، حيث تم تقديم مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية والفقر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التقرير الدولي للتنمية البشرية، وبذلك حل محل دليل الفقر البشري، الذي اعتمد انطلاقا من أواسط تسعينيات القرن الماضي، والذي واجه صعوبات متعددة في قياس اوجه الحرمان المرتبطة به.

يستند مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لآلكير وفوستير (مبادرة أوكسفورد)، "إلى بيانات المسوح والإحصاءات التي تخص الأسر والأفراد، التي تعكس مزيجا من تداخل مختلف أوجه الحرمان التي تعانيه أية أسرة، وقد حددت في ثلاثة أبعاد أساسية وهي؛ التعليم، الصحة وظروف المعيشة، مجموع هذه الأبعاد يتضمن 10 متغيرات، كل بعد يتساوى مع الآخر في وزنه، كما تتساوى كل متغيرة إحصائية في وزنها داخل كل بعد"[1]، والشكل التالي يوضح ذلك.

الجدول 3: مكونات دليل الفقر متعدد الأبعاد

أبعاد الفقر									
مؤشر مستوى المعيشة					مؤشر الصحة		مؤشر التعليم		
ملكية الأصول	الأرضية	الكهرباء	الماء الشروب	الصرف الصحي	وقود الطبخ	التغذية	وفيات الأطفال	تمدرس الأطفال	سنوات الدراسة

المصدر: نوار عبد الحميد (2014)، بناء على ورقة ألكير وفوستير (2007) بتصرف

يشكل النقص النسبي أو المطلق في هذه الاحتياجات، تعبيرا عن وقوع الفرد أو الأسرة تحت عتبه الفقر، حيث يعتبر شخص ما فقيرا بالمفهوم المتعدد الأبعاد إذا كانت نتيجة الحرمان تفوق عتبة الفقر، والمحددة بالاتفاق ضمن هذه المقاربة في 33% [2]. رغم تحديد أبعاد الحرمان الثلاثة " مستوى المعيشة، الصحة، التعليم" التي ترتكز عليها مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد، فلازالت هناك محاولات لتحسين فعالية القياس، وذلك بتوسيع نطاق تغطيته ليشمل؛ التمكين والعنف والمساواة بين الجنسين.

[1] نوار عبد الحميد (2014) مرجع سابق، ص: 9.

[2] النتائج الرئيسية لخريطة الفقر متعدد الأبعاد لسنة 2014، المندوبية السامية للتخطيط (HCP)، ص: 3.

خاتمة الفصل:

عرفت دراسة الفقر تطورا ملحوظا سواء على المستوى الدولي أو الوطني، إذ تم الانتقال من التركيز على مقاربة نقدية تقوم على دراسة فقر الدخل إلى مقاربة متعددة الأبعاد تستحضر جوانب كثيرة مؤثرة بشدة في حياة السكان.

يتميز مفهوم الهامشية بدلالات متعددة ومتشابكة، تختلف حسب التخصصات لكنها تجتمع حول دلالة أساسية تتجلى في اعتبار الهامش نقيض للمركز. وتعد الهامشية الاجتماعية والمجالية من أهم الأشكال المؤثرة على الإنسان بقوة، من خلال عمليات التهميش التي تتفاوت حدتها حسب موقع وموضع التجمعات السكانية، وكذلك حسب الظروف التاريخية.

يطبع هذا التعدد الدلالي كذلك مفهوم الفقر الذي يمكن اعتباره مفهوما مطاطيا، يصعب تعريفه نظرا لاختلافاته الزمنية والمجالية، إلا أنه يرتبط عموما بالحرمان من الضروريات الأساسية. وبطبيعة الحال فهذا التعدد المفاهيمي، سيقابله تعدد في المقاربات، حيث يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين، الأول يتمثل في المقاربة النقدية التي تقوم على الدخل والإنفاق والثاني في المقاربة غير النقدية التي تدمج أبعادا متعددة في دراسة الفقر، وهي التعليم والصحة وظروف المعيشة.

الفصل الثاني:

ظروف طبيعية قاسية تكرس هشاشة الاقتصاد الفلاحي

مقدمة الفصل:

يتطرق هذا الفصل إلى الظروف الطبيعية المميزة لمجال البحث، التي تعتبر بلا شك مصدر الفقر والثروة وأساس عيش السكان. إذ لا يمكن أن نتجاوز في سياق حديثنا عن الفقر هذه العوامل المؤثرة. هكذا فقد عالج المحور الأول من هذا الفصل موقع الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي ضمن جبال الأطلس المتوسط، وكذلك إبراز طبيعة التضاريس وأثرها على توزيع الأراضي الزراعية، إلى جانب أنواع الترب السائدة بالمجال، وعلاقتها بالإنتاج الفلاحي والفقر، إضافة إلى التطرق لتوزيع الموارد المائية.

أما المحور الثاني فقد عالج التباينات الفصلية والسنوية للتساقطات والحرارة، وعلاقة ذلك بالظروف المعيشية للسكان، كما تمت الإشارة أيضا إلى امتداد الغطاء النباتي بالمنطقة وعلاقته بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة.

I. مجال هامشي يتميز بتضاريس صعبة وتربة ضعيفة التطور وشح المياه السطحية:

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بموقع هامشي ضمن جبال الأطلس المتوسط، ويتميز بتضاريس مرتفعة ذات انحدارات قوية، مع هيمنة بنية صخرية كلسية تؤثر بشكل ملحوظ على الجريان السطحي، أما على مستوى الترب فتسود ترب ضعيفة التطور تنعكس سلبا على المردودية الفلاحية.

1. مجال جبلي هامشي ضمن جبال الأطلس المتوسط:

يعتبر "الأطلس المتوسط سلسلة جبلية ذات امتداد طولي، تغطي وسط المغرب من الجنوب الغربي انطلاقا من الأطلس الكبير إلى الشمال الشرقي بممر تازة، على طول 650 كلم. تنقسم هذه السلسلة إلى قسمين:

- ✓ الأطلس المتوسط الهضبي، يتكون من سلسلة متعاقبة من الهضاب، تتراوح ارتفاعاتها بين 700 و1200 متر، وهو ما يعرف بالكوصات.
- ✓ الأطلس المتوسط الملتوي: الذي يغطي جبال الجانب الشرقي، يتكون من طيات متعاقبة عبارة عن محذبات ومقعرات، ويزداد ارتفاعه في اتجاه الشمال الشرقي"[1].

يحتل الأطلس المتوسط مكانة متميزة ضمن الجبال المغربية، نظرا لقيمته البيئية باعتباره خزانا للموارد الطبيعية، فضلا عن قيمته التاريخية إذ شكل معقلا أساسيا لمقاومة الاستعمار. كما يعد من بين

[1] IDIL AMAR , Lévolution des structures sociales et spatiales dans le moyen Atlas du Nord Est , these de Doctorat de 3 de 3éme cycle en Géographie, Université de Toulouse le Mirail, France, 1982 , p : 12.

الجبال المغربية التي "احتلت مكانة مركزية في النسق المغربي الذي صاغ هوية البلاد ووحدتها. وبالتالي فقد كان معقلا للانبعاث، ديموغرافيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا"[1].

يعتبر الأطلس المتوسط منطقة جبلية مختلفة عن باقي الأوساط الجبلية المغربية، من حيث ساكنته الحديثة نسبيا، يتميز بكثافة منخفضة تقل عن المتوسط الوطني، وبموارد طبيعية متنوعة (مياه، غابات، مناجم...) وكذلك وضعه كمنطقة عبور[2]، بين المجالات الصحراوية الجافة والمجالات السهلية الرطبة والخصبة.

يتميز الأطلس المتوسط بمجالات متباينة طبوغرافيا، إيكولوجيا واقتصاديا، يمكن تقسيمها إلى عدة وحدات مجالية، لعل أبرزها الوحدة المركزية التي تتمثل في الأطلس المتوسط الأوسط، وهو مجال استراتيجي لكونه يعد الخزان المائي بالمغرب، فمنه تنبع أهم الأودية كما يضم أكثر التشكيلات الغابوية توازنا، ومواقع بيئية متنوعة. كما نجد وحدة ثانوية تتعلق بالأطلس المتوسط الشمالي، التي تغطي منطقة واسعة تمتد ما بين كتلة تازكا بالشمال والشمال الغربي، وتنتهي هوامشها عند حوض إيناون، وبين جبال تيشوكت وإيموزار مرموشة بالجنوب وسلسلة بوناصر بالجنوب الشرقي والتي تمتد هوامشها إلى حوض ملوية.

تتسم المنطقة بتضاريس "وعرة للغاية ومتشعبة ومتنوعة، هذا التنوع الطبوغرافي يرتبط بهيمنة ارتفاعات هامة وانحدارات قوية"[3]. ما يميز هذه التضاريس "التقطيع الشديد بواسطة الأودية المتعمقة، والتي تشكل عائقا أمام حركة التنقلات بالمنطقة، في ظل بنية طرقية هشة تزداد سوءا خلال فصل الشتاء"[4]، الشيء الذي يساهم في تكريس العزلة.

نظرا لهذه العوامل الطبوغرافية والمناخية، يمكن اعتبار الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط من بين "المناطق الجبلية الأكثر ارتفاعا والأكثر برودة والأكثر رطوبة"[5]. مجال "يتميز بخصوصية واضحة ترتبط بعزلته إذ يعد أكثر الجبال هامشية"[6]. خصوصا إذا ما قورنت بجبال الأطلس المتوسط الأوسط التي تتميز ببنية تحتية ومؤهلات اقتصادية هامة.

---

[1] الناصري محمد، الجبال المغربية: مركزيتها – هامشيتها – تنميتها، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل الرباط، الطبعة الثانية 2003، ص: 25.

2 JENNAN Lahsen , le moyen Atlas Central et ses Bordures : mutations récentes et dynamiques rurales, Thèse de Doctorat d'État en Géographie, Université François Rabelais, Tours, 1998, Edition AlJawahir , Fès, 2004, p :3.

[3] NABIL Lahcen, Le Haut Bassin se SIF OU LOUT (Moyen Atlas Oriental) Approche geosystemique d'une montagne méditerrané en crise, thèse de Doctorat de 3éme cycle en Géographie, Université de TOULOUSE – Le Mirail, 1985, p : 5 (بتصرف)

[4] فلاق أيمن، الموارد المحلية والتنمية الترابية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي – من أجل قطب لاقتصاد التراث، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس فاس، 2014، ص: 60.

[5] دراسة حول استراتيجية تهيئة وتنمية الأطلس المتوسط، مديرية إعداد التراب، دجنبر 2006، ص: 10.

[6] BAALI Hanane, Développement local au Moyen Atlas Oriental : défis, enjeux territoriaux et perspectives, thèse de Doctorat, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines Sais – Fès, 2014, p :22.

2. تضاريس صعبة ومتقطعة ذات انحدارات قوية:

يعتبر الأطلس المتوسط الشمالي من المجالات الجبلية المتفاوتة الارتفاع، حيث يمكن التمييز بين السلاسل الجبلية الجنوبية الشرقية، التي يتراوح علوها بين 2500م و3000م، وتضم أعلى القمم الجبلية (بوييلان 3192م وبوناصر 3326م)[1]، والسلاسل الجبلية الشمالية الغربية، والتي يتراوح علوها ما بين 1550م و2000م.

يتميز مجال البحث من الناحية الطبوغرافية بارتفاعاته القوية وانحداراته الشديدة، حيث "يضم تضاريس وعرة للغاية ومتشعبة ومتنوعة، وبالتالي يشكل المجال الأكثر ارتفاعا بجبال الأطلس المتوسط. تتفاوت هذه الارتفاعات ما بين منخفضات لا تتجاوز 700م، إلى مرتفعات تفوق 3000م، وبالتالي يبلغ فرق الارتفاع حوالي 2300م. كما تشكل المناطق الجبلية المرتفعة أكثر من 73.63٪ من المساحة الإجمالية للأطلس المتوسط الشمالي، تقع ما بين 1000 و3300 متر فوق مستوى سطح البحر"[2].

[1] Martin Jacques, Le Moyen Atlas central : étude géomorphologique, Rabat : Ed. su Service géologique du Maroc, 1981, p :445.

[2] BAALI Hanane (2014) op.cit, p : 93.

خريطة رقم 3: توزيع فئات الارتفاعات بمجال الدراسة

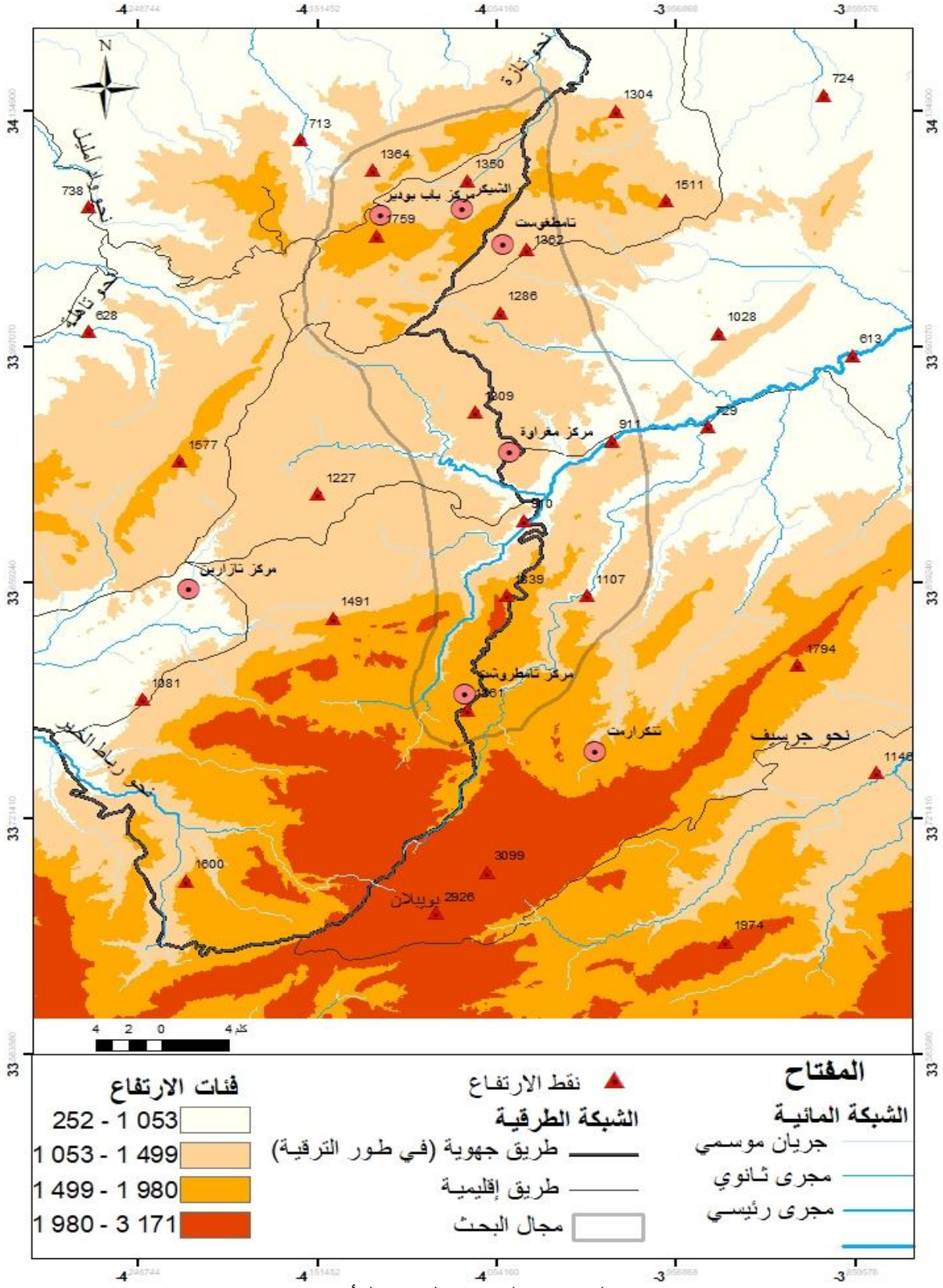

المصدر: النموذج الرقمي للأراضي (MNT)- Google Earth

ينتمي مجال البحث إلى الأطلس المتوسط الملتوي، الذي يتميز بطبوغرافية ذات مظاهر معقدة، تمتد على شكل سلسلة متتالية من تجعدات جبلية تفصلها منخفضات واسعة، تمتد من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي.

أول "تجعد أو محذب نجده بالجنوب الشرقي، حيث يسجل أقصى ارتفاع له بقمة موسى أوصالح التي تصل إلى 3192م. أما في الجزء الشمالي من هذا التجعد، فنجد مقعر "تافرت، تامطروشت" الذي يفصل السلسلة الثانية عن الشمال الغربي، حيث يصل الارتفاع إلى 1800 متر، وتتجلى خصائص هذا المقعر في التموجات الهائلة التي تعطي جبالا تفصل بينها وديان عميقة. تشكل هذه المقعرات ملجأ للسكان خلال فصل الشتاء"[1]. وتعتبر هذه المنطقة الأقسى بالأطلس المتوسط الشمالي، حيث تسود برودة شديدة مع ضعف واضح للغطاء النباتي، هذا ما انعكس على الكثافة السكانية التي تقل بشكل ملحوظ بتامطروشت ومحيطها.

ثاني "تجعد أو محذب يمتد بطريقة موازية للتجعد الأول، ويتشكل من جبال "ركيبات، بوملال، لحمر"، وتتميز بارتفاعات لا تتجاوز 2000 متر في الغالب، ولا يمكن اختراقها إلا من خلال بضع ممرات عميقة حفرتها وديان تمورغوت، إكران ومداود"[2]. أما ثالث محذب فيمتد بمغراوة وتازارين في اتجاه جبل تازكا في الشمال الغربي.

تشكل هذه البنية التضاريسية شديدة التقطع، والتي تتميز بانحدارات قوية وببروزات صخرية، عائقا حقيقيا أمام توسيع الأراضي الفلاحية، التي تنتشر على شكل جيوب زراعية متناثرة.

[1] IDIL AMAR (1982) op.cit, p : 13.

[2] IDIL AMAR (1982) op.cit, p : 13.

خريطة رقم 4: توزيع درجات الانحدار بمجال البحث

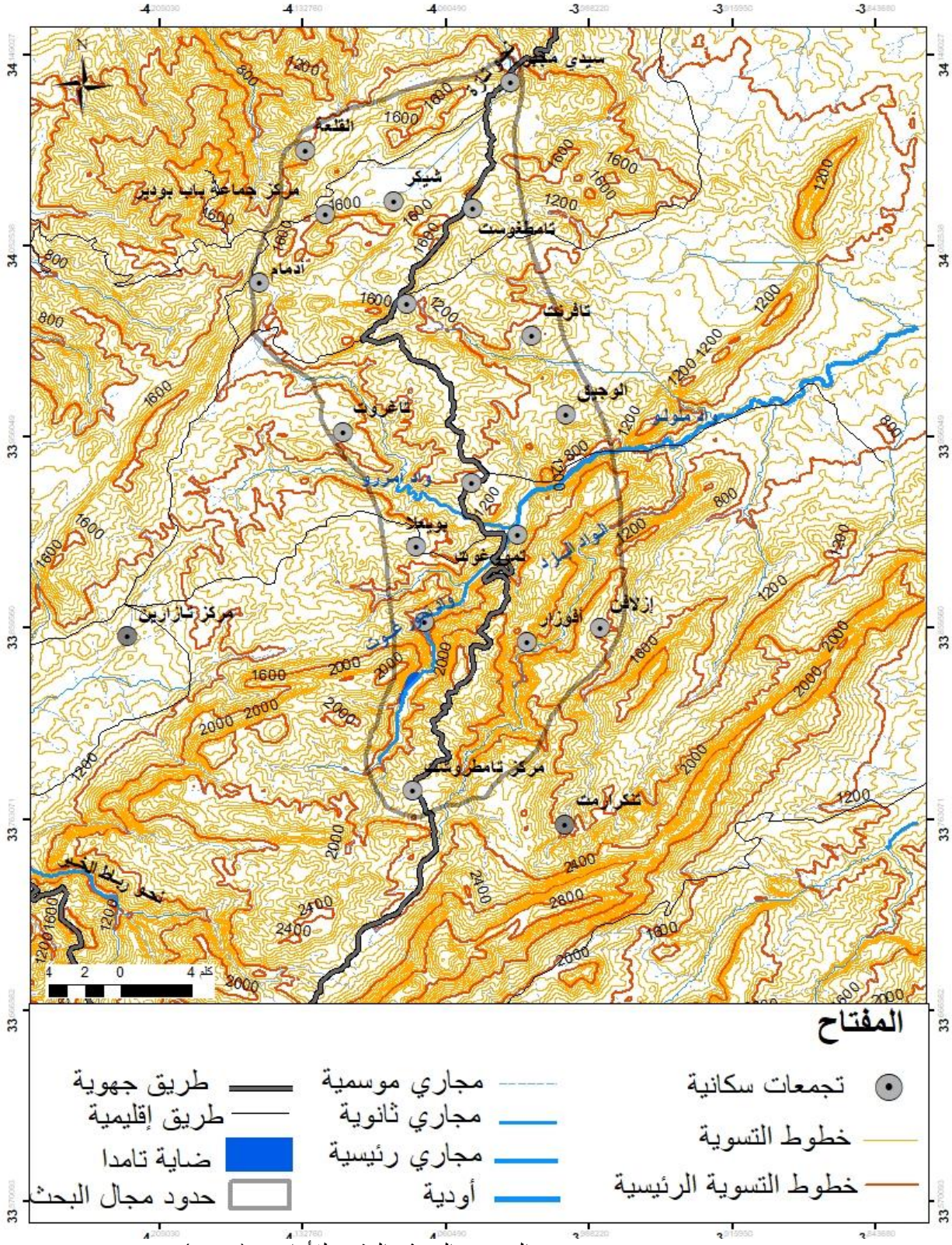

المصدر: النموذج الرقمي للأراضي (MNT)- Google Earth

يتميز الوضع الطبوغرافي المحلي بعامل الانحدار، "حيث يزيد عن 15 درجة، بالنسبة لما يناهز 25.28% من مجموع مساحة الأطلس المتوسط الشمالي عموما، تتماشى هيمنة الانحدارات القوية مع الانتشار الواضح للأخاديد، مما يعطي بنية متميزة للغاية"[1]، انعكست بشكل واضح على الغطاء النباتي بالمنطقة.

3. هيمنة واضحة للترب الفقيرة ضعيفة التطور:

تشكل التربة الجزء السطحي المتفتت من القشرة الأرضية. جزء يتأسس تكونه على التطورات المورفولوجية التي عرفتها الركيزة الصخرية، ارتباطا بعدة معطيات، أبرزها طبيعة الركيزة الصخرية نفسها، الخصائص المناخية ونوع وكثافة الغطاء النباتي، إضافة إلى عامل الانحدار وتوجيه السفوح. لذلك فكلما توفرت هذه العناصر بشكل إيجابي إلا وتشكلت أتربة متطورة تتميز بمسكة سطحية غنية بالذبال، ويحدث العكس حينما تكون هذه العناصر سالبة، وبالتالي تبرز مسكة سطحية فقيرة، تتميز بنفس خصائص الصخرة الأم.

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط ، بهيمنة الترب ذات الأصل الكلسي، والتي تتأثر بطبوغرافية السطح وكذا الظروف الخارجية والخصوصيات المحلية المتداخلة في تكونها وهي كالتالي[2]:

- ✓ **أتربة معدنية خام:** تنتشر بالمجالات المعرضة للتعرية المائية، خصوصا فوق المنحدرات القوية التي تتجاوز 30%، وبالتالي فهي توافق الصخور والتكوينات السطحية التي لم تخضع لتترب واضح. ترتبط ميدانيا بسفوح مائلة ذات غطاء نباتي منفتح أو شبه منعدم، "مما يجعلها تحتوي فقط على آثار المادة العضوية"[3]، حيث تتعرض باستمرار للتجديد بواسطة التعرية المائية مما يحد من تطورها.

  يميز هذا النوع مناطق واسعة من مجال البحث، أهمها المناطق الشمالية الشرقية لجبل بومسعود، والأجزاء الغربية بمنطقة أدمام، وغرب بوحياتي، وكذلك السفوح المطلة على واد تمورغوت والمطلة كذلك على منبع الواد البارد، وتشكل هذه الترب أفقر مجالات الإنتاج الزراعي.
- ✓ **أتربة ضعيفة التطور: "**وهي تربة عميقة، تغطي مساحات واسعة، ويرتبط تطورها ببروز الطبقة الصخرية على السطح"[4]، وهي عبارة عن أتربة حديثة نتيجة تجددها باستمرار بواسطة التعرية بسبب الانحدار القوي الذي يتراوح بين 15 و30%، وتتمثل خاصيتها الأساسية في ضعف تفسخ

[1] BAALI Hanane (2014) op.cit, p : 94.

[2] بريول رضوان (2017-2018) نفس المرجع، ص: 137 (بتصرف)

[3] BAALI Hanane(2014) op.cit, p :103.

[4] MAKRANE Ibrahim, Potentialités forestières, dynamique végétale et gestion durable de la subéraie de Bab-Azhar et ses bordures (Moyen-Atlas septentrional) : Approche géosystémique, thèse de Doctorat en géographie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Tétouan, 2016, p : 50.

المادة المعدنية والعضوية. ويمكن تقسيمها إلى أتربة السفوح المعرضة للتعرية، حيث يؤدي السيلان أحيانا إلى إزالة المسكة العليا وبالتالي تظهر المسكة المرتبطة بالصخرة الأم بشكل مباشر على السطح. كما نجد أتربة غرينية لكنها ضعيفة التطور والتي تميز ترسبات ضفاف الأودية والمنخفضات، مشكلة مجالات ترابية غنية بالطمي والحصى، مما يجعلها تعرف حياة بيولوجية جيدة، هذا ما يعبر عنه المنخفض الممتد من تمورغوت إلى آيت إسماعيل، حيث تسود أنشطة زراعية كثيفة.

- ✓ **أتربة متطورة:** تبرز من خلال الترب الكلسية الحمراء، وتشمل مجالات متعددة من منطقة الدراسة نتيجة الانتشار الواسع للبروزات الصخرية الكاربوناتية، وهي تربة تتطور فوق صخور كلسية دولوميتية وصخور كلسية صلصالية، خصوصا فوق الانحدارات المتوسطة (10% - 25%) ذات الغطاء النباتي الكثيف، "الذي ينتج مسكة غنية بالمواد العضوية. تتميز هذه التربة بنسيج طميي – طيني"[1]. ويمكن تقسيمها إلى ترب داكنة خصبة ناضجة، ويتعلق الأمر بترب المجالات الغابوية الكثيفة كغابات السنديان، كتلك الموجودة في عين أدمام، حيث توجد أخصب الأراضي الزراعية. كما نجد أيضا تربا أقل خصوبة حيث تحتوي المسكة العليا على نسبة لا بأس بها من المادة العضوية. توافق هذه التوضعات السطحية سفوح عين خباب والقلعة.

صورة رقم 1: تربة خصبة بدوار أدمام صورة رقم 2: تربة فقيرة بتامطروشت





تصوير شخصي مارس 2021

[1] Etude d'aménagement de la forêt de Maghraoua (2015) op cit, p :30.

4. مجال يتمتع بالوفرة المائية جوفيا والقلة سطحيا:

يعتبر الأطلس المتوسط الشمالي، من بين إحدى خزانات المياه الجوفية الأكثر أهمية بالمغرب، نظرا لطبيعة البنية الصخرية الكلسية. ترتبط هذه الوفرة المائية، باستقبال المنطقة كميات هامة من الأمطار والثلوج، فضلا عن المعطى الطبوغرافي الذي يتميز بتعاقب المرتفعات والمنخفضات مع الانحدارات الشديدة للسفوح، التي تنتهي بأودية شديدة التعمق، مما يؤدي إلى صبيب قوي يسرع من تصريف المياه إلى مجالات أخرى مجاورة، كما هو الحال بالنسبة للواد البارد الذي يعتبر رافدا لواد ملولو الذي يغذي بدوره حوض ملوية.

تتميز الشبكة الهيدروغرافية بمجال البحث - الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، بمجاري مائية متعددة، يغلب عليها الطابع الموسمي، إلى جانب الكثير من الأودية التي تشكل روافد عليا لواد ملولو، في مقدمة هذه الأودية نجد الواد البارد المعروف محليا بـ "إيغز" والذي يتمتع بصبيب مرتفع، إلى جانب واد تموروغوت الذي ينبع من أدرار أو بو ملال وتغذيه ضاية تامدا، وواد لاربع، واد تاشتوين، واد تاغزوت، واد تلوين.

أما بالنسبة للمناطق التي تمتد ما بين مركز جماعة مغراوة وضاية شيكر، فنلاحظ جريانا سطحيا محدودا باستثناء بعض الأودية الصغيرة، كالواد الكحل الذي ينبع من قدم جبل تازكا، مقابل كثرة العيون التي تؤشر عن وفرة المياه الباطنية، ولعل ضاية شيكر التي تتميز بتصريف مياه التساقطات عبر شقوق أرضية كبيرة، تعبر بوضوح عن هيمنة الجريان التحت أرضي. وعموما تتميز المنطقة بشبكة مائية هامة تضم أودية وعيونا متعددة كما تعبر الخريطة التالية.

خريطة رقم 5: الموارد المائية بمجال البحث

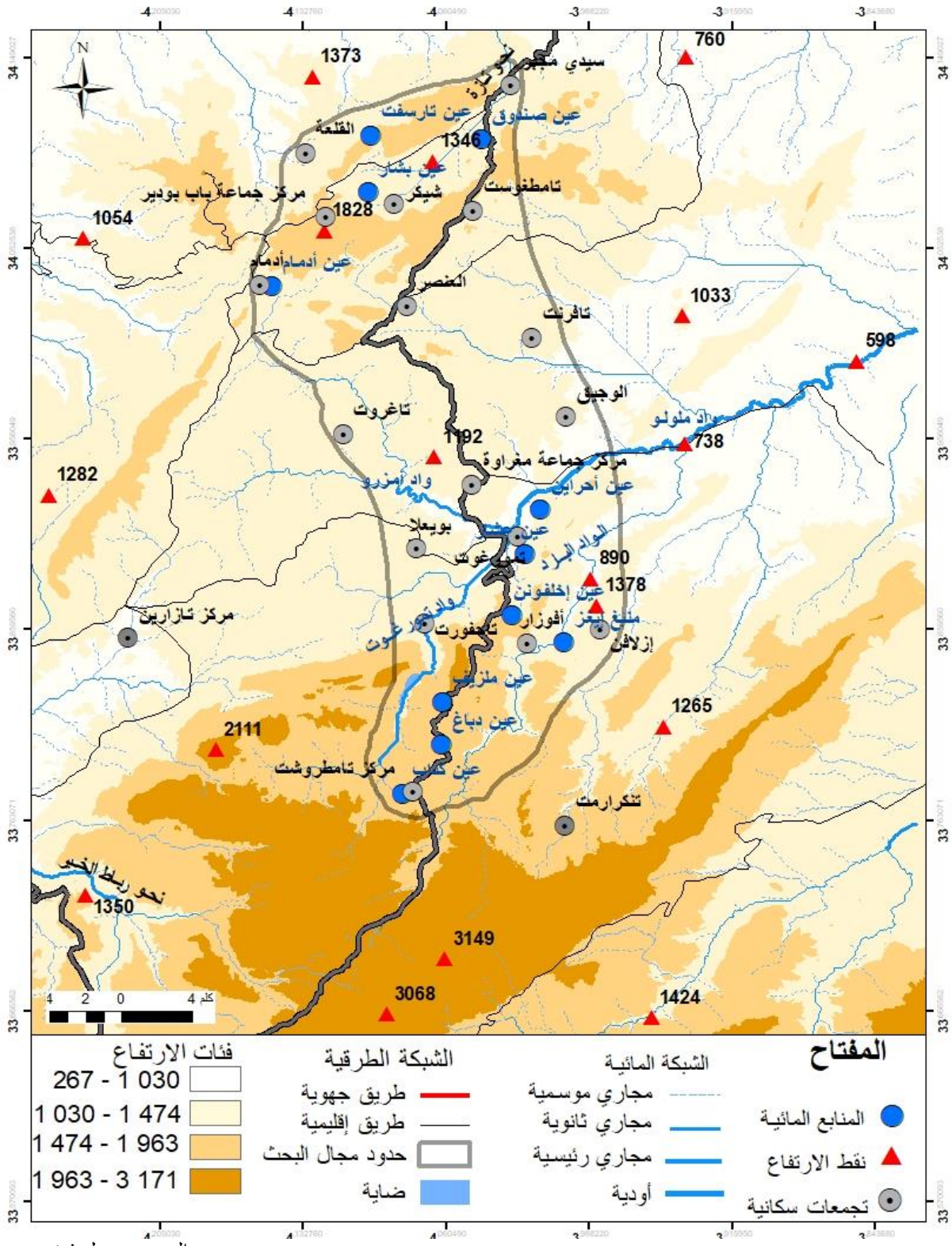

المصدر: عمل شخصي

يبدو واضحا أن السلوك الهيدرولوجي للأودية بالأطلس المتوسط الشمالي عموما، يرتبط "بالظروف المناخية والطبوغرافية والجيولوجية المحلية. فمن جهة يقع حوالي 73.63٪ من المنطقة فوق ارتفاع 1000 متر، وأكثر من 63.47٪ بانحدارات تزيد عن 5 درجات، وتستقبل تساقطات هامة تقدر بـحوالي 359.50 ملم كمتوسط سنوي"[1]، فضلا عن الكميات المهمة من الثلوج. هذه الظروف تؤدي إلى نوع من التباين في صبيب الأودية، والذي يرتفع خصوصا خلال فصل الربيع، على عكس فصلي الصيف والخريف، كما يظهر هذا التباين حسب الحصيلة المطرية السنوية، إذ يسجل تراجعا هاما خلال السنوات الجافة.

كما تساهم الطبيعة الكارستية في زيادة تسرب المياه، فبفضل "عاملي الإذابة بواسطة الماء والنفاذية، تتشكل مجموعة من الشقوق تعطي مغارات وأودية باطنية"[2]، وتقلل من معدلات التدفق السطحي، وبالتالي تؤثر سلبًا على تدفقات الوديان وخاصة التدفقات المنخفضة في الصيف. وتعتبر مغارة إفري واطو ومغارة الشعرة وغيرهما، تعبيرا واضحا عن أثر البنية الصخرية الكلسية في تنظيم الشبكة الهيدروغرافية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط.

يؤدي هذا "التنظيم إلى تسريب مائي قوي، مما يوفر مخزونا هاما من المياه الجوفية، لكنها من ناحية أخرى، تقوم الخزانات الكارستية بتدوير المياه تحت الأرض وتؤدي إلى ظهور الكثير من المنابع الكبرى"[3]، والتي لها دور مهم للغاية في دعم التدفقات خلال موسم انخفاض المياه، كما تشكل أصل بعض الوديان المهمة مثل منبع اغز الذي يغذي الواد البارد.

شكلت الهيمنة الواضحة للجريان التحت – أرضي، عاملا حاسما بالإضافة إلى العوامل السابقة، في الانتشار الواسع لشبكة كثيفة من العيون، والتي تعتبر قوام الأنشطة الزراعية بالكثير من الدواوير، ومن بين أهم هذه العيون نجد: عين أدمام، عين خباب وعين بشار...

[1] BAALI Hanane (2014) op.cit, p : 102.

[2] بريول رضوان، مورفوديناميةالمجالات الكارستية بالطرف الشمالي الشرقي من الأطلس المتوسط الجبلي: بين الميكانيزمات الطبيعية والتدخلات البشرية، حالة حوض شيكر وموامش، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 2017 – 2018، ص: 19.

[3] BAALI Hanane(2014) op.cit, p :103.

II. تباين التساقطات والحرارة وضيق الأراضي الصالحة للزراعية ظروف ترسخ الفقر:

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بتساقطات مطرية هامة، كما يستقبل كميات هائلة من الثلوج سنويا خصوصا بمنطقة بويبلان، إلا أن هذه التساقطات تتمز بتباينات سنوية واضحة، تؤثر على النشاط الفلاحي الذي يعاني كذلك من البرودة الشديدة وضيق الأراضي الصالحة للزراعية، نتيجة الانتشار الواسع للمجال الغابوي.

1. تساقطات متباينة وبرودة شديدة تؤثران على الإنتاج الفلاحي:

يندرج مناخ الأطلس المتوسط الشمالي، ضمن المناخ المتوسطي الجبلي، حيث يتميز "بشتاء رطب بارد مع هطول كميات هامة من الأمطار والثلوج وصيف حار وجافّ[1]. مع فترتين انتقاليتين خلال فصلي الخريف والربيع. كما يُسجل تباين زمني واضح، يتجلى في تذبذب التساقطات، حيث تتعاقب فترات مطيرة وأخرى جافة، ومما لا شك فيه أن هذا المعطى يشكل خاصية مميزة للمناخ المتوسطي عموما.

شكل رقم 2: التوزيع السنوي للتساقطات بالأطلس المتوسط الشمالي ما بين (1900 – 2020):

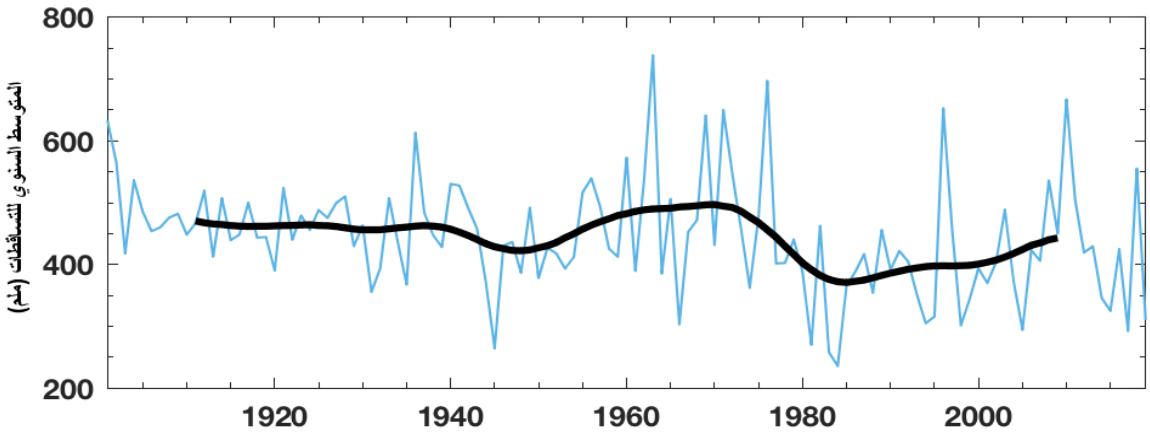

Source : Harris, I., Osborn, T.J., Jones, P. & Lister, D.H. Version 4 of the CRU TS monthly high-resolution gridded multivariate climate dataset. Sci Data 7, 109(2020)

[1]IDIL AMAR (1982) op.cit, p : 13.

شكل رقم 3: توزيع المتوسطات السنوية لدرجة الحرارة بالأطلس المتوسط الشمالي ما بين (2020 – 1900):

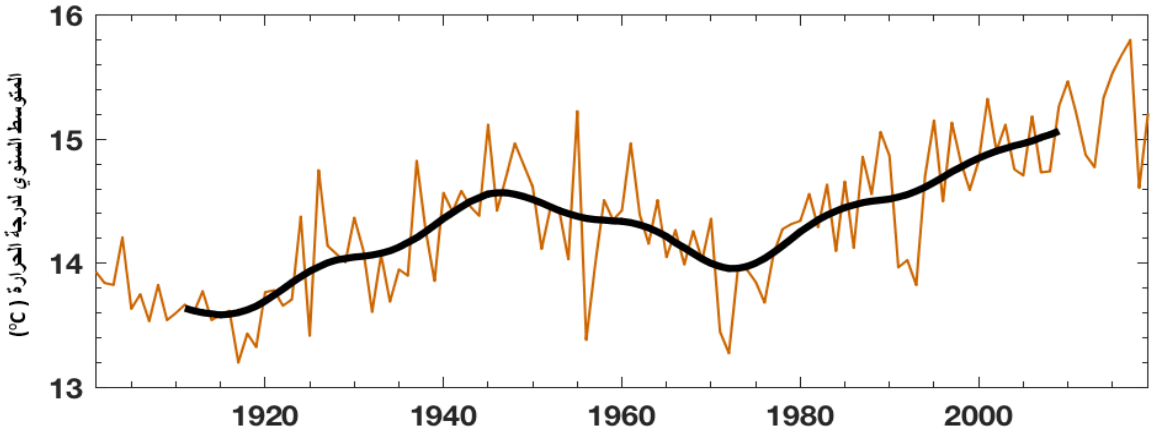

(2020)Source : Harris, I., Osborn, T.J., Jones, P. & Lister, D.H. op.cit.

يلاحظ من خلال الشكلين أن الخصائص المناخية بمجال البحث، لا تخرج عن قاعدة التقلبات المناخية التي يشهدها المغرب ومحيطه المتوسطي، إذ يلاحظ اتجاه عام لتراجع التساقطات، في ظل استمرار التباين الزمني للتساقطات حسب السنوات. أما بالنسبة للحرارة فيلاحظ، ارتفاع ملحوظ، انطلاقا من سبعينيات القرن الماضي خصوصا.

نستنتج انطلاقا من الشكلين أن التراجع في كمية التساقطات متزامن مع تعاقب سنوات مطيرة وأخرى جافة، أما بالنسبة للحرارة فيلاحظ استمرار ارتفاع درجات الحرارة، مما سيطرح بلا شك تحديات مستقبلية ترتبط باستخلاف الغطاء النباتي وتوازنه، إلى جانب التأثير على الأنشطة الفلاحية. وللإشارة فسنة 2020 عرفت عجزا مطريا، أثر بشكل واضح على الأنشطة الزراعية وتربية الماشية، بل حتى على المياه الصالحة للشرب ببعض الدواوير بجماعة مغراوة.

على غرار التباين الزمني للخصائص المناخية الذي تمت الإشارة إليه، نجد تباينا مجاليا يتعلق بتوزيع التساقطات والحرارة، يرتبط هذا التباين بعوامل طبيعية متعددة، تتمثل في مستوى الارتفاع وتوجيه السفوح وكذلك الموقع الانتقالي (المغرب الغربي الرطب والمغرب الشرقي شبه الجاف) إضافة إلى الغطاء النباتي. وبالتالي فقد ساهمت هذه العوامل في خلق مناخات محلية متباينة نسبيا، من حيث خصائص المناخ المحلي خصوصا على مستوى توزيع التساقطات كما تعبر الخريطتان التاليتان.

خريطة رقم 6: متوسط التساقطات السنوية حسب أمبرجي

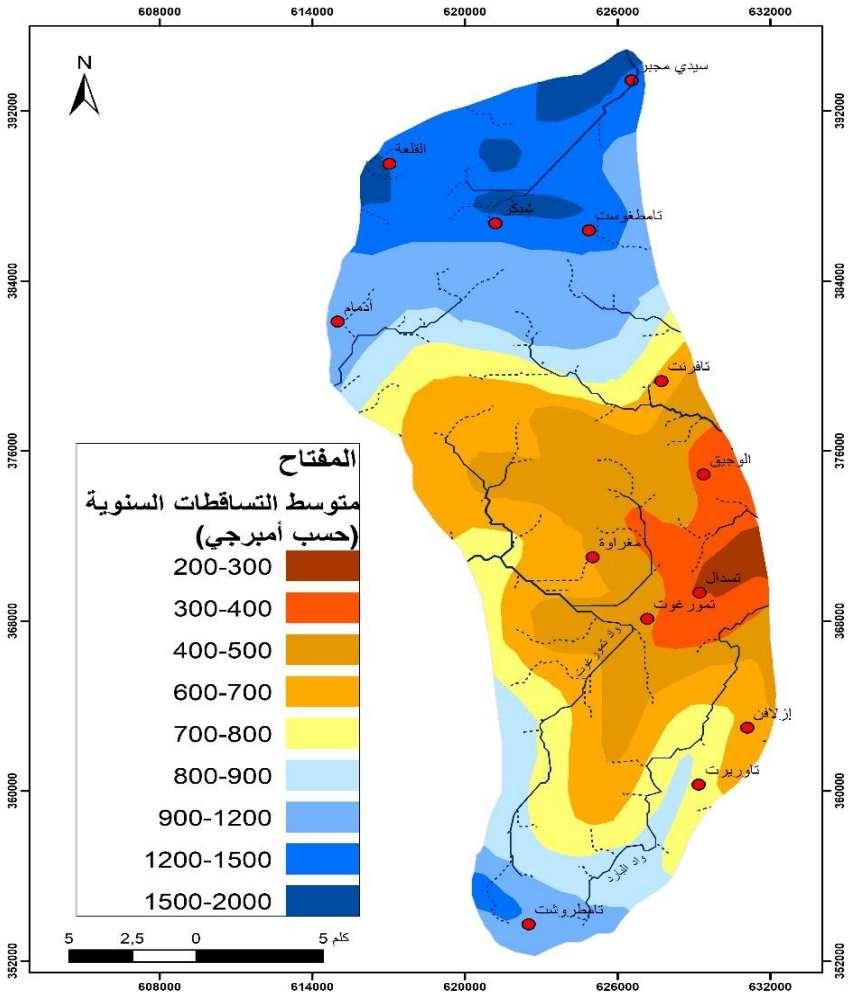

خريطة رقم 7: النطاقات البيومناخية حسب أمبرجي

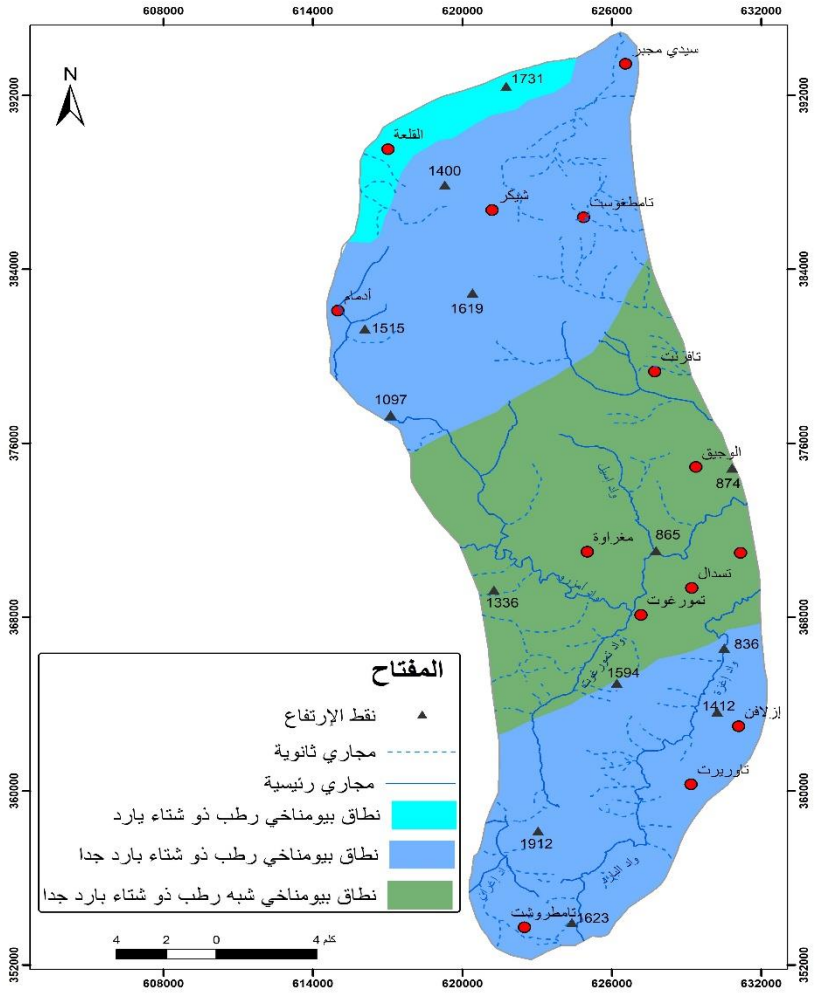

Source : ATLAS DU MAROC N 6.

شكل رقم 4: تطور التساقطات بمحطة باب بودير خلال 30 سنة

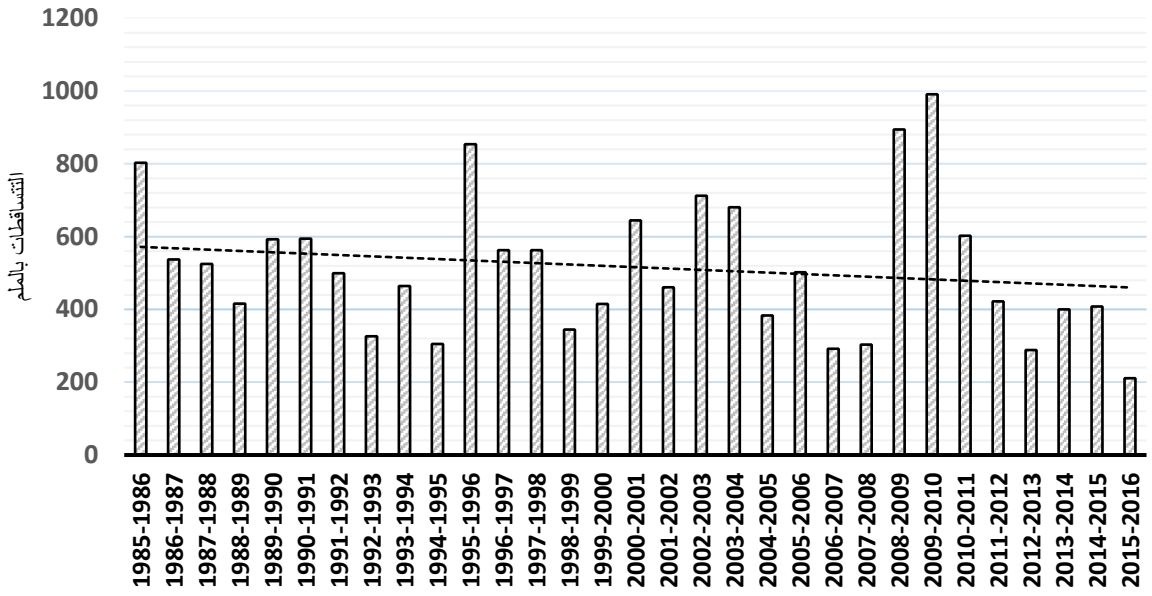

المصدر: وثائق المديرية الإقليمية للمياة والغابات ومحاربة التصحر بتازة 2020

يرتبط التباين المجالي للخصائص المناخية، بخضوع المنطقة لتأثيرات مناخية متباينة، فمن جهة تخضع للتأثيرات الجوية الغربية الرطبة، ومن جهة أخرى تخضع للتأثيرات الجوية الجافة القادمة من الجنوب الشرقي. ينتج عن هذا الوضع تباين ملحوظ ما بين السفوح الشمالية الغربية الواقعة بكتلة تازكا، والتي تستقبل كميات هائلة من الأمطار، والسفوح الجنوبية الشرقية، التي تستقبل كميات أقل من الأمطار كحالة المناطق المطلة على بركين وحوض ملوية.

يظهر أثر هذا التباين بشكل واضح على مستوى أنواع الغطاء النباتي ووضعيتها الأكثر توازنا والأنشطة الزراعية الكثيفة، بكتلة تازكا وهوامشها، على عكس المناطق التي تقع بمحيط مغراوة والممتدة في اتجاه بركين خصوصا، حيث تبرز أنواع متكيفة مع الجفاف من قبيل؛ الصنوبر الحلبي والصنوبر البحري إلى جانب التشكيلات العشبية، وأبرزها تشكيلة أزير (إكليل الجبل)، كما تعرف هذه المنطقة، "انطلاقا من يونيو طقسا حارا، وهبوب رياح جافة "الشركي"، التي تؤدي أحيانا إلى الإضرار بالمحاصيل. وتشهد أيضا خلال نهاية الخريف عواصف رعدية عنيفة بالمرتفعات العالية"[1].

[1] IDIL AMAR (1982) op.cit,p :13.

شكل رقم 5: مبيان مطر حراري لمحطة مغراوة لسنة 2013

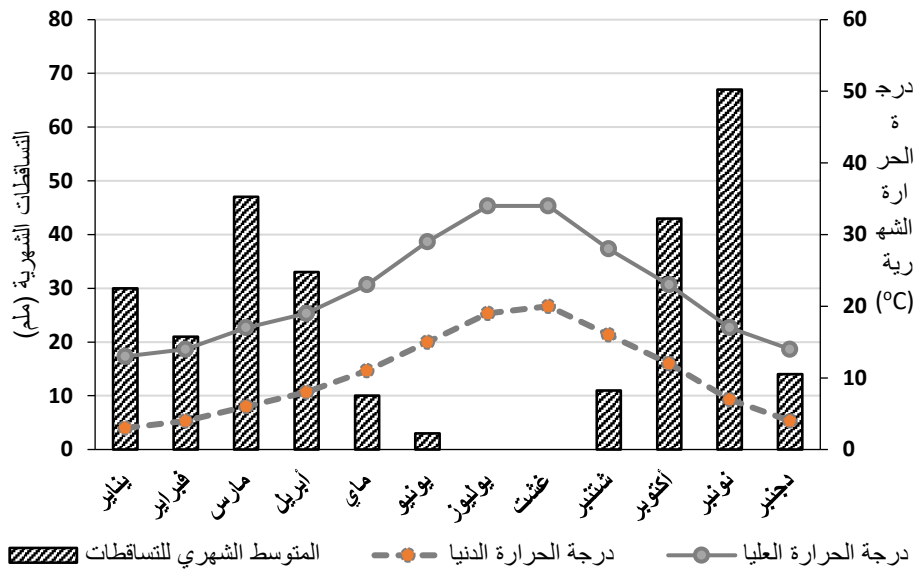

المصدر: معيطيات المديرية الإقليمية للمياه والغابات بتازة 2013

تتميز درجة الحرارة الشهرية بتغيرات طفيفة على عكس التساقطات المطرية والثلجية، ويشكل شهر يناير أكثر الشهور برودة، بينما يظل شهر غشت أكثرها حرارة. وعموما تتسم الظروف المناخية بانخفاض درجات الحرارة خلال فصل الشتاء، "التي تصل أدناها إلى 1.6^{o}- بباب بودير، وأحيانا إلى 15°- ببويبلان، وبالتالي تعرف معظم المناطق فترة صقيع طويلة"[1]، تؤثر بشكل ملحوظ على الأنشطة الزراعية، حيث تسبب البرودة الشديدة تأخرا واضحا لنمو الخضروات والطبقة العشبية، كما تؤخر توقيت الزرع والحصاد، إلى جانب معاناة قطعان الماشية ونفوق الكثير من الرؤوس جراء موجات البرود.

أما بالنسبة للتساقطات الثلجية، فتعرف جبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، تهاطل كميات هامة من الثلوج، حيث "تبدأ التساقطات الثلجية في الغالب انطلاقا من ارتفاع 1200م، وتتركز في الارتفاعات المتراوحة بين 1600 و2000 متر"[2]، خصوصا بالمرتفعات حيث تطول فترة الإثلاج، كما هو الحال بالنسبة لقمتي بويبلان وبوناصر، "اللتان تعرفان تساقطات ثلجية ذات كميات مهمة تكسو المنطقة مدة طويلة غالبا ما تدوم حتى آواخر فصل الربيع، وهذا يدل على قساوة الظروف المناخية على السكان"[3]، ويوضح الجدول التالي كميات الثلوج التي تستقبلها منطقة البحث.

[1] فلاق أيمن (2014) مرجع سابق، ص: 59.
[2] فلاق أيمن (2014) مرجع سابق، ص: 58.
[3] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص: 156.

جدول رقم 4: تساقطات الثلوج ما بين 2002 و2006 بمحطتي باب لاربع وتامطروشت (بسنتم)

المحطات	السنوات	الشهور						
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	نونبر	دجنبر
باب لاربع	2002	0	0	13,5	10	0	38	0
	2003	36	10	0	0	0	6	21
	2004	39	42	15	0	0	3	18
	2005	0	17	3	0	0	0	0
	2006	53	46	6	0	0	0	0
	المتوسط	26	23	8	2	0	9	8
تامطروشت	2002	2	0	72	32	0	5	0
	2003	93	37	0	0	4	21	75
	2004	96	118	3	5	0	10	58
	2005	0	41	0	0	0	5	0
	2006	141	90	15	2	0	0	0
	المتوسط	66	57	18	8	1	8	27

Source : Ben Brahim Youssef, La neige dans la commune de Maghraoua et son pourtour (Moyen Atlas septentrional), Geomaghreb, 2009, n 5, p :64.

تصاحب فترة الإثلاج برودة شديدة، تؤثر بشكل واضح على الحياة الاجتماعية، حيث تظل بعض الدواوير في عزلة تامة لأكثر من شهر أحيانا، كما تؤثر على الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة، إذ تتأخر بداية الموسم الفلاحي بمنطقة بويبلان إلى شهر مارس، إضافة إلى ما تعرفه هذه الفترة من نفوق للماشية التي تعتبر أساس عيش السكان خصوصا بالوحدة السوسيومجالية الهامشية.

كما يعاني مجال البحث من تعاقب فترات جافة وأخرى رطبة، وتتميز السنوات الجافة بعجز مائي واضح، يكون له تأثير بليغ على الأنشطة الفلاحية التي تعد أساس عيش السكان. ولكي تتضح الصورة أكثر يجب تحديد السنوات الرطبة والسنوات الجافة، وتعتمد في هذا الصدد عدة مؤشرات تحقق نفس النتائج تقريبا، وقد تم اعتماد المؤشر التهاطلي الموحد القياس " l'indice pluviométrique standarisé: IPS" باعتبارها أحد أفضل الطرق لرصد توزيع السنوات الفلاحية الرطبة والسنوات الجافة حسب قيمة IPS، ويرتكز هذا المؤشر على العلاقة التالية[1]:

[1] TRABI Zamblé Armand, Etude de l'impact des activités anthropiques et de la variabilité climatique sur la végétation et les usages des sols, par utilisation de la télédétection et des statistiques agricoles, sur le bassin versant du Bouregreg (Maroc), Thèse de doctorat en Géographie physique, Université d'Artois, 2013, p : 91.

$$IPS = \frac{P - \overline{P}}{\sigma}$$

IPS : المؤشر التهاطلي الموحد القياس للسنة الفلاحية؛

P : مجموع التساقطات السنوية؛

$\overline{P}$: معدل التساقطات السنوية للفترة المدروسة؛

σ : قيمة الانحراف المعياري للتساقطات للفترة المدروسة.

انطلاقا من قيمة هذا المؤشر، يتم التمييز بين السنوات الفلاحية الرطبة والجافة بحيث IPS<0 سنة جافة، IPS>0 سنة رطبة، IPS=0 سنة عادية، والشكلان التاليان يوضحان التوزيع التهاطلي حسب كل موسم فلاحي.

شكل رقم 6: تعاقب السنوات الرطبة والسنوات الجافة محطة باب بودير

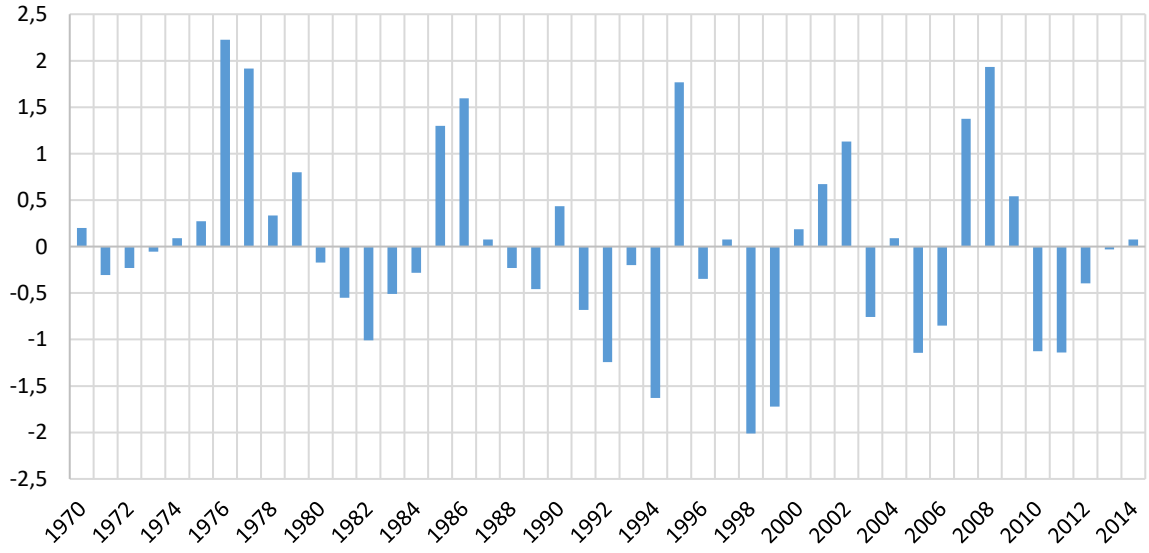

المصدر: وثائق وكالة حوض سبو 2016

شكل رقم 7: تعاقب السنوات الرطبة والسنوات الجافة بمحطة مغراوة

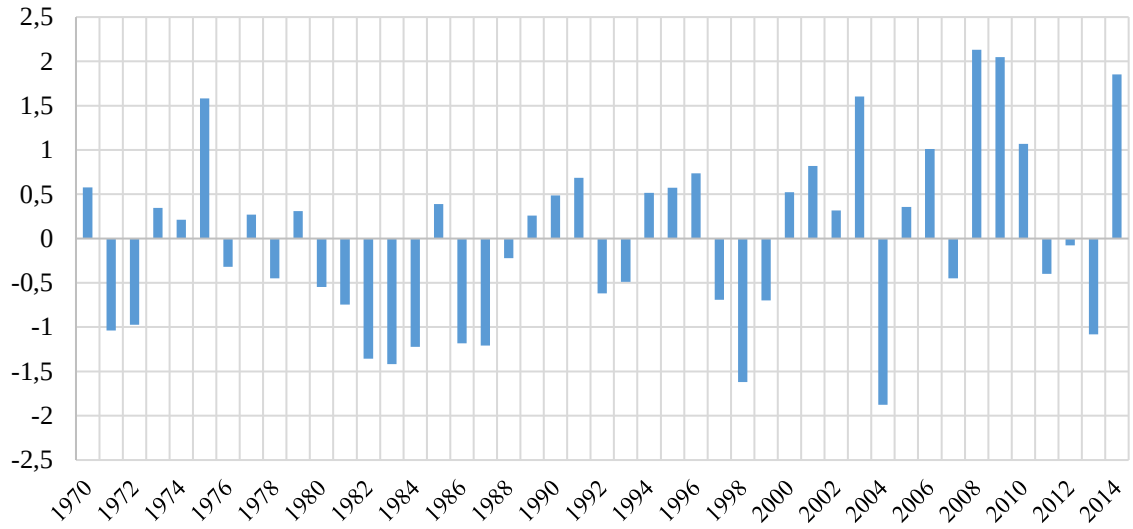

المصدر: وثائق وكالة حوض سبو 2016

يلاحظ من خلال الشكلين أن الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، لا يخرج عن القاعدة المميزة للمناخ المتوسطي والتي تتميز بتعاقب سنوات مطيرة رطبة وأخرى جافة، ويرجع هذا التقلب السنوي إلى طبيعة الكتل الهوائية التي تهب صوب المغرب، فالكتل القطبية الرطبة التي تعبر المحيط عادة ما تكون كتلا رطبة تعطي تساقطات هامة، على عكس الكتل الهوائية القادمة من المنطقة المدارية والصحراوية والتي عادة ما تكون جافة. وعلى العموم يؤدي الجفاف إلى أضرار مباشرة على الزراعة البورية وخصوصا إنتاج الحبوب، إضافة إلى ضعف تجدد المراعي، دون أن ننسى انخفاض صبيب العيون أو جفافها، هذا ما يؤكد الأثر العميق للجفاف على ظروف عيش السكان.

2. انتشار واسع للمجال الغابوي مقابل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة:

يمتد الغطاء النباتي بالأطلس المتوسط الشمالي عموما على أراضي شاسعة، إذ يغطي أكثر من 60%[1]. ترتفع هذه النسبة بالجماعات التي تدخل ضمن حدود مجال البحث، فعلى مستوى جماعة "باب بودير" لوحدها تبلغ المساحة الغابوية ما يناهز 11081 هكتار، أي ما يعادل أكثر من 70% من المساحة الإجمالية للجماعة. أما بخصوص جماعة مغراوة فتقدر المساحة الغابوية بحوالي 33786 هكتارا، وبوبيلان بحوالي 5010 هكتارات. أي ما مجموعه 49876 هكتارا"[2].

تؤكد هذه الأرقام هيمنة المجال الغابوي على الأطلس المتوسط الشمالي، مقابل محدودية واضحة للأراضي الصالحة، التي تمتد عبر سفوح شديدة الانحدار، كتلك الموجود بدواوير الخيربات وأفوزار، وأخرى متوسطة الانحدار، والتي تغطي دواوير كثيرة، من قبيل؛ القلعة وتسدال. تعتبر أراضي شيكر التي تفوق 400 هكتار أهم الأراضي البورية بالمنطقة، وهي في ملكية قبيلة غياثة، بينما هوامشها الجنوبية لآيت وراين. أما بالنسبة للأراضي المسقية، فتنتشر بشكل متناثر بمنخفضات ضيقة، ومن أبرزها أراضي تمورغوت وتاحفورت وكذلك سيدي مجبر. والخريطة التالية تعبر بوضوح عن محدودية الأراضي الزراعية، التي لا تخرج عن كونها جيوبا زراعية متفرقة.

[1] IDIL AMAR (1982) op.cit, p :14.

[2] وثائق المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتازة

خريطة رقم 4: الأصناف النباتية بمجال البحث

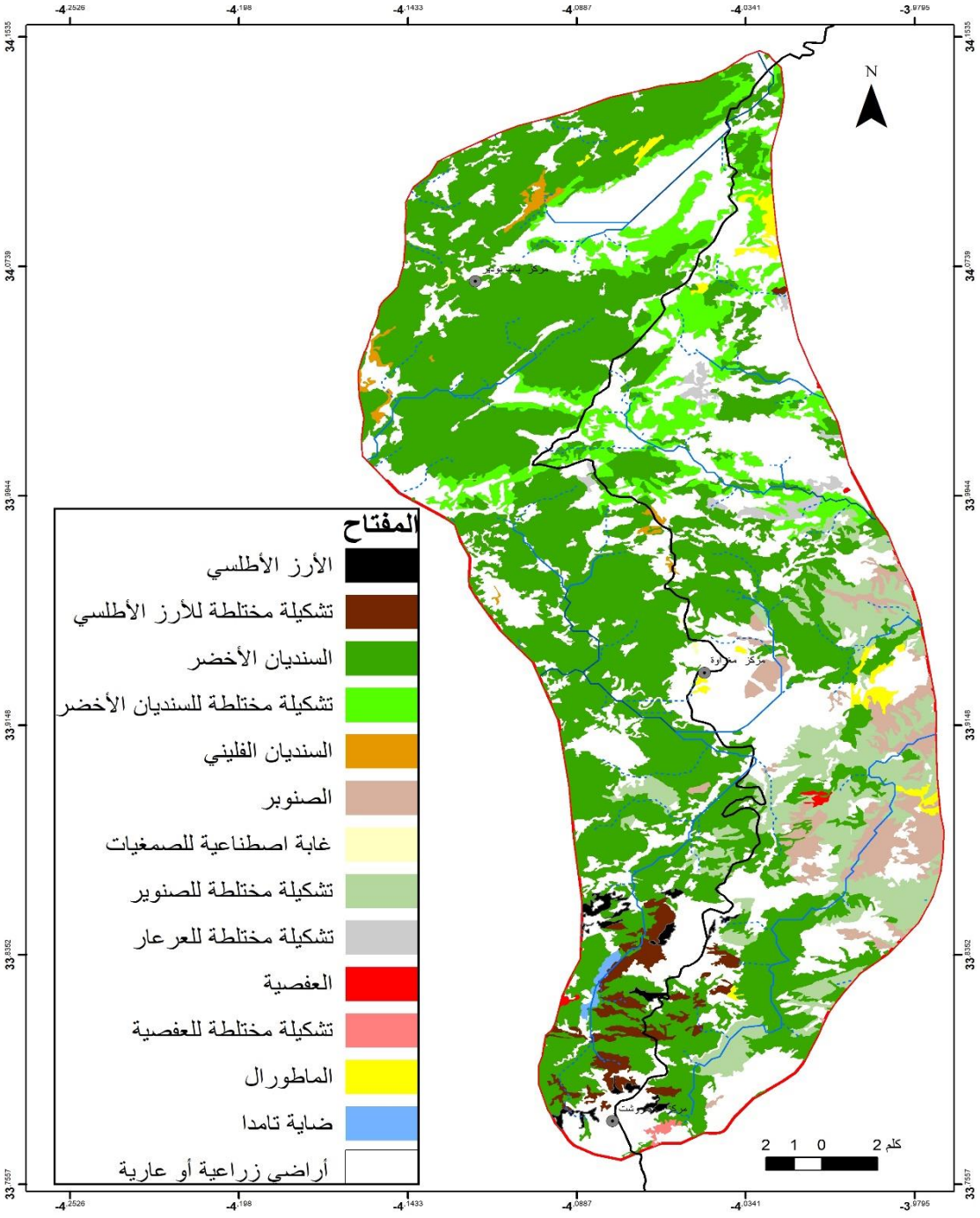

Source : l'inventaire forestier nationale ,2015.

تضم هذه المساحة الغابوية ثروة متنوعة وغنية من الأصناف النباتية، أبرزها؛ الأرز، السنديان الصنوبر، العرعار، النباتات الطبية والعطرية، أبرزها الزعتر، فليو، أزير.

يلاحظ من الخريطة الانتشار الواسع للغطاء النباتي، مقابل محدودية الأراضي الزراعية، التي تمتد على شكل جيوب زراعية ضيقة تغطي بعض الفراغات، حيث تتداخل بشكل واضح الأراضي الزراعية والمجال الغابوي، كما تعبر الصورة التالية.

صورة رقم 3: تداخل أرض زراعية بالمجال الغابوي قرب شيكر



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

تلعب التباينات الطبوغرافية من حيث مستوى الارتفاع وتوجيه السفوح، إلى جانب طبيعة الظروف المناخية ونوعية البنية الصخرية، دورا حاسما في جعل الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بمثابة فسيفساء نباتية متميزة، تضم أصنافا غابوية متنوعة إلى جانب تشكيلات شجيرية وعشبية. "تضم هذه المنطقة تقريبًا جميع أنواع النظم البيئية الطبيعية المغربية، باستثناء تلك الخاصة بالمناطق القاحلة والصحراء"[1].

تنمو "التشكيلات الغابوية على ارتفاعات تتراوح بين 750م و2550م، حيث تشكل طبقات نباتية"[2]، تختلف حسب الظروف البيومناخية لكل صنف. لذلك فمجال بحثنا يتميز بغنى وتنوع نباتي هام. يمكن أن نميز بين ثلاث مجموعات غابوية كبرى، "ترتبط بتوجيه سفوح الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، حيث نجد مجموعة رطبة تغطي السفوح الشمالية والشمالية الغربية، مجموعة ثانية شبه رطبة،

[1] BAALI Hanane (2014) op.cit, p : 107.

[2] Etude d'aménagement de la forêt de Maghraoua , Direction régionale des eaux et forêts du Nord -Est – Taza, Haut commissariat aux eaux et forêts et a la lutte contre la desertification, 2015, p :36.

تميز السفوح الشمالية الشرقية وأخرى ثالثة تتمثل في مجموعة شبه قاحلة تغطي السفوح الجنوبية والجنوبية الشرقية"[1].

تعتبر الثروة النباتية قوام نظام الإنتاج الاقتصادي المحلي، حيث تعد مصدر حطب الطبخ والتدفئة، وكذلك مصدر كلإ الماشية بفضل الامتداد الواسع للمجالات للرعوية، فضلا عن دور النباتات الطبية والعطرية في الحياة اليومية للسكان. علاقة تبرز قوتها من خلال التاريخ السياسي والاجتماعي للقبائل المكونة لمجال البحث.

خاتمة الفصل:

يتميز مجال البحث بظروف طبيعية قاسية، حيث تسود ارتفاعات قوية وانحدارات شديدة وتضاريس متقطعة، ساهمت بلا شك في ترسيخ العزلة التاريخية للأطلس المتوسط الشمالي الأوسط الموروثة عن الفترة الاستعمارية. أما من حيث الموارد الطبيعية، فيتميز مجال البحث بترب فقيرة متباينة مجاليا طبعا، وهيمنة واضحة للجريان الباطني نظرا للبنية الكلسية السائدة التي تتميز بنفاذية عالية لمياه التساقطات.

أما بالنسبة للتساقطات والحرارة فتتميزان بتباينات فصلية وسنوية هامة، إذ يعرف المجال تعاقب سنوات مطيرة وأخرى جافة، فضلا عن موجات البرودة الشديدة، مما يؤثر بشكل ملحوظ على الأنشطة الفلاحية ومن تم على الظروف المعيشية للسكان، التي تتأثر كذلك بالانتشار الواسع للمجال الغابوي، مقابل محدودية الأراضي الصالحة للزارعة والتي تنتشر على شكل جيوب زراعية ضيقة، تعزز بدورها اتجاهات الفقر.

[1] BAALI Hanane (2014) op.cit, p : 107.

الفصل الثالث:

السكان وسياق تشكل مفهوم الفقر بمعناه الحديث

مقدمة الفصل:

يشكل الرجوع للظروف التاريخية المتعلقة باستقرار السكان وموارد عيشهم، في مراحل متعددة، خطوة لابد منها لما تكتسيه من أهمية في فهم تاريخ الفقر وامتداداته الراهنة. هكذا فقد تطرق المحور الأول من هذا الفصل إلى النسيج البشري المميز لمجال البحث، واستحضار التنظيمات القبلية ونمط عيشها في علاقة بالفقر المجالي، إلى جانب الحديث عن الغذاء والجوع خلال فترات زمنية مختلفة.

أما المحور الثاني فقد عالج تحول نمط العيش جراء السيطرة الاستعمارية التي تحققت بعد صدامات قوية مع المجموعات القبلية، وقد عرفت هذه الفترة تحولات أثرت بشكل بليغ على نمط عيش السكان وظروفهم المعيشية، خصوصا بعد فقدان الأرض والتطور الديموغرافي المتسارع، مما انعكس على تطور ظاهرة الفقر.

ا. نسيج بشري حديث الاستقرار نسبيا ومتعدد الأصول اتخذ من الجبل وموارده مصدرا للعيش:

لقد عرف الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، استقرارا سكانيا متباينا بين آيت وراين وغياثة، فإذا كانت الأولى عرفت باستقرارها الحديث فإن الثانية على عكسها، إذ عرفت باستقرار قديم مر عبر مراحل متعددة، من خلال دمج العناصر الوافدة. تشترك القبيلتان في اتخاذ موارد الجبل مصدرا للعيش وتضاريسه الوعرة حماية مضمونة ضد أي غزو خارجي.

1. غياثة وآيت وراين: نسيج بشري حديث الاستقرار نسبيا

1.1. غياثة: تجمع قبلي يطبعه تعدد الأصول جعل من الجبل موردا للعيش

تعتبر قبيلة غياثة من القبائل المغربية، التي يلف تاريخها نوع من الغموض، خصوصا فيما يتعلق بالإسم، إلا أن هناك إجماع بين المؤرخين والرحالة والدارسين، على انتماء القبيلة إلى المكون الأمازيغي، "حيث أكد ابن خلدون أنها من برابرة المغرب الأقصى"[1]. وتعبر بعض "الإشارات التي تتعلق في الواقع ببعض الأقسام الغياثية كمطغرة، أنه يمكن تصنيف غياثة ضمن التقسيمات الأمازيغية الكبرى إلى زناتة"[2]. أما الرحالة الفرنسي DE FOUCAULD ذو النزعة الاستعمارية[3]، فقد أكد بدوره على أن "غياثة قبيلة أمازيغية كبيرة مستقلة، تحتل الجانب الشمالي للكتلة الجبلية العليا، وتمتد حتى واد إيناون. تحيط بها قبيلة هوارة شرقا ومكناسة وتسول شمالا والحياينة غربا وآيت وراين جنوبا"[4]، وقد عرفت هذه الحدود مسيرة طويلة من المد والجزر تبعا للظروف السياسية ولطبيعة علاقة غياثة بجوارها.

---

[1] ابن خلدون عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، الجزء السادس، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى 1981، ص: 140.

[2] المودن عبد الرحمان البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25.، 1995، ص: 146.

[3] بوزويتة سمير، مكر الصورة: المغرب في الكتابات الفرنسية (1832 – 1912) إفريقيا الشرق الدار البيضاء، 2007،ص: 103.

[4] دو فوكو شارل، التعرف على المغرب 1884 – 1883، ترجمة المختار بلعربي، الطبعة الأولى 1999، ص: 45.

شكل مجيء إدريس الأكبر نقطة تحول في تاريخ قبيلة غياثة، حيث انطلق تعريبها على يده بعد تحالفها مع أوربة ومساندتهما لدعوته، كما ساهم موقعها الاستراتيجي وجوارها العربي في عملية التعريب، فهي من جهة تطل على المسلك الذي يربط بين الدولة العربية المركزية والأندلس عبر المغرب الأقصى، شكل هذا المسلك ممرا لقوافل التجارة والحجيج وهجرات القبائل العربية نحو المغرب. كما تعزز مسار تعريب القريبة بفضل الحدود المشتركة والاحتكاك الدائم، بقبائل ذات غلبة عربية كقبيلة الحياينة وهوارة"[1]. وقد أكد الحجوي على هذا التحول للقبيلة، وقد اعتبرها من "قبائل البربر المستعربة المختلطة "[2].

أما تسمية غياثة فإنها مقطوعة الجذور في النصوص التقليدية، مما فتح باب تأويلات الرواية الشفهية التي تؤكد أن التسمية مشتقة من "قول المولى إدريس "تغيثوا ولا تغاثوا" قاصدا بذلك أن تكون مجموعة غياثة غوثا للأدارسة، كما كانت أول المساندين له، وأن تكون من البأس والمنعة، بأن لا تحتاج أبدا إلى معونة أجنبية"[3]. وإذا تأملنا تسمية فرق غياثة التي تغلب عليها "أهل" أو"موالين"، يوحي "بغياب الأساس القرابي في المستويات الدنيا، ولعل هذه الأسماء دليلا على كون تجمع غياثة ذي صبغة سياسية عسكرية أكثر منها سلالية"[4].

لقد شكلت تسمية غياثة شعارا وإطارا رمزيا لالتحام سياسي، يضم مجموعة من الفرق متعددة الأصول، كحالة فخذة أولاد بوعلاقة التي اشتهرت بالانتماء لآيت وراين، وأولاد بني شعيب المشتهرة بالانتماء لقبيلة تسول، وفخذة وألاد بن علي التي يرجع أصلها لليهود. وتنقسم قبيلة غياثة إلى فرعين رئيسيين هما؛ غياثة السفلية وغياثة الفوقية[5]:

- ✓ غياثة الفوقية: أهل بودريس، أهل الدولة، أهل السدس، بني بويحمد، بني بوقيطون، بني وجان، بني سنان، متركات، بني مطير.
- ✓ غياثة السفلية: أولاد عياش، أولاد أوشن، الخمامجة، أهل السدس، أولاد حجاج، بني مكارة، مكاصة، أهل الطاهر، أهل الواد.

تستمد قبيلة غياثة أهميتها التاريخية السياسية، من موقعها الاستراتيجي المطل على مدينة تازة وعلى ممرها الرابط بين شرق المغرب وغربه، كما تستمد قوتها وقدرتها الحربية، من طبيعة مجالها

[1] المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل يناون والمخزن بين القرن 16 م والقرن 19 م، 1995، ص: 157.
[2] لعريبي محمد، المقاومة المسلحة وجيش التحرير بمنطقة تازة ما بين 1914 – 1956، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، 2015، ص:57.
[3] نفسه، المودن، ص: 147
[4] المودن عبد الرحمان (1995) نفسه، ص: 148.
[5] نفسه، ص: 155

الجبلي المنيع، والذي يعتبر بمثابة حصن طبيعي، ضمن المباغتة في المعارك، كما ضمن قدرة هائلة على تحمل الحصار، الذي قد يدوم "يدوم عشر سنوات"[1]، في هذا السياق، لقد "وصف لويس أرنو جبل غياثة بالجبل الجهنمي، الذي وفر لأبناء القبيلة حماية طبيعية وملاجئ آمنة عند الضرورة"[2].

يبرز "الأصل الدفاعي لتجمع غياثة بوضوح، في كون معظم القبيلة ظل يسكن الجبل، بالرغم من توسعها شمالا في اتجاه واد إيناون. وينتشر معظم سكن غياثة في قرى مجمعة محصنة، بحيث إن عددا منها يدعى "قلعة"[3]، كقلعة بني سنان، قلعة بني مطير، قلعة بني مكارة، ولحدود الآن لازال هناك دوار بموقع شديد الوعورة، يسمى دوار القلعة، وبالتالي فقد شكل الجبل مجالا للاستقرار والدفاع.

وفرت جبال غياثة كل متطلبات العيش الضرورية، عيش يطبعه الكفاف والاستعداد الدائم للحرب والحصار. هذا الاستعداد الحربي والدفاع المستميت عن السيادة القبلية، يفسر بلا شك ما لاحظه معظم الرحالة من تمايز زراعي بين الجبل ومنخفضات إيناون التابعة للقبيلة. إلا أن اقتصاد القلة هذا كان يواجه تحديا حقيقيا خلال فصل الشتاء، يتضاعف ذلك التحدي خلال نوبات الجفاف والمجاعات، تدفع هذه التحديات بالقبيلة إلى الدخول في مواجهات مفتوحة، مع جوراها ويقصد هنا قبيلة مكناسة شمالا والحياينة غربا، وأحيانا تواجه السلطة المركزية التي تحاول فرض السيادة المخزنية وتأمين الممر الحيوي تُجاه الشرق.

عُرفت غياثة بنزعتها الاستقلالية، فقد كانت دائمة التمرد على المخزن، مستفيدة من قدرتها القتالية التي قدرها DE FOUCAULD [4] بحوالي 3000 راجل و200 فارس، في الوقت الذي بلغ حجم القبيلة خلال أواخر القرن 19 حوالي 12000 نسمة[5]. يشير الرحالة الفرنسي كذلك إلى هزيمة محلة السلطان الحسن الأول أمام غياثة، الذي فر راجلا تاركا الاشتباك، لتفشل محاولته في إخضاع القبيلة، واكتفت بالأراضي الواطئة حيث أحرقت بعض المحاصيل.

لقد ظل الجبل بما يكتنزه من مطامير للحبوب ومن قطعان مواشي، عصيا عن الإخضاع المخزني، هذا ما عبر عنه Delbrel بقوله[6] "غياثة قبيلة غير خاضعة وشجاعة كانت تعارض دخول المخزن فوق مجالها الذي يمتد من الحياينة إلى تازة". كما عبر أحد أعضاء المخابرات الفرنسية على نفس الفكرة بقوله: "إن سكان غياثة يعتبرون وعورة بلادهم سوف تجعلهم في معزل عن التدخل

[1] المودن عبد الرحمان (1995) نفسه، ص: 158.
[2] العريبي محمد (2015) مرجع سابق، ص:57.
[3] المودن عبد الرحمان (1995) نفسه، ص: 157.
[4] دوفوكو شارل (1999) مرجع سابق، ص: 46.
[5] نفسه المودن، ص: 154.
[6] العريبي محمد (2015) مرجع سابق، ص:58.

الأجنبي، هكذا فهم يختزنون الحبوب في الجبل، وإذا ما شعروا بأي خطر أول ما يقدمون عليه، الالتجاء إلى جبل تازكا والشعرة عند آيت وراين.

من خلال ما سبق تتضح بجلاء، أهمية موضع القبيلة في رسم مسارها التاريخي، وتحديد نمط عيشها وعلاقاتها بجوارها، لقد كانت هامشية الجبل أساس قوة غياثة، ومنه مارست سطوتها المتقطعة على حوض إيناون وممر تازة الحيوي.

2.1. اتحادية قبائل بني وراين: ظهور متأخر بمجال شديد القساوة طبيعيا

تعتبر مجموعة آيت وراين من التجمعات القبيلة حديثة الاستقرار بالمنطقة، فإلى غاية 1685 لم يكن اسم هذه المجموعة معلوما لدى فقهاء فاس، بينما كان هناك تداول لأسماء أدرجت فيما بعد ضمن مجموعة آيت وراين، كبني زهنة وبني مكود، و"يعود أول ذكر لها في النصوص التاريخية عند صاحب الاستقصا إلى أواخر العهد الإسماعيلي حوالي 1720"[1]. وبالتالي يمكن اعتبار أن الفترة الفاصلة بين 1685 و1720، كانت فترة زحف وتوسع.

رغم الظهور المتأخر لقبائل آيت وراين، نجد تضاربا فيما يتعلق بأصلها[2]، حيث نجد من "المؤرخين والدارسين سواء المغاربة أو الاستعماريين، من أرجع أصل المجموعة إلى ناحية فكيك، واتجهت تدريجيا نحو الشمال الغربي، إلى أعالي الأطلس المتوسط، في جبل بويبلان"[3]، واستقرت بوادي تنكرارمت، أو تنشرارمت حسب النطق المحلي، الذي كان منطلق الزحف الواريني. بينما يرى دارسون آخرون، "أن آيت وراين مجموعة صنهاجية تنحدر من واد درعة، تنقلت تدريجيا نحو الشمال، واستقرت في البداية بملوية ثم انتقلت نحو تنشرارمت"[4]، وهذا ما يؤكد مرة أخرى، طابع الترحال لمجموعة آيت وراين.

وبالتالي فآيت وراين انطلقوا من بويبلان المعروف بقساوة ظروفه الطبيعية ومحدودية موارده، نحو مناطق أوسع وأخصب في الشمال الغربي.

1 المودن، عبد الرحمان (1995) مرجع سابق، ص: 104.

2 إديل، عمرو، المقاومة المسلحة في الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي: نموذج قبائل آيت وراين، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، العدد 11، 1999، ص: 165.

3 المودن، عبد الرحمان. (1995) مرجع سابق، ص: 203.

4 بوعملات، منعم. إستراتيجية الحماية الفرنسية في تدبير الشؤون الأهلية: دراسة لمنطقة تاهلة مغراوة 1912 – 1945، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى 2016، ص: 57.

تمتد جبال قبائل آيت وراين على نطاق مجالي واسع، حيث "تغطي النهاية الشمالية الشرقية لسلسلة الأطلس المتوسط، وتقع أراضيها بين وادي إيناون في الشمال الغربي ووادي ملولو شرقا، وتحد جنوبا بجبال بوييلان وبوناصر"[1]. تتشكل من مجموعتين أساسيتن وهما[2]:

- ✓ آيت وراين أغربيين: آيت بوسلامة (بني بوزارت)، آيت عبد الحميد، آيت عصو، إيزرودن، إمغيلين، آيت عشوش، أولاد الفرح، أولاد بن علي، آيت علي، آيت حماد، بني مكود، وأهل الثلث.
- ✓ آيت وراين أشرقيين: آيت تايدا، آيت جليداسن.

لقد شكلت القبائل التي "عاشت حياة الترحال أو الانتجاع، إطارا دفاعيا وإنتاجيا، لذلك فقد حافظت على تماسك أكثر قوة، نظرا لاحتياج أفرادها إلى التآزر والتلاحم لضمان أمنها الخارجي من جهة، ولتوفير الظروف الضرورية لاستمرار الأنشطة الاقتصادية في إطار جماعي، من جهة ثانية"[3].

تأسست حركية القبائل على البحث عن المراعي والأراضي الخصبة، حيث كان التوسع يتم على حساب قبائل الأراضي الواطئة المنهكة، جراء تعاقب الكوارث الطبيعية، هذا بالضبط ما تعبر عنه الفرضية التي تم الطرق إليها بخصوص أصل آيت وراين، وثقلهم الديموغرافي وسطوتهم على أراضي حوض إيناون.

شكلت قساوة مجال آيت وراين، منطلقا للصراع مع قبائل مدافعة عن حد الكفاف أو ما زاد عنه، حيث كان نمط الترحال للقبيلة، يفرض التوسع والدخول في مواجهات مع أصحاب الأراضي الواطئة، الهدف منها إبراز القوة والتفوق، القادرين على حماية القطعان والأنشطة الزراعية الموازية للرعي.

ساهمت عوامل متعددة في نضج مشروع التوسع الواريني، أبرزها الظروف الطبيعية التي تتمثل في وعورة التضاريس وشدة الانحدارات والبرودة الشديدة، إلى جانب ضيق الرقع القابلة للاستغلال الزراعي. وبالتالي فقد كان الاستقرار بمجال جبلي هامشي كثيف الغابات ومحدود الموارد خصوصا خلال فصل الشتاء البارد، إلى جانب آثار نوبات الجفاف، والعزلة عن المبادلات التجارية للحبوب، دافعا حاسما لتوسع رعاة آيت وراين، والسعي نحو الانفتاح على الأراضي الواطئة بحوض إيناون قصد الانتجاع الشتوي.

ينضاف الثقل الديموغرافي إلى قساوة الظروف الطبيعية، حيث شكل الحجم الكبير للقبيلة والحمولة الديموغرافية المتنامية، بفضل إدماج عناصر قبلية جديدة (أصحاب الأرض، كبني مكود مثلا)، محركا

---

[1] إديل، عمرو. من جندي القبيلة إلى جندي الدولة: ملاحظات حول دور القوة العسكرية لدي قبائل آيت وراين، مجلة أمل العدد 18، 1999، ص: 165.

[2] بوبرية عبد الواحد، مرجع سابق، ص: 14.

[3] المنصور محمد، المغرب قبل الاستعمار: المجتمع والدولة والدين 1792 – 1822، ترجمة حبيدة محمد، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2006، ص: 24.

أساسيا للنزعة التوسعية لآيت وراين. ويشير بعض الدارسين إلى أن ساكنة آيت وراين، تراوح عددها "ما بين 18000 و20000 نسمة سنة 1888 "[1].

كما لا يجب إغفال الدافع الديني، الذي تجلى في "دور زاوية تنشرارمت التي ينتسب مؤسسها محمد بلفرح للأدارسة"[2]، الذي فر من فاس خلال حكم المولى إسماعيل واستقر بوادي تنشرارمت، حيث احتضنته قبائل آيت وراين والتفت حوله، الشيء الذي يثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة وأهداف التوسع الواريني.

لقد تميز القرن 19 باحتدام الصراعات القبلية حول الأرض بين قبائل آيت وراين والقبائل المجاورة، التي تراجعت أمام الزحف الواريني على المناطق الجبلية الواقعة بين تازكا والشعرة. وقد "استمر الزحف الوراريني في اتجاه الشمال الغربي بمنخفضات وهضاب تاهلة ومطماطة ورباط الخير، في مواجهات مفتوحة بين كل من قبائل بني يازغة والحياينة وبني سادن"[3]. دون أن ننسى "التوسع بسهول ملولو، لتتم السيطرة على مساحات واسعة من أراضي قبائل هوارة وغياثة"[4]. وقد أدى التوسع الواريني إلى تغيير الخريطة القبلية بالأطلس المتوسط الشمالي، واتضحت أكثر أهمية قبائل آيت وراين بالنسبة للسلطة المركزية، بعد انفتاحها على ممر تازة.

[1] المودن، عبد الرحمان. (1995) مرجع سابق، ص: 211.
[2] إديل عمرو (1999) ، مرجع سابق، ص: 166.
[3] نفسه. ص: 204.
[4] إديل، عمرو. (1999) ، مرجع سابق، ص: 167

خريطة رقم 9: مراحل توسع قبائل آيت وراين وتنقلات الانتجاع

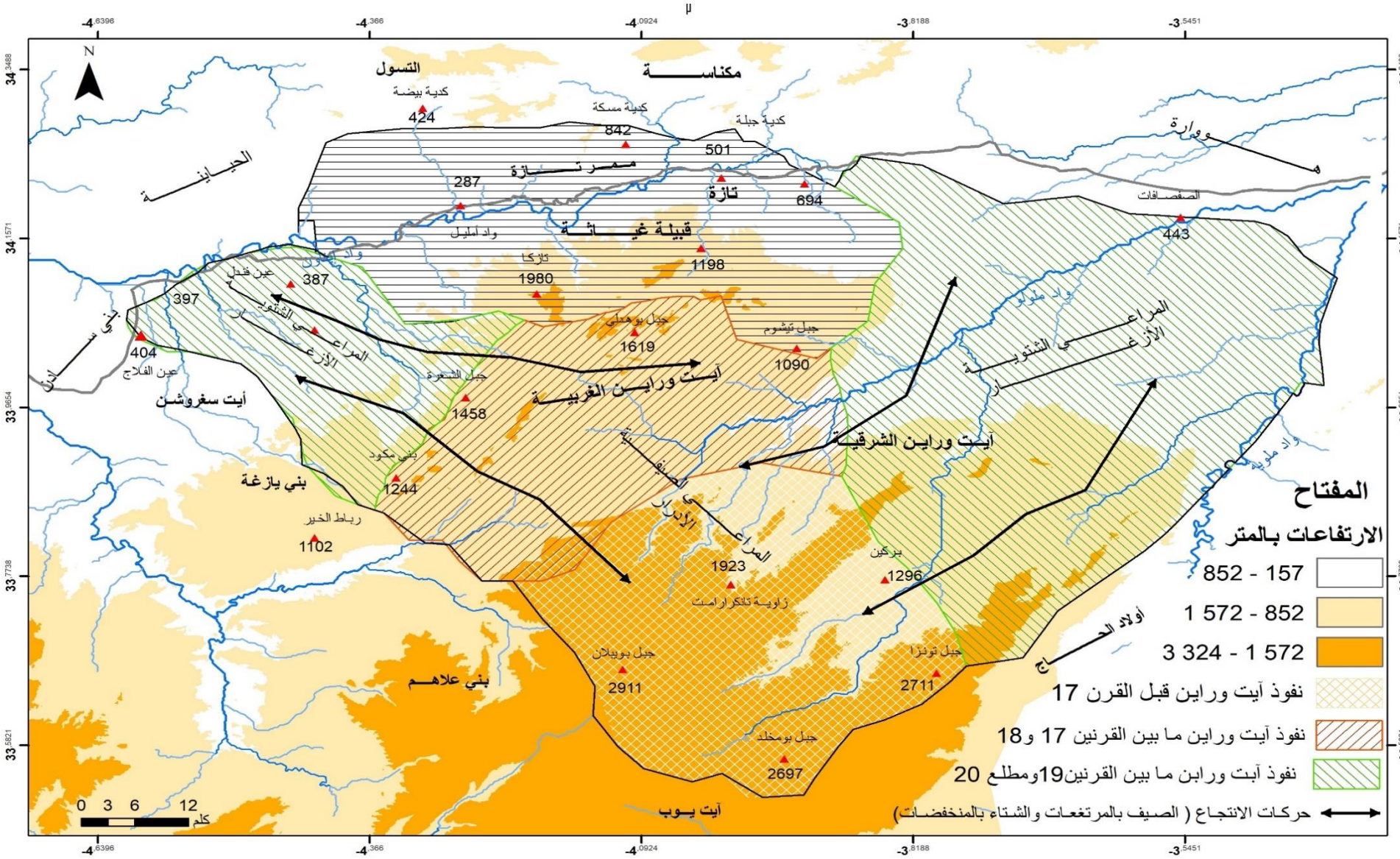

Source: travail de terrain 2017-2019

شكل الوسط الغابوي ثروة حقيقية ومجالا حيويا لقبائل آيت وراين، التي يمكن تصنيفها ضمن مجموعات أنصاف الرحل، وقد كانت تلك الثروة أساس اقتصاد القبيلة. إلى جانب الموارد الغابوية، فقد كان "النشاط الزراعي بالنسبة لقبائل آيت وراين رهانا يوميا"[1]، واجهه تحدٍّ ضيق وانحدار الأراضي الزراعية، الشيء الذي حتم إدماجه في نظام الانتجاع* أو ما يمكن أن نسميه "رحلة الشتاء والصيف"، بين المرتفعات "أدرار" والمنخفضات "الوطا /أزغار".

لقد كان الرعي أبرز الأنشطة الاقتصادية بالنسبة آيت وراين، نشاط فرض التنقل وراء الماشية عبر خط ينطلق من الجنوب الشرقي في اتجاه الشمال الغربي والشمال الشرقي، مما ساهم في خلق تكامل اقتصادي. كان الانتجاع يتم بصيغة جماعية، إذ عادة ما يشمل مجموعة من الأسر تنتمي لنفس العشيرة أو الدوار. وهكذا "فقد كانت آيت وراين تُشتي بحوض إيناون عند آيت سادن والحياينة، حيث يعيشون تحت الخيام، ويصيفون في الأودية العالية"[2]، حيث يسكنون القرى المحصنة.

فعلى سبيل المثال كانت قبيلة بني بوزارت (آيت بوسلامة)، عندما يقل الكلأ وتشتد البرودة وتغمر الثلوج معقلهم بجبل بوهدلي وجواره بأدمام وباب لاربع وشيكر، تخرج في نزوح جماعي إلى الأراضي المنخفضة بعين فندل ومطماطة المطلة على حوض إيناون، حيث يتوفر الكلأ للقطعان التي تقدر بالآلاف، كما تتوفر الأراضي الخصبة لزراعتها. ينصب بنو بوزارت خيامهم وتمتد إقامتهم بالأزغار، حوالي خمسة أشهر وأحيانا ستة أشهر، وحينما تشتد الحرارة يعود المنتجعون إلى معقلهم الأول بالجبال، حيث يسود الاعتدال ويتوفر الكلأ وتنضج ثمار الأشجار.

تعتبر "عين فندل بلد السهل لقبيلة بني بوزارت إحدى أهم قبائل آيت وراين"[3]، وللإشارة فقد تم التأكيد خلال الزيارات الميدانية لبني بوزارت – الجبل، على علاقتهم بأراضي عين فندل، إذ تنتشر ملكية مزدوجة للأرض، جزء بالجبل وآخر بالمنخفضات.

لم يكن الانتجاع مجرد نشاط اقتصادي يضمن الغذاء واستمرارية القبيلة ونموها الديموغرافي، بل كان له أبعاد سياسية تتجلى في المحافظة على قوة قبائل آيت وراين وسطوتها على جوارها، فانطلاق النزوح الجماعي للرعاة، كان في عمقه قرارا للتوسع، ولقد وفر هذا النظام الاحتياجات الغذائية الأساسية للأفراد، كما شكل حماية مضمونة ضد الجوع والفقر بمجال المرتفعات القاسية شتاءً.

---

[1] بوعملات منعم (2016) مرجع سابق، ص: 99

* عرف Maignon (1974) الانتجاع بكونه انتقال تعاقبي بين جهتين ذواتا مناخ متباين بهدف الرعي. أما نصف الترحال semi-nomadisme فهو نظام للإنتاج واستعمال المجال، وليس مجرد نشاط اقتصادي فقط، بل يؤمن حاجيات السكان، لذلك فهو نمط للعيش وأسلوب للحياة، أطر المجتمع الرعوي وهيكل المجال (شحو إدريس (2011) مرجع سابق، ص: 199 - 200).

[2] المودن عبد الرحمان (1995) مرجع سابق، ص: 213.

[3] IDIL AMAR (1982) op.cit , p : 19.

2. تنظيمات قبلية متفاوتة الأهمية تميزت بروح التضامن وعيش الكفاف:

1.2. نمط عيش أساسه المساواة والتضامن :

لقد كانت مؤسسة الجماعة أساس الحياة القبلية بالأطلس المتوسط عموما، حيث اختصت بإدارة الشؤون المحلية للقبيلة والمصالح الاقتصادية والفصل في المنازعات، ومراقبة المجال، إضافة إلى تحديد التحالفات واتخاذ القرارات[1] سواء الداخلية المتعلقة بالقبيلة، أو الخارجية المتعلقة بجوارها. وبذلك فقد عبرت هذه المؤسسة عن نمط عفوي للمساواة والتضامن بين الأفراد.

ساهمت مؤسسة الجماعة في "تدبير الندرة والخصاص ومواجهة المخاطر"[2]، لذلك كانت الحاجة لتضامنات تمكن من تسهيل عمليات الإنتاج، كما تتيح التقاسم العادل للخيرات بين أفراد القبيلة على أساس الانتفاع الجماعي المنظم. هكذا، فقد "هيمن التضامن على تنظيم إدارة المياه وتصريفها، وعلى تدبير الحقول والمراعي المشتركة، وتبادل المساعدة بين العائلات، مما جعل التضامن بمثابة استثمار اجتماعي، يمكن لكل واحد أن يستأثر به في حالة الاحتياج، بإثارة مبدإ التبادل والمعاملة بالمثل"[3].

كما استندت مؤسسة الجماعة في تدبيرها لشؤون القبيلتين، إلى العرف*، الذي برزت أهميته من حاجة الأفراد إلى المساواة والحرية وتحقيق المنافع الجماعية. لذلك فالأعراف على اختلافها، تمكن من التضامن والتعاضد سواء على مستوى الإنتاج أو الاستهلاك، وفق مبدإ المبادلة، منها العمل الجماعي لفائدة أعضاء المجموعة بالتناوب "التويزة[4]"، ومنها أيضا تبادل أيام العمل أو تبادل البهائم "أدوال / المداولة[5]".

لقد شكلت "التويزة[6]" مرجعا أساسيا لتدبير الحياة اليومية، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فعلى المستوى الاقتصادي، تميزت بمكانة بارزة في الإنتاج الزراعي، وعلى وجه الخصوص عملية الحصاد، التي تستوعب سواعد كثيرة للعمل. أما تويزة الحرث فاقتصرت على الأراضي الوعرة التي يصعب حرثها

---

[1] الطوزي محمد، في القبيلة: واقع متعدد الأبعاد، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15 المجلد الرابع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2012، ص:38.

[2] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص: 35.

[3] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص: 29- 35.

* العرف "القانون العرفي" تتنوع الأسماء المعبرة عنه، فهو عند قبائل صنهاجة الأزرف، وأبريد وأغراس عند قبائل الأطلس المتوسط، والألواح في بلاد سوس، وفي البوادي الناطقة بالعربية يستعمل مصطلح العرف والديوان أو الشروط (بنكرعي حليمة، تحديد بعض المفاهيم المتصلة بالعرف، الأعراف بالبوادي المغربية، من أعمال مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 1، الطبعة الأولى 2004، ص: 7) إضافة إلى العادة والقاعدة، وتشكل هذه الأعراف اليوم "إلى جانب الشريعة الإسلامية والقوانين العصرية جزء من القواعد المنظمة للحياة القروية بمختلف أوجهها (كربوط محمد، نماذج من الأعراف الزراعية بالبوادي المغربية ومدلولها الاجتماعي والسياسي والبيئي، من أعمال مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة الندوات والمناظرات رقم 1، الطبعة الأولى 2004، ص: 181).

[4] المودن عبد الرحمان (1995) نفسه، ص: 159.

[5] البحث الميداني 2017 – 2019.

[6] البحث الميداني 2017 – 2019.

بالدواب، بينما تعتمد بقية الأراضي التي تحرث بالدواب، على عرف "أدوال/المداولة" الذي يتميز بطابعه الإلزامي، حيث يتم تبادل أيام العمل وأحيانا بهائم الحرث، بين أسرتين أو ثلاث أسر[1].

لقد كان اختيار نمط التضامن تفرضه طبيعة العمل المراد إنجازه، مما يبرز مستويين واضحين للتضامنات، الأول ذو شكل أفقي شامل يغطي الدوار وأحيانا الفرقة، وشكل عمودي يشمل أسرتين أو ثلاثا فقط، لكن منهما شروطه وغاياته لكنهما متكاملان. حظيت التويزة بقدسية واضحة لدى السكان، وقد شكلت المشاركة في أنشطتها تعبيرا عن اندماج الفرد في الجماعة، في إطار سلسلة من تبادلات للعمل، تتميز بتعاقب المساهمة والاستفادة.

أما الأنشطة الرعوية فقد استندت إلى عرف أكدال، وهو تراث سوسيوإيكولوجي كما سبقت الإشارة، حيث كان يهدف إلى المنع الجماعي للرعي، بشكل دوري، يضمن التجدد الطبيعي للطبقة العشبية، ويحافظ على توازن المجال الغابوي. وقد كان "يلتزم كل من انتهك منع الرعي بأراضي أكدال، على القيام بـ"زردة / صدقة" تجمع أهل الجماعة في إطار من التلاحم والانسجام، ويسهر أحد شيوخ القبيلة المعروف بـ "شيخ الرمى" على الالتزام بهذا العرف، ويوظف حارسا للسهر على احترامه"[2].

خضعت الأراضي المسقية كذلك، لتنظيم عرفي محكم، يتمثل في العمل "بالنوبة"، التي تعبر عن تداول حصص السقي بين المشارات*، حصص غالبا ما تكون موروثة ومرتبطة بحجم الأرض. في هذا السياق تم الوقوف عن حالة معبرة جدا، تبرز مدى الصراع والتفاعل بين قبيلتي غياثة وآيت وراين، وتتعلق هذه الحالة حسب الروايات الشفهية، بتسمية بعض "نوبات" السقي أو ما يطلق عليه أيضا بـ "فدان أوجارو" (تتابع أدوار السقي) بقبيلة بني بوزارت، بأسماء عائلات غياثة متواجدة ببني سنان من قبيل"غميط، كروش، حكيكش" وذلك يعني أن تلك الأراضي بل حتى أدمام وهي منطقة بعيدة قليلا عن حدود القبيلتين، كانت تقع تحت نفوذ قبيلة غياثة التي اندحرت إلى الخلف في سياق صراعها التاريخي مع قبيلة آيت وراين، وقد عمل سكان بني بوزرات فيما بعد على تغيير هذه المسميات بأسماء قبيلتهم.

لم ينحصر التضامن في الحياة الاقتصادية فقط، بل شمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية كذلك، فبفضل التويزة كانت تشق المسالك وتتم صيانتها وتهيئتها، خصوصا خلال السنوات المطيرة. كما كانت التويزة آلية فعالة لبناء المساجد وتهيئة السواقي، إضافة إلى مساعدة الأسر التي تتعرض مساكنها للانهيار جراء قوة التساقطات. يحضر عرف أدوال كذلك لتعزيز فعالية التضامن والتعاضد القبليين، إذ

[1] البحث الميداني 2017 – 2019.
[2] البحث الميداني، 2017 – 2019.
* المشارة الزراعية هي أبسط تقسيم للأرض المحروثة، تخصص لنوع معين من المزروعات، كما يمكن أن تتألف المشارة العقارية الواحدة من عدة مشارات للاستغلال والعكس صحيح لكنه نادر. انظر في هذا الصدد:
بلفقيه محمد، أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1988، ص:120.

كان يسخر لإنجاز بعض الإصلاحات بالمسكن أو لتوسعته، وفق مبدإ تبادل أيام العمل خصوصا خلال موسم الخريف، حيث ينطلق الاستعداد لموسم الأمطار.

لقد طبعت التضامنات القبلية الجوانب الاحتفالية والروحية كذلك، من خلال الإطعام الجماعي، الذي ارتبط بتقاليد مجتمعية عريقة. فإلى جانب احتفالات الولادة والأعراس التي ترتبط بالأسر، نجد الصدقات أو ما يعرف باللامات والتي ترتبط بالجماعة، إذ تعد أبرز أشكال الاحتفالات الدينية الجماعية. تعبر اللامة عن عادة عريقة تنظم في المساجد والزوايا والهواء الطلق، مجسدة التضامن والتلاحم القبلي، كما تعتبر مناسبة سنوية يجتمع فيها أفراد القبيلة لصلة الرحم وتقاسم الطعام والدعاء الجماعي، ويمكن التمييز بين اللامات المرتبطة بالحصاد وأخرى مرتبطة بالأضرحة.

أكد أحد شيوخ بني بورزارت الوارينية وبني وجان الغياثية، أنه التزام منهم بالمثل الشعبي "طلبني ياعبدي وأنا نعينك"، من خلال إطعام عدد كبير من أفراد القبيلة وغيرهم، ما يناهز أحيانا 300 شخصا أو أكثر. يتكلف أشخاص من القبيلة يسمون "بالمسيحين" بجمع الزيارات، وهي قدر مالي غير محدد يقدم من طرف كل الدواوير بشكل تطوعي للمساهمة في اللامة. وتقدم هذه الأموال إلى شيخ الرمى، الذي يعمل على شراء ثور يذبح ويطبخ منه يوم اللامة، والباقي يوزع على أفراد القبيلة بالتساوي (الكرعة حسب التسمية المحلية).

تعتبر "اللامات" عموما، عادة قديمة لدى قبيلتي غياثة وآيت وراين، إذ استمر حضورها إلى حدود السنوات الأخيرة بجبل تازكا على سبيل المثال، حيث كان يتم "تنظيم لامة تازكا" خلال شهر ماي من كل سنة، والغرض منها تقديم القربان والدعاء لاستسقاء المطر "[1]. ولابد أن نشير إلى أن أهمية هذه التضامنات، تتجلى فيما تحقق من مكاسب مادية، باعتبارها مناسبة لإعادة توزيع الخيرات[2]، وضمانة دائمة للمساواة والإخاء والتعاضد بين أفراد القبيلة.

2.2. ضمان الاكتفاء الذاتي رهان مستمر في الزمان والمكان:

تميزت حياة سكان الجبال المغربية عموما، بالبساطة والكفاف، إذ كان يسود اقتصاد يقوم على القلة والاكتفاء الذاتي، بإنتاج السكان بأنفسهم ما يلزمهم من ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن، وبتعاونهم على استغلال الأراضي وعلى الإنتاج الفلاحي عامة"[3]. لقد حتم هذا الواقع على السكان، التآزر "وتعبئة الطاقات ضد شظف العيش وقساوة الحياة"[4]، لتدليل معوقات الإنتاج ولمواجهة الإزم

[1] البحث الميداني 2017 -2019.

[2] هرهار عبد الله، النظام الإيكولوجي والنظام الثقافي لقرى تاهلة، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز فاس، 2005 – 2006، ص: 80.

[3] استيتو محمد، الفقر والفقراء في مغرب القرنين 16 و17، مؤسسة النخلة للكتاب وجدة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 251.

[4] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص: 35.

وتدبيرها. ونظرا "للكثافة المرتفعة نسبيا وضعف خصوبة التربة، فقد عرفت المناطق الجبلية استغلالا مكثفا للأرض، استغلال يقوم على زراعة المدرجات، وعلى تنوع المزروعات، إذ كانت الأولوية لزراعة الخضروات، وغراسة الأشجار المثمرة وعلى وجه الخصوص الزيتون والتين"[1].

تأسس نمط العيش الجبلي، "على تربية الماشية إلى جانب غراسة الأشجار المثمرة، وزراعة ما هو ممكن من السفوح والأشرطة الضيقة في ظروف قاسية في الغالب، نظرا لعوامل الارتفاع وشدة البرودة وقوة الانحدار"[2]. لذلك اضطر الكثير من سكان المجالات الفقيرة إلى التكيف مع الظروف القاسية، وبذل مجهود متواصل في المكان والزمان، لضمان استمرارية الاكتفاء الذاتي وحمايته من أي تراجع محتمل أمام تعدد المخاطر الطبيعية والسياسية والصحية.

لقد أجمع الكثير من الرحالة، وعلى رأسهم الحسن الوزان[3] منذ القرن 16، الذي لاحظ خلال مروره بأراضي غياثة، كثافة الأنشطة الزراعية التي استفادت من وفرة منابع المياه. كما أكد على الانتشار الواسع لزراعة القمح والشعير والكتان، وإنتاج هام للزيت، إضافة إلى الكثير من البساتين التي تنتج كميات وافرة الثمار، من قبيل التين والعنب الأبيض والأسود. أما بالنسبة لقطعان الماشية، فقد لاحظ الوزان ضخامتها خصوصا قطعان الماعز، كما عُرف سكان غياثة بإتقانهم حرفة الحياكة.

تميزت "أطراف جبال غياثة باحتوائها على معادن مختلفة من فضة وحديد ورصاص، وقد كان هذا المعدن الأخير، هو الوحيد الذي تعرف طريقة استخراجه وتحويله، إذ إن إنتاج رصاص البنادق والبارود هي الصناعة الرئيسية في القبيلة، حيث تعاطت ثمانون عائلة لهذه الحرفة"[4].

إن رهان قبيلة غياثة كان هو الحفاظ على استقلاليتها وسيادتها على مجالها، ولم يكن ذلك ليتحقق لولا اعتماد هذا النموذج الفريد من نوعه، الذي مكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي فقد كانت الاستقلالية الاقتصادية مرادفا للاستقلالية السياسية، فرغم وجود مبادلات تجارية مع مدينة تازة، فإن القبيلة كانت قادرة على الاستغناء عن المدينة والاكتفاء بالموارد المحلية فقط.

أما بالنسبة لاتحادية قبائل آيت وراين، فقد تأسس نظامها الإنتاجي على الانتجاع كما سلف الذكر، بين وحدات مجالية كبرى (الأدرار / الأزغار)، ويرجع هذا الاختلاف بين القبيلتين، إلى طبيعة آيت وراين التي صنفت تاريخيا ضمن أنصاف الرحل، فضلا عن عامل البرودة الشديدة التي تؤثر على الإنتاج، والتي ميزت أراضي آيت وراين وخصوصا منطقة بويبلان. على عكس غياثة التي عرفت بنمط

[1] المنصور محمد (2006) مرجع سابق، ص: 75.
[2] استيتو محمد (2004) مرجع سابق، ص:55 (بتصرف).
[3] الوزان الحسن، وصف إفريقيا، الجزء الأول، ترجمة حجي محمد &الأخضر محمد، الطبعة الثانية، بيروت،1983، ص: 355 -356.
[4] دوفوكو شارل (1999) مرجع سابق، ص: 46.

الاستقرار، مستفيدة من امتدادها بأراضي حوض إيناون، وموقعها القريب من تازة حيث كانت تنشط بعض المبادلات التجارية خلال فترات السلم، فضلا عن غلبة الاعتدال على جبالها.

تميزت جبال آيت وراين بكثافة الأنشطة الزراعية، حيث ذكر الرحالة[1] De Segonzac شتى أنواع الأشجار المثمرة، وزراعة الحبوب خصوصا الشعير إلى جانب الخضروات الموسمية الصيفية وتربية النحل على نطاق واسع، مما جعل القبيلة إحدى الجهات المزودة لمدينتي فاس وتازة بالعسل. كما عرفت آيت وراين بتجارة الجلود والصوف مع المدن المجاورة، هذا ما لاحظه[2] De Foucauld في رحلته بالمغرب، مؤكدا أن الصوف الواريني معروف بجودته العالية مقارنة مع قبيلة آيت يوسي، إذ كان يحول من صفرو إلى فاس، ومنها يصدر إلى مرسيليا، هذا ما يؤشر على الحجم الضخم للقطيع ونمط العيش الرعوي لآيت وراين.

استند انتقال الخيرات في بداية القرن 19، على أشكال شتى من المعاملات، كالتبادل والتكافل داخل القرية أو فيما بين القرى المجاورة لبعضها "ظاهرة الوزيعة مثلا"[3]، كما كان يقوم على التبادل في السوق المحلي القريب أو بين القبيلة وسوق المدينة المجاورة (تازة، صفرو، فاس). ولابد من الإشارة إلى أن هذه المبادلات اقتصرت بالخصوص على رؤوس الماشية وما يرتبط بها من صوف وجلود، وكذلك بعض المنتجات الحرفية كالزرابي والفخار، أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فقد كانت توجه للاستهلاك الأسري، أما الفائض فيتم تخزينه استعدادا لفصل الندرة / الشتاء، أو سنوات الجفاف والجوع.

3.2. بساطة الغذاء ومقاومة الجوع في ظل تاريخ الجفاف:

أنتج نمط الكفاف حياة يطبعها التقشف والخوف من الجوع، وقد أكد الوزان[4] أن سكان الجبال ولا سيما مربو الماشية منهم، يعيشون عيشة صعبة ويبقون في بؤس وخصاص على الدوام. بالنسبة للتغذية، فقد اقتصر غذاء الجبليين على الإنتاج المحلي، ويتكون عادة من مأكولات خشنة، أهمها خبز الشعير والزيتون والتين المجفف وحساء الفول.

مَثَّلَ الخبز قوام "النظام الغذائي للغالبية الساحقة من المغاربة، فالخبز حاضر في مختلف الوجبات، بل إنه يؤكل في كثير من الأحيان من غير حاجة إلى طعام آخر معه، وقد يكتفي البعض بأكله مع حبات زيتون أو قليل من الزيت"[5].

تميزت التغذية بقبيلتي غياثة وآيت وراين، بنظام محكم يرتكز على الاستعداد الدائم لشح الطعام، من خلال خزن المنتجات القابلة للتخزين، وعلى رأسها الشعير والزيتون وزيت الزيتون الذي يعد مادة

[1] المودن عبد الرحمان (1995) مرجع سابق، ص: 213.
[2] دو فوكو شارل (1999) مرجع سابق، ص: 52.
[3] المودن عبد الرحمان (1995) مرجع سابق، ص: 378.
[4] الوزان الحسن (1983) مرجع سابق، ص: 329 -358 (بتصرف).
[5] استيتو محمد (2004) مرجع سابق، ص: 254.

ذات قيمة غذائية عالية. إلى جانب التين المجفف ويعتبر الغذاء المفضل بالنسبة للأشخاص الذين يقضون وقتهم خارج البيت (الفلاح والراعي)"[1]. نجد كذلك العسل و"السمن والفول الذي يصنع من حساء كان يعتبر أحسن قوت بالمناطق الجبلية حسب الوزان"[2]، إضافة إلى لحم الطرائد والماعز.

يستند استهلاك المخزون الغذائي إلى تقسيم حسب فترات متباينة، مع التركيز على الفصل البارد / موسم الندرة، وفي استحضار لطبيعة الموسم الفلاحي، هل هو يسير نحو الجفاف والقلة أم الإنتاج والوفرة. وانطلاقا من هذه القراءة يتم اعتماد وتيرة استهلاك المخزون المناسبة، فاستمرار الأمطار واخضرار الحقول يعني استهلاكا مريحا لكامل المخزون، أما انحباس المطر وذبول الزرع، يعني اشتغال ذاكرة الجوع[3]، التي تدفع الأسر، إلى تبني سياسة استهلاكية صارمة للطعام، تنبني على الاحتفاظ بالمخزون الغذائي ما أمكن.

أما خلال موسم الوفرة / الربيع – الصيف، فتبرز أهمية الحليب ومشتقاته حيث يكثر تحضير أكلة تمزج باللبن، تعرف لدى آيت وارين بأحلاو. وتكثر البقوليات والخضروات، كالفول الأخضر والبطاطس والبصل والفلفل، إلى جانب الفواكه الموسمية[4]، من قبيل التفاح، الإجاص، المشمش، البرقوق، التين، التفاح والرمان.

هكذا تبرز العلاقة بين موسمية الإنتاج الزراعي والنمط الاستهلاكي الأسري للغذاء، فالتنوع الذي يطبع فصل الصيف يغيب عن فصل الشتاء، حيث تنشط ذاكرة الجوع لتدبير الموجود وتحمل قلة الطعام وعدم تنوعه، والاستعداد أيضا لفترات الجوع التي عادة ما ترافق نوبات الجفاف.

تقترن المجاعات في تاريخ المغرب بأسباب متعددة، على رأسها الأسباب الطبيعية، إلى جانب أسباب سياسية وأمنية أو اقتصادية اجتماعية. وقد تنبه المغاربة إلى دور العامل السياسي في حدوث الجوع، فقالوا: "إيلا جاع المخزن جوعنا"[5]. كما فطنوا لأثر السياسة التجارية على وقوع الجوع، فعلى سبيل المثال؛ "فقد راجت إشاعات حول خلع المولى سليمان خلال صيف 1817، بعدما سمح بوسق الزرع والمجاعة في ذروتها"[6].

أما العوامل الطبيعية فترتبط غالبا بشح التساقطات وتعاقب نوبات الجفاف، "كثيرا ما كانت ترافقها أوبئة تجتاح السهول، بطريقة أكثر مأساوية منها في الجبال التي غالبا ما كانت في منأى عن الأوبئة،

[1] هرهار عبد الله (2005 2006) مرجع سابق، ص: 76.
[2] فقادي الحسين، من مظاهر التغذية في تاريخ المغرب الوسيط، مجلة أمل، العدد 16، إصدار 1999، ص: 38.
[3] البحث الميداني 2017 – 2019.
[4] فقادي الحسين (1999) مرجع سابق، ص: 40.
[5] ستيتو محمد (2004) مرجع سابق، ص: 472.
[6] المنصور محمد (2006) مرجع سابق، ص: 319.

بفعل الظروف المناخية الأكثر صحية، وصعوبة انتشار الطاعون من قبل القوارض الحاملة للوباء. لذا فقد كان المجال الجبلي مصدرا للتجديد الديموغرافي ومنها جبال الأطلس التي شكلت خزانا بشريا[1] بامتياز، ومحمية للحياة وللصحة، ومعقلا للدينامية والمبادرة. ولعل هذا ما يفسر النزعة التوسعية للقبائل الجبلية كآيت وراين، التي استفادت من ثقلها الديموغرافي الذي لم يتحمل قساوة الجوع في أحيان كثيرة، مما دفعها للمبادرة والتوسع بالأراضي الواطئة التي تسكنها قبائل منهكة ديموغرفيا واقتصاديا جراء كثرة الضرائب وتعاقب الكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة والاضطرابات السياسية.

تتجلى بوضوح مكانة نوبات الجفاف والجوع، في التأثير على تاريخ المغرب عموما، من خلال جرد هذه الظواهر القاسية التي حفل بها تاريخ المغرب، كما يعبر الشكل التالي.

جدول رقم 5: التوزيع الزمني والمجالي للفترات الجافة والمطيرة ووقعها:

الجفاف		الفترات		النوع		الوقع والانتشار	
بدايته	نهايته	جافة	مطيرة	نوع الجفاف	نوع المجاعة	الوقع	المناطق
873	873	1		جفاف قوي	مجاعة		المغرب
900	900	1	27	جفاف قوي جدا	مجاعة		المغرب
915	915	1	15	جفاف قوي	مجاعة حادة	طاعون	المغرب
989	991	3	76	جفاف	مجاعة		المغرب
1009	1010	2	19	-	-	-	
1015	1016	2	6	-	-	-	
1020	1020	1	4	جفاف قوي جدا	مجاعة		المغرب
1021	1021	1	1	-	-	-	
1052	1052	1	31	جفاف قوي			المغرب
1054	1054	1	2	-	-	-	
1060	1064	4	10	جفاف قوي			المغرب
1064	1069	6	5	-	-	-	
1076	1076	1	7	-	-	-	
1086	1086	1	10	-	-	-	
1091	1091	1	5	-	-	-	
1115	1116	2	25	-	-	-	
1118	1118	1	2	جفاف	وباء		المغرب
1126	1127	2	9	-	-	-	
1141	1141	1	14	-	-	-	
1143	1143	1	2	-	-	-	
1147	1147	1	4	-	-	-	
1142	1148	6	1	جفاف قوي			المغرب
1151	1151	1	3	-	-	-	
1158	1158	1	7	-	-	-	
1163	1165	3	7	-	-	-	
1179	1179	1	14	-	-	-	
1186	1186	1	7	-	-	-	
1198	1199	2	13	-	-	-	
1215	1216	2	17	-	-	-	
1218	1218	1	2	جفاف قوي		طاعون	المغرب
1220	1220	1	2	جفاف قوي	مجاعة		المغرب
1227	1227	1	7	جفاف قوي	مجاعة		المغرب

[1] الناصري محمد، مستويات المجال والبحث التاريخي في البادية، البادية المغربية عبر التاريخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومنظارات رقم 77، 1999، ص: 166.

1233	1233	1	6	جفاف قوي	مجاعة حادة	طاعون	المغرب
1237	1237	1	4	جفاف.	مجاعة	وباء	المغرب
1243	1243	1	6	-	-	-	
1249	1249	1	6	-	-	-	
1256	1258	3	9	-	-	-	
1264	1264	1	6	-	-	-	
1278	1279	2	15	-	-	-	
1284	1284	1	5	جفاف قوي جدا			المغرب
1290	1290	1	6	جفاف قوي جدا			المغرب
1293	1294	2	4	جفاف قوي جدا	مجاعة	وباء	المغرب
1299	1300	2	6	-	-	-	
1309	1309	1	9	-	-	-	
1311	1311	1	2	جفاف			المغرب
1323	1325	3	14	جفاف قوي	مجاعة		المغرب
1334	1335	2	10	جفاف قوي جدا			الجنوب
1342	1342	1	7	-	-	-	
1348	1348	1	6	-	-	-	
1352	1352	1	4	-	-	-	
1355	1355	1	3	-	-	-	
1359	1360	2	5	-	-	-	
1375	1376	2	16	جفاف استثنائي	مجاعة		المغرب
1378	1378	1	2	-	-	-	
1386	1386	1	8	-	-	-	
1395	1395	1	9	-	-	-	
1404	1407	4	12	-	-	-	
1413	1413	1	6	-	-	-	
1415	1415	1	2	-	-	-	
1468	1469	2	54	-	-	-	
1496	1496	1	27	جفاف استثنائي		طاعون	المغرب
1519	1522	4	26	جفاف قوي	مجاعة	وباء	المغرب
1526	1527	2	5	-	-	-	
1539	1539	1	12	-	-	-	
1541	1541	1	2	جفاف استثنائي			المغرب
1545	1545	1	4	-	-	-	
1552	1553	2	8	جفاف قوي			تادلة، سوس، الحوز، فاس
1579	1579	1	26	جفاف قوي	مجاعة	وباء	الجنوب
1603	1603	1	24	جفاف	مجاعة	وباء	المغرب
1607	1607	1	4	جفاف استثنائي			مراكش
1608	1608	1	1	جفاف استثنائي		طاعون	الجنوب
1613	1614	2	6	جفاف قوي	مجاعة		المغرب
1616	1616	1	2	-	-	-	
1626	1632	7	16	جفاف قوي	مجاعة	وباء	المغرب
1634	1635	2	3	جفاف استثنائي			المغرب
1638	1639	2	4	-	-	-	
1649	1650	2	11	جفاف استثنائي			المغرب
1651	1653	3	3	جفاف استثنائي			المغرب
1661	1662	2	9	جفاف	مجاعة		المغرب
1672	1673	2	11	جفاف			
1675	1676	2	3	-	-	-	
1679	1680	2	4	جفاف			
1682	1683	2	3	جفاف قوي			المغرب
1689	1689	1	6	-	-	-	المغرب
1693	1698	3	9	جفاف			
1714	1718	5	20	جفاف			
1719	1724	6	6	جفاف قوي	مجاعة	وباء	
1731	1732	2	8	-	-	-	الجنوب، فاس، الجديدة
1735	1738	4	6	جفاف	مجاعة، أكل لحوم البشر	وباء	المغرب
1743	1743	1	5	-	-	-	
1750	1750	1	7	جفاف	مجاعة	طاعون	المغرب
1755	1755	1	5	-	-	-	

1761	1764	4	9	-	-	-	
1776	1782	7	18	جفاف			المغرب
1789	1794	6	12	جفاف			المغرب
1798	1804	7	10	جفاف استثنائي		طاعون	
1806	1806	1	2	-	-	-	
1810	1812	3	6	جفاف استثنائي	مجاعة، الجراد		المغرب
1816	1820	5	8	-	-	-	
1824	1825	2	5	جفاف	مجاعة		المغرب
1828	1828	1	3	-	-	-	
1834	1834	1	6	-	-	-	
1836	1838	3	4	جفاف قوي			المغرب
1844	1844	1	6	-	-	-	
1849	1851	3	7	جفاف	مجاعة، أكل لحوم البشر		المغرب
1859	1864	6	13	جفاف استثنائي			المغرب
1877	1882	7	18	جفاف استثنائي	مجاعة		المغرب
1886	1886	1	4	-	-	-	
1892	1893	2	7	جفاف قوي			المغرب
1896	1897	2	4	-	-	-	
1899	1900	2	3	جفاف			الشرق، سوس

Source : NABIL LAHCEN , LE RIF NORD-OUEST ET LES POLITIQUES DE L'ETAT EN MATIERE D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE, Doctorat d'Etat en sciences géographiques, FLSH, Tétouan, 2006, p : 31-32.

انطلاقا من استقراء مضامين الشكل، يمكن القول أن وقوع المجاعات في الغالب ارتبط بتعاقب مواسم الجفاف، لأن سنة جافة واحدة، لم يكن يعني حتما وقوع المجاعة، خصوصا وأن السكان اكتسبوا خبرة في مواجهة السنوات العجاف، وكانوا يدخرون الأقوات تحسبا لها"[1]، ويعملون على تجديدها في كل موسم[2]. لذلك فالمجاعات القاسية كانت تلك التي تمتد لموسمين أو أكثر، كالكثير من الحالات الواردة بالشكل، حيث امتد الجفاف لأكثر من أربع سنوات أحيانا.

حينما تتوالى المجاعات يتغير السلوك الغذائي للمغاربة، حيث كانت "تسود سلوكات وأنماط غذائية جماعية، تتحول فيها ظاهرة الجني والقطف من الغابات، من حالة اختيار قبل الأزمة إلى حالة اضطرار"[3]. لقد أدى الجوع إلى جنوح النظام الغذائي للمغاربة خلال المجاعات الحادة، فبرزت الحاجة إلى البحث بالغابات عن غذاء يسكن آلام الجوع ويؤخر الهلاك.

تزداد حدة وقع الجفاف على القبائل الرعوية كقبيلة آيت وراين، جراء نفوق قطعان الماشية والدواب، رغم الدور الهام الذي لعبته الموارد الغابوية في التخفيف من وقع الجفاف على القطعان. ويشكل قطع الأغصان والرعي بغابات السنديان حيث تتوفر ثمار البلوط، ضمانة حقيقية للمحافظة على

[1] البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18، 1992، ص:142.

[1] فقادي الحسين (1999) مرجع سابق، ص: 40.

[2] المنصور محمد (2006) مرجع سابق، ص: 296.

[3] ستيتو محمد (2004) مرجع سابق، ص: 481.

القطيع، لكن رغم الاستفادة من هذه الموارد، فإن حجم القطعان كان يتراجع بشكل قياسي، خصوصا خلال فصل الشتاء حيث كان يموت نصف القطعان أحيانا[1] جراء شدة البرد وقلة الكلإ.

في هذا الصدد فقد أصيبت منطقة تازة ومنها قبيلتي غياثة وآيت وراين، خلال الفترة الحسنية بأزمات بيئية واضطرابات سياسية[2]، مما استنزف طاقات القبيلتين وزاد من حدة المعاناة اليومية للسكان لتأمين غذاء البقاء. لكن إذا كان تضرر المناطق الجبلية في بعض المجاعات بهذه الحدة، من المؤكد حسب ما عبر عنه الكثير من الدارسين، أن الضرر كان مضاعفا بمناطق السهول، وبذلك كانت المجاعات والأوبئة ضمانة لتفوق الجبل، ومنطلقا لإعادة رسم الخريطة المجالية للقبائل.

III. تحول نمط العيش وبروز واقع جديد للفقر:

لقد شكل عيش الكفاف بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، ضمانة لاستمرارية الحياة بمجال معروف بوعورة تضاريسه وقساوة مناخه، إلا أن هذا النمط من العيش سيتعرض لصدمة حقيقية جراء السيطرة الاستعمارية، التي ستؤسس لمشروع التهميش ومستقبل الفقر بالمنطقة.

1. السيطرة الاستعمارية واختلال البنيات التقليدية:

1.1. من الحصار الاقتصادي إلى التهميش:

ارتكز الغزو الفرنسي على أطروحة استعمارية فريدة من نوعها، تنبني على فكرة التهدئة[3] باعتبارها تكتسب شرعية دولية، تصبو إلى إعادة نشر السلم الداخلي باسم السلطان. نهجت فرنسا استراتيجية بقعة الزيت[4] و"الحصار الاقتصادي، التي تقوم على تطويق وتجويع وتفقير القبائل. إلى توفير الأسلحة المتطورة للموالين لها والذين يكلفون باغتيال بعض الشخصيات الرافضة للتفاوض مع المستعمر، من جهة، ولإثارة الفتنة والصراع بين القبائل لضرب وحدتها، من جهة أخرى. وقد نجحت خطتها في كثير من الحالات"[5].

تزامنت السيطرة على مدينة تازة سنة 1914 مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، الشيء الذي دفع الفرنسيين إلى تشديد الحصار الاقتصادي، عبر السيطرة على المجالات الرعوية[6]، وتطويق وتجويع القبائل المقاومة بالمرتفعات، وعملت على قطع مرور التموينات الأساسية بين السهل والجبل[7]. وبالتالي حرمان السكان من اقتصادهم الذي يقوم على التكامل بين السهل والجبل. رغم قوة الحصار وآثاره

---

[1] البحث الميداني 2017 – 2019.

[2] المودن عبد الرحمان (1995) مرجع سابق، ص: 153.

[3] قشاشي فؤاد، الاحتلال العسكري لبقعة تازة: دراسة في استراتيجية الغزو والمقاومة 1912 – 1934، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى 2017، ص: 126

[4] قشاشي فؤاد (2017) مرجع سابق، ص: 123.

[5] نبيل لحسن & باعلي حنان (2017) مرجع سابق، ص: 10.

[6] قشاشي فؤاد (2017) المرجع السابق، ص

[7] العريبي محمد (2015) مرجع سابق، ص: 177.

القاسية، لم تستسلم القبيلتان وظلتا تراقبان تطورات الوضع، مع القيام بعمليات نوعية كمهاجمة القوافل على الطريق بين تازة وفاس، وقطع خطوط الهاتف وتخريبها، مما دفع الجيش الفرنسي إلى تشديد الحراسة حول سير أشغال البناء.

لم يكتف ليوطي بالحصار العسكري والاقتصادي بل عمل على تنشيط العمل السياسي التجسسي. وأطلق محاولات عدة لتشتيت تحالف المقاومة واستمالة بعض زعمائها كالقائد إدريس المجاطي بغياثة. كما عملت على استقطاب بعض شيوخ آيت وراين من خلال ترويج إشاعة مفادها أن القبائل التي سوف تستسلم سوف تسترجع أراضيها المفقودة في هضبة تاهلة، وهو أمر لم يتم، إذ تم اقتطاع أزيد من 2000 هكتار لصالح المعمرين[1].

واصلت المقاومة الوارينية والغياثية هجوماتها سنة 1917 على المراكز الفرنسية والقبائل الموالية لها. وكردة فعل على تماسك وقوة المقاومة، أطلق ليوطي سنة 1918 حملة عسكرية معتمدا على سياسة "الأرض المحروقة"[2]. استعمل فيها المدفعية والطائرات، وشدد الحصار والتجويع كما حرق المحاصيل الزراعية وقصف قطعان الماشية. قصد إجبار السكان على العيش في ظروف سيئة خلال فصل الشتاء، تحتم عليهم الاستسلام.

بعد الحرب العالمية الأولى زادت أهمية تأمين ممر تازة بالنسبة لفرنسا المنهكة، التي تأكدت من فشل رهانها على حرب الاستنزاف الاقتصادي رغم قساوتها وآثارها الخطيرة كما سنرى. وقد عبر شيخ المدرسة الجغرافية الكولونيالية "جان سيليري"[3]، عن هذا الفشل، بانتقاده الشديد لاستراتيجية محاصرة القبائل باحتلال الأزغار أي المناطق المنخفضة المحيطة بالجبال التي كان أنصاف الرحل يرتادونها خلال فصل الشتاء، عوض الهجوم على معاقلهم الجبلية. وقد عزى هذا الفشل لعدم إدراك ضباط الجيش التفاصيل الجغرافية للمناطق الجبلية حيث توجد أحواض داخلية تعوض الأزغار في حركات تنقل الماشية، الشيء الذي ساعد على طول أمد المقاومة وكلف خسائر جسيمة للجيوش الفرنسية.

تمكنت القوات الفرنسية من استنزاف القدرات الاقتصادية والعسكرية لقبيلة غياثة، مستفيدة من خدمات القائد إدريس المجاطي، إذ كان خضوعه للفرنسيين منطلقا لانشقاق القبيلة بين فرقة خاضعة وأخرى مقاومة. وتجب الإشارة إلى " نجاح المجاطي في مساومة غياثة على أراضي شيكر التي كانت

[1] إديل عمرو، (1997) مرجع سابق، ص: 83.
[2] إديل عمرو (1997) مرجع سابق، ص: 84
[3] الناصري محمد (1999) مرجع سابق، ص:171.

بحوزة آيت وارين، لتصبح في ملكية غياثة، مقابل فتح الطريق نحو بني بوزارت التي ترفض الاستسلام، وذلك ما حصل[1]".

لقد شكلت معركة بوهدلي (ماي 1923)، نهاية ملحة المقاومة الوراينية، معركة تميزت باستعمال مكثف للطيران والمدفعية، وبالاستعانة بعدد كبير من مجندي القبائل الخاضعة، وبهجوم واسع من أربع جهات. لقد كانت كلفة هذه المقاومة غالية ديموغرافيا بالنسبي لبني بوزارت، التي قضى في معاركها حوالي نصف سكان القبيلة.

شكل رقم 6: تطور عدد الأسر بالنسبة لقبائل آيت وراين بين 1911 و1921:

	الزراردة	آيت عصو	إمغيلن	آيت عبد الحميد	آيت بوسلامة
1911	800	300-400	500-600	500-600	600-700
1921	400	300	400	400	300

Source : Fadllouallah A. la vie humaine dans Le plateau de Tahala – Matmata, thèse 3 ème cycle, en geographie, Paris, 1974 p :75

رغم السيطرة على منطقة باب بودير، ظلت المقاومة نشيطة ببوبيلان، مما دفع القوات الفرنسية مرة أخرى، إلى تدمير موارد العيش، حيث تم قصف قطعان الماشية بمواد سامة "سنة 1925، فمات على إثر القصف الراعي و300 رأس من الغنم وحتى الكلاب. كما قصف سلاح الجو الفرنسي قطيعا آخرا في منطقة تيسروين، فمات على إثر ذلك حوالي 900 رأس من الغنم. وبالتالي فقد نهجت فرنسا حربا اقتصادية، استهدفت فيها الموارد"[2].

لقد أدى الحصار الطويل الذي ضربه الجيش الفرنسي على جبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، إلى اضطرابات كبرى في التوازنات بين الموارد والسكان. هكذا فقد تحمل السكان تكلفة الخسائر الجسيمة التي أضرت بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وخصوصا الديموغرافية.

قامت سياسة الجبل، خلال مرحلة الحماية، على "مبادئ بسيطة، تتجلى في حصر السكان في أراضيهم الخاصة، والمراقبة الوثيقة لعلاقاتهم مع المدينة. إلى جانب الحفاظ على بنياتهم السوسيوثقافية،

[1] البحث الميداني 2017- 2019.
[2] نبيل لحسن & باعلي حنان (2017) مرجع سابق، ص: 14.

بحجة احترام تقاليدهم"[1]. هذا ما جعل ضباط الشؤون الأهلية، يؤكدون على ضرورة أخذ الأهالي كما هم لاستخلاص طريقة التصرف معهم[2]، التي تمكن من تحقيق المصالح الفرنسية.

برزت مصلحة الشون الأهلية كآلية، لتنزيل المشروع الاستعماري، من خلال استكمال إخضاع السكان، وترسيخ فكرة الفرد في مواجهة السلطة بدل الجماعة. ونظرا لأهمية تربية الماشية خصوصا بالنسبة لآيت وراين، فقد سارعت مصلحة الشؤون الأهلية إلى التدخل بحزم، قصد تنظيم مناطق الرعي من خلال "منح رخص الرعي في إطار مراقبة وتنظيم الوضع الأهلي"[3]. وعملت عبر مكاتبها على تقنين وتنظيم الانتجاع وتقليص حركاته من خلال "رخص الرعي"[4]، فكانت تحدد عدد المنتجعين وأسماءهم وأماكن الانتجاع كما أنها كانت تتلاعب بهذه الرخص حسب مصالحها، مستغلة تنافس القبائل حول المراعي، إضافة إلى أخذها بالاعتبار القدرة التجددية للمراعي وأولوية الجماعات القبلية.

لقد ركز تدخل سلطات الحماية على الجانب الاقتصادي الرعوي خصوصا. بينما ظل الاهتمام بالوضع الاجتماعي محدودا جدا، من خلال تقديم بعض الخدمات الصحية للسكان، وقد اتخذت هذه الخدمات سواء كانت وقائية أو علاجية، وسيلة للتوغل السلمي وتحقيق التهدئة، وكذلك إظهار إحدى منافع الخضوع.

لقد ظلت ساكنة جبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، محرومة من كل التجهيزات السوسيواقتصادية والبنيات التحتية في الصحة والتعليم[5]. كما ظلت معزولة في مجالها الهامشي بالنسبة للمغرب النافع، خصوصا منطقة بويبلان، حيث تم ترسيخ العزلة من خلال الاقتصار على الربط الطرقي للمحاور الحيوية، أما المناطق الهامشية فلم تتعدَّ التدخلات تهيئة المسالك التي تهدف إلى مراقبة السكان عن قرب.

3.1. شكل فقدان الأرض بداية لمسار التفقير:

استند الاستعمار الفرنسي في إنهاء السيادة المجالية للقبائل المغربية عموما، ومنها قبائل آيت وراين وغياثة إلى مقاربة قانونية، وذلك باستصدار ظهيرين، أولهما ظهير 3 يناير 1916[6] المتعلق بتحديد الأملاك المخزنية، والذي نص في فصله الأول على مايلي: " كل عقار فيه شبهة ملك للمخزن الشريف يمكن أن تجرى فيه أعمال التحديد حسب الشروط الآتية، لأجل استبانة حقيقته وتعيين حالته

[1] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص:36.
[2] بوعملات منعم (2016) مرجع سابق، ص: 214.
[3] نفسه، ص: 287.
[4] نفسه، ص: 306 – 307.
[5] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص:41.
[6] ظهير شريف صادر بتاريخ 26 صفر 1334 الموافق لـ 3 يناير 1916 في تأسيس تنظيمات خصوصية لتحديد الأملاك المخزنية.

الشرعية وذلك بطلب من إدارة المياه والغابات أو إدارة الأملاك المخزنية." وثانيهما ظهير 10 أكتوبر1917[1]، بحفظ الغابات واستغلالها.

بعد تمكن فرنسا من بسط سيطرتها على مجال آيت وراين وغايثة، سارعت إلى استصدار ظهائر وقرارات، تتيح لها التحكم في المجال الغابوي والأراضي الجماعية، من أجل استغلالها. حيث تم إصدار قرار وزاري في 25 يناير 1927 يتعلق بالشروع في تحديد مجموع الغابات الكائنة بدائرتي تازة الجنوبية وآيت وراين الغربية[2].

كما عملت سلطات الحماية بتازة، على تفويت أراضي الانتجاع الشتوى الخصبة بعين فندل ومطماطة للمعمرين، حيث ورد بالجريدة الرسمية سنة 1930، بيع ثلاث قطع أرضية بناحية تازة تابعة لآيت وراين، تبلغ مساحتها 611 هكتارا[3]. كما سلبت السلطات الاستعمارية حوالي 400 هكتار[4] كانت في ملكية قبيلة غياثة. تم الاستيلاء كذلك على أجود الأراضي وأخصبها، على طول ممر حوض إيناون، ففي سنة 1927 صدر قرار وزاري رخص لإدارة الأملاك الخاصة بشراء 285 هكتار من الأراضي الأهلية بغياثة، بثمن قدره 700 فرنك للهكتار الواحد وتحويلها إلى قطع للاستيطان الفلاحي. لم تسلم أراضي الأحباس هي الأخرى من من جشع المستوطنين، ففي سنة 1926 قامت إدارة الأملاك المخزنية بشراء 108 قطعة أرضية، بمساحة بلغت 1056 هكتارا من إدارة الأحباس.

يبرز هذا الوضع الأثر الكبير للسيطرة الاستعمارية على مجال آيت وراين وغياثة، خصوصا وأن القبيلتين تتميزان بملكية مزدوجة للأرض، جزء بالجبال وجزء بالمنخفضات. وبالتالي فقد كان نقل ملكية الأرض من القبيلة إلى الدولة – السلطة الاستعمارية، إجراء ساهم بقوة في تفقير السكان.

أما على مستوى تدبير الرعي، فقد حاولت مصلحة الشؤون الأهلية من خلال رخص الرعي، كما تم الإشارة سابقا، أن تتعامل بنوع مع المرونة مع النمط الاقتصادي لآيت وراين، الذي يهيمن عليه النشاط الرعوي. فإذا كانت أعداد الماشية قبل الاستعمار الفرنسي تقدر بالآلاف لكل قبيلة، فإن العدد خلال فترة الحماية ربما لم يتراجع كثيرا، إذ ظلت أعداد القطعان كبيرة نسبيا، حيث بلغت أعداد الماشية سنة 1931، لدى قبيلة الزرارة حوالي 6000 رأس من الغنم والماعز، و2000 رأس بالنسبة لآيت عبد الحميد[5].

[1] ظهير شريف بتاريخ 23 ذي الحجة 1335 الموفق لـ 10 أكتوبر 1917 في حفظ الغابات واستغلالها.
[2] الجريدة الرسمية، عدد 745 – 1 فبراير 1927، ص: 253.
[3] الجريدة الرسمية عدد 917 – 23 – ماي 1930، ص: 1230.
[4] زين العابدين جلال (2015) مرجع سابق، ص: 55
[5] Le capitane pelorjas chef du bureau des affaires indigénes d'ahermoumou, cercle de TAHALA, note sur la transhumance, 28 janvier 1931, p : 135.

حافظت رخص الرعي على نوع من التوازن للاقتصاد الرعوي لآيت وراين، التي ستتعزز أنشطتها الزراعية، أمام إكراهات الرخص، خصوصا بعد استصدار ظهير 1934 المتعلق بإحداث المنتزهات الوطنية[1]، وفي هذا الصدد طرحت مفارقة عميقة تتمثل في كيفية التوفيق بين المحافظة الغابوية وتحسين معيشة السكان، خصوصا بعد تسارع وتيرة تحديد الملك الغابوي خلال الفترة الاستعمارية.

جدول رقم 7: تحديد الملك الغابوي بجنوب تازة خلال الفترة الاستعمارية

الملك الغابوي	الأقسام الغابوية المحددة	المساحة بالهكتار	السنة
مغراوة	إيمدران – تادردارت – القنطرة – تامطروشت - تزي عيني	3579	1953
مغراوة	عمروش، تاغروت – عين أوسار	3723	1954
شيكر	الجبل الأحمر	6000	1954
باب أزهار	بوسعادة – جرف عائشة	943	1955
المجموع		14245 هكتارا	

المصدر: جرد أعداد الجريدة الرسمية ما بين 1913 - 1955

شكلت سنة 1951 منطلقا حقيقيا لتحديد الأملاك الغابوية، فإلى جانب الأقسام المحددة الواردة بالجدول أعلاه، تم تحديد 43 قسما غابويا ما بين 1951 و1955، لم يصرح بمساحته. وبالتالي ستكون لهذه السياسة القانونية – البيئية، نتائج سلبية على السكان، جراء تقلص المجالات الرعوية وحرمان السكان من استصلاح الأراضي وتوسيع استغلالياتهم.

3.1. تحول نمط العيش وبروز أشكال جديدة للحرمان:

قامت "السياسة الاستعمارية على عنصرين أساسين هما؛ السيطرة العسكرية، وإنشاء شبكة تجارية لدمج السكان في الدائرة الرأسمالية"[2]. مما أدى إلى تحولات عميقة مست نمط عيش السكان، فرغم محاولة سلطات الحماية عزل الجبال عموما، والتي حافظت على نمط الكفاف الذي ميزها على مر التاريخ. فإن الاستحواذ على الأراضي المنتجة، إلى جانب إدماج الأهالي في المعاملات النقدية عبر

[1] BULLETIN OFFICIEL N° 1148 DU 26 OCTOBRE 1934, DAHIR du 11 Septembre 1934, sur la création de Parcs Nationaux.

[2] IDIL AMAR (1982) op.cit, , p : 110.

الأسواق التي أغرقت بالمنتجات الأوربية، فضلا عن فرض ضريبة الترتيب وأعمال السخرة والاستغلال المجاني أحيانا في إنجاز بعض الأعمال. كلها عوامل ساهمت بقوة، في تغير نمط العيش.

منذ سنة "1927 ستشرع سلطات الحماية في إنشاء ثلاثة أسواق، داخل المنطقة الجبلية، الهدف منها مراقبة السكان ودمجهم تجاريا، ويتعلق الأمر بسوق مغراوة، سوق باب لاربع الذي سيصبح المركز التجاري الحقيقي، وسوق سيدي إبراهيم بتازارين. أما السوقان الآخران فهما جمعة عين الرحى وسبت باب بودير، إلى جانب سوق سبت بوجعدة بغياثة. بينما ظلت الأطراف الهامشية الجنوبية الجنوبية الشرقية، محرومة من الأسواق فضلا عن الحرمان من الربط الطرقي، لذلك كان على سكان الأطراف الشمالية لبويبلان والركيبات، المشي يوما واحدا على الأقل للوصول إلى أقرب سوق وهو مغراوة"[1].

لقد أدى انفتاح الأهالي على المنتجات الأوربية المتداولة بالأسواق، إلى تغير ملموس لنمط الاستهلاك، تغير كان متمايزا بين المنطقة الجنوبية الهامشية والشمالية المنفتحة، طبع هذا التمايز جوانب شتى من أبرزها السكن والعقليات[2]. هكذا برزت أشكال جديدة للحرمان سيكون لها دور حاسم في انطلاق نزوح جماعي، لسكان المنطقة الشمالية والشمالية الغربية نحو هضبة تاهلة – مطماطة. ارتبط هذا النزوح بانتعاش إيرادات الجندية التي ضمنت شراء الأرض وبناء السكن. بينما ظلت المنطقة الجنوبية (بويبلان وهوامشه) منطقة معزولة، ولن تعرف هذه الحركية الهجروية إلا بعد مرور 20 سنة[3].

شكلت أراضي الاستيطان الزراعي الوجهة المفضلة للمهاجرين، حيث سيتحول الكثير منهم إلى أجراء لدى المعمرين، بالضيعات الفلاحية الواقعة بحوض إيناون، وخصوصا بالأراضي الخصبة "مطماطة، عين فندل، بوحلو".

لقد كانت الاستعلامات الاستعمارية على بينة من الطبيعة الحربية التي ميزت قبيلة آيت وراين، بفضل ما قدمه الرحالة الأوربيون من معلومات مفصلة. لذلك حاولت السلطات الاستعمارية استغلال الطبيعة الحربية للقبيلة، وستعمل على التجنيد المستمر لشباب القبيلة في صفوف قواتها[4]. فقد بلغ عدد المتطوعين لقبائل آيت وراين خلال ثلاثينيات القرن الماضي، حوالي 2000 متطوع[5]، قادر على حمل السلاح، هذا ما جعل آيت وراين خزانا للتجنيد.

وبالتالي انطلق مسار جديد تأسس على التحول التدريجي لضمانة العيش من الرعي إلى الجندية، حيث "ستؤدي المساهمات المالية للأبناء إلى زيادة اعتماد الأسر على السوق، كما ستنفتح على منتجات

[1] IDIL AMAR (1982) op.cit, , p : 110.
[2] Ibid , p : 111
[3] IDIL AMAR (1982) op.cit, , p : 111

[4] إديل عمرو (1995) مرجع سابق، ص: 170.
[5] بوعملات منعم (2016) مرجع سابق، ص: 409.

جديدة كالأواني والأثاث والمصابيح. مما جعل ولوج الجندية نموذجا للنجاح الاجتماعي، كما تم استثمار إيرادات الجندية في بناء السكن وشراء الأرض والماشية"[1]. ولابد من الإشارة إلى أن الإقبال على الجندية كان قويا بين الأسر الفقيرة، فكان التجنيد الحل الأمثل لتحسين ظروف العيش للكثير من الأسر. هكذا أصبحت الجندية الأساس الذي يهيكل حياة آيت وراين.

أما قبيلة غياثة فقد كان مسارها مختلفا، حيث استفادت من انفتاحها على ممر تازة وقربها من المدينة، ولذلك سيتوجه الكثير من أفرادها إلى العمل بالضيعات الفلاحية المجاورة، والأشغال الكبرى وأعمال البناء، إضافة إلى الاهتمام بالقطاع التجاري والخدماتي. مساران متباينان أعطيا واقعا متباينا حاليا.

2. التطور الديموغرافي وتزايد الفجوة بين الموارد والسكان:

1.2. تسارع وتيرة تحديد الملك الغابوي: مسار متسارع للتفقير

بعد الاستقلال عرفت الجبال المغربية ومنها الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، تزايدا سريعا لوتيرة تحديد الأملاك الغابوية بشكل أصبح يشكل ضغطا متزايدا على النشاط الرعوي لدى آيت وراين وغياثة.

الشكل رقم 8: تحديد الملك الغابوي بجنوب تازة

الملك الغابوي	الأقسام الغابوية المحددة	المساحة بالهكتار	السنة
مغراوة	بواللبيب	877	1956
مغراوة	مخاط	1556	1956
شيكر	جبل واريرت	3723	1956
مغراوة	تفرانت – باب الجير	3004	1956
مغراوة	مسارة – سيدي ابراهيم	2446	1956
مغراوة	جامع بويعلي – جبل الركيبات	4686	1956
بركين	تانشرارمت	2500	1988
تامجيلت	سوفولد	5300	1988
مغراوة	رأس الحرز	930	1990
بركين	تنشرارمت	1596	1996
مغراوة	رأس الحرز	557	2015
تامجيلت	أتزولت	564	2015
شيكر	بوهدلي	1322	2016
مغراوة	العريان	1837	2017
مغراوة	بيزي صهريج	3427	2017
المجموع		34325 هكتارا	

المصدر: جرد أعداد الجريدة الرسمية ما بين 1956 – 2020

[1] IDIL AMAR (1982) op.cit, , p :150 - 151.

كما يوضح الجدول، فقد تسارعت وتيرة تحديد الملك الغابوي بعد الاستقلال، خصوصا خلال العقد الماضي حيث نضجت السياسة الغابوية البيئية بالمغرب عموما. ولا بد من الإشارة إلى أن قرارات التحديد تضمن حق الانتفاع للسكان، ورد بالجريدة الرسمية لسنة 1996 "يعترف للسكان الواردة أسماؤهم في طلب التحديد، بحقوق الانتفاع المتمثلة في رعي المواشي وجمع الحطب اليابس للاحتياجات المنزلية شريطة أن تستعمل هذه الحقوق في إطار القوانين المتعلقة بالمحافظة واستغلال الغابات المعمول بها أو التي ستصدر فيما بعد[1].

تعبر الأرقام الواردة بالجدول، عن تزايد الاهتمام بالمحافظة على المجالات الغابوية، لكنها في نفس الوقت تؤشر على تقلص مجالات الرعي وانحصار الأراضي الزراعية، وعدم إمكانية استصلاح أراضي جديدة. تزداد انعكاسات هذه المفارقة بالمنطقة الشمالية والشمالية الغربية لمجال البحث، والتي تقع أراضيها ضمن منتزه تازكا الذي تم إحداثه سنة 1950، كمحمية ذات مساحة محدودة تهدف لحماية مأرزة تازكا.

بعد الاستقلال اقتصرت الحماية المطلقة على صون مأرزة تازكا التي ظلت محمية بفضل انعزالها وصغر مساحتها، وديمومة حراستها. ويعتبر مخطط التهيئة لسنة 1994، بداية للسياسة الغابوية الجديدة، إذ إن توسيع المنتزه من محمية طبيعية مغلقة لا تتعدى المساحة التي تغطيها 680 هكتارا[2]، إلى منتزه وطني يغطي مساحة تناهز 14000 هكتار، صاحبه تنويع للأهداف والتوجهات، مما فرض معالجة إشكاليات متعددة ترتبط غالبيتها بعلاقة المجتمع المحلي بمجاله الغابوي، خصوصا فيما يتعلق بالرعي واستصلاح الأراضي.

لقد شكل التدبير البيئي للمنتزه منعطفا حقيقيا لعلاقة الإنسان بمحيطه الغابوي، خصوصا بمنتزه تازكا. ولعل حجم المخالفات الغابوية، كما يوضح الشكل، يبين مدى اعتماد السكان على الموارد الغابوية.

[1] الجريدة الرسمية عدد 4403 – 26 ربيع الأول 1417 الموافق لـ غشت 1996، ص: 1535.
[2] شحو إدريس (2011) مرجع سابق، ص: 376.

شكل رقم 8: كرونولوجيا المغالفات الغابوية بمنتزه تازكا ما بين 1982 و2011

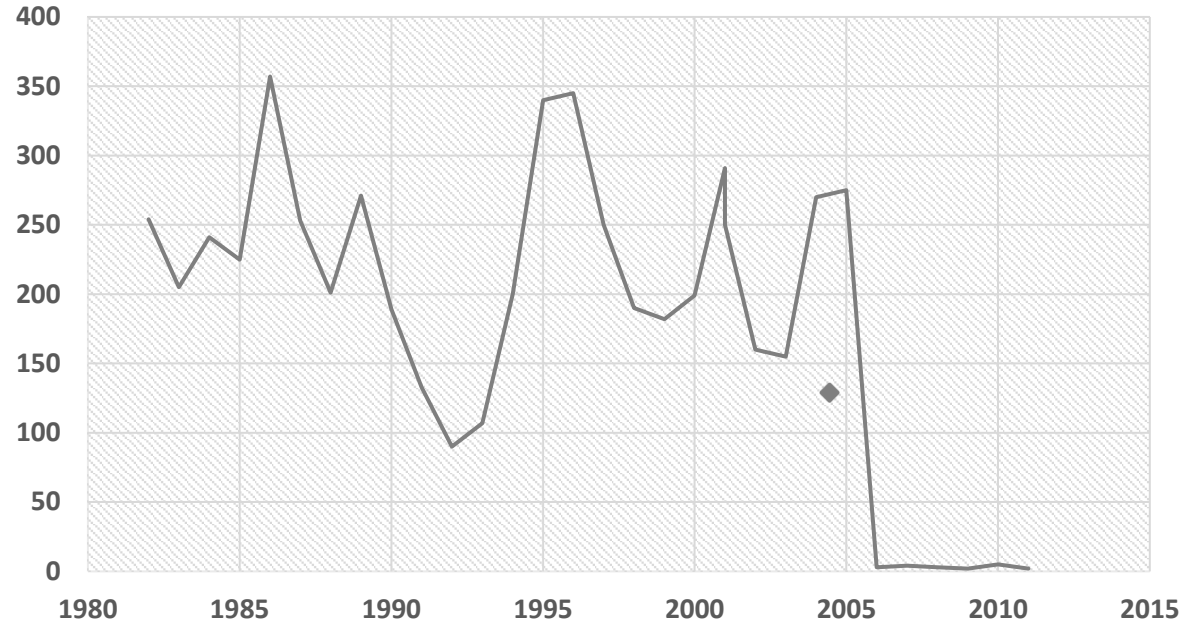

المصدر: إحصائيات المديرية الإقليمية للمياه والغابات بتازة 2011

ترتبط هذه المخالفات بالمحاولات الدائمة للسكان على توسيع ملكيتهم على حساب المجال الغابوي، إلى جانب الرعي بمناطق ممنوعة أو قطع الأشجار. كما تميزت هذه المخالفات بتذبذب واضح يرتبط بلا شك بالحصيلة المطرية السنوية، إذ شكل الجفاف عاملا حاسما يدفع السكان للضغط أكثر على الموارد الغابوية.

وبالتالي فقد أدى التدبير الحديث لغابات الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، إلى خلخلة التوازنات الاقتصادية التقليدية، خصوصا بالنسبة لقبيلة غياثة التي يمتد ترابها داخل المنتزه، والتي لم يكن لها بديل اقتصادي كحالة آيت وراين (الجندية)، ازداد هذا الوضع سوءا أمام التزايد الديموغرافي السريع، مما عمق الفجوة بين الموارد والسكان وكرس مسار التفقير الموروث عن الاستعمار.

2.2 . نزوح جماعي قوي في ظل استمرار إرث التهميش بعد الاستقلال:

راهن سكان الجبال على تحقيق الاستقلال للتخلص من التهميش والخروج من العزلة، التي فرضتها سلطات الحماية، "حيث أبقتهم على هامش تحديث البلاد[1]". إلا أن السنوات الأولى من الاستقلال، أكدت بشكل لا يقبل للشك، أن تلك التطلعات كانت مجرد أوهام. هكذا أدى تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى "تصاعد سخط السكان ونفاذ صبرهم، مما أثار بعض القلاقل بالمناطق الجبلية، تم إخمادها بسرعة وبعنف"[2].

[1] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص:53.
[2] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص:53.

كان للأطلس المتوسط الشمالي عموما، نصيب متواضع من هذه الأحداث، حيث "خرج القايد محمد أو بن حدو المكنى أبرشان وغيره من أعيان آيت وراين وتازكا سنة 1957"[1] في "حركة احتجاجية كبرى، اتخذت طابعا إثنيا، وكان من بين أسبابها تهميش سكان المنطقة، واستبدال الإدارة الفرنسية، بإدارة مغربية جديدة، بلا خبرة وبلا معرفة لأوضاع المنطقة، إذ كان تعيين هؤلاء بمثابة مكافأة لأعضاء حزب الاستقلال وجيش التحرير"[2]. نفس الحركة الاحتجاجية اندلعت بالأطلس الكبير الشرقي وبالريف لكن بشكل أقوى وأعنف. مهدت هذه الأحداث لانقسام حزب الاستقلال، وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959، الذي اعتبر آن ذلك صوت الأمازيغ / الجبل.

أمام هذه الأحداث والتخوفات باندلاع ثورة جبلية، "انطلقت الدولة المغربية بعد سنة 1956، بمبادرات فعالة، قصد تهدئة المقاومين، عن طريق رخص النقل والتجارة، وتوزيع الأراضي المسترجعة من المعمرين الفرنسيين"[3]. في هذا السياق صدر مرسوم رقم 294.66 بتاريخ 15 ربيع الأول 1386 (4 يوليوز 1966) وهو بمثابة قانون يحدث بموجبه نظام أساسي نموذجي للتعاونيات الفلاحية المؤسسة بين الأفراد الموزعة عليهم أراضي الدولة. وسيأتي بعد ذلك ظهير رقم 1.72.277 بتاريخ 22 ذي القعدة 1392 (29 دجنبر 1972). وهو بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة. وقد كان بعض أعيان آيت وراين وخصوصا فخذتي الزرارة وبين بوزارت، من الفئة المحظوظة التي حصلت على أراض واسعة نوعا ما، تفوق أحيانا 10 هكتارات، بمطماطة وعين فندل. مقابل ذلك فقد ظل بقية المترشحين على أمل الاستفادة من توزيع الأراضي.

لقد رأت آيت وراين في هذه التدخلات، استرجاعا لحقوقها التاريخية بأراضي إيناون، مما أعاد نوع من الثقة بين القبيلة والسلطة المركزية. ستتعزز هذه العلاقة بتزويد آيت وراين، الدولة المستقلة التي تطمح إلى بناء جيش وطني، بأعداد هامة من المجندين. "ازداد هذا التقليد منذ سنة 1975، حيث قُدر أن شابا واحدا إلى إثنين من كل عائلة يلتحق بالجيش"[4]. هذا ما يوضح دور التجنيد في التحولات التي عرفتها قبيلة آيت وراين، والتي ستشهد تسارعا ملحوظا لنزوح جماعي، صوب تاهلة، التي سيقفز عدد سكانها، من 15380 سنة 1960 إلى 30671 [5] سنة 1982. إلا أن هذه الحركية الاقتصادية والمجالية، كانت متباينة بين الجزء الشمالي والشمالي الغربي الذي عرف تحولات عميقة بفضل التجنيد والهجرة، على عكس الجزء الجنوبي والجنوبي الشرقي، الذي ظل متأخرا ومعزولا.

---

[1] لحسن نبيل (2017) مرجع سابق، ص: 35.

[2] IDIL AMAR (1982) op.cit, , p :150 - 159.

[3] واتربوري جون، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الغني أبو العزم وأخرون، الطبعة الثالثة 2013، ص: 278.

[4] الناصري محمد (2003) مرجع سابق، ص:158.

[5] IDIL AMAR , l'evolution du système agro-pastoral dans le moyen atlas du nord-est (MAROC), Espace Géographique et Société Marocaine, Revue semestrielle n 5, 2000, p :30. (بتصرف)

أما بالنسبة لغياثة فقد حافظت هي الأخرى على مسارها الاقتصادي، المرتبط بشكل وثيق بمدينة تازة، وبالمحافظة على الأنشطة الزراعية بالمنخفضات الجبلية التي ضمنت تحقيق الاكتفاء الذاتي. كما انخرط شبابها في هجرة مؤقتة صوب المدن، انتهت في كثير من الأحيان إلى هجرة نهائية، كانت نتيجة حتمية لتأزم الظروف المعيشية، جراء "استمرار هشاشة الأوضاع الاجتماعية والثقافية وضعف السياسات المحلية، إضافة إلى استمرار اعتماد الاقتصاد المحلي على الثروة الحيوانية وزراعة الكفاف في ظل محدودية واضحة للمهارات والموارد المالية، وارتفاع مستوى تدهور الموارد الطبيعية[1]". كانت لهذه الأساس أثرا ملحوظا على التطور الديموغرافيا بالمنطقة، الذي تأثر بشكل ملموس بحركات السكان وتسارع النزوح الجماعي، ولعل الشكل التالي يؤكد هذه المفارقة بمجال تاهلة مغراوة، فرغم معدلات الخصوبة المرتفعة سجل تزايد بطيء جدا بجبال مغراوة مقابل تضاعف السكان في ظرف 22 سنة بالنواة الحضرية تاهلة.

شكل رقم 9: تطور عدد السكان بمجال تاهلة مغراوة

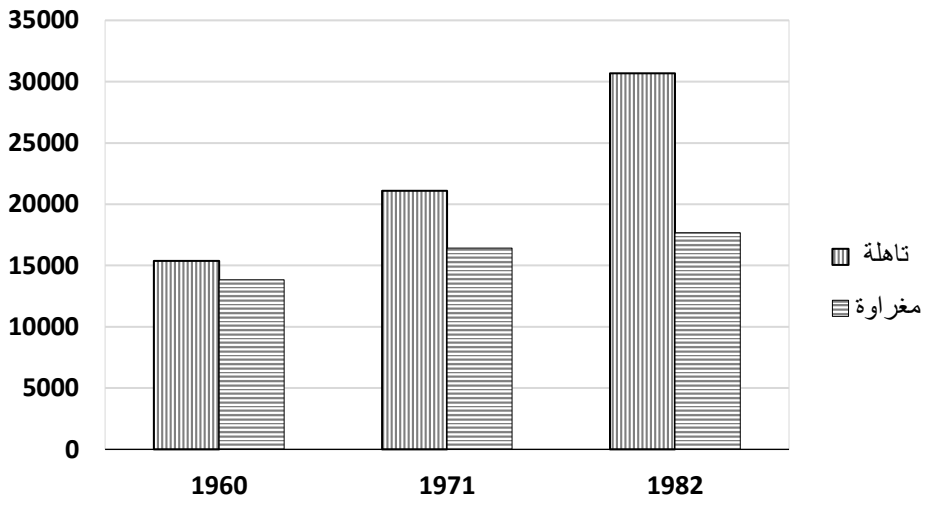

Source: IDIL AMAR (2000) op.cite, p: 30

هذا ما يوضح أن مسار الهجرة بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، انطلق مبكرا خصوصا بالنسبة للمنطقة الممتدة بين مغراوة وتازة، أما المناطق التي تقع خلف مغراوة في اتجاه بويبلان، فقد ظلت منطقة هامشية بعيدة عن هذه الحركية السكانية، إلا أنها مع بداية الألفية الثالثة كما يبين الجدول الموالي، ستعرف تراجعا ملحوظا للسكان، بسبب تزايد وتيرة الهجرة خلال السنوات الأخيرة.

[1] BAALI Hanane (2014) op.cit, p : 254.

الجدول رقم 9: التطور الديموغرافي للدواوير التي شملها البحث وبعض الدواوير المجاورة ما بين 1994 – 2024:

الوحدات المجالية	الدوار	إحصاء 1994			إحصاء 2004			إحصاء 2014			الزيادة الكلية بين 94-14	نسبة النمو السنوي	عدد السكان المتوقع سنة 2024
		عدد السكان	عدد الأسر	حجم الأسر	عدد السكان	عدد الأسر	حجم الأسر	عدد السكان	عدد الأسر	حجم الأسر			
المنفتحة	سيدي مجبر	372	56	6,6	650	101	6,4	365	67	5,5	-7	-0,35	361,5
	نكرت	263	36	7,3	250	56	4,4	220	43	5,1	-43	-2,15	198,5
	بني سنان	525	64	8,2	468	60	7,8	297	58	5,1	-228	-11,4	183
	شيكر	577	70	8,2	355	48	7,3	342	49	7	-235	-11,75	224,5
	أدمام	530	60	8,8	504	68	7,4	442	69	6,4	-88	-4,4	398
	تامطغوست	476	58	8,2	551	72	7,6	590	96	6,1	114	5,7	647
	مركز مغراوة	649	115	5,6	1121	190	5,9	988	192	5,2	339	16,95	1157,5
	تمورغوت	477	72	6,6	432	68	6,3	338	70	4,8	-139	-6,95	268,5
المجوع أو المتوسط		3869	531	7,4	4331	663	6,6	3582	644	5,6	-287	-1,7	3438,5
الوسطى	القلعة	187	24	7,7	192	30	6,4	196	34	5,8	9	0,45	200,5
	الواجيق	419	57	7,3	404	55	7,3	351	61	5,8	-68	-3,4	317
	تسدال	244	40	6,1	229	39	5,8	193	37	5,2	-51	-2,55	167,5
	تفرانت	109	19	5,7	199	29	6,8	236	34	6,9	127	6,35	299,5
	تلاجدوت	1412	173	8,1	1327	184	7,2	1193	200	6	-219	-10,95	1083,5
	الصهريج	202	30	6,7	202	29	6,9	189	30	6,3	-13	-0,65	182,5
المجوع أو المتوسط		2573	343	6,9	2553	366	6,7	2358	396	6	-215	-10,75	2250,5
الهامشية	تاوريرت	277	36	7,6	391	55	7,1	270	41	6,6	-7	-0,35	266,5
	إزلافن	223	28	7,9	556	67	8,2	246	34	7,2	23	1,15	257,5
	تامطروشت	899	94	9,5	555	74	7,5	379	60	6,3	-520	-26	119
	تانكرارمت	1492	202	7,3	1446	209	6,9	799	139	5,7	-693	-34,65	452,5
المجموع أو المتوسط		2891	360	8	2948	405	7,4	1694	274	6,4	-1197	-14,9	1095,5

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 -2004 -2014، حساب النمو السكاني وفق معادلة المتوالية العددية على برنامج EXCEL

يلاحظ من خلال الشكل، تفاوتات واضحة بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، ترتبط هذه التفاوتات بالولوجية للدوار وموضعه وموراد العيش. فكما يلاحظ أن دواوير الوحدة السوسيومجالية المنفتحة، والممتدة بمجالات ذات ولوجية سهلة. بعضها عرف تراجعا ديموغرافيا مبكرا مثل شيكر (577 ن - 1994 / 355 ن – 2004 / 342 ن - 2014)، والبعض الآخر حافظ إلى حد ما عن وزنه الديموغرافي، مع تراجع طفيف كحالة دوار نكرت (263ن - 1994 / 250 ن – 2004 / 220 ن - 2014) ودوار أدمام (530 ن - 1994 / 504 ن – 2004 / 442 ن - 2014). بالنسبة لدوار نكرت الغياثي، يرجع استقراره الديموغرافي إلى ما يتميز به من أراضٍ زراعية تحقق الاكتفاء الذاتي موسميا، مع الاستفادة من قرب الموقع السياحي رأس الماء لعرض المنتجات الفلاحية، كما أن

سكانه يتنقلون لمدينة تازة بسهولة للعلاج والتعلم والتسوق، لذلك فمعظمهم لا يفكر في الهجرة[1]. أما بالنسبة لدوار أدمام الواريني فيرتبط استقراره (الطفيف) بمداخيل الجندية، وحاليا هناك هجرة عكسية بالنسبة للجنود المتقاعدين، الذين يستثمرون في السكن والزراعة وأحيانا التجارة بموطنهم الأصلي.

يبرز مركز مغراوة، كقبلة مفضلة لسكان المناطق الهامشية، الذين يحرصون على اقتناء أو بناء سكن ثانوي، يقيم فيه كبار السن والأطفال في الغالب، وذلك بغرض العلاج والتعلم. إلا أن مكانته كمركز جاذب تراجعت مع مطلع الألفية الثانية (649 ن – 1994 / 1121 ن -2004 / 988 ن -2014)، ويعود هذا التراجع بالركود الذي يعرفه، ومحدودية الخدمات التي يقدمها، والتي لم تتغير منذ عقود.

أما بالنسبة للمنطقة الهامشية، فيلاحظ من خلال الجدول أنها عرفت نموا ديموغرافيا ملحوظا إلى حدود تسعينيات القرن الماضي. ومع مطلع الألفية سيساهم انتعاش النقاش الوطني حول فك العزلة، إلى جانب تدخل جمعيات المجتمع المدني، في تبلور حركة نزوح قوية، تسارعت أكثر خلال السنوات الأخيرة. يمكن أن نستحضر هنا حالة دوار إزلافن الواريني (223 ن -1994 / 556 ن -2004 / 246 ن – 2014)، الذي عرف تراجعا حادا، وهذا ما لوحظ خلال الزيارات الميدانية، إذ يمكن اعتباره بمثابة جزيرة، أو سجن طبيعي كما صرح أحد المبحوثين (جندي متقاعد)، حيث يتطلب التنقل إليه 4 ساعات على الأقل، انطلاقا من آخر نقطة يصلها النقل السري، فقط خلال يوم سوق الاتنين بمغراوة. ولتوضيح الصورة أكثر عن التطور الديموغرافي الذي عرفته دواوير مجال البحث نقدم الخريطة التالية.

[1] البحث الميداني 2017 -2019

خريطة رقم 10: التطور الديموغرافي بمجال البحث

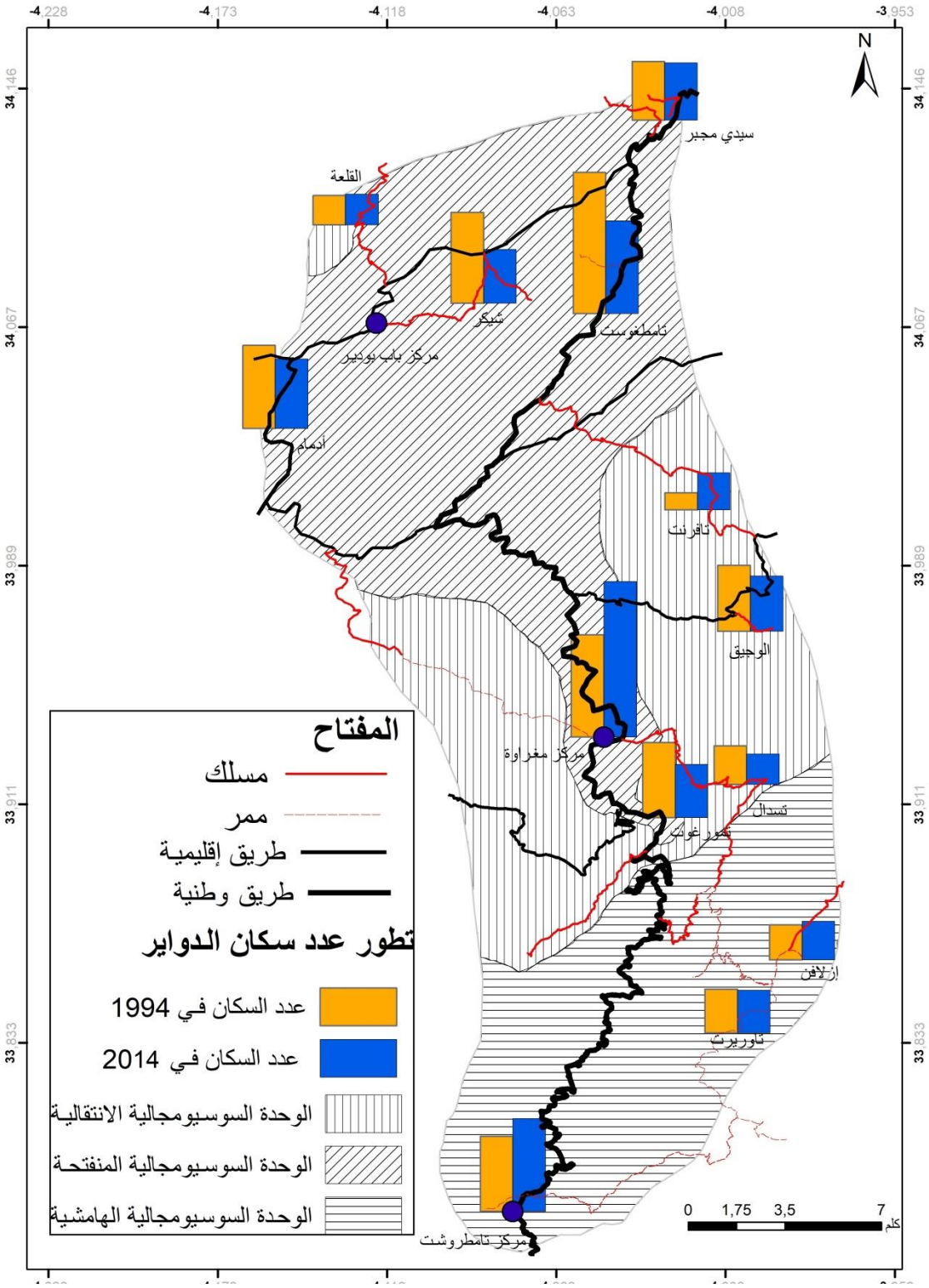

المصدر: عمل شخصي

أما بالنسبة لحجم الأسرة، فيلاحظ تراجعا متفاوتا زمنيا ومجاليا، إذ تظل المنطقة الهامشية تحتفظ بأعلى المعدلات، إذ بلغت 4,6 كمتوسط لعدد أفراد الأسر سنة 2014، أما المنطقة المنفتحة فلم تعد خلال نفس التاريخ 6,5. وبالتالي يتضح من خلال ما سبق أن الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، رغم تشابه ظروفه العامة، إلا أنه ليس بمجال متجانس، لذلك فالنظر إلى المعطيات الإحصائية وعلى رأسها معطيات الفقر، يجب أن يتم بحذر، في استحضار لهذا التنوع والتشابك الذي يميز الوحدات السوسيومجالية.

يتضح مما سبق أن الاستقلال لم يخلص الجبال المغربية عموما، من إرث التهميش الذي أنتجه الاستعمار، "إذ لم تكن للجبل مكانة كبيرة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقابل ذلك تم التركيز على المدن والمناطق الغنية"[1]، التي تتوفر فيها شروط الاستثمار المربح، أما الجبال الهامشية "غير النافعة وغير المنتجة حسب الرؤية الاستعمارية"، فقد ظلت في عزلتها الموروثة، ولم تستفيد من مشاريع رد الاعتبار للمناطق الجبلية، المتمثلة خصوصا، في مشروع حوض سبو ومشروع التنمية الاقتصادية القروية للريف الغربي (DERRO). وقد أدى هذا الوضع إلى استمرار "البنية الاقتصادية المزدوجة الموروثة عن الاستعمار، التي تتمثل في قطاع تقليدي يتميز باقتصاد الكفاف ويتأسس على التبادل، وقطاع آخر حديث يعتمد إلى حد كبير على الخارج من حيث الرأسمال والإدارة وتسويق الإنتاج"[2].

3.2. فخ الإحصائيات وأوهام تراجع الفقر:

تعرف معدلات الفقر بالمغرب، اتجاها عاما نحو التراجع بشكل مستمر وشبه مستقر، إذ من الصعب أن نصادف إحصائيات لجماعة معينة أو حتى إقليم، تعرف تزايدا للفقر. يرجع هذا المعطى لثلاثة أسباب أساسية: الأول يتمثل في طبيعة المنطلقات والغايات من دراسة الفقر (لا أوضاع الفقراء)، أما السبب الثاني فيتمثل في اعتماد المقاربة وطرق القياس، التي تحقق التطور المرسوم سلفا، ولتحقيق ذلك يتم العمل على تحريك المؤشرات وتغيير أوزانها. أما السبب الثالث فيتجلى في كون تراجع الفقر يرتبط أحيانا بهجرة الأكثر فقرا، وبالتالي فالحركات السكانية تقلل من مصداقية هذه المعطيات.

[1] JENNAN Lahsen: Le Moyen Atlas Central et ses Bordures, mutations récentes et dynamique rurales, Editions Aljawahir, Fès, 2004, p : 453

[2] DE MAS PAOLO , Marges Marocaines : limites de la coopération au développement dans une région périphérique le cas du rif, la Hay 1978, p : 129

شكل رقم 10: تطور الفقر والهشاشة بين 2004 و2014 بجماعات مجال البحث وبعض الجماعات المجاورة

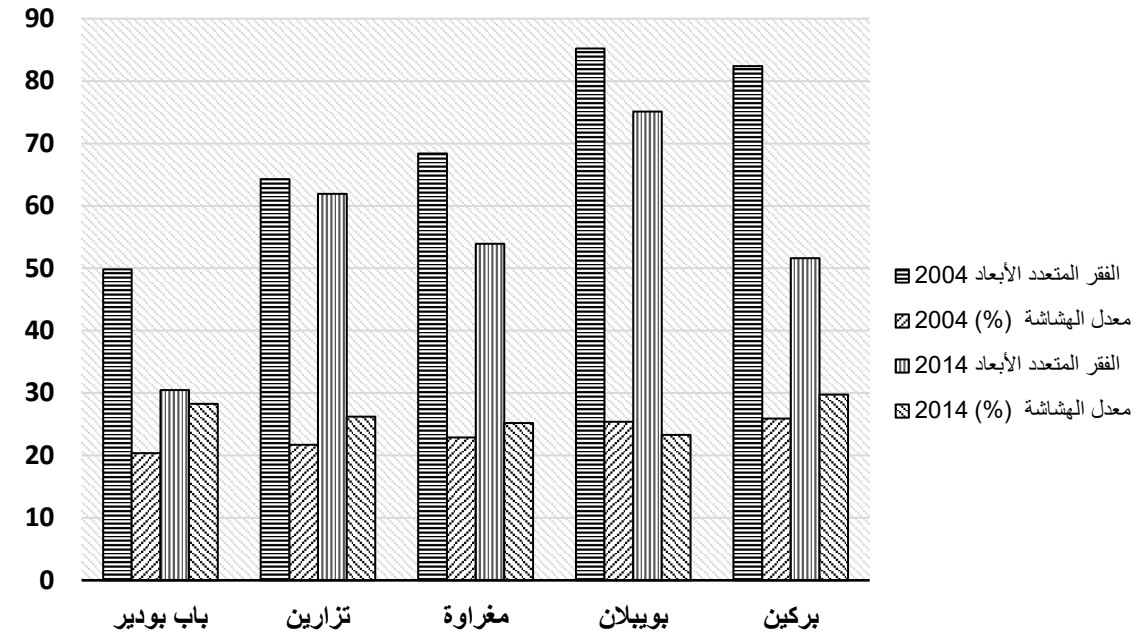

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى - 2004 - 2014

نلاحظ من الشكل أن جميع الجماعات المتقاسمة لمجال البحث، وحتى الجماعات المجاورة لها، تعرف تراجعا مستمرا لمعدلات الفقر والهشاشة. يمكن تفسير ذلك بهجرة الأكثر فقرا، ومن جهة ثانية بطبيعة المؤشرات المعتمدة، حيث تطرح مشكلة أخرى تجعل من الأرقام بمثابة أوهام إحصائية في بعض الحالات. تتمثل هذه المشكلة في طبيعة المؤشرات المعتمدة، والتي تعمم على المجال المغربي، المعروف بتنوعه وتباين ظروفه، بل التنوع يشمل حتى المستويات المحلية وفي إطار نفس الوحدات التضاريسية، كحالة مجال البحث.

يمكن أن نستحضر في هذا الصدد، المؤشرات التي اعتمدتها المندوبية السامية للتخطيط [1]خلال إحصاء 2014، والتي تدخل ضمن مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد. من بين هذه المؤشرات نجد "وفيات الأطفال الأقل من 12 سنة، الربط بالكهرباء، أرضية المسكن". إن هذه المؤشرات تكون لها دلالة إحصائية بمجال معين، بينما تصبح بدون دلالة بمجال آخر، إذ يمكن اعتمادها في المجالات الأكثر هامشية كمنطقة بويبلان مثلا، لكن مقابل ذلك إلى أي حد يمكن اعتبارها ذات مصداقية بالنسبة للمناطق المنفتحة ذات الأراضي المنخفضة الخصبة.

[1] النتائج الرئيسية لخريطة الفقر المتعدد الأبعاد لسنة 2014 المشهد الترابي والدينامية، المندوبية السامية للتخطيط، 2017.

على سبيل المثال نستحضر الربط بالكهرباء الذي لم يعد له دلالة إحصائية، لكون أغلب القرى حتى تلك المعلقة بمنحدرات الجبال، تم تزويدها بالطاقة الشمسية. أما على مستوى مناطق السهول وحتى المدن، كيف يمكن تقبل فكرة مؤشر الكهرباء أو مؤشر أرضية المسكن (هل هي ترابية). وللإشارة فهذا الجمود المنهجي، يخالف توصيات صانعي هذه المقاربة (Sabina Alkire, James Foster)، إذ يؤكدون أن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد يتميز بالمرونة وبإمكانية تعديل منهجية المؤشر من طرف الدول التي تعتمده، حسب الظروف، عن طريق تعديل الأوزان والحدود الفاصلة، للوصول إلى مؤشرات مناسبة، مما يساهم في تحديد السياسات العمومية، ويمكن من استهداف المجالات التي يعيش سكانها درجة عالية من الحرمان، فضلا عن إمكانية إجراء مقارنات توضح اتجاهات دينامية الفقر" [1].

وبالتالي يجب دراسة الفقر بمنطق "تجانس الوحدات المجالية" لتحديد المؤشرات المعتمدة، التي تكفل التوصل إلى نتائج ذات مصداقية، أما تعميم المؤشرات واعتماد التقطيع الإداري فهو بمثابة تزييف للواقع والحقيقة، فنكون أمام معطيات إدارية تقنية ذات أبعاد سياسية أكثر من كونها معطيات تستغل لرسم السياسات العمومية المتعلقة بمحاربة الفقر.

[1] ويتلي ألان، سابينا ألكير وقياس الفقر، شخصيات اقتصادية، مجلة التمويل والتنمية، 2015، ص: 5.

خاتمة الفصل:

عرف الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط استقرارا سكانيا حديثا نسبيا، خاصة بالنسبة لآيت وراين، التي برزت في فترة متأخرة بمجال شديد القساوة طبيعيا، على عكس غياثة التي عرفت باستقرارها القديم بمجال جبلي منيع شكل مورد عيشها. أما بالنسبة لآيت وراين فقد كانت الظروف الطبيعية الصعبة والحمولة الديموغرافية المرتفعة، دافعا قويا لتوسع القبيلة على حساب جوارها، خصوصا وأن اقتصادها تأسس على الانتجاع والتنقل بين وحدتين مجاليتن وهما الجبل والسهل، تنقل ضمن بلا شك التوازن الاقتصادي.

تأسست حياة التجمعات السكانية بمجال البحث على تنظيمات محكمة، جعلت من التضامن والمساواة أساس عيش السكان الذي ارتبط أشد الارتباط برهان تحقيق الاكتفاء الذاتي، خصوصا خلال فترات الجفاف التي كانت اختبارا حقيقيا للسكان في تدبيرهم لمشكلة الفقر والجوع. وقد عرف هذا النمط تحولات هامة بعد السيطرة الفرنسية التي تمت عبر مراحل وبعد صدامات قوية، تكبدت فيها قبيلة آيت وراين خصوصا خسائر جسيمة في الأرواح. بعد تمكن فرنسا من السيطرة على المجال انطلق مسلسل تفقير السكان بنقل مليكة الأرض من القبيلة إلى الدولة، وكذلك بتحديد الملك الغابوي. وانطلق كذلك مسلسل التهميش والعزل، في ظل نشر ثقافة استهلاكية جديدة ارتبطت بالأسواق.

أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة إلى نزوح سكاني هام نحو تاهلة خصوصا، استمر بشكل متسارع خلال فترة الاستقلال، جراء التزايد الديموغرافي من جهة وكذلك تسارع وتيرة تحديد الملك الغابوي من جهة ثانية، ظروف عمقت الفقر بشكل ملحوظ.

خاتمة القسم:

تتميز الهامشية بدلالات متعددة، تُجمع على اعتبار الهامش نقيضا للمركز، وأن الهامشية الاجتماعية والمجالية هي أهم الأشكال المؤثرة على الإنسان بقوة، من خلال عمليات التهميش التي تتفاوت حدتها حسب موقع وموضع التجمعات السكانية، وكذلك حسب الظروف التاريخية. يطبع هذا التعدد الدلالي كذلك مفهوم الفقر الذي يمكن اعتباره مفهوما مطاطيا، ينفلت من كل عملية اختزالية للتعريف، وما دام هناك تعدد مفاهيمي، لا شك أنه سيكون بالمقابل تعدد في المقاربات، حيث يمكن التمييز بين اتجاهين بارزين، الأول يتمثل في المقاربة النقدية التي ترتكز على الدخل والإنفاق والثاني في المقاربة غير النقدية التي تدمج أبعادا متعددة في دراسة الفقر.

عرفت دراسة الفقر تطورا ملحوظا دوليا ووطنيا، إذ تم الانتقال من التركيز على البعد النقدي للفقر أي فقر الدخل إلى دمج أبعاد متعددة مؤثرة بقوة في حياة فقراء المجالات الهامشية، كمجال البحث "الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط" الذي يتميز بخصوصية واضحة، حيث تتطلب دراسة الفقر المرور عبر دراسة الهامشية الاجتماعية والمجالية خصوصا، التي أنتجت بدورها تهميشا متطورا في المجال والزمن.

يتميز مجال البحث بظروف طبيعية صعبة، ساهمت في استمرارية التهميش والفقر منذ عقود طويلة، لكن إذا نظرنا لتاريخ المنطقة والواقع المعيشي لسكان المجموعتين القبليتين المشكلتين للمجال قبل السيطرة الاستعمارية، سيتضح أن الهامشية كانت مصدر قوة، ضمنت استقلالية القبائل واستغلالها للموارد بشكل حر بدون أي تعسف ضريبي للسلطة المركزية، كما تميزت حياة السكان خلال هذه الفترة بالتضامن وعيش الكفاف، واقع ضمن التكيف مع وسط صعب محدود الموارد، خصوصا خلال نوبات الجفاف وما رافقها من مجاعات.

تعرض التوازن التاريخي بين الإنسان والمجال الذي ميز مجال البحث، لاختلال عميق جراء السيطرة الاستعمارية، التي عملت على تفكيك البنيات السياسية والاقتصادية للقبائل، وقد شكل فقدان الأراضي الجماعية إلى جانب إحداث الأسواق، منطلقا لبروز واقع معيشي جديد سمته الأساسية تعدد مظاهر الحرمان وأبعاد الفقر. التي ستستمر بلا شك بعد الاستقلال، مما جعل المنطقة من أكثر المجالات فقرا بالمغرب، حسب نتائج الإحصاء الأخير لسنة 2014.

القسم الثاني:

أنشطة اقتصادية متعددة تتأسس على مقاومة الفقر

مقدمة القسم:

تشكل معالجة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان، أساس دراسة ظاهرة الفقر وواقع الفقراء. لذلك كان لابد من التطرق في هذا القسم إلى الأنشطة التي تميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، ولعل أبرز هذه الأنشطة هو ما يتعلق بالزراعة المعيشية الموسمية، التي ترتبط إنتاجيتها بطبيعة الأراضي الصالحة للزراعة وحجم الاستغلاليات، وكذلك بأساليب استغلال الأراضي وأنماط الإنتاج الزراعي. ولا شك أن هذه النشاط الزراعي يتميز بتباينات هامة تنسجم طبعا مع تباينات الظروف الطبيعية.

كما يتضمن هذا القسم معالجة باقي الأنشطة الفلاحية التي تعتبر تارة ثانوية وتارة أخرى أساسية حسب ظروف كل وحدة سوسيومجالية. تتمثل هذه الأنشطة في تربية الماشية التي تحتل مكانة معتبرة ضمن مصادر عيش السكان، إلى جانب تربية النحل التي تتسم بأهميتها كذلك. إلا أن حضور هذين النشاطين يتفاوت حسب الوحدات السوسيومجالية، كما تتفاوت مكانتهما وأهميتهما، وبالتالي تأثيرهما على معيشة السكان.

إن صورة فقر الدخل لا يمكن أن تتحقق بالاكتفاء بالمداخيل الفلاحية، دون التطرق لباقي مصادر الدخل غير الفلاحية والتي تتميز بأهميتها وتباينها هي الأخرى. وتعتبر الجندية والهجرة من أبرز هذه الأنشطة، دون أن ننسى الأنشطة التجارية والخدماتية والسياحية التي لا يمكن إغفالها.

انطلاقا مما سبق يتمثل الهدف الأساسي من هذا القسم، في جرد وحصر المداخيل على اختلافها، رغم صعوبة هذه العملية، التي عادة ما تخضع لتقديرات مستمدة من البحث الميداني، وبالتالي العمل بمتوسطات للدخل تكون لها دلالتها في التعرف على مستوى فقر الدخل بين الأسر قياسا بالعتبة الوطنية. ويتكون هذا القسم من فصلين:

- ✓ الأول يبحث في: واقع الأنشطة الزراعية المعيشية وعلاقتها بتكريس الفقر الموسمي
- ✓ الثاني يدرس: مداخيل متعددة لكنها تظل غير كافية لسد حاجيات العيش المتنامية

الفصل الرابع:

أنشطة زراعية معيشية تكرس الفقر الموسمي

مقدمة الفصل:

ترتبط ظاهرة الفقر القروي بدراسة الظروف الاقتصادية وخصوصا النشاط الزراعي، بهدف الوقوف على مدى تحقيق السكان لاكتفائهم الذاتي وكذلك جرد وحصر مداخيل الأسر المستمدة من هذا النشاط. لذلك كان لابد من التطرق في هذا الفصل إلى النشاط الزراعي الذي ميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط.

ترتكز دراسة النشاط الزراعي على جوانب متعددة، لعل أبرزها طبيعة الأراضي الصالحة للزراعة وحجم الاستغلاليات وكذلك أنماط ملكية الأرض، إلى جانب استحضار أساليب استغلال الأراضي التي تشكل مؤشرا قويا على واقع هذا النشاط. كما سيتم التطرق أيضا لحجم الإنتاج الزراعي والنظر إلى مدى تحقيقه للاكتفاء الذاتي ومستوى التسويق الذي يميز المجال.

I. طبيعة الأراضي الصالحة للزراعة وحجم الاسغلاليات:

يتميز مجال البحث بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة الانتشار الواسع للغابات، إلى جانب قوة الانحدارات التي تتميز في كثير من الأحيان ببروز نتوءات صخرية تحول دون استصلاح الأراضي. تنتشر الأراضي الزراعية على شكل أراضي مجهرية ومتفرقة، يغلب عليها الملك الخاص العرفي، هذا ما يجعل من الأرض بعدا أساسيا في دراسة الفقر، باعتبارها أحد أبرز موارد العيش.

1. تتباين طبيعة الأراضي الزراعية حسب الوحدات السيوسيومجالية:

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بقلة الأراضي الصالحة للزراعة، التي تنتشر في الغالب على شكل جيوب زراعية متداخلة بشكل واضح مع المجال الغابوي. كما أن غلبة الانحدارات المتوسطة والقوية، ساهمت بلا شك في انحصار الأراضي المسقية، التي تتنشر خصوصا بالمنخفضات. رغم هذا التشابه العام الذي يميز مجال البحث، نجد تباينا هاما يطبع من جهة المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة، ومن جهة ثانية نجد كذلك تفاوتا بارزا لمساحة الأراضي المسقية، هذا ما يعبر عنه الجدول التالي الذي يقارن بين الجماعات الثلاث التي تتقاسم مجال البحث.

بلا شك يعبر تفاوت توزيع الأراضي الصالحة للزراعة وخاصة المسقية منها، عن تفاوت لنسب للفقر، وبذلك تعد الدواوير الأقل امتلاكا للأرض الزراعية هي الأكثر فقرا، كحالة دوار أفوزار والخيربات بالمجال الهامشي، لأن الحرمان من الأرض الزراعية المنتجة، هو حرمان من منتجات متعددة تخفف من الأعباء المالية للتغذية.

جدول رقم 10: توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بالجماعات المتقاسمة لمجال البحث

الجماعات	المساحة الإجمالية	المساحة الصالحة للزراعة	النسبة (%)	الملاك	الأراضي الصالحة للزراعة (الهكتار)				متوسط ملكية الفلاحين (الهكتار)
					البورية	النسبة (%)	المسقية	النسبة (%)	
باب بودير	15800	2000	12,6	548	1880	94	120	6	3,6
مغراوة	74263	5600	7,5	1319	5320	95	280	5	4,2
بويبلان	32335	1250	3,8	370	1200	96	50	4	3,4
المجموع	122398	8850	23,9	2237	8400	95%	450	5%	3,7

Source : PROJET DE DÉVELOPPEMENT RURAL DANS LES ZONES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA (PDRMT), DIRECTION PROVINCIALE DE L'AGRICULTURE DE TAZA, Janvier 2010, p :61.

يلاحظ من خلال الجدول أن جماعة باب بودير تعتبر الأوفر حظا من حيث مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، بنسبة تناهز 12.6% من مجموع أراضي الجماعة، تمثل الأراضي المسقية نسبة محدودة لا تتجاوز 6% من مجموع الأراضي الزراعية. ولابد من الإشارة إلى أن جماعة باب بودير تضم أغلب الدواوير التي شملها البحث بالوحدة السوسيومجالية المنفتحة. أما بالنسبة لجماعة مغراوة والتي تضم مزيجا من الدواوير يغطي الجماعات الثلاث، فيلاحظ أنها أقل حظا من حيث الأراضي الصالحة للزراعة التي لا تتعدى 7.5% فقط، منها 5% أراضٍ مسقية.

أما جماعة بويبلان فتعد الأكثر فقرا من حيث نسبة الأراضي الصالحة للزراعة التي لا تتجاوز 3.8% فقط منها 4% أراضٍ مسقية. يتضح من خلال المقارنة بين الجماعات الثلاث أن هناك تدرجا لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة، يعطي هذا التدرج ثلاثة مستويات متفاوتة لتوزيع الأراضي.

تظهر أهمية هذه المستويات الثلاث، من خلال التقسيم الذي شمل مجال البحث، حيث تمت مراعاة تجانس الوحدات السوسيومجالية، وبالتالي تجاوز المفارقات التي تنتج على التقطيع الإداري، الذي يعيق الفهم العميق للبنيات الاقتصادية. يتميز توزيع الأراضي بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بتباينات هامة أثرت بشكل ملحوظ على تطور الأنشطة الاقتصادية، ويمكن اختزال هذه التباينات بين الوحدات كما يلي:

✓ الوحدة السوسيومجالية المنفتحة: تعتبر الأقل ارتفاعا والأقل انحدارا، وتمتد انطلاقا من هوامش ضاية شيكر إلى حدود بعض دواوير المنخفضات المجاورة لمركز مغراوة. تتميز هذه الوحدة بوفرة أراضي المنخفضات التي تشكل الأراضي المسقية، ومن بين أهمها المجال الزراعي لدواري سيدي مجبر وأدمام. كما أن إطلال الدواوير على الطريق المعبدة ساهم في تطور الإنتاج الزراعي، لكونه سهل عمليات الإنتاج والتسويق. تعد هذه الوحدة الأقل فقرا لما تتوفر عليه من موارد، خاصة الأراضي الزراعية التي توفر منتجات موسمية كثيرة، فضلا عن انفتاحها على الأسواق مما يتيح فرصة هامة لبيع المنتجات الزراعية، وبالتالي تعزيز مداخيل الأسر.

صورة رقم 4: مشهد زراعي بدوار العنصر



صورة رقم 5: مشهد زراعي بمنخفض شيكر



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

✓ الوحدة السوسيومجالية الانتقالية: لا تختلف كثيرا هذه الوحدة عن سابقتها، إلا أنها تعد أكثر انحدارا من سابقتها، كما أن أغلب الدواوير بهذه الوحدة ترتبط بمسالك فقط. تتميز هي الأخرى بوفرة الأراضي المسقية، ولعل أبرزها المجال الزراعي لدواري القلعة وآيت اسماعيل، ومجال الزراعة البورية بتسدال والوجيق. تعتبر هذه الوحدة أكثر فقرا من سابقتها، سواء من حيث هيمنة الأراضي البورية التي تحرم السكان من منتجات الزراعة المعيشية أو من حيث الخدمات والتجهيزات.

صورة رقم 6: مشهد زراعي بدوار آيت اسماعيل



صورة رقم 7: مشهد زراعي بدوار القلعة



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2019

✓ الوحدة السوسيومجالية الهامشية: تعد هذه الوحدة الأكثر عزلة وفقرا، وتتميز أراضيها بانحدارات قوية، وتربتها فقيرة غالبا ما تحتفظ بخصائص الصخرة الأم. وتمتد بالدواوير المجاورة للواد البارد، وكذلك بدواوير تامطروشت، تتميز بأنشطة بسيطة غايتها توفير جزء من المنتجات الفلاحية الموسمية الموجهة للاستهلاك المنزلي، هذا ما يدفع سكان هذه الوحدة للبحث عن ممارسة أنشطة أخرى أبرزها تربية الماشية، التي تشكل أساس الدخل والإنفاق بالنسبة للأسر.

صورة رقم 8: مشهد زراعي بدوار الخيربات

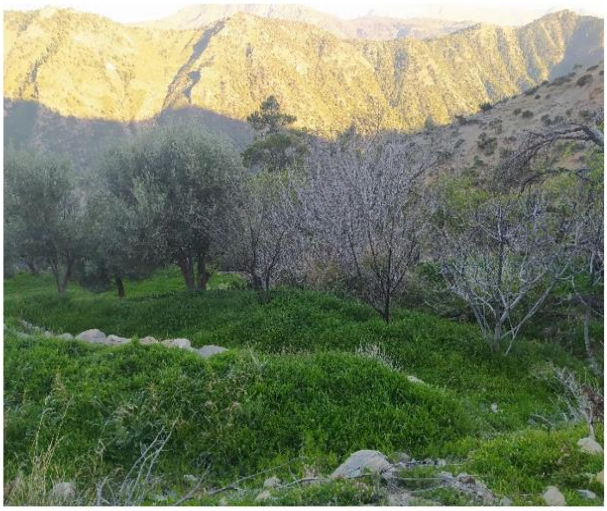

صورة رقم 9: مشهد زراعي بتامطروشت



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2019

2. سيادة استغلاليات مجهرية ومتفرقة:

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، بهيمنة واضحة للملكية المجهرية، التي تقل عن هكتارين، مقابل محدودية الملكية الكبيرة للأرض التي تفوق 8 هكتارات، واقع يستنتج من خلال الملاحظة المباشرة للمجال الزراعي للدواوير، حيث يظهر ضيق واضح للمشارات الزراعية. وتجب الإشارة إلى أن أكثر الأسر فقرا بالوحدات السوسيومجالية الثلاث، هم أصحاب الملكيات المجهرية، الذين يعملون على ممارسة أنشطة أخرى لسد حاجيات العيش، في ظل ضعف المداخيل الزراعية وأحيانا انعدامها. ولتوضيح الصورة أكثر عن طبيعة الملكية نقدم الجدول التالي.

جدول رقم 10: البنية العقارية ببعض دواوير الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط

الجماعة	الدوار	الملاك	قطع الأرض	المساحة الإجمالية	مساحة أكبر ملكية	مساحة أصغر ملكية	متوسط عدد القطع لكل أسرة	المساحة المتوسطة لكل قطعة	متوسط المساحة لكل أسرة
بوبيلان	تامطروشت	30	98	56	8	0,25	3	0,6	1,9
	تنكرارامت	22	76	46	14	0,2	3	0,6	2,1
مغراوة	تلاجدوت	33	177	38	5	0,05	5	0,2	1,2
باب بودير	أدمام	41	313	24	4	0,05	8	0,1	0,6
	سيدي مجبر	29	129	30	5	0,05	4	0,2	1
المجموع أو المتوسط		155	793	194	7,2	0,12	4,5	0,34	1,36

Source : PROJET DE DÉVELOPPEMENT RURAL DANS LES ZONES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA (2010),op.cit, p :143.

يوضح الشكل مدى التفتت الحاصل على مستوى الملكيات، حيث لا يتجاوز متوسط المساحة لكل قطعة حوالي 0.34 هكتارا. يرجع هذا الوضع إلى ما عرفته ملكية الأرض من تفتت مستمر، خلال العقود الماضية، خاصة بالنسبة للدواوير التي كانت تعرف نزوحا قويا، كما يوضح الشكل التالي.

شكل رقم 11: تطور توزيع ملكية الأرض بدواري أدمام وتمورغوت بين 1985 و2019 حسب عدد الأسر

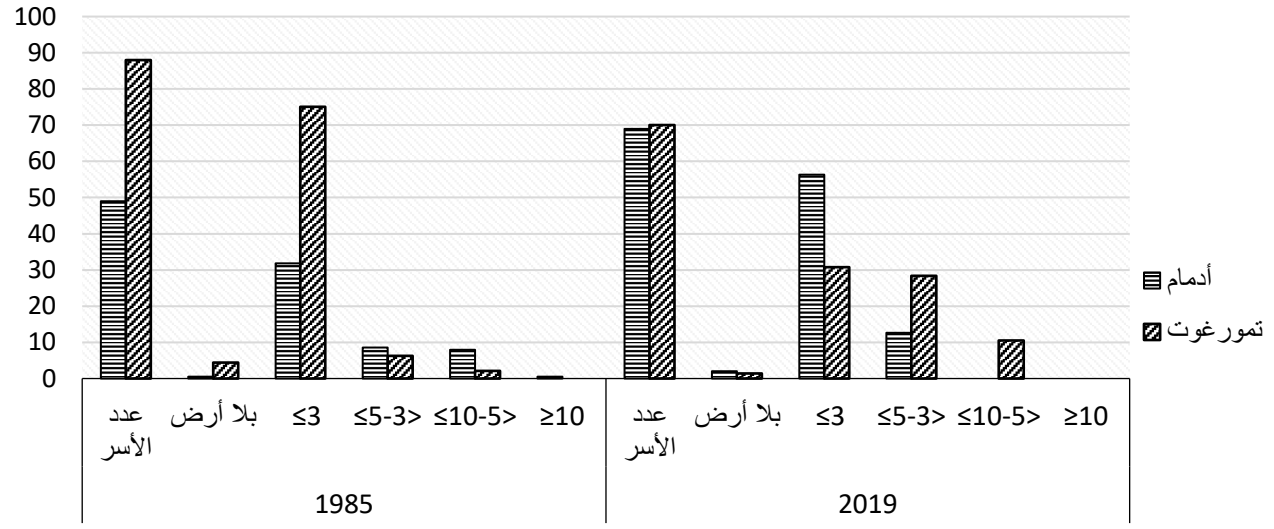

Source: Idil Amar (2000) op.cite et travaile de terraine 2017 -2019

يلاحظ من خلال الشكل أن توزيع الأراضي عرف تطورا متباينا بين دواري أدمام وتمورغوت، اللذان يندرجان ضمن الوحدة السوسيومجالية المنفتحة. تميزت الفترة التي تعبر عنها سنة 1985، بالنسبة لدوار تمورغوت بعدد هام من الأسر بلغ 88 أسرة، وعلى مستوى توزيع الأراضي، نجد أقل من 5 فلاحين بلا أرض، إضافة إلى غلبة الملكية التي تقل عن 3 هكتارات والتي تتعلق بأكثر من 75 أسرة، مقابل الضعف الشديد للملكية التي تفوق 5 هكتارات والتي خصت أسرتين فقط. أما دوار أدمام فتميز بعدد أسر أقل بلغ 49 أسرة فقط، لذلك فقد تميز بتوزيع أكثر إيجابية، حيث أن فئة الفلاحين بلا أرض لم تتعد فلاحا واحدا، وبالنسبة لتوزيع الأراضي نجد كذلك هيمنة واضحة للملكية التي تقل عن 3 هكتارات، بنسبة 31 أسرة أي أكثر من نصف الأسر، لكن مع تسجيل حضور وازن للملكية التي تفوق 5 هكتارات بالنسبة لحوالي 8 أسر.

أما في سنة 2019 فتتحرك هذه المؤشرات بشكل منعكس، حيث ستصبح أراضي دوار أدمام أكثر تفتتا، جراء تزايد عدد الأسر الذي بلغ 69 أسرة، هذا ما زاد من أثر التوارث على حجم الملكية، لذلك نجد فئة الذين لا يملكون الأرض تزايدت ولو بشكل محدود، كما أن الملكية الصغيرة التي تقل عن 3 هكتارات سترتفع حيث تشمل 56 أسرة، وستصبح الملكية التي تفوق 5 هكتارات منعدمة. على عكس دوار تمورغوت الذي سجل تراجعا للملكية الضيقة، التي انخفضت لتشمل 30 أسرة (أقل من 3 هكتارات)، مقابل تزايد الملكية التي تفوق 5 هكتارات، لفائدة 10 أسر. ويعود هذا التحول إلى التراجع الديموغرافي الذي عرفه دوار تمورغوت، إذ تقلص عدد الأسر من 88 أسرة 1985 إلى 70 أسرة

سنة 2019، مما نشط من عمليات بيع الأراضي، خصوصا وأن الدوار يضم عددا هاما من المتقاعدين العائدين الذين عملوا على توسيع حيازاتهم، دون أن ننسى طبيعة محيط تموروغوت حيث توجد بعض الأراضي العارية، هذا ما أتاح فرصة استصلاحها. على عكس دوار أدمام المحاصر بين مجال غابوي كثيف وشديد المراقبة، إضافة إلى النمو الديموغرافي الذي عرفه، إذ انتقل عدد الأسر من 49 أسرة إلى 69 أسرة خلال نفس الفترة.

تطبع حالة دوار أدمام معظم الدواوير التي تقع بالمنتزه الوطني لتازكا، كدوار القلعة أو عين بشار. كما أن حالة دوار تمورغوت تميز كذلك الدواوير التي تقع ما بين مغراوة وبوبيلان، حيث كان لاستصلاح الأراضي إلى حدود العقد الأول من هذا القرن دور حاسم في الحفاظ على حجم أقل تفتتا للملكية، وبالتالي التخفيف من أثر التوارث. وتجب الإشارة إلى أن هذه المنطقة تعد منطقة طاردة للسكان بسب العزلة التي يعيشونها، على عكس المنطقة المنفتحة التي تعتبر منطقة استقرار، إذ يستفيد السكان من ولوجية مقبولة عموما. ولتوضيح أعمق لهذا التباين بين الوحدات السوسيومجالية نقدم الجدول التالي الذي يعبر عن نفس التوجه الذي طبع تحول توزيع الأراضي.

جدول رقم 11: توزيع الاستغلاليات ونوعيتها ارتباطا بفئات الأعمار بالوحدات السوسيومجالية:

الوحدات	فئات الملكية	عدد الأسر	المساحة بالهكتار	متوسط المساحة	ملاك الأراضي المسقية	الأراضي المسقية بالهكتار	متوسط المساحة	الفئات العمرية للملاك		
								<45	≥45; <65	≥65
المنفتحة	0	5	0	0	17	0	0	4	1	0
	<1	14	9	0,6	49	44	0,9	9	5	0
	≥1 - 2 <	28	54	1,9	25	47	1,8	15	10	2
	≥ 2 - 4 <	40	114	2,8	9	23	2,5	6	26	8
	≥ 4 - 6 <	11	56,5	5,1	0	0	0	0	6	5
	≥ 6 - 8 <	2	15	7,5	0	0	0	0	0	0
	≥8	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	249	3,5	83	114	1,7	30	47	15
الانتقالية	0	3	0	0	24	0	0	3	0	0
	<1	11	7	0,6	52	46	0,8	7	4	0
	≥1 - 2 <	27	51	1,8	21	39	1,8	14	10	3
	≥ 2 - 4 <	50	169	3,3	0	0	0	2	39	9
	≥ 4 - 6 <	9	51	5,6	0	0	0	0	5	4
	≥ 6 - 8 <	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	≥8	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	278	2,8	73	85	1,3	26	58	16
المهمشة	0	0	0	0	87	0	0	0	0	0
	<1	5	4	0,8	13	11	0,8	5	0	0
	≥1 - 2 <	21	33	1,5	0	0	0	11	10	0
	≥ 2 - 4 <	54	179	3,3	0	0	0	12	32	10
	≥ 4 - 6 <	14	71	5	0	0	0	0	3	11
	≥ 6 - 8 <	6	41	6,8	0	0	0	0	0	0
	≥8	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	100	328	3,4	13	11	0,8	28	45	21

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019.

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تباينا واضحا بين الوحدات المجالية الثلاث، فيما يتعلق بالمساحة الإجمالية للملكيات المصرح بها، وكذلك بنوعية الأراضي بورية – سقوية، ويبرز بشدة هذا التفاوت بين الوحدتين المنفتحة والانتقالية من جهة والهامشية من جهة ثانية.

تتميز الوحدة الهامشية بخصوصية واضحة تتمثل في قلة الأراضي السقوية، ويشكل هذا الجانب عاملا أساسيا في اعتبارها الأشد فقرا، إذ يساهم الافتقاد لمنتجات الزراعة المعيشية، في استنزاف الميزانية المالية للأسر في الإنفاق الغذائي. يعلق هذا الواقع بدواوير معزولة جدا، كتلك التي تطل على منبع الواد البارد، وبدرجة أقل تلك التي تحيط بمركز تامطروشت، كدواوير: "تمركاس، إسغلي، الخيربات، إزلافن، تاوريرت".

يتمز فلاحو هذه الوحدة بمساحة أكبر للأراضي الزراعية، تقدر بحوالي 328 هكتارا، أغلبها أراضٍ بورية حيث أن 83% من الفلاحين لا يتوفرون على أراضٍ سقوية، كما تعد هذه الأراضي الأفقر والأقل إنتاجية بمجال البحث. وبالنسبة لفئات الأعمار فيلاحظ أن الاستغلاليات الصغيرة التي تقل عن هكتارين تخص فئة الشباب، بينما الاستغلاليات التي تفوق 4 هكتارات هي حكر على الفئة التي تفوق 45 سنة وعلى وجه الخصوص تلك التي تتجاوز 65 سنة، هذا ما يبرز مرة أخرى دور التوارث في تفتت الملكية.

أما الوحدتان المنفتحة والانتقالية، التي تضم دواوير المنخفضات، من قبيل؛ "سيدي مجبر، القلعة، أدمام، العنصر، تامطغوست، تمورغوت، آيت اسماعيل، وتسدال"، فتتميز بتقارب المساحة الإجمالية للأراضي، حيث سجل 249 هكتارا بالنسبة للوحدة المنفتحة و278 على مستوى الوحدة الانتقالية، مع حضور وازن لفئات الاستغلاليات التي تقل عن 4 هكتارات بالنسبة 85 % من الفلاحين كمتوسط للوحدتين، أما بالنسبة للأراضي المسقية فقد سجل بالمجال المنفتح 17% بالنسبة للفئة التي لا تمتلك الأراضي المسقية، مقابل 24% بالمجال الانتقالي و87% بالنسبة للمجال الهامشي.

يشكل امتلاك الأراضي ضمانة حقيقية لعيش السكان خصوصا خلال الموسم الدافئ، حيث تُعفى الأسر من خضر وفواكه الأسواق بفضل ما تنتجه حقولها وأغراسها، مما ينعكس إيجابا على إنفاقها الذي كثيرا ما يوجه لجوانب غير غذائية. نفس التشابه يطبع فئات الأعمار حيث نجد أن الاستغلاليات الصغيرة التي تقل عن هكتارين، ترتبط خصوصا بفئة الشباب التي يقل عمرها عن 45 سنة، بينما الاستغلاليات التي تفوق 4 هكتارات فقد كانت حكرا على الفئتين ما فوق 45 سنة وخصوصا بالنسبة لفئة كبار السن 65 فأكثر.

توضح هذه النسب مرة ثانية وقع التوارث على ملكية الأرض، الذي يساهم بدوره في هجرة البعض واستقرار البعض الآخر، كشكل من أشكال التكيف مع تقلص الملكية، التي لا تكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي لكل الإخوة – الورثة، لذلك فقد اعتبروا مشكلة الأرض هي أساس فقرهم. وبالتالي لابد من التوافق على الاختيار بين البقاء أو الاستقرار. في هذا السياق لقد عبر الكثير من الفلاحين على تدمرهم من صغر الملكية وتفرقها وهيمنة الملك المشترك، كما يعبر الشكل التالي.

شكل رقم 12: ملكية الأرض، طبيعتها ومصدرها

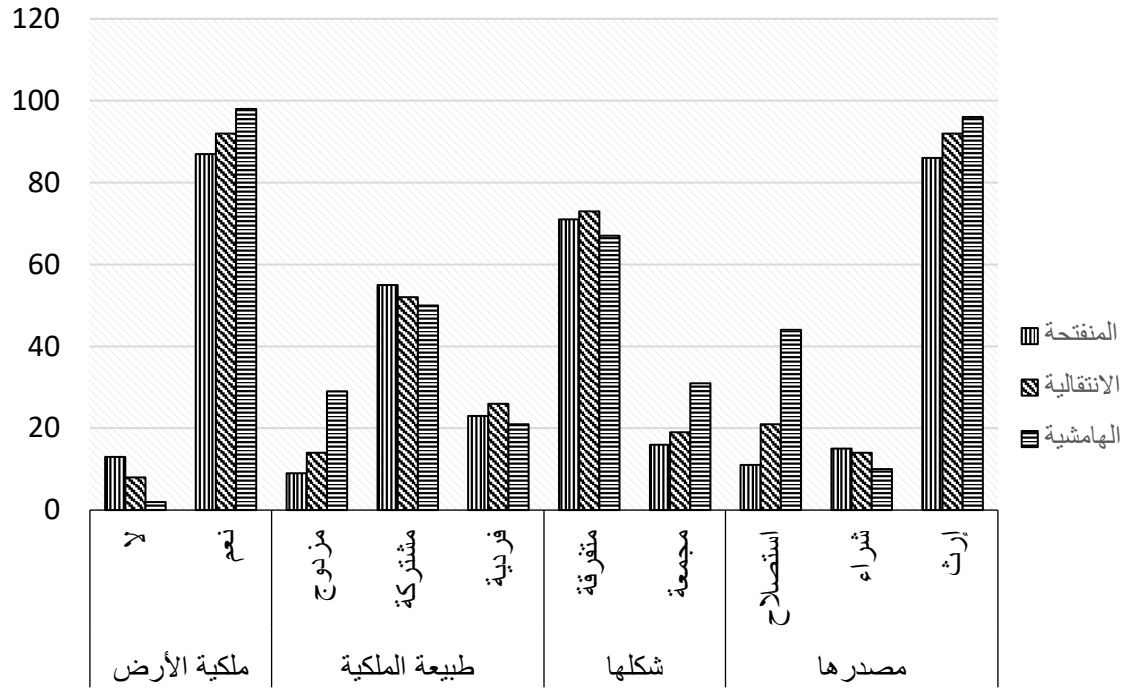

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يبدو واضحا من خلال الشكل أعلاه، أن هناك تقاربا بين الوحدات الثلاث، فعلى مستوى ملكية الأرض، يتميز المجال المنفتح بتزايد واضح لفئة الفلاحين الذين لا يمتلكون الأرض، وكما سلف الذكر يعود ذلك إلى الهجرة المبكرة التي عرفتها هذه الدواوير، والتي لازلت تحتفظ بحمولة ديموغرافية هامة رغم استمرار هجرة السكان. على عكس المجال الهامشي الذي يتميز بملكية جيدة للأرض (الفقيرة)، حيث استفاد السكان من توسيع استغلالياتهم، من خلال الاستصلاح الذي يغيب عن الوحدة المنفتحة خصوصا، التي يقع الكثير من دواويرها ضمن حدود المنتزه الوطني لتازكا وبالتالي تخضع لمراقبة صارمة.

3. أنماط ملكية الأرض وهيمنة الأراضي غير المحفظة:

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط على غرار الكثير من المناطق الجبلية، ببنية عقارية معقدة تعيق تطور الأنشطة الفلاحية، وتضيع على السكان فرص الاستثمار الفلاحي الذي يمكنه أن يساهم في تحسين ظروفهم. ويبين الجدول التالي توزيع الأراضي بالجماعات المتقاسمة لمجال البحث، حسب وضعيتها القانونية وعدد الحيازات.

الجدول رقم 12: أنماط ملكية الأرض بالجماعات المتقاسمة لمجال البحث

الجماعات	الأراضي الصالحة للزراعة	أراضي الملك الخاص		أراضي الملك الجماعي		الأحباس		ملك الدولة
		المساحة	الحيازة	المساحة	الحيازة	المساحة	الحيازة	المساحة
باب بودير	2000	1050	280	950	270	-	-	-
مغراوة	5600	4245	1099	355	250	-	-	-
بوييلان	1250	1000	320	250	80	-	-	-
المجموع	8850	5927	1699	1555	600	-		-

Source : PROJET DE DÉVELOPPEMENT RURAL DANS LES ZONES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA (2010), op.cit, p :150.

يلاحظ من خلال الجدول، أن توزيع الأراضي يشمل وضعيتين قانونيتن كما يلي:

✓ أراضي الملك الخاص: وهي الأراضي التي تعود للأفراد الذين حصلوا عليها إما عن طريق التوارث أو الشراء أو الاستصلاح. وتتميز الجماعات المتقاسمة لمجال البحث بحضور وازن للملك الخاص، خصوصا بمغراوة حيث تفوق نسبته 75.8%، وبوييلان بحوالي 80%، بينما تقل هذه النسبة بجماعة باب بودير إلى ما يناهز 52%.

✓ أراضي الملك الجماعي: هي أراضي في ملكية الجماعة التي لها الحق في الانتفاع دون الحق في التصرف، حسب القوانين المنظمة. ترتفع نسبتها بجماعة باب بودير إلى ما يقارب 48% بينما تقل بشكل هام ببوييلان إلى حوالي 20% ومغراوة 10%. ويشكل استغلال هذه الأراضي التي عادة ما تستغل في الرعي، مشكلة حقيقية للسكان، خصوصا مع تعاقب أجيال من الورثة حيث يصبح تقسيم حق الانتفاع صعبا، ولا بد من الإشارة إلى تدخل الدولة خلال السنوات الأخيرة وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، حيث تقوم بغراسة هذه الأرض بأشجار الزيتون، كما أن هناك حديثا حول تقسيمها على الورثة من أصحاب الحقوق.

✓ أراضي الأحباس: يغيب هذا النظام العقاري بالجماعات المتقاسمة لمجال البحث، وهي "قليلة جدا بالأطلس المتوسط على عكس مناطق أخرى كنواحي فاس والشمال والشرق"[1].

[1] هرهار عبد الله (2005-2006) مرجع سابق، ص: 183.

يوضح المبيان التالي توزيع الأراضي حسب وضعيتها القانونية بالدواوير التي شملها البحث الميداني، والمقسمة على الوحدات السوسيومجالية، ويتضح من خلال الشكل تقارب للمعطيات التي تمت مناقشتها.

شكل رقم 13: الوضعية القانونية للأراضي بالوحدات الثلاث

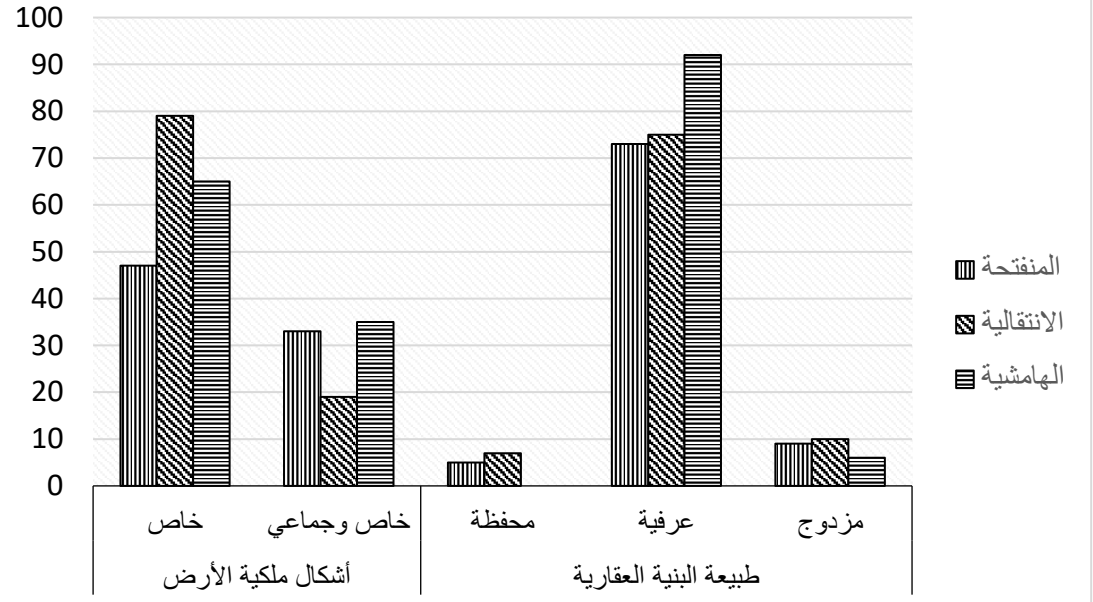

المصدر: البحث الميداني 2017-2019

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه، تسجيل نسب أعلى للملك الجماعي مقارنة بالأرقام السابقة، حيث بلغت الملكية المزدوجة بالمجال المنفتح الذي يطرح مشكلة حقيقية حتى على مستوى دراسة المجال. خصوصا فيما يتعلق بالملكية المزدوجة للأرض (خاصة وجماعية) التي شملت 35.7% مقابل 26% كمتوسط للملكية الجماعية بالجماعات الثلاث. تتمثل المشكلة البحثية على مستوى الأراضي الجماعية، في تناثرها بمجالات متفرقة، فمثلا نجد بعض الدواوير التي تنتمي لفرقة بني بوزارت تمتلك أراضي جماعية بعين فندل بجماعة مطماطة، كما نجد دواوير أخرى تنتمي لولاد الفرح بمغراوة تمتلك أراضي جماعية ببوبيلان. يعود هذا النمط المزدوج لملكية الأرض إلى تاريخ النظام الاقتصادي لقبائل آيت وراين كما تمت مناقشته، حيث كان يقوم على المزاوجة بين نوعين من الأراضي (جبلية / منخفضة).

كما يلاحظ هيمنة واضحة للملك العرفي على الأراضي الخاصة، حيث بلغت بالنسبة للوحدة المنفتحة حوالي 73%، وبالنسبة للوحدة الانتقالية 75%، وارتفعت النسبة إلى 92% على مستوى الوحدة الهامشية. ولابد من الإشارة إلى أن ارتفاع هذه النسب، يرتبط بمسار طويل لاستصلاح الأراضي التي تدخل ضمن الملك الغابوي، خصوصا بالنسبة للمجال الهامشي. يطرح الملك العرفي مشاكل كثيرة بالنسبة للفلاحين، الراغبين في بيع أو شراء الأرض حيث ترتكز المعاملات على شهادة الشهود، إضافة

إلى مشكل آخر يتمثل في حرمان الفلاحين من الحصول على قروض أو الاستفادة من دعم المعدات الفلاحية، نظرا لعدم توفر وثائق ملكية الأرض.

II. أساليب استغلال الأراضي والإنتاج الزراعي:

تعد أساليب الاستغلال ووسائل الإنتاج المعتمدة بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، مجرد ترجمة للنمط الزراعي السائد، فلا شك أن استمرارية هذه الأساليب التقليدية يعبر عن استمرارية الزراعة المعيشية التي تراهن على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

1. سيادة نمط إنتاج تقليدي متباين:

1.1. تتعدد أساليب استغلال الأراضي الزراعية:

ظلت جبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، في معزل عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجبال المغربية، خصوصا جبال الأطلس المتوسط الأوسط التي أصبحت مجالا لإنتاج الفواكه بامتياز، إنتاج غير المشهد القروي للجبل برمته، حيث تحسن السكن وزادت قابلية السكان للاستقرار وتطوير أنشطتهم. أما مجال البحث فقد ظل معزولا عن التحولات المتسارعة التي شهدها القطاع الفلاحي بالمغرب، إذ راكم منذ عقود طويلة مشاكل معقدة ترتبط بإرث التهميش الذي لازال حاضرا بقوة، والذي أعطى أبعادا متعددة للفقر والحرمان.

يتميز الإنتاج الفلاحي بجبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، بهيمنة أسلوب الاستغلال المباشر، لكن بشكل متباين بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، كما يعبر الجدول التالي.

جدول رقم 13: طبيعة استغلال الأراضي

الوحدات السوسيومجالية	فئات الاستغلاليات	استغلال مباشر	استغلال غير مباشر				استغلال مزدوج	المجموع
			استئجار	النصف	الثلث	آخر		
المنفتحة	<1	7	1	1	4	5	6	19
	≥1 - 2 >	17	0	1	5	3	5	28
	≥ 2 - 4 >	33	0	5	2	1	0	40
	≥4 - 6 >	8	0	0	3	2	0	11
	≥ 6 - 8 >	2	0	0	0	0	0	2
	≥8	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	67	1	7	14	11	11	100
الانتقالية	<1	4	0	2	3	3	5	14
	≥1 - 2 >	18	1	2	4	3	2	27
	≥ 2 - 4 >	44	0	0	4	1	2	50
	≥4 - 6 >	8	0	0	1	0	0	9
	≥ 6 - 8 >	0	0	0	0	0	0	0
	≥8	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	74	1	4	12	7	9	100
الهامشية	<1	3	0	0	0	4	2	5
	≥1 - 2 >	17	0	0	0	3	4	21
	≥ 2 - 4 >	49	0	0	2	0	3	54
	≥4 - 6 >	11	0	0	2	0	1	14
	≥ 6 - 8 >	4	0	0	1	0	1	6
	≥8	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	84	0	0	5	7	11	100

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019

يحتل أسلوب الاستغلال المباشر مكانة متميزة لدى الفلاحين، حيث بلغ بالنسبة للوحدة الهامشية 84% وسجلت الوحدة الانتقالية نسبة أقل تمثلت في 74%. أما الوحدة المنفتحة فقد سجلت أقل نسبة وهي 67%، ويرجع هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين، الأول يتمثل في صغر حجم الملكية حيث يلاحظ أنه يرتفع أكثر لدى غير المتوفرين على الأرض وكذلك لدى أصحاب الملكيات الصغيرة التي تقل عن هكتارين، الذين يعملون على توسيع استغلالياتهم الفلاحية من خلال الاستغلال غير المباشر. وبالنسبة للعامل الثاني فيتجلى في تفويت بعض الأسر المهاجرة أراضيها لجيرانها القدماء لاستغلالها مقابل الثلث. كما ارتفعت أيضا نسبة الاستغلال غير المباشر بالنسبة لفئة الملكيات المتوسطة التي تفوق 4 هكتارات، حيث يلجأ بعض الملاك من المهاجرين خصوصا، إلى تفويت أراضيهم وأغراسهم لفلاحين معروفين

باجتهادهم، مقابل الحصول على ريع جاهز يتمثل في الثلث. وعموما يمكن التمييز بين أشكال الاستغلال التالية[1]:

أ. الاستغلال المباشر: وهو استغلال مباشر من طرف الفلاحين الذين يرتبطون بقوة بأراضيهم، يتميز في الغالب بنمط إنتاج أسري إذ ينخرط مختلف أفراد الأسرة في عمليات الإنتاج. يخص هذا الأسلوب الملكيات المتوسطة التي تتراوح بين 2 و4 هكتارات، وقد بلغ بالمجال المنفتح 33%، و44% بالنسبة للمجال الانتقالي، وقد ارتفعت النسبة على مستوى المجال الهامشي حيث بلغت 49%. يتميز هذا الشكل في الغالب بإنتاج متوسط وأحيانا ضعيف، في بعض الحالات التي يكون للفلاح دخل آخر غير فلاحي، ويهيمن على هذا الشكل إنتاج موجه لسد الحاجيات الغذائية الأساسية للأسر، كالحبوب والقطاني والخضر الموسمية. يصرح الكثير من الممارسين لهذا النوع من الاستغلال، باحتمال تحولهم لاستغلال غير مباشر في حالة الهجرة أو إيجاد دخل بديل، كما أكد البعض الآخر الذي يعول على الأنشطة الفلاحية، عن رغبته في ممارسة استغلال مزدوج لكون أرضه غير كافية، خصوصا مع استمرارية تفتت الملكية بسبب التوارث.

ب. الاستغلال غير المباشر: وهو استغلال من طرف فلاحين غير مالكين لمدة زمنية محددة، مقابل حصة من الإنتاج والأرباح، وفق شراكة مع ملاك الأرض. وهناك العديد من أنماط هذه الشراكة:

- ✓ نظام النصف: يعبر عن تعاقد بين طرفين، الأول يمتلك الأرض ووسائل الإنتاج والثاني يمتلك قوة العمل ووسائل الإنتاج كذلك. عادة ما يستمر هذا التعاقد لمدة سنة تنطلق من موسم الحصاد إلى الموسم الموالي، تعاقد قابل للتجديد حسب رغبة الطرفين. يتأسس هذا التعاقد على مساهمة صاحب الأرض في عملية الحرث إما بالبهائم أو أداء نصف تكلفة حرث الجرار، ويساهم كذلك في البذور وعملية الحصاد، بينما يوظف الطرف الآخر قوة عمله اليومية بالاستغلالية، ويحصل مقابل ذلك على نصف المنتوج أو نصف قيمته المالية حينما يباع.
- ✓ نظام الخماسة: هو تعاقد بين مالك الأرض وطرف آخر يملك قوة العمل فقط، ومعروف بالاجتهاد والتحمل، حيث تدفعه ظروفه الاقتصادية إلى القبول بهذا النظام، رغم مكانته المتدنية بالنسبة للمجتمع المغربي عموما. في الغالب يتم هذا التعاقد خلال آواخر فصل الصيف وينتهي بعد حولي 9 أشهر، أي بعد الانتهاء من جمع المحاصيل، حيث يحصل الخماس على خمس المحصول، وله الحق في تجديد العقد أو إلغائه حسب رغبته. ولم يعد هذا النوع ذي أهمية كما كان سابقا، حيث تمت مصادفة حالتين فقط.

[1] البحث الميداني، 2017 - 2019

✓ نظام الثلث / الخبزة: وهو نظام يتأسس على تعاقد بين مالك للأرض وبين فلاح آخر يملك وسائل الإنتاج خصوصا البهائم، ولا يملك الأرض أو لديه ملكية مجهرية غير كافية لسد حاجيات العيش. عادة ما يستغرق التعاقد سنة واحدة قابلة للتجديد، ويبدأ بعد نهاية موسم الحصاد وينتهي مع بعد جمع المحاصيل خلال الموسم الموالي. يمنح هذا النظام لمالك الأرض ثلث الإنتاج مقابل ثلثين لمالك وسائل الإنتاج.

✓ نظام الاستئجار: وهو نظام جديد بالنسبة للمناطق الجبلية عموما، وعادة ما يشمل الأراضي الخصبة، ينتشر بشكل محدود بالمجال المنفتح والانتقالي. يقوم على استئجار الأرض مقابل مبلغ مالي معروف حسب مساحتها لمدة سنة قابلة للتجديد.

✓ نظام العزابة: يتطلب وجود "لعْزيب" أي استغلالية يسكنها العزاب ويديرها. وقد تمت ملاحظة بعض هذه الحالات بمنطقة بويبلان، حيث أن أصحاب العزيب عادة ما يقيمون بالمدن المجاورة، كمدينة تاهلة، بينما يتكفل العزاب والذي يفترض فيه أن يكون مربيا للماشية هو أيضا برعاية القطيع، مقابل عدد من رؤوس الماشية سنويا حسب حجم القطيع، وكذلك قطعة أرض للزرع في حالة ملكية صاحب العزيب للأرض وكذلك مقابل دعم مالي شهري أحيانا، في بعض الحالات لا يتعدى 200 درهما.

2.1. هيمنة واضحة لوسائل الإنتاج التقليدية:

تعبر وسائل الإنتاج الفلاحي عن الواقع المعيشي للسكان، فهيمنة الوسائل التقليدية غالبا ما يرتبط بالعزلة والفقر، أما حينما يتم تجديد الوسائل وتحديث الضيعات الفلاحية، كحالة ضيعات الأطلس المتوسط الأوسط، فعادة ما تقابله ولوجية جيدة للدواوير فضلا عن انخفاض معدلات الفقر، لأن تحديث وسائل الإنتاج يرتبط باستثمارات مالية غير متوفرة طبعا لدى السكان. كما يساهم ضيق الاستغلاليات الذي يرتبط بالارتفاع والانحدار، في حفاظ الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، على وسائله الإنتاجية الموروثة، خصوصا على مستوى الحرث والحصاد، وعموما لم تعرف هذه الوسائل تجديدا واضحا بمختلف الوحدات السوسيومجالية، باستثناء بعض التفاوتات، كما يعبر الجدول التالي.

شكل رقم 14: وسائل الإنتاج المعتمدة

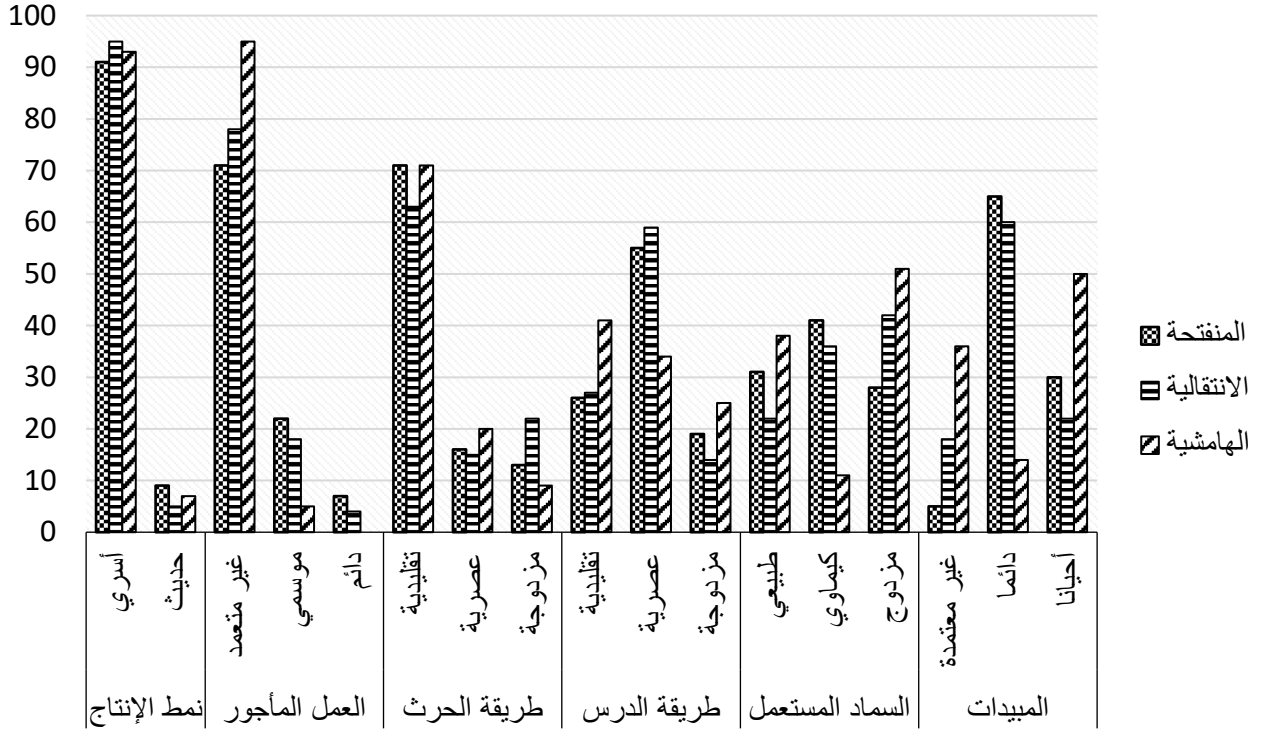

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الجدول هيمنة واضحة لنمط الإنتاج الأسري، الذي يتميز بعمل مختلف أفراد الأسرة خصوصا الذكور في الاستغلالية الزراعية، إذ عبر أكثر من 90% من الفلاحين على محافظتهم على هذا الشكل، ومع انخفاض طفيف جدا له بالمجال المنفتح، ومما لا شك فيه أن نمط الإنتاج الأسري يتماشى مع الاستغلاليات الضيقة وكذلك البورية ولو كانت متوسطة، لأن الأعمال اليومية عادة ما تكون مخففة لا تحتاج لأيدي عاملة كثيرة.

أما بالنسبة للعمل المأجور فيسجل تباينا هاما بين الوحدتين المنفتحة والانتقالية من جهة، والوحدة الهامشية من جهة ثانية، حيث يلاحظ حضوره الوازن بالأولى، إذ عبر حوالي 22% على اعتماده موسميا، وحوالي 7% فقط بشكل دائم، ويرجع هذا الارتفاع إلى الهجرة الكثيفة للشباب فضلا عن توفر تكلفة استئجار المياومين بفضل تحويلات الأبناء سواء المهاجرين أو الموظفين وخصوصا بسلك الجندية.

تعيش الوحدة الهامشية وضعا مغايرا من حيث العمل المأجور الذي ناهز 5% فقط، ويرجع هذا الانخفاض إلى عاملين أساسيين؛ الأول يرتبط بقلة الموارد المالية بهذه المنطقة الفقيرة، التي تعتمد على إيرادات الماشية لتأمين حاجيات عيشها، إضافة إلى محدودية الأنشطة الزراعية المسقية، أما العامل الثاني فيتجلى في استمرارية العمل بأشكال التضامن التقليدي الذي يستفيد من وجود عدد لا بأس به من الشباب. على رأس هذه التضامنات التبادلية نجد التويزة وأدوال (المناقلة بالنسبة لغياثة: تبادل أيام

العمل). يعتبر الحفاظ على التويزة خصوصا، ضمانة حقيقية لإنجاز الأنشطة الزراعية، في ظل عدم قدرة معظم الفلاحين وخصوصا الفقراء منهم على استئجار المياومين خلال موسم الحصاد.

أما بالنسبة لطريقة الحرث والحصاد فيلاحظ، اعتماد طريقة الحرث العصرية بشكل محدود تقل عن 20%، لكونها تقتصر على المناطق الأقل انحدارا سواء بالمجال المنفتح كدوار سيدي مجبر أو شيكر ومجالات واسعة بمغراوة، أو حتى بالمجال الهامشي لتامطروشت، حيث يمكن ضعف الانحدار من استعمال الجرار، الذي يتأثر كذلك بحجم الملكية، فرغم انبساط الأرض بالكثير من الاستغلاليات، فإن ضيقها يشكل مانعا لاستعمال الجرار، لذلك فقد أكد حوالي 70% من عينة البحث، على اكتفائهم بالحرث التقليدي، دون أن ننسى وجود فئة تزاوج بين الطريقتين، إذ تفضل استعمال الجرار بالاستغلالية التي تقارب أو تفوق هكتارا، والحرث "بالزوجة" بالنسبة للاستغلاليات المجهرية.

يسجل اختلاف واضح كذلك بالنسبة لبعض التقنيات، فإذا كان فلاحو المجال المنفتح والانتقالي يعملون وفق التقنيات المعروفة بالوسط القروي المغربي، كزرع القطاني حسب تقنية الخط، فإن أغلب فلاحي المجال الهامشي لازالوا يحتفظون بتقنيتهم القديمة حيث يزرعونه كما تزرع الحبوب، مما يعيق الحرث حوله وبالتالي يقلل من المردودية، والصورة التالية توضح الفرق في تقنية الزرع.

صورة رقم 10: مشارة زراعية بدوار العنصر صورة رقم11: مشارة زراعية بدوار الخيربات





المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

أما على مستوى درس المحصول الزراعي من الحبوب، فيلاحظ حضور وازن للطريقة العصرية، التي ترتبط باستعمال آلة الدرس الثابتة التي تشتغل بواسطة الجرار، حيث ناهز استعمالها بالمجال المنفتح والمجال الانتقالي حوالي 60%، ولا بد من الإشارة إلى أنه أيضا يتم استعمال آلة

الحصاد المتحركة بالمجال الأقل انحدارا كمنخفض شيكر الواسع والأراضي المحيطة بمغراوة خصوصا. أما الطريقة التقليدية فتميز الدواوير الهامشية الأكثر انحدارا، كدواري الخيربات وأفوزار.

وبالنسبة لاستعمال الأسمدة الكيماوية، فيلاحظ اعتمادها خصوصا بمجالات زراعة الحبوب كمنخفض شيكر ودوار تيسدال، حيث تبلغ نسبة اعتمادها بالمجال المنفتح 41%، ويتم العمل أيضا بالمزاوجة بين الأسمدة الكيماوية وبين السماد الطبيعي بحوالي 28%. يسجل المجال الانتقالي نسبا قريبة شيئا ما مع المسجلة بالمجال المنفتح. أما بالنسبة للمجال الهامشي فقد بلغت نسبة استعمال السماد الطبيعي 38%. بينما بلغت نسبة السماد المزدوج 51%، ولا بد من الإشارة إلى أن الأسمدة الكيماوية غالبا ما تعتمد في زراعة الحبوب، أما بالنسبة للخضروات فيتم اعتماد السماد الطبيعي كما توضح الصورتان. وتجب الإشارة إلى أن أغلب الفلاحين يرجعون ضعف اعتماد الأسمدة الكيماوية لظروفهم المعيشية الصعبة، حيث تستحوذ التغذية على نفقاتهم، مما يجعلهم يكتفون بالسماد العضوي المحلي.

صورة رقم 12: اعتماد السماد الطبيعي بالقلعة



صورة رقم13: اعتماد السماد الطبيعي بالخيربات



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2019

وبالنسبة للمبيدات فيلاحظ اعتمادها كذلك بالمجال المنفتح والانتقالي، ويقل بالمجال الهامشي. وللتفصيل أكثر في وسائل الإنتاج المعتمدة وتبايناتها بين الوحدات الثلاث، نقدم الجدول التالي.

جدول رقم 14: طبيعة وسائل الإنتاج المعتمدة

الوحدات السوسيومجالية	فئات الاستغلاليات	نمط الاستغلال		اليد العاملة			طريقة الحرث			طريقة الدرس			السماد المستعمل			المبيدات		
		أسري	حديث	غير متعمدة	موسمية	دائمة	تقليدية	عصرية	مزدوجة	تقليدية	عصرية	مزدوجة	طبيعي	كيماوي	مزدوج	غير معتمدة	دائما	أحيانا
المنفتحة	<1	19	0	19	0	0	19	0	0	5	10	4	14	0	5	3	10	5
	≥1 - 2 >	28	0	23	5	0	25	0	3	9	15	4	8	13	7	2	17	10
	≥ 2 - 4 >	37	3	5	30	5	31	0	9	12	19	9	9	22	9	0	27	13
	≥4 - 6 >	7	4	0	5	6	2	8	1	0	9	2	0	4	7	0	9	2
	≥ 6 - 8 >	0	2	0	0	2	0	2	0	0	2	0	0	2	0	0	2	0
	≥8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**91**	**9**	**47**	**40**	**13**	**77**	**10**	**13**	**26**	**55**	**19**	**31**	**41**	**28**	**5**	**65**	**30**
الانتقالية	<1	14	0	14	0	0	14	0	0	3	8	3	9	0	5	1	6	7
	≥1 - 2 >	27	0	25	2	0	21	0	6	9	16	2	5	8	14	4	15	8
	≥ 2 - 4 >	48	2	11	34	5	39	4	7	15	29	6	8	25	17	13	32	5
	≥4 - 6 >	6	3	0	3	6	0	0	9	0	6	3	0	3	6	0	7	2
	≥ 6 - 8 >	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	≥8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**95**	**5**	**50**	**39**	**11**	**74**	**4**	**22**	**27**	**59**	**14**	**22**	**36**	**42**	**18**	**60**	**22**
الهامشية	<1	5	0	5	0	0	5	0	0	2	0	3	5	0	0	4	0	1
	≥1 - 2 >	21	0	21	0	0	21	0	0	10	5	6	4	2	15	11	3	7
	≥ 2 - 4 >	51	3	49	5	0	47	3	4	37	8	9	19	11	24	21	7	26
	≥4 - 6 >	12	2	10	4	0	8	3	3	0	9	5	0	3	11	0	2	12
	≥ 6 - 8 >	4	2	4	2	1	0	4	2	0	4	2	0	5	1	0	2	4
	≥8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**93**	**7**	**89**	**11**	**1**	**81**	**10**	**9**	**49**	**26**	**25**	**28**	**21**	**51**	**36**	**14**	**50**

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019

2. إنتاج زراعي متباين ومحدود التسويق:

1.2. إنتاج زراعي معيشي يحقق الاكتفاء الذاتي موسميا:

يرتبط الإنتاج الزراعي بطبيعة الأراضي من جهة وبالوسائل المعتمدة من جهة ثانية، وكما رأينا فإن مجال البحث يتميز بأراض زراعية محدودة وباعتماد وسائل إنتاج تقليدية تتماشى مع الملكية المجهرية المتفرقة، إضافة إلى الانتشار الواسع للتربة الفقيرة، التي تنعكس سلبيا على إنتاجية الأرض. إذ ينخفض متوسط المردودية بشكل ملحوظ خصوصا بالجبال الأكثر ارتفاعا والمقصود هنا جماعة بويبلان خاصة. وللتفصيل أكثر في كمية وقيمة الإنتاج نقدم الجدول التالي.

الجدول رقم 15: إنتاج الخضروات والبقوليات بالوحدات الثلاث

الوحدات السوسيومجالية	فئات الاستغلاليات	الخضروات والبقوليات الموسمية					
		الاكتفاء الذاتي موسميا	أهم النوع	تحقيق فائض	النوع	مكان التسويق	قيمة الإيرادات
المنفتحة	<1	9	البطاطس	0	البطاطس	على الطريق	0
	≥1 - 2 <	23	الفلفل -	11			5000
	≥ 2 - 4 <	34	الطماطم	21		سوق باب لاربع	7000
	≥4 - 6 <	10	البصل -القرع	8			9000
	≥ 6 - 8 <	2	الخيار- الجزر	2	الفلفل	سوق	14000
	≥8	0	اللفت-الفول	0	القرع	تازة	0
	المجموع أو المتوسط	78	الفاصولياء النعناع	42	الخيار الفاصولياء	سوق مغراوة	7190
الانتقالية	<1	6	البطاطس	0	البطاطس	سوق باب لاربع سوق تازة سوق مغراوة	0
	≥1 - 2 <	17	الفلفل -	12			5000
	≥ 2 - 4 <	41	الطماطم	13			7000
	≥4 - 6 <	8	البصل -القرع	3			9000
	≥ 6 - 8 <	0	الخيار- الجزر	0			0
	≥8	0	اللفت- الفول	0	الفلفل		0
	المجموع أو المتوسط	72	الفاصولياء النعناع	28	القرع الفاصولياء		6357
الهامشية	<1	2	البطاطس الفلفل البصل القرع الفول النعناع	0			0
	≥1 – 2 <	8		0			0
	≥ 2 – 4 <	17		0			0
	≥4 - 6 <	6		0			0
	≥ 6 – 8 <	1		0			0
	≥8	0		0			0
	المجموع أو المتوسط	34		0			0

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019.

يلاحظ من خلال الجدول أن هناك تباينا واضحا، يتعلق بإنتاج الخضروات والبقوليات، بين الوحدتين المنفتحة والانتقالية من جهة، حيث تحقق 70% من الأسر التي شملها البحث، الاكتفاء الذاتي موسميا من هذه المنتجات، ويرجع هذا إلى وفرة الأراضي المسقية، التي تجنب سكان هذه الوحدة واقع الفقر ولو بشكل موسمي (صيفا). على عكس الوحدة الهامشية، حيث تحقق 34% من الأسر فقط الاكتفاء الذاتي موسميا من بعض المنتجات، وتفسر هذه النسبة المنخفضة بهيمنة الأراضي البورية، خصوصا بالدواوير المحيطة بتامطروشت، أما بالنسبة للدواوير المطلة على الواد البارد، فتنتشر أراض ضيقة ومتفرقة، تتوزع على شكل مدرجات زراعية ذات ترب فقيرة جدا، لا يغطي إنتاجها الحاجيات الاستهلاكية للأسر، كما أنها تعتمد في السقي على مياه العيون محدودة الصبيب والتي عادة ما ينخفض صبيبها بشدة وأحيانا ينعدم خلال السنوات الجافة.

أما بالنسبة للأنواع فيلاحظ أن الوحدة المنفتحة وبعض أجزاء الوحدة الهامشية، تتميزان بنفس المنتجات، ويرجع ذلك إلى ملاءمة الظروف الطبيعية، وتعتبر كل من؛ البطاطس، البصل، الفلفل، الطماطم، القرع، الفول والخيار أهم المنتجات، حيث تحقق الأسر اكتفاءها الذاتي منها، مما يخفف عبء النفقات الغذائية خلال فصلي الربيع والصيف. وعلى مستوى تحقيق الفائض يلاحظ تباين بين الوحدة المنفتحة التي تحقق فائضا بالنسبة لحوالي 42% مقابل 28% للوحدة الثانية، و0% للوحدة الهامشية. يعود ارتفاع نسبة الفائض المحقق بالمجال المنفتح إلى خصوبة التربة والولوجية الجيدة مما يسهل من عملية التسويق، أما بالنسبة للوحدة الانتقالية فهي من جهة تقل بها الأراضي السقوية ومن جهة ثانية تعتمد أكثر على زراعة الحبوب.

كما تسجل مفارقة إثنية واضحة، حيث أن الزراعة التسويقية المتخصصة، كزراعة البطاطس والفلفل مثلا، تميز الدواوير الغياثية بشكل ملحوظ (القلعة، سيدي مجبر)، التي يعتمد سكانها على النشاط الزراعي كمصدر أساسي للدخل. على عكس ذلك نجد بعض الدواوير الوارينية التي تتمتع بظروف مشابهة، تعتمد زراعة معيشية هدفها سد حاجيات العيش فقط. وحسب الكثير من الفلاحين، يرجع هذا التباين إلى استفادة الأسر الوراينية من تحويلات أبنائها بالجندية، مما يوفر دخلا غير فلاحي قار، يقلل بلا شك من تسويق المنتوج الذي يواجه تحديات كثيرة، أبرزها مشاكل النقل وانتشار ثقافة الكفاف.

فيما يتعلق بالتسويق والإيرادات فتسجل نفس الملاحظة، إذ ترتفع الإيرادات الزراعية بالمجال المنفتح وتنخفض بالمجال الانتقالي وتقل بشدة بالمجال الهامشي، وستتم معالجة ذلك في المحور الموالي.

أما بالنسبة لزراعة الحبوب والقطاني، التي تعد أهم نشاط بالنسبة للسكان، فتنتشر بشكل واسع بالمناطق المجاورة لمغراوة، بفضل وفرة الأراضي البورية قليلة الانحدار. وتعتبر زراعة الشعير أهم

أنواع هذه الزراعة، ويتراوح متوسط مردوديتها بالمناطق المنحدرة مثل الدواوير المجاورة للواد البارد، ما بين 4 و10 قناطر للهكتار في المتوسط حسب الحصيلة المطرية للموسم الفلاحي، وما بين 10 و30 قنطارا للهكتار بالدواوير المجاورة لمركز مغراوة[1]، توجه هذه الكمية من الشعير للاستهلاك الأسري إلى جانب اعتمادها كعلف للماشية، مع تسويق محدود جدا خلال مواسم المردودية العالية، ولتوضيح صورة إنتاج الحبوب أكثر نقدم الجدول التالي.

الجدول رقم 16: إنتاج الحبوب والقطاني

الوحدات السوسيومجالية	فئات الاستغلاليات	الحبوب والقطاني					
		الاكتفاء الذاتي سنويا	النوع	تحقيق فائض	النوع	مكان التسويق	متوسط قيمة الأرباح
المنفتحة	<1	0	القمح الشعير الذرة الفول العدس الفاصولياء	0	القمح الشعير الفول	سوق تازة سوق باب لاربع سوق مغراوة	0
	≥1 – 2 <	7		0			0
	≥ 2 – 4 <	35		13			4000
	≥4 - 6 <	11		9			8000
	≥ 6 – 8 <	2		2			10000
	≥8	0		0			0
	المجموع أو المتوسط	55		24			6000
الانتقالية	<1	0	القمح الشعير الذرة الفول العدس الفاصولياء	0	القمح الشعير الفول	سوق تازة سوق باب لاربع سوق مغراوة	0
	≥1 – 2 <	20		0			0
	≥ 2 – 4 <	37		15			4000
	≥4 - 6 <	8		8			8000
	≥ 6 – 8 <	0		0			0
	≥8	0		0			0
	المجموع أو المتوسط	65		23			5391
الهامشية	<1	0	القمح الشعير الذرة العدس الفول	0	-	-	0
	≥1 – 2 <	0		0			0
	≥ 2 – 4 <	20		0			0
	≥4 - 6 <	11		0			0
	≥ 6 – 8 <	5		0			0
	≥8	0		0			0
	المجموع أو المتوسط	36		0			0

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019.

[1] البحث الميداني، 2018.

يلاحظ انطلاقا من الجدول تسجيل تفاوتات هامة، حيث يبرز المجال الانتقالي، كمجال لزراعة الحبوب بامتياز. لذلك نجد حوالي 55% من العينة عبروا عن تحقيقهم الاكتفاء الذاتي من الحبوب والقطاني بالمجال المنفتح، وترتفع هذه النسبة إلى 65% بالمجال الانتقالي خصوصا الذي يتميز بوفرة الأراضي البورية، بينما تقل إلى 36% بالمجال الهامشي، الذي يعتبر المستهلك الأول للشعير بمجال البحث، حيث يعتمده كعلف للماشية خلال فصل الشتاء، لذلك يعمل الكثير من المربين على الاستفادة من علف الشعير المدعم بشكل مستمر. كما تجب الإشارة إلى مشكلة أصحاب الملكيات المجهرية، الذين أكدوا على أن الأرض لا تكفي لزراعة الخضروات الموجهة للاستهلاك وزراعة الحبوب في آن واحد، لذلك فهم يقتصرون على استهلاك الدقيق المدعم رغم رداءته كما عبر البعض، ويعتبر استهلاك هذا النوع من الدقيق مؤشرا قويا على فقر الأسر.

يلاحظ أيضا أن نسبة تحقيق الفائض محدودة جدا، فعلى مستوى المجال المنفتح نجد فقط 24% حققوا فائضا من الحبوب، أغلب هؤلاء ينتمون لغياثة، ويتعلق الأمر بأصحاب الملكية الكبيرة والمتوسطة (أكثر من هكتارين) بمنطقة شيكر خصوصا، التي تعتبر أهم مجال لزراعة الحبوب بهذا المجال، خصوصا وأن مساحتها الإجمالية تفوق 400 هكتار. أما بالنسبة للوحدة الانتقالية فرغم أهمية إنتاجها فإن نسبة الفلاحين الذين حققوا فائضا موجها للتسويق لم تتجاوز 23%، ويتعلق الأمر بملاك الأراضي التي تفوق هكتارين، بينما يغيب الفائض بالمجال الهامشي. نسجل هنا كذلك نفس المفارقة الإثنية، فأغلب فلاحي آيت وراين، يفضلون الاحتفاظ بمنتوج الحبوب بدل بيعه، ويعتبرون هذا السلوك شكلا من أشكال الأمان، يفسر هذا الوضع كما تمت الإشارة إلى وجود مداخيل غير فلاحية (الماشية والجندية)، على عكس غياثة التي يعتمد فلاحوها على التسويق رغم ضيق الأراضي ومحدودية الإنتاج، وقد أكد بعضهم، أن التسويق يكون خلال فصل الشتاء وبكمية محدودة، تكفي فقط لتغطية مصاريف التسوق الأسبوعي، إذ لا تتعدى قنطارا أو قنطارين في أفضل الحالات. وعلى مستوى الإيرادات فيلاحظ عموما، تقارب بين الوحدتين المنفتحة والهامشية، وستتم العودة لمناقشتها لاحقا.

تطبع التفاوتات التي تطرقنا إليه كذلك، إنتاج الزيتون والفواكه الموسمية كذلك، حيث يبرز المجال الهامشي مرة أخرى كمجال فقير من حيث هذه المنتجات. أما الوحدتان المنفتحة والانتقالية، فظروفها مناسبة لممارسة غراسة متنوعة، أهمها الكروم والسفرجل والبرقوق والرمان، وشجرة الزيتون التي تتميز بمكانة استثنائية لدى السكان، نظرا لأهميتها ضمن مائدة الأسر، التي لا يمكن تقبلها خالية من الزيتون وزيت الزيتون. ولتوضيح صورة الإنتاج من الأشجار المثمرة نقدم الجدول التالي.

جدول رقم 17: إنتاج الزيتون والفواكه الموسمية

الوحدات السوسيومجالية	فئات الاستغلاليات	الزيتون والفواكه الموسمية					
		الاكتفاء الذاتي سنويا	النوع	تحقيق فائض	النوع	مكان التسويق	قيمة الأرباح
المنفتحة	<1	11	التين –العنب البرقوق حب الملوك التفاح الخوخ الرمان سفرجل – اللوز الزيتون	0	التين العنب البرقوق سفرجل	على الطريق سوق تازة	0
	≥1 – 2 <	19		7			2000
	≥ 2 – 4 <	37		21			5000
	≥4 - 6 <	10		10			8000
	≥ 6 – 8 <	0		2			10000
	≥8	0		0			0
	المجموع أو المتوسط	77		40			5475
الانتقالية	<1	0	التين – العنب البرقوق التفاح الخوخ الرمان سفرجل اللوز – الزيتون	0	التين الزيتون السفرجل	سوق تازة	0
	≥1 – 2 <	21		2			2000
	≥ 2 – 4 <	32		5			5000
	≥4 - 6 <	8		3			8000
	≥ 6 – 8 <	0		0			0
	≥8	0		0			0
	المجموع أو المتوسط	61		22			5300
الهامشية	<1	0	التين العنب اللوز الزيتون	0			0
	≥1 – 2 <	6		0			0
	≥ 2 – 4 <	9		0			0
	≥4 - 6 <	2		0			0
	≥ 6 – 8 <	0		0			0
	≥8	0		0			0
	المجموع أو المتوسط	17		0			0

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019.

يتميز المجال المنفتح بإنتاج متنوع من الفواكه الموسمية أبرزها؛ التين، العنب، البرقوق، التفاح، الخوخ، حب الملوك، مما يمكن الأسر من تحقيق اكتفائها الذاتي من هذه الفواكه. بل تعمل على عرض الفائض على هامش الطريق المعبدة، كحالة دوار أدمام وكذلك سيدي مجبر، المستفيد من قربه من موقع رأس الماء السياحي الذي يعد سوقا مفتوحة للفلاحين، لبيع منتجاتهم بأثمنة معقولة، ويتعلق الأمر بكميات محدودة، لا تتعدى في الغالب 20 كليوغراما من التين وأخرى من البرقوق مثلا. يطرح التسويق مفارقة واضحة، فمن جهة الفلاحون الأكثر تسويقا لهذه الفواكه هم أصحاب الملكية الضيقة في الغالب، الذين يختارون تسويق منتجاتهم بدل استهلاكها، وكما أكد الكثير من الفلاحين، فهم مضطرون لحرمان أبنائهم

من تناولها بشكل يومي، قصد جمع كمية مقبولة لبيعها، وبالتالي يحضر الهاجس المالي كموجه للسلوك الاقتصادي والغذائي لهذه الفئة. وبالنسبة لأصحاب الملكيات الكبيرة الذين يتوفرون على أعداد هامة من الأشجار المثمرة، فمن جهة هم قلة قليلة جدا ومن جهة ثانية منهم من لا يكترث بالقيمة المالية لهذه المنتجات، ومنهم من اعتاد على بيع منتوجه بمدينة تازة أو بيعه في عين المكان.

على مستوى زراعة الزيتون بهذا المجال فهي محدودة نوعا ما، لذلك فالإنتاج يوجه بالخصوص لسد حاجيات الأسر، مع وجود حالات قليلة جدا، تحقق فائض إنتاج تعمل على تسويقه محليا، إما كمادة خام (زيتون) أو بعد عصره (زيت). وبالنسبة لغراسة اللوز فهي تنتشر بشكل متناثر، بالكاد توفر للأسر ما يكفيه لمدة ليست طويلة، ونسجل هنا أن أغلب الفلاحين يقومون ببيع منتوج اللوز والاكتفاء بقدر قليل جدا موجه للاستهلاك.

أما بالنسبة للمجال الانتقالي فهو أقل إنتاجا للفواكه الموسمية، التي توجه في الغالب للاستهلاك الأسري، باستثناء دوار القلعة الغياثي الذي يعمل على تسويق الفائض منها. إلا أن هذا المجال يضم أهم مناطق إنتاج الزيتون، خصوصا بمحيط مغراوة، حيث تمتد غراسة واسعة للزيتون. مما يساهم في تحقيق أرباح جيدة للأسر التي تحقق الفائض من هذه المادة الحيوية، رغم أن هناك تحفظا عاما لدى الكثير من الفلاحين على تسويقها.

يبرز المجال الهامشي مرة أخرى كمجال فقير، فدواويره بالكاد تحقق اكتفاءها من بعض المنتجات، مثل التين والعنب والزيتون. حيث أكد الكثير من المستجوبين على أن إنتاج زيت الزيتون لا يكفيهم لتغطية الاستهلاك السنوي في الغالب، فيضطرون لشرائه بشكل أسبوعي من السوق، وقد صادفنا خلال البحث الميداني حالات كثيرة بسوق مغراوة، تشتري لترا أو لترين من زيت الزيتون. وقد أكد هؤلاء على أن أغلب سكان المنطقة الهامشية لا يحققون اكتفاءهم السنوي من هذه المادة الضرورية التي تشكل قوام الغذاء اليومي للأسر.

صورة رقم 14: غراسة الزيتون بمحيط مركز مغراوة صورة رقم 15: غراسة الزيتون بدوار أفوزار





المصدر: تصوير شخصي 2020

2.2. إنتاج متباين يتميز بتسويق محلي وإيرادات متفاوتة:

يعد مستوى التسويق مجرد نتيجة حتمية لطبيعة الأنشطة المزاولة، ومدى وفرة فائض الإنتاج الذي تحققه. لذلك فلا شك أن الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، يعرف تسويقا محدودا لا يتعدى الحيز الإقليمي بل أقل من ذلك، إذ غالبا لا يتجاوز السوق المحلي، ويرجع ذلك إلى ضعف الإنتاجية المرتبط بضيق الأراضي، وكذلك إلى مشاكل نقل المنتجات والتكلفة المالية التي تتطلبها. ويبين الشكل التالي وجهات التسويق المفضلة بالنسبة للفلاحين.

جدول رقم 18: وجهات تسويق المنتجات الفلاحية

	رأس الماء	هامش الطريق	تازة	باب لاربع	مغراوة	بويبلان	رباط الخير
المنفتحة (%)	13	25	31	17	15	0	0
الانتقالية (%)	0	5	14	9	8	0	0
المهمشة (%)	0	0	0	0	2	6	5

المصدر: البحث الميداني 2017 -2019

يلاحظ من خلال الشكل أن أهم الأسواق المحلية ذات مكانة ثانوية، خصوصا بالمجال المنفتح حيث يستفيد الفلاحون من أصحاب الاستغلاليات الضيقة، من بيع مريح ومربح لمنتجاتهم من خلال عرضها على هامش الطريق الوطنية الرابطة بين تازة وباب بودير، حيث أكد 25% من أرباب الأسر على تفضيلهم لهذا النوع، لأن قلة المنتوج لا تستدعي نقله لسوق الجملة بمدينة تازة أو حتى لسوقها الأسبوعي، وبالتالي تحمل تكلفة النقل والضريبة على الأرض. يختار هؤلاء بعض أنواع الزراعات المرغوب فيها من طرف زوار رأس الماء وباب بودير، ولعل أبرزها الفواكه الموسمية وخصوصا التين والبرقوق، إلى جانب بعض الخضروات كالفلفل والقرع والفاصولياء الخضراء.

أما بالنسبة للفئة التي تتوجه نحو مدينة تازة سواء لسوق الجملة أو للسوق الأسبوعي، فتتمثل في الفئة التي تفوق ملكيتها من الأرض هكتارا واحدا. وتعتبر البطاطس أهم المنتجات الموجهة نحو تازة، حيث تتراوح الكمية التي يتم تسويقها ما بين قنطارين كحد أدنى وطن واحد كحد أقصى، في كل سوق ولكل فلاح، وذلك لمدة أربعة أسابيع في الغالب، ويقدر متوسط القيمة المالية للقنطار الواحد بحوالي 200 درهم، دون احتساب مصاريف النقل. وبالتالي فالقيمة المالية الإجمالية تتراوح بين 1600 درهم كمتوسط للحد الأدنى (تسويق قنطارين أسبوعيا لمدة ثلاثة أسابيع بثمن مرجعي هو 1200 درهم) ، و8000 درهم كمتوسط للحد الأقصى لإيرادات البطاطس.

تلعب زراعة الخضروات والبقوليات دورا حاسما في تفاوت إيرادات الإنتاج الزراعي بين الوحدتين المنفتحة والانتقالية، كما يوضح الشكل التالي. نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تدرجا لقيمة الإيرادات، حيث يبرز المجال الهامشي كالعادة مجال عجر تام، على خلاف الوحدة المنفتحة التي تتميز بإيرادات متنوعة، إلى جانب الوحدة الانتقالية بشكل أقل.

شكل رقم 15: قيمة إيرادات الإنتاج الزراعي بالدرهم

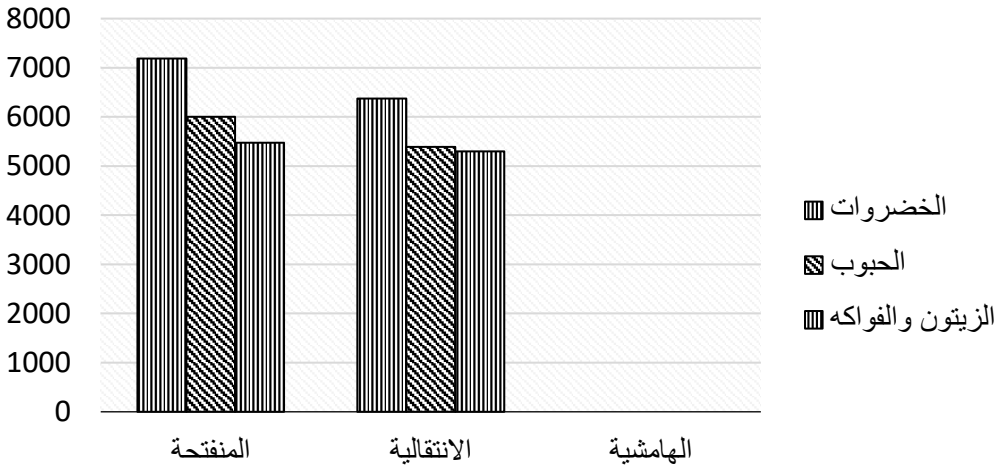

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

انطلاقا مما سبق يبدو واضحا، مدى التفاوت الحاصل في الإنتاج الزراعي بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث. تفاوت يطبع الفائض وما يدره من قيمة مالية للأسر، كما يطبع حتى الاكتفاء الذاتي الذي يعد الرهان الدائم للتخفيف من شدة الفقر. ولتوضيح الصورة أكثر عن التفاوت في الإنتاج والكفاف نقدم الشكل التالي.

شكل رقم 16: الإنتاج الزراعي ومستوى تحقيق الفائض (%)

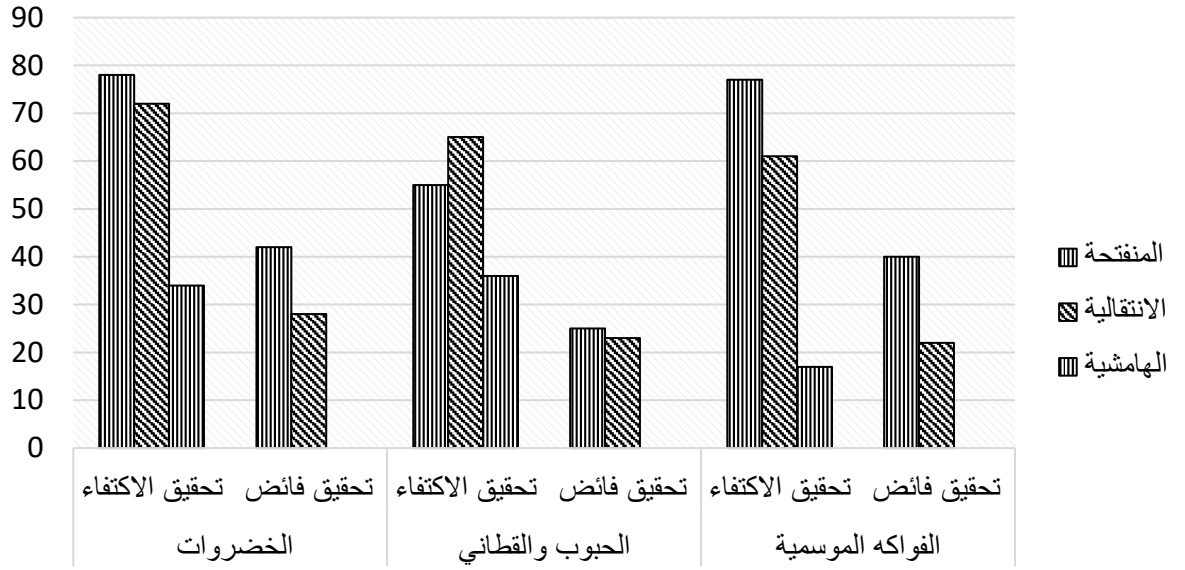

المصدر: البحث الميداني 2017 -2019

يلاحظ من خلال الشكل أن المجال الهامشي، يبرز كمجال عجز حيث أن أكثر من نصف الأسر لا تحقق اكتفاءها الذاتي موسميا من منتجات الخضر والحبوب والفواكه، على عكس الوحدة المنفتحة حيث يعد الاكتفاء الذاتي رهانا دائم الحضور في الزمان والمكان. ولعل الخريطة التالية بين بوضوح مدى التفاوت الحاصل بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث.

خريطة رقم 11: تفازت الإيرادات الزراعية

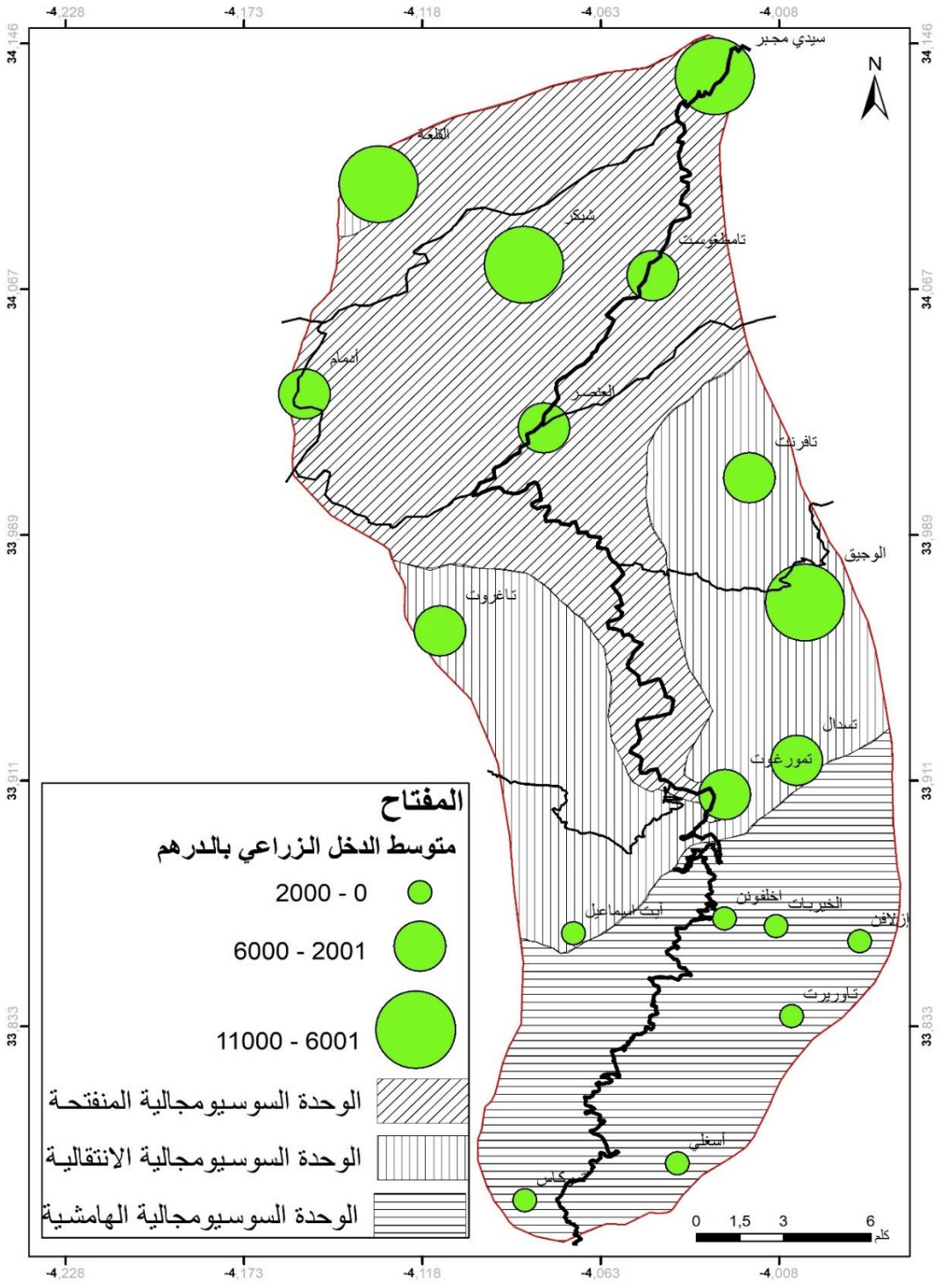

المصدر: عمل شخصي

خاتمة الفصل:

تحتل تربية الماشية مكانة معتبرة بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، إلا أنها تتباين كذلك حسب الوحدات السوسيومجالية، حيث يعد المجال الهامشي مجال رعي بامتياز، وتشكل مداخيل الماشية إلى جانب مداخيل تربية النحل، المورد الأساسي لعيش السكان، رغم التكلفة السنوية الباهظة للأعلاف، مما يجعل السكان يعيشون أوضاعا صعبة خلال فصل الشتاء، خصوصا وأن مداخيلهم غير الفلاحية ضعيفة جدا، لذلك تعتبر الوحدة الهامشية الأكثر فقرا بمجال البحث.

أما بالنسبة للوحدة المنفتحة والانتقالية، فتتميزان بظروف مغايرة تماما، إذ تنتشر تربية محدودة للماشية، فأغلب القطعان هي ذات حجم صغير، مما يجعل هذا النشاط يعيش على وقع مرحلة انتقالية واضحة، تتسم بتقلص الرعي الطليق مقابل تزايد الإقبال على التربية العصرية المرتبطة بالتسمين الموسمي، الذي يحقق بدوره أرباحا جيدة بالوحدة الانتقالية خصوصا، حيث يستفيد المربون مما ينتجونه من أعلاف. كما تتميز هاتان الوحدتان، بأهمية المداخيل غير الفلاحية، وتعد الجندية بالنسبة لآيت وراين أهم مورد إذ تشكل مصدرا قارا للدخل، خصوصا بالوحدة المنفتحة، أما بالنسبة لغياثة فتعتمد على الهجرة المؤقتة التي تعتبر ضمانة حقيقية لمواجهة فترة القلة شتاء.

الفصل الخامس:

مداخيل متعددة لكنها تظل غير كافية لسد حاجيات العيش المتنامية

مقدمة الفصل:

تحتل تربية الماشية إلى جانب تربية النحل مكانة اقتصادية متميزة، ليس فقط بالنسبة للأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، بل لمختلف المناطق الجبلية، إذ تعد نشاطا مكملا للنشاط الزراعي، بل تشكل أحيانا نشاطا أساسيا في ظل الضعف الشديد للنشاط الزراعي. إلا أن حضور هذين النشاطين يتفاوت حسب الوحدات السوسيومجالية، كما تتفاوت مكانتهما وأهميتهما، وبالتالي تأثيرهما على معيشة السكان.

يتضمن هذا الفصل معالجة باقي الأنشطة الفلاحية التي تعتبر تارة ثانوية وتارة أخرى أساسية حسب ظروف كل وحدة سوسيومجالية. ومما لا شك فيه أن استكمال صورة فقر الدخل تتطلب التطرق لباقي مصادر الدخل غير الفلاحية والتي تتميز بأهميتها وتباينها هي الأخرى. وتعد الجندية والهجرة من أبرز هذه الأنشطة وبدرجة أقل نجد المياومة، ناهيك عن دور الأنشطة التجارية والخدماتية والسياحية التي لا يمكن إغفالها هي الأخرى، باعتبارها مصدرا للدخل لدى الكثير من الأسر.

I. أنشطة فلاحية مدرة للدخل يتفاوت حضورها مجاليا:

رغم أهمية الأنشطة الزراعية التي تؤمن الكثير من المنتجات الموسمية الموجهة للاستهلاك الأسري، فإنها تظل غير كافية لسد حاجيات العيش، هذا ما يجعل من تربية الماشية خصوصا، النشاط الأمثل المكمل للنشاط الزراعي، دون أن ننسى أهمية تربية النحل باعتبارها اختيارا جديدا يتيح تنويع مصادر الدخل الفلاحي.

1. تشكل تربية الماشية ضمانة حقيقية لتأمين ضروريات العيش:

1.1. تباين واضح لتربية الماشية بين الوحدات السوسيومجالية:

تشكل تربية الماشية نشاطا أساسيا بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، نشاط يكمل الزراعة المعيشية، بالنسبة للوحدتين المنفتحة والانتقالية، حيث يعد هذا التكامل الموروث قوام الاقتصاد الفلاحي. بينما يشكل هذا النشاط المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للوحدة الهامشية، حيث يكفي جرد حجم قطعان الماشية لتصنيف الأسر إلى فقيرة وغير فقيرة. وتعتبر تربية الماشية ضمانة حقيقية لتوفير ضروريات العيش للأسر، بل لتحسين ظروف العيش والارتقاء اجتماعيا، حيث مكن هذا النشاط خصوصا بمنطقة بويبلان، الكثير من المربين من اقتناء السكن أوعربة للنقل، أو على الأقل الإنفاق المريح على تعليم الأبناء وصحة الأسرة. وعموما يتفاوت حضور هذا النشاط حسب طبيعة المجال، والشكل التالي يوضح التفاوت في حجم القطعان بين الجماعات الثلاث المتقاسمة لمجال البحث.

شكل رقم 17: تربية الماشية بالجماعات المتقاسمة لمجال البحث (عدد الرؤوس)

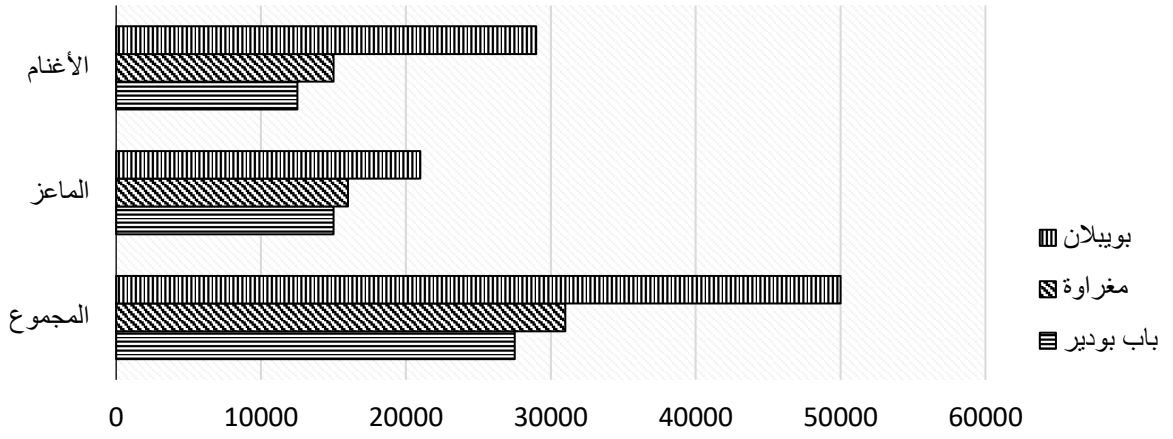

Source: PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT DE FILIERES AGRICOLES DANS LES ZONESMONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA , DIRECTION PROVINCIALE DE L'AGRICULTURE DE TAZA , EDITION DEFINITIVE 2013 , p:75

يلاحظ انطلاقا من الشكل أن جماعة بويبلان، تعد مجالا رعويا بامتياز، حيث تعد تربية الماشية أساس الإنتاج الاقتصادي، حيث تأتي في المرتبة الأولى بعدد هام من رؤوس الأغنام والماعز يقدر بحوالي 50000 رأس، تليها جماعة مغراوة بحوالي 31000 رأس، أما جماعة باب بودير فيقدر قطيعها بحوالي 27500 رأس. يرجع هذا التفاوت إلى عامل أساسي يتمثل في ضعف النشاط الزراعي بجماعة بويبلان، التي تسجل نسبة جد منخفضة من الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 3.9% مع غلبة الأراضي البورية الفقيرة، على عكس جماعة باب بودير حيث ترتفع النسبة إلى 12.6، كما تتميز بأراض سقوية خصبة.

تتضح هذه الصورة أكثر من خلال ملاحظة الشكل التالي، حيث يبين الحضور القوي لتربية الماشية، فقد بلغت نسبة المربين بالمجال المنفتح 79%، و89% بالنسبة للوحدة الانتقالية، وترتفع هذه النسبة بالمجال الهامشي إلى 95%، حيث تعتبر تربية الماشية بشكل دائم النشاط الأساسي للسكان ومورد عيشهم.

شكل رقم 18: طبيعة تربية الماشية حسب الأسر (%)

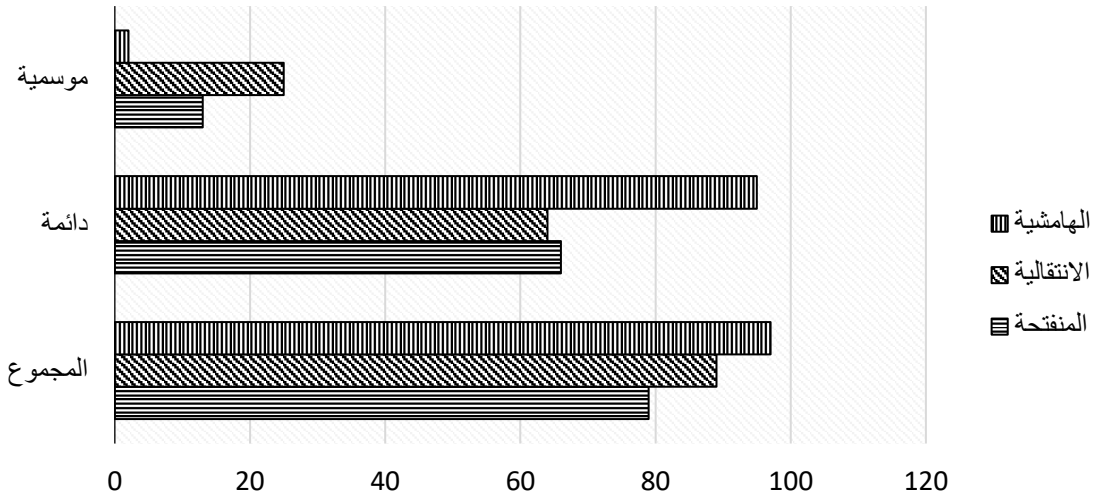

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يبرز هذا الشكل تباينات واضحة لطبيعة التربية، حيث يتميز المجال المنفتح والانتقالي، بتزايد مكانة التربية العصرية الموسمية، حيث أكد 25% من المربين بأنهم يمارسون تربية موسمية، ترتبط بشكل وثيق بعيد الأضحى، إذ يعملون على توظيف إنتاجهم من الحبوب في تسمين الخرفان، هذا ما يؤكد مرة أخرى أن المجال المنفتح وبدرجة أقل الانتقالي، يعتبران أقل فقرا من المجال الهامشي، فالتسمين الموسمي، يعتبر استثمارا فلاحيا سنويا، يحق أرباحا هامة، غالبا ما يتم ادخارها أو إنفاقها في جوانب غير غذائية. كما تتميز الوحدتان بانتشار واسع للقطعان صغيرة الحجم التي لا يتعدى 5 نعجات مع خرفانهم، باعتماد الاسطبل وفي أفضل الحالات الرعي بوثاق بالأراضي الخاصة. ما يزيد الإقبال على هذا النوع هو ما جاء به مخطط المغرب الأخضر من مشاريع لغرس الأشجار المثمرة، تتطلب العزوف عن الرعي الطليق، فضلا عن تباينات الإقبال على الرعي بالمجال الغابوي كما يوضح الشكل الموالي، حيث أن الاقتصار على الرعي بالغابات يخص 31% فقط بالمجال المنفتح، بينما ترتفع النسبة إلى 81%، بالمجال الهامشي، هذا ما يبين مكانة تربية الماشية بالنسبة للأسر. وكما سبق الذكر يعود هذا التفاوت إلى تباين صرامة المراقبة والزجر للمخالفات المتعلقة بالرعي.

شكل رقم 19: أنماط تربية الماشية (%)

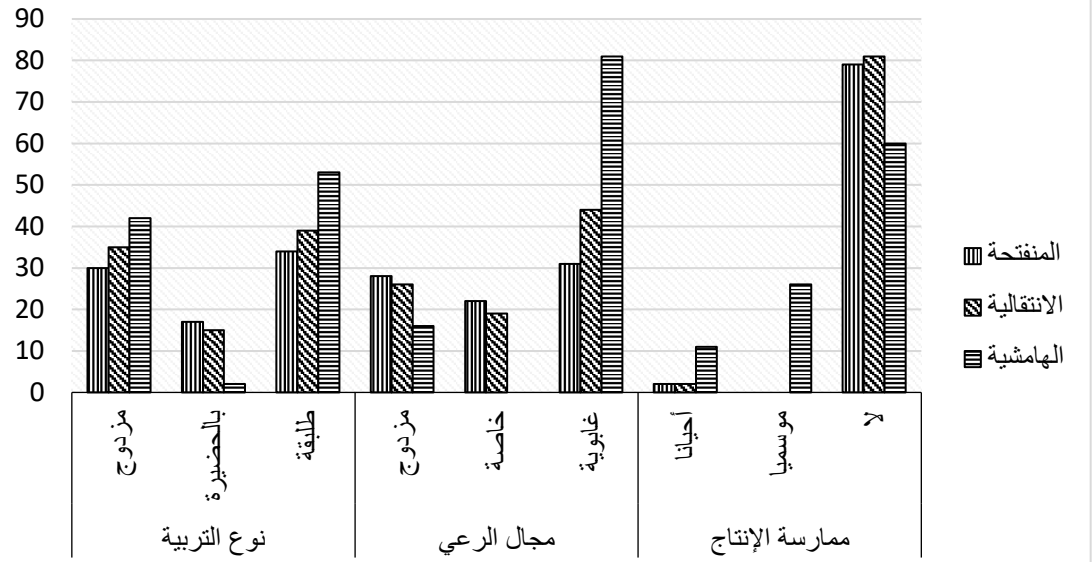

المصدر: البحث الميداني 2017 -2019

صورة رقم 16: قطيع ماشية بدوار تمورغوت صورة رقم 17: قطيع ماشية بالقرب من تامطروشت





المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

أما بالنسبة لممارسة الانتجاع، فهو دون دلالة إحصائية سواء بالوحدة المنفتحة أو الانتقالية، إذ لا تتعدى النسبة حوالي 4% مناصفة بين الوحدتين. وقد لوحظ أن الوحدات الثلاث، تتميز بانتجاع جديد أو بالأحرى الترحيل، إذ يقوم مربو الماشية غالبا اثنين أو ثلاثة بكراء أراض رعوية بالمنخفضات كعين فندل مثلا، وأحيانا بمناطق تقع خارج التراب الإقليمي، كحالة مربيين تم التواصل معهما سنة 2019، حيث قاما بنقل ماشيتهما من دوار الخيربات المطل على الواد البارد إلى منقطة واد اللبن بإقليم تاونات، وقضيا فترة طويلة هناك انطلاقا من شهر فبراير إلى حدود شهر ماي، لتتم العودة إلى الدوار. وقد لوحظ

أن هذا الشكل الجديد للترحال، يعرف إقبالا متناميا ويعتبر حلا يضمن الإعفاء من أعباء شراء الأعلاف، كما يضمن النمو السريع للخرفان.

أما بالنسبة للانتجاع في شكله القديم، فلازال قائما بمنطقة بويبلان، حيث صادفنا بعض الحالات، من المربين الذين يتوفرون على ما يسمى "العزيب" وهو بمثابة سكن ثانوي، يقصدونه خلال فصلي الربيع والصيف، أما خلال الفصل البارد فيظل فارغا، حيث يتم الانتجاع بمنطقة رباط الخير أو بأراضي ملوية ومنخفضات جرسيف أو أراضي تاهلة.

2.1. تربية الماشية: من موسم الإنتاج إلى موسم الإنفاق

تحقق تربية الماشية إيرادات هامة، إلا أنها متباينة زمنيا ومجاليا، حيث تتميز بتركز زمني واضح، فترة للدخل وأخرى للإنفاق، مما يعطي حركة سنوية للأسر، التي تغادر دائرة فقر الدخل صيفا، وتعود إليها شتاء. ولا شك أن ما تحقق المعاملات المالية المتعلقة بالماشية، ترتبط ببنية القطعان ونوعيتها، فمثلا تحقق مبيعات الأغنام أرباحا جيدة جدا مقارنة مع مبيعات الماعز، كما أن هذه الأرباح تتفاوت حسب نوعية سلالة الماشية. وعموما يحقق المجال قيمة مالية هامة ومتفاوتة بين الجماعات الثلاث.

جدول رقم 20: بنية قطعان الأغنام والأرباح المحققة بالجماعات المتقاسمة لمجال البحث

الجماعات	الأغنام (الرؤوس)	عدد النعاج المنتجة (الرؤوس)	عدد الخرفان المفطمة	عدد الخرفان الموجهة للتسويق (الرؤوس)		إيرادات الخرفان المباعة بدون تثمين (بالدرهم)	إيرادات الخرفان المباعة بتثمين (بالدرهم)	الأرباح المفقودة (بالدرهم)
				الذكور	الإناث			
باب بودير	12500	6944	4236	2055	1686	2244583	366875	1122292
مغراوة	15000	8333	5083	2456	2024	2693500	4040250	1346750
بويبلان	29000	16111	9828	4766	3913	5207433	7811150	2603717
المجموع	56500	31388	19147	9277	7623	10145516	12218275	5072759

Source: PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT DE FILIERES AGRICOLES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA (2013) op.cite , p:166

نلاحظ من خلال الجدول أن الجماعات الثلاث تنتج سنويا عددا هاما من رؤوس الأغنام، حيث يقدر العدد الإجمالي الذي يتم تسويقه سنويا حوالي 16900 رأس، ويبلغ متوسط قيمة المبيعات حوالي 1320 درهما للرأس الواحد، ترتفع هذه الإيرادات بالنسبة للخرفان الذين تم تسمينهم، حيث تناهز

2000 درهما، بينما تنزل عن 1000 درهم بالنسبة للخرفان الذين لم يتم تسمينهم، وبالتالي فغياب تثمين الرؤوس الموجهة للتسويق من خلال عملية التسمين، يؤدي إلى هدر أرباح هامة بالنسبة للمربين خصوصا الفقراء، الذين لا يقدرون على تحمل الأعباء المالية لشراء الأعلاف.

تتفاوت الأرباح بين الجماعات الثلاث، وكذلك بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، يصاحب تفاوت عدد الرؤوس التي يتم تسويقها وما توفره من إيرادات هامة، تفاوت كذلك لقيمة الإنفاق على القطيع الذي يتركز زمنيا خلال فصل الشتاء البارد الذي يعتبر موسم فقر بامتياز. ولتوضيح صورة إيرادات الماشية والنفقات المرتبطة بها، نقدم الجدول التالي.

جدول رقم 21: تربية الأغنام والماعز والأرباح المحققة

الوحدات السوسيومجالية	فئات القطيع	عدد المربين	طبيعة التربية		التسويق والإيرادات		المتوسط السنوي لقيمة الإنفاق والأرباح بالدرهم		
			دائمة	موسمية	التسويق السنوي (عدد الرؤوس)	متوسط الإيرادات السنوية (بالدرهم)	متوسط الإنفاق الأعلاف	الإنفاق على الأدوية والنقل	متوسط صافي الأرباح
المنفتحة	0	19	0	0	0	0	0	0	0
	<20	41	32	9	5	7500	2650	300	4550
	≥20 - <40	36	30	6	15	22500	5300	800	16400
	≥40 - <100	4	4	0	25	37500	10600	1500	25400
	≥100 - <200	0	0	0	0	0	0	0	0
	≥ 200 - <400	0	0	0	0	0	0	0	0
	≥400	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	81	66	15	8.7	15648	4220	581	10846
الانتقالية	0	11	0	0	0	0	0	0	0
	<20	31	22	9	5	7500	2650	300	4550
	≥20 - <40	48	34	14	15	22500	5300	800	16400
	≥40 - <100	10	10	0	25	37500	10600	1500	25400
	≥100 - <200	0	0	0	0	0	0	0	0
	≥ 200 - <400	0	0	0	0	0	0	0	0
	≥400	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	89	64	25	11.6	19044	5002	708	13334
الهامشية	0	3	0	0	0	0	0	0	0
	<20	7	5	2	5	7500	2650	300	4550
	≥20 - <40	20	20	0	10	15000	5300	800	8900
	≥40 - <100	39	29	0	25	37500	10600	1500	25400
	≥100 - <200	21	23	0	50	75000	21200	3000	50800
	≥ 200 - <400	1	18	0	80	120000	42400	5000	72600
	≥400	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	97	95	2	24.12	36185	10572	1490	24123

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019

خريطة رقم 12: تفاوت إيرادات تربية الماشية بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث

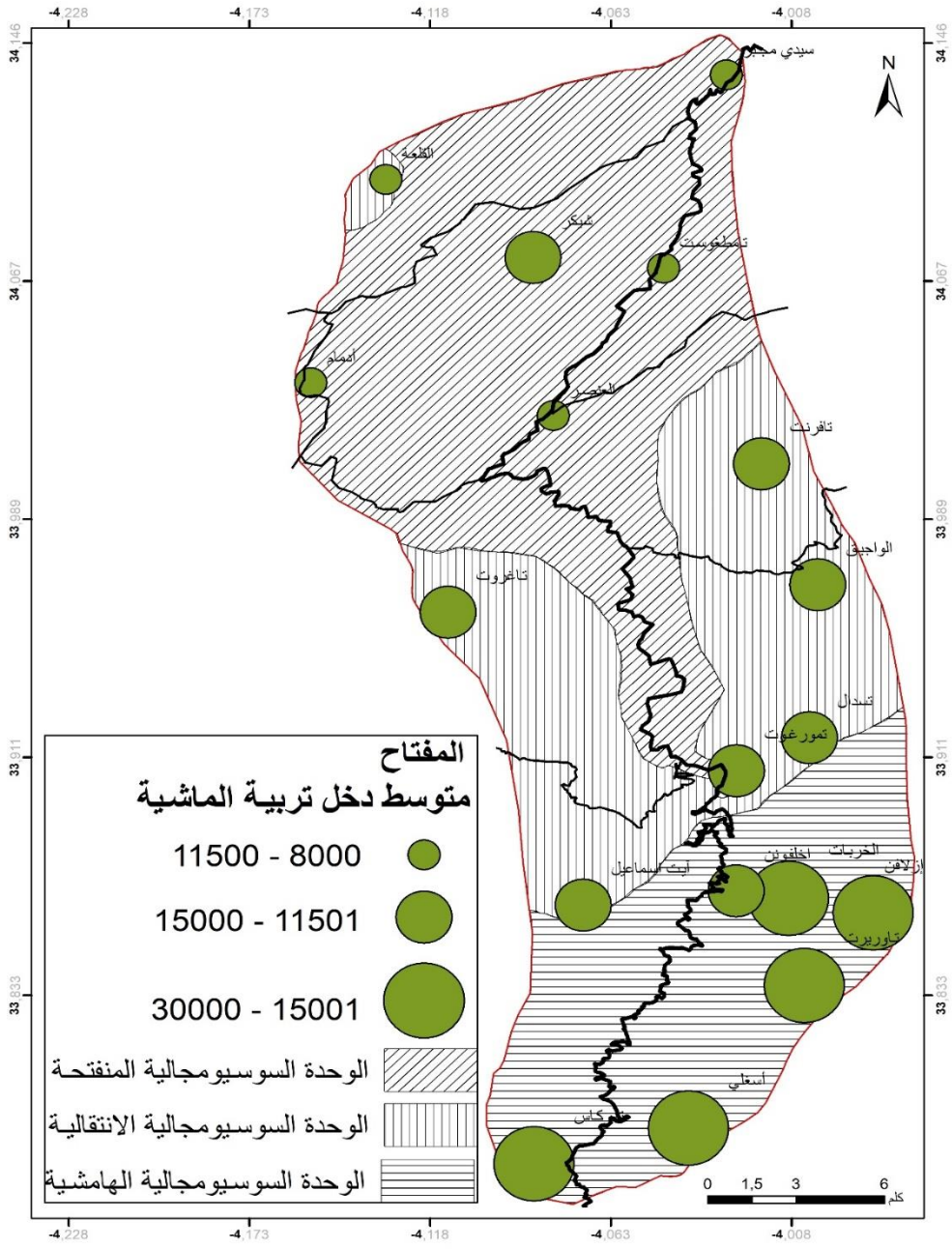

المصدر: عمل شخصي

سنناقش انطلاقا من الجدول ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- ✓ التسويق: يرتبط التسويق بفصل الصيف خصوصا، وهو يتباين حسب فئات المربين، فإذا كانت الفئتان الأولتين التي يقل حجم قطيعها عن 40 رأسا، وتضم الفئة الفقيرة والأكثر فقرا، لا يتعدى عدد ما تسوقه سنويا 15 رأسا لكل مربٍّ، عدد يدفع أصحابه إلى الاقتصار على تسويق محلي، أحيانا بالدوار للجيران أو الأقرباء والأصدقاء، وأحيانا أخرى بأقرب الأسواق، كسوق مغراوة وباب لاربع، وسوق

أهل بودريس وواد مليل وكذلك تازة. فإن الفئات التي يتراوح حجم قطيعها ما بين 40 و400 رأس، والتي تسوق ما بين 25 و80 رأسا سنويا، وتضم فئة أقل فقرا وأخرى يمكن تصنيفها ضمن الأسرة غير الفقيرة. لا تكتفي هذه الفئة بالأسواق المحلية وحتى الإقليمية، حيث تعمل على كراء محلات تجارية بمدن كبيرة كمدينة فاس والقنيطرة مثلا، وتقوم بنقل الأكباش قبل 20 يوما من عيد الأضحى، ويتيح هذا النمط من التسويق البيع بأثمنة جيدة جدا، حسب تعبير الكثير من المربين، وبالتالي تحقيق إيرادات هامة تقدر بملايين السنتيمات، ولا شك أن أرباحهم تفوق بكثير أولائك الذين يقتصرون على التسويق المحلي.

- ✓ الإيرادات: على مستوى التسويق المحلي، تقدر بحوالي 75000 درهم بالنسبة لحوالي 50 رأسا من الأكباش المسمنين، ويبلغ متوسط قيمة الكبش الواحد حوالي 1500 درهم، يتعلق هذا المستوى من المداخيل في الغالب بالأسر الفقيرة، التي تمارس التسمين الموسمي، أما بالنسبة للمبيعات بدون تسمين فينزل متوسط قيمة الكبش الواحد إلى 1000 درهم. أما بالنسبة للتسويق الوطني والذي يخص الفئة غير الفقيرة، فترتفع قيمة متوسط قيمة الكبش الواحد لتصل إلى 2000 درهم، وبالتالي فالمربي الذي يقوم بتسويق 50 كبشا يحقق حوالي 100000 درهم من الإيرادات. وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن هناك تفاوتا واضحا في حجم التسويق بين الوحدة المنفتحة والوحدة الهامشية، وهذا ما يعبر مرة ثانية على القيمة الاقتصادية لتربية الماشية بالنسبة للمناطق الهامشية التي تقع خلف دوار تمورغوت وإلى حدود بويبلان.
- ✓ الإنفاق على الأعلاف والعلاج: لا شك أن الملاحظ لحجم المعاملات المالية المتعلقة بعيد الأضحى خصوصا، يظن للوهلة الأولى، أن ما يحقق هؤلاء المربون كفيل بتحقيق تكاليف معيشتهم على مدار السنة. لكن الوقوف على الجانب الآخر من تربية الماشية سيغير هذه النظرة الأولية بلا شك، لأن خلف الإيرادات نفقات هامة. يمكن أن نستحضر هنا بعض الأمثلة الواردة بالجدول، فمثلا المربي الذي يملك قطيعا يقل عن 40 رأسا ويبيع سنويا حوالي 15 رأسا، يحقق إيرادات تقدر بحوالي 22500 درهم، تبلغ أرباحه الصافية حوالي 16400 درهم، حيث تقدر تكلفة الأعلاف الموجهة القطيع، حوالي 5300 درهم، وعلاج القطيع بحوالي 800 درهم. وقد عبر الكثير من المستجوبين عن حجم مشكلة الأعلاف، إذ أكد بعضهم أنهم أحيانا يكونون أمام خيار صعب، يتعلق بشراء أعلاف الماشية للحفاظ عليها خلال موجات البرد الشديدة، أو اقتناء متطلبات التغذية الأساسية للأسر، خيار صعب ينتهي إلى محاولة الموازنة بين الإنفاق على غذاء الأسرة والإنفاق على غذاء الماشية.

أما بالنسبة للمربي الذي يمتلك قطيعا يتراوح بين 200 و400 رأس، ويبيع سنويا حوالي 80 رأسا، ويحقق ما يقدر بحوالي 120000 درهم، تبلغ أرباحه الصافية إلى ما يناهز 72600 درهم، وبالتالي

فقد كلفته أعلاف القطيع خلال فصل الشتاء وكذلك أعلاف تسمين الأكباش، حوالي 42400 درهما، بينما كلفه علاج القطيع حوالي 5000 درهم.

إذا تأملنا صافي الربح يتضح أن هناك تفاوتات هامة بين المربين، فإذا كانت الفئات التي تمتلك قطيعا يقل عن 100 رأس، تحقق فقط حوالي 25400 درهم كربح صافي، تكفيها بالكاد لسد حاجيات عيشها السنوية، فإن المربين الذين يمتلكون قطيعا يتراوح بين 100 و200 رأس، يراكمون حصة من الأرباح سنويا، يستثمرونها في الغالب في شراء أو بناء سكن بالتدرج، بمدينتي رباط الخير أو تاهلة أو على الأقل مغراوة، من أجل تعليم الأبناء والتطبيب وكذلك الاستفادة من الخدمات الحضرية.

رغم أهمية هذه الأرباح، تظل غير مستقرة، حيث تتحرك حسب طبيعة الموسم الفلاحي، فيتحرك معها مستوى معيشة الأسر، الذي يسوء جدا خلال مواسم الجفاف، ويعود للانتعاش خلال المواسم المطيرة، لأن فترة شراء الأعلاف تتقلص خلال السنة المطيرة وتتمدد خلال السنة الجافة. كما أن المربين مهددون في كل موسم شتاء بفقدان حصة من قطيعهم، جراء شدة البرودة وقلة الأعلاف، فقد أكد أحد المربين بدوار أفوزار أنه خلال موجة البرد الأخيرة (شهر نونبر 2021)، فقد 32 رأسا من الماعز جراء البرودة الشديدة وقلة الأعلاف، وتتكرر هذه الخسائر بشكل سنوي، وتكمن خطورة نفوق الماشية، في كونها في الغالب تتعلق بالرأسمال المنتج، ويعني بالنعجات والمعزات، خصوصا الكبيرات في السن.

إذا كان المجال الهامشي يعتبر مجالا لتربية الماشية، فإن المجال المنفتح خصوصا والانتقالي بدرجة أقل، يعتبران مجالا لتربية الأبقار، إلا أنها تربية محدودة فعلى مستوى المجال المنفتح 44% يمتلكون فقط بقرة واحدة في الغالب، دورها تأمين الحليب ومشتقاته للأسرة، مع تسويق سنوي لرأس واحد بقيمة تناهز 6000 درهم سنويا، كما يوضح الجدول.

جدول رقم 22: تربية الأبقار والأرباح المحققة

الوحدات السوسيومجالية	فئات القطيع	عدد المربين	طبيعة التربية		متوسط التسويق السنوي	متوسط قيمة الإيرادات السنوية
			دائمة	موسمية		
المنفتحة	0	48	0	0	0	0
	≤2-1≥	44	41	3	1	6000
	≤4-3≥	7	5	2	2	12000
	≤6-5≥	1	1	0	3	18000
	≥7	0	0	0	0	0
	المجموع	52	47	5	2	7038
الانتقالية	0	55	0	0	0	0
	≤2-1≥	34	32	4	1	6000
	≤4-3≥	9	10	1	2	12000
	≤6-5≥	2	2	0	3	18000
	≥7	0	0	0	0	0
	المجموع	45	44	5	2	7733
الهامشية	0	85	0	0	0	0
	≤2-1≥	13	18	0	1	6000
	≤4-3≥	2	3	0	2	12000
	≤6-5≥	0	0	0	0	0
	≥7	0	0	0	0	0
	المجموع	15	21	0	1,5	5933

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

تشكل الأعلاف عبئا حقيقيا يقلل من الأرباح الصافية لتربية الماشية، وإذا تأملنا الشكل التالي يتضح أن توفير الأعلاف للقطعان يعد ضرورة ملحة لمختلف المربين، ما عدا أولائك الذين ينتجون الحبوب بوفرة، كدواوير تسدال والوجيق وكذلك باب لاربع وشيكر.

شكل رقم 20: اعتماد الأعلاف حسب المربين (%)

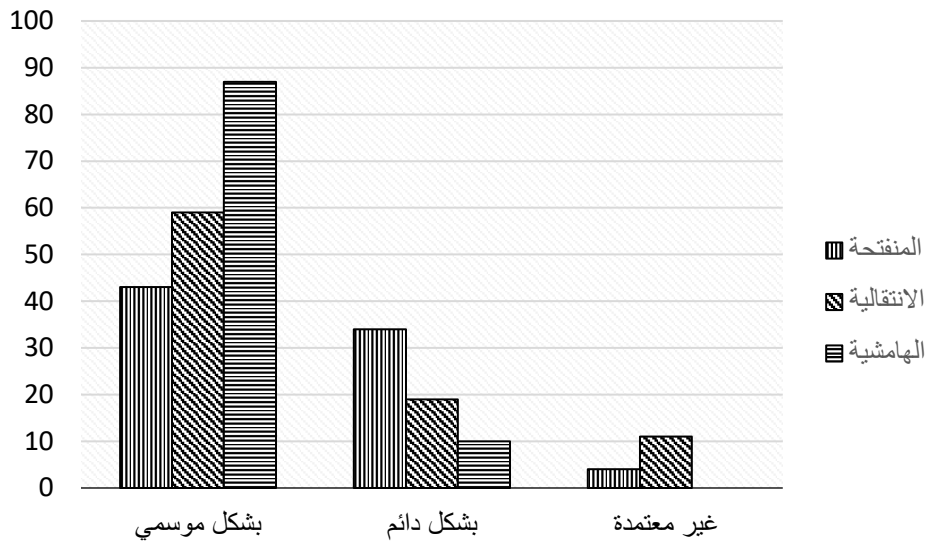

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

كما يلاحظ من خلال الشكل أن المنطقة الهامشية هي الأكثر استهلاكا للأعلاف، حيث تكون كل موسم شتاء على موعد مع تحدي توفير الشعير خصوصا. وقد أكد الكثير من المربين أن الشعير المدعم الذي يبلغ متوسط ثمن بيعه بمغراوة 150 درهما للكيس (حوالي 80 كيلوغراما)، لا يتوفر بالشكل الكافي وأنه كثيرا ما يتسلم المربون حصصا أقل من تلك التي يطلبونها، مما يضطرهم إلى شراء الشعير المحلي الذي تبلغ قيمته المالية 250 درهما للكيس الواحد.

إذا قمنا بعملية حسابية، فإن المربي الذي يتوفر على قطيع يفوق 100 رأس، يحتاج شهريا إلى 10 أكياس من النخالة، ما يعادل 1500 درهم (150 درهما للكيس) و10 أكياس من الشعير ما يعادل 2500 درهم (250 درهما للكيس). وبالتالي تبلغ القيمة الإجمالية حوالي 4000 آلاف درهم شهريا، لمدة أربعة أشهر أي 16000 درهم سنويا. هذا ما يجعل من فصلي الخريف والشتاء موسما للشقاء مقابل فصلي الربيع والصيف اللذين يعدان موسمي الوفرة والرخاء.

3.1. تراجع ملحوظ لحجم القطعان ارتبط بعدة عوامل:

رغم أهمية تربية الماشية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، فإن حجم القطعان يعرف تراجعا مستمرا ارتباطا بعدة عوامل، فعلى سبيل المثال فقد بلغ "عدد رؤوس الأغنام والماعز بجماعة مغراوة سنة 1985 حولي 66110 رأس، مع الإشارة إلى أن هذه الفترة تميزت بالتقسيم القديم حيث كانت تبلغ مساحة جماعة مغراوة 94200 هكتار"[1]، بينما تبلغ مساحتها 74236 هكتارا، بقطيع يقدر بحوالي 31000 رأس (2013). وبالتالي فإن الجماعة فقدت ربع مساحتها بينما فقدت نصف أعداد قطيعها. والشكل التالي يوضح تفاوت تطور القطعان من جهة، كما يوضح أهم العوامل المسببة لذلك.

شكل رقم 21 : مؤشرات تطور تربية الماشية حسب المربين(%)

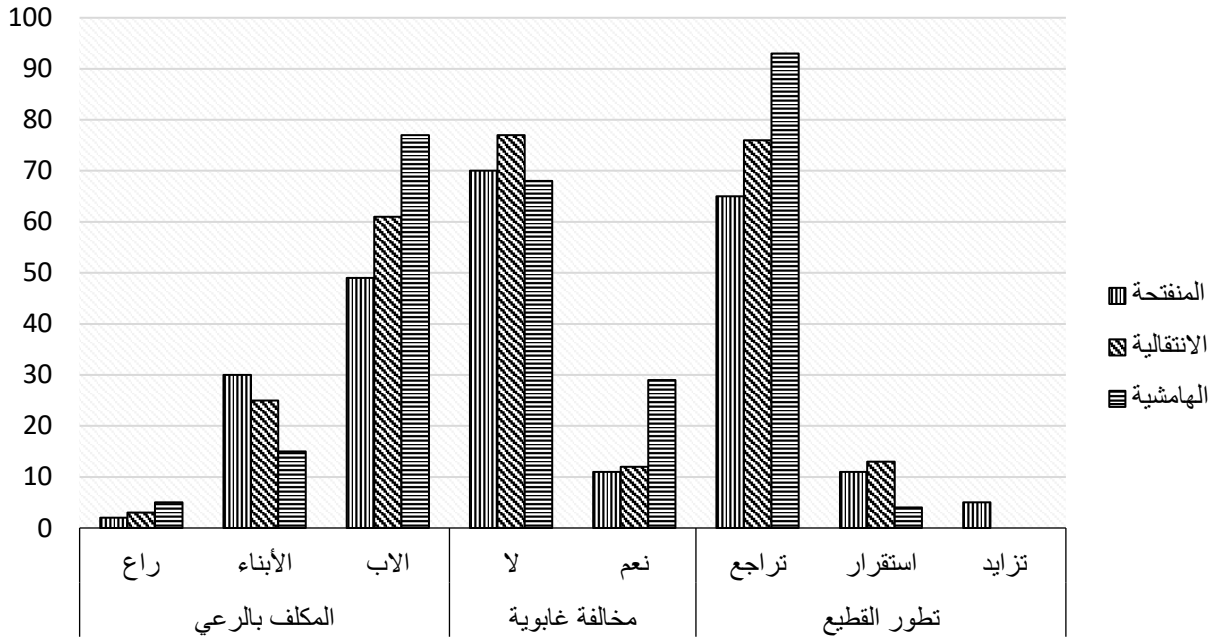

المصدر: البحث الميداني 2017 -2019

يلاحظ من خلال الشكل أن المجال الهامشي رغم تميزه بحجم ضخم للقطعان، فإنه يعرف تراجعا مستمرا لحجم القطعان، هذا ما أكده 93% من المربين بالمجال الهامشي، ولعل هذا يعطي فكرة واضحة عن طبيعة المنطقة إلى حدود تسعينيات القرن الماضي، حيث كان يمتلك كل مربٍّ ما بين 400 و1000 رأس، تقلصت هذه الأعداد كثيرا خلال السنوات الأخيرة. أما بالنسبة للمجال الانتقالي فقد أكد 76% من المربين على تراجع أعداد القطعان مقابل 65% بالمجال المنفتح. تطرح هذه النسب مفارقة واضحة، حيث أن كل المؤشرات تؤكد أن جماعتي باب بودير ومغراوة عرفتا تراجعا حادا لتربية الماشية، كما

[1] Idil Amar (2000) op.cit, p :13

تمت الإشارة، لكن ذلك كان ربما بشكل مبكر على عكس المجال الهامشي الذي لازال في تراجع مستمر. وعموما يرتبط تراجع الماشية بعاملين أساسيين وهما:

- ✓ الأول يتجلى في غلبة الأراضي العارية الرعوية بجماعة بويبلان، كما تتميز بمحدودية المجال الغابوي الذي لا تتعدى نسبته 15.6%، مما يجعلها منطقة رعوية بامتياز. إلا أن الغطاء النباتي بهذه المنطقة يعرف تدهورا حادا خصوصا خلال سنوات الجفاف، إضافة إلى عامل الضغط الرعوي فالكثير من المربين الفقراء أصحاب القطعان الصغيرة يقضون معظم الموسم الفلاحي بمراعي بويبلان، على عكس ما كان سائدا فيما قبل، إذ كان الانتجاع بمثابة فترة بيولوجية لتجدد الغطاء النباتي. أما جماعة مغراوة فتتميز بنسبة هامة للمجال الغابوي، تقدر بحوالي 45.4%، وترتفع النسبة بجماعة باب بودير حيث تصل إلى ما يناهز 70.1%. وبالتالي فإن محدودية الأراضي الرعوية خصوصا بجماعة باب بودير التي تضم معظم أراضي منتزه تازكا الذي يخضع لمراقبة صارمة، إلى جانب تركيز إدارتي الفلاحة والمياه والغابات على إيجاد بدائل عن تربية الماشية، والتي تتمثل في دعم غراسة الأشجار المثمرة، خصوصا الزيتون واللوز، والتي تتطلب تجنب الرعي الطليق حفاظا على شتائل الأغراس التي لازالت في بداية نموها. كلها عوامل ساهمت في تراجع حجم القطعان خصوصا بالوحدتين المنفتحة والانتقالية.
- ✓ الثاني يتمثل في نزعة التحضر لدى الشباب، خصوصا خلال السنوات الأخيرة، فانتقال الكثير من الأبناء للتعلم بمدينة تازة، وتشبعهم بنمط الحياة الحضرية، فضلا عن ارتباطهم بشبكات التواصل الاجتماعي، أنتج عزوفا جماعيا ليس فقط عن النشاط الرعوي بل مجمل الأنشطة الفلاحية. وكما يوضح الشكل فإن أغلب الرعاة هم أرباب الأسر (الآباء)، خصوصا بالمجال الهامشي حيث قاربت النسبة 80%، وللإشارة هناك علاقة تنافر متدرجة بين تعمق الهامشية ونزعة الشباب للهجرة، لذلك فإن الهجرة (تغيير الواقع الهامشي)، تحولت إلى هاجس خصوصا لدى أكثر الدواوير عزلة، كحالة دواوير الخيربات وإزلافن وإسغلي.

2. تربية النحل: نشاط أساسي يوفر إيرادات هامة

1.2. إقبال متباين على تربية النحل وإيرادات متفاوتة:

يشكل قطاع تربية النحل قطاعا واعدا بجبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، وقاعدة أساسية لتنويع مصادر الدخل، وقد عرفت إيرادات هذا النشاط تزايدا هاما، ساهم بلا شك في دعم المداخيل العامة للأسر. فعلى مستوى جماعة بويبلان مثلا، سنويا "يتم إنتاج حوالي 47398 لترا من العسل، ما يحقق قيمة مالية تقدر بحولي 14219405 درهم (300 درهم كثمن مرجعي). أما في السنوات الجافة فينخفض الإنتاج بشكل كبير، إذ لا يتجاوز 9479 لتر، بقيمة 2843881 درهما"[1]. هذا ما يجعل من تربية النحل رهانا حقيقيا للسكان، ولعل الإيرادات الجيدة التي يتم تحقيقها سنويا، خصوصا خلال السنوات المطيرة، تؤكد هذه الأهمية، والشكل التالي يوضح قيمة هذه الإيرادات.

شكل رقم 22: المتوسط السنوي لإيرادات وأرباح العسل (بالدرهم)

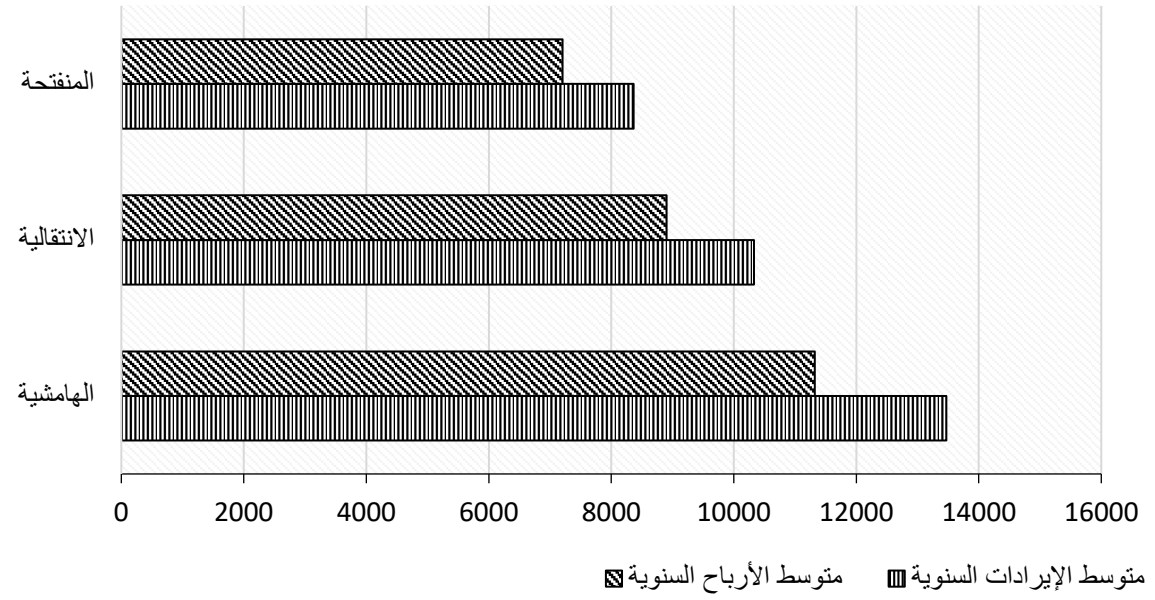

المصدر: البحث الميداني 2017 -2019

يلاحظ من خلال الجدول، أن المجال المنفتح هو الأقل إقبالا على تربية النحل، حيث لم يتجاوز عدد المربين 29 مربيا من 100 مستجوب، بينما سجلت الوحدة الانتقالية عددا أعلى بقليل يتمثل في 37 مربيا، وبالنسبة للمجال الهامشي فقد سجل 64 مربيا. وبالتالي فتفاوت الإقبال على تربية النحل، يعود أساسا إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي تميز كل وحدة سوسيومجالية.

[1] PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT DE FILIERES AGRICOLES DANS LES ZONES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA (PDFAZMT), CAS DE LA FILIERE MIEL, DIRECTION PROVINCIALE DE L'AGRICULTURE DE TAZA, EDITION DEFINITIVE 2013, p : 95-96.

فإذا كانت الوحدتان المنفتحة والانتقالية تتوفران على بدائل متعددة لتنويع مصادر الدخل، فإن الوحدة الهامشية على عكسها تماما، إذ تعتبر تربية النحل، أهم نشاط بعد تربية الماشية، وهذا هو سبب تفاوت ممارسة هذا النشاط، الذي يفضي بلا شك إلى تفاوت الإيرادات العامة لكل وحدة سوسيومجالية، لذلك نجد الوحدة الأولى تسجل إيرادات منخفضة لم تتعد 6724 درهما للفرد كمتوسط سنوي، بينما الثانية بلغت إيراداتها حوالي 7365 درهما للفرد كمتوسط، والثالثة وهي التي سجلت أعلى قيمة مالية حيث بلغت 101250 درهما، كما يوضح الجدول التالي بشكل مفصل.

جدول رقم 23: الإقبال على تربية النحل وأرباح إنتاج العسل

الوحدات السوسيومجالية	عدد الصناديق	عدد المربين	متوسط قيمة الإنتاج بالتر	متوسط قيمة الإيرادات السنوية بالدرهم	تكاليف الإنتاج بالدرهم	صافي الأرباح بالدرهم
المنفتحة	0	71	0	0	0	0
	≤ 1 – 20 >	21	20	5000	660	4340
	≤ 20 – 40 >	8	60	15000	2000	13000
	≤ 40 - 60 >	0	0	0	0	0
	≥60	0	0	0	0	0
	المجموع - المتوسط	29	1305	7758	1034	6724
الانتقالية	0	63	0	0	0	0
	≤ 1 – 20 >	25	20	5000	660	4340
	≤ 20 – 40 >	10	60	15000	2000	13000
	≤ 40 - 60 >	2	80	20000	3000	17000
	≥60	0	0	0	0	0
	المجموع	37	2025	8513	1148	7365
الهامشية	0	36	0	0	0	0
	≤ 1 – 20 >	23	20	5000	660	4340
	≤ 20 – 40 >	27	60	15000	2000	13000
	≤ 40 - 60 >	11	80	20000	3000	17000
	≥60	3	150	37500	5000	32500
	المجموع	64	4365	13320	1830	11490

المصدر: البحث الميداني 2017 -2019.

انطلاقا من الشكل يتأكد أن تربية النحل تحقق إيرادات هامة كما يلاحظ من خلال الجدول، وهي اختيار اقتصادي يعرف تطورا مضطردا. خصوصا بالمجال الهامشي، الذي يتميز منتوجه من العسل بقيمته الغذائية والمالية، حيث "تبلغ قيمته 300 درهما، مقابل 250 درهما بالنسبة للمجال المنفتح وباقي المناطق الجبلية المجاورة (باب بودير، بوشفاعة، الصميعة، الزرارة)"[1]. وتحتل مداخيل العسل المرتبة الثانية بعد مداخيل تربية الماشية بالمجال الهامشي، حيث بلغت نسبة ممارسة هذا النشاط 64% من عينة

[1] PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT DE FILIERES AGRICOLES DANS LES ZONES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA (PDFAZMT), (2013),op.cite, p : 95.

هذه الوحدة، تحقق 41% منها أكثر من 13000 درهما كمتوسط للإيرادات السنوية. أما الوحدة الانتقالية فتحقق 12% منها فقط أرباحا تفوق 13000 درهم. بينما الوحدة السوسيومجالية المنفتحة، التي تعرف حضورا محتشما لهذا النشاط، تحقق 8% منها فقط أرباحا تتجاوز 13000 درهما. ولتوضيح مدى التفاوت الحاصل للإقبال على هذا النشاط نقدم الخريطة التالية.

خريطة رقم 13: تفاوت إيرادات تربية النحل بين الوحدات السوسيومجالية

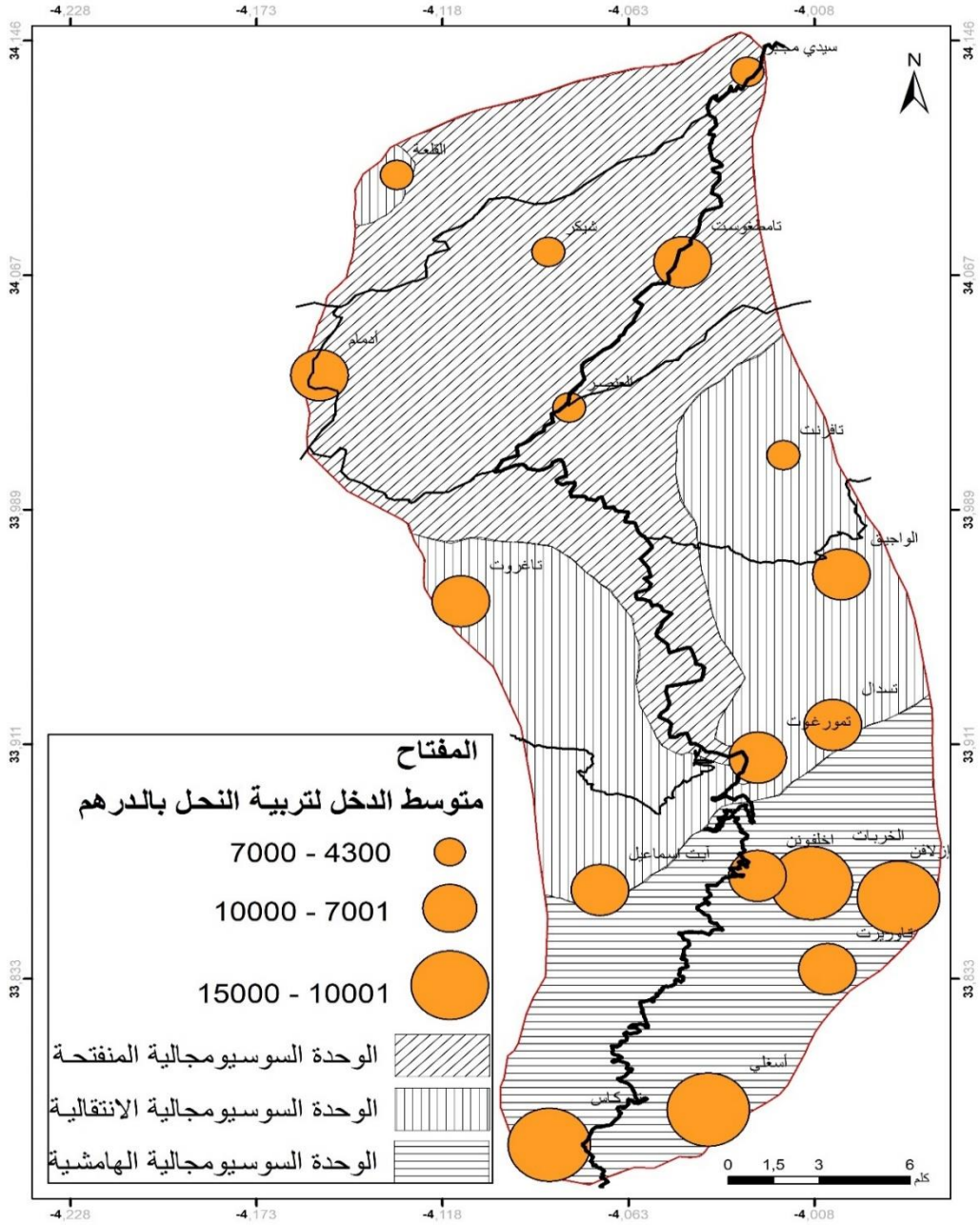

المصدر: عمل شخصي

أما بالنسبة للتسويق فيتخذ في الغالب طابعا غير منظم، ينبني على شبكات الأقارب والأصدقاء، وهنا تطرح مشكلة الثقة في مدى جودة المنتوج. وعلى مستوى شخص الباحث، فيساهم في التسويق السنوي للمنتوج بمدينتي تازة وفاس، وقد لوحظ نوع من الاستنكار الصامت لدى بعض المربين، على اقتصار مساهمة الباحث في تسويق المنتوج لمرب واحد - شكل مخبرا ومرجعا حقيقيا للمعلومة والتأكد من صحتها.

2.2. يعد الترحيل الموسمي أبرز التحديات التي تواجه تربية النحل:

رغم أهمية تربية النحل، إلا أنها تواجه تحديات هامة، تتجلى خصوصا في كيفية ضمان الوسط الملائم والمغذي للنحل من أجل الاستمرارية في الإنتاج، وتجنب احتمال الرحيل. لهذا نجد أغلب مربي النخل خصوصا بالنسبة للفئة التي يفوق عدد صناديقها عشرين صندوقا، حيث تعمل على ترحيل موسمي لصناديق النحل، من أجل الحفاظ على استمراريته وضمان الإنتاج الطبيعي للعسل، والخطاطة التالية توضح اتجاهات الترحيل.

شكل رقم 23: اتجاهات الترحيل الموسمي لصناديق النحل

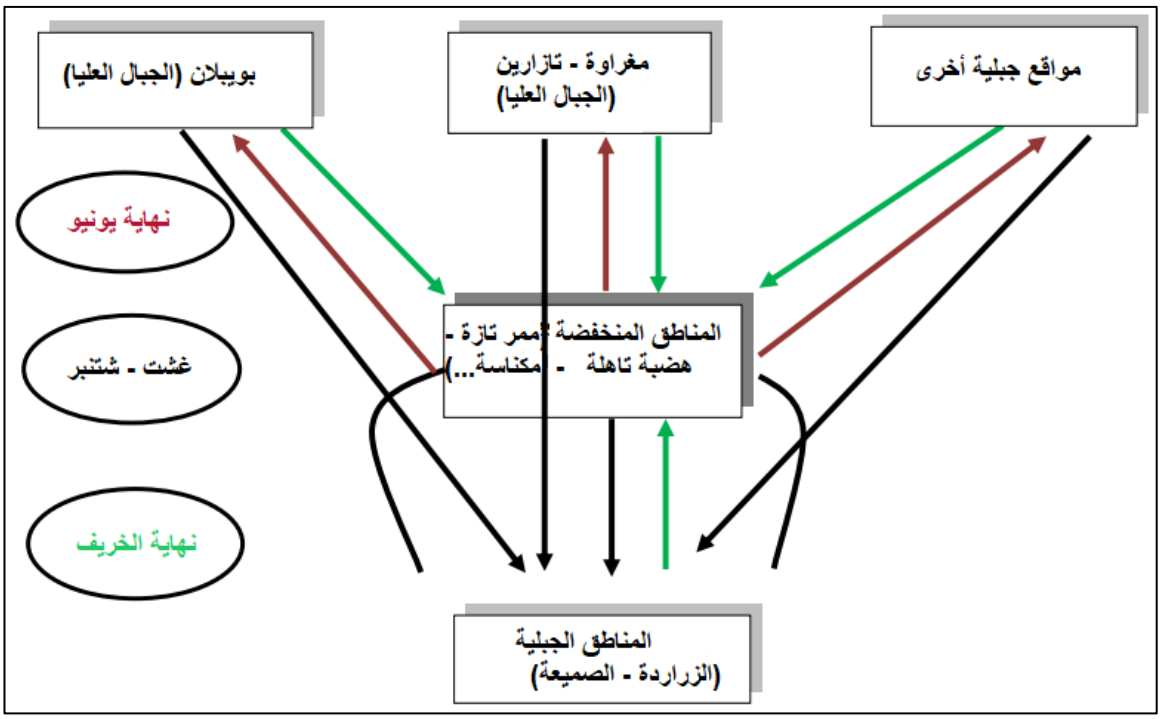

Source : PROGRAMME DE DEVELOPPEMENT DE FILIERES AGRICOLES DANS LES ZONES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA (PDFAZMT), (2013),op.cite, p : 79 et travail de terrain 2017-2019.

يلاحظ من خلال الشكل أن ترحيل النحل يتم بين مجالات متنوعة طبيعيا، إلا إن الترحيل يطرح مشكلة التكاليف المادية التي تتعدى أحيانا كثيرة 3000 درهما، تتضمن كراء عربة الشحن وكذلك ما يقدم إلى صاحب الأرض حيث توضع الصناديق، ويكون المقابل إما ماليا، حوالي 500 درهم كمتوسط أو عينيا، لترا أو لترين من العسل. ويرتبط اختيار المجال الذي يتم الترحيل إليه بناء على ما يتوفر عليه، من موارد نباتية مستهدفة، والجدول التالي يوضح علاقة الترحيل الموسمي بالنباتات والمجال.

الجدول رقم 24: الترحيل الموسمي للنحل والنباتات المستهدفة

الفترة	النباتات المستهدفة	مناطق الإنتاج
الربيع	مختلف الأزهار – السدرة- بشنيخة	المناطق المنخفضة (تاهلة – مكناسة - الفحامة...)
الصيف	الزعتر– زنتاز– أزير- زوشن- تاحليمت - مانتا	الجبال المرتفعة (بوبيلان – مغراوة – تازارين...)
الخريف	الخروب - ساسنو	المناطق الجبلية (الصميعة – الزراردة – باب أزهار...)

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

أما بالنسبة للفئة التي يقل عدد صناديقها عن 20، وهي في الغالب فئة فقيرة، نظرا لمحدودية مداخيلها تفضل قضاء موسم ندرة كلإ النحل، باعتماد سكر سنيدة كعلف، وقد لوحظ خلال الرحلة الأخيرة للبحث الميداني شهر مارس 2021، عدد هام جدا من المربين بدواوير إخلفونن والخيربات وتاوريرت زإيزلافن، يجلبون من كيلوغرامين إلى عشر كيلوغرامات من أكياس سنيدة، موجهة كعلف للنحل، حيث يؤمن الكيلوغرام الواحد حاجيات صندوق واحد لمدة 15 يوما، بعد خلطه مع لتر ونصف أو لترين من الماء. يشكل هذا التوجه محاولة للتكيف مع إكراهات ممارسة هذا النشاط، إلا أنه ينعكس سلبا على جودة العسل وكذلك على سمعة مربي النحل بمنطقة مغراوة بوبيلان عموما. ولا بد من الإشارة في سياق حديثنا عن جودة العسل، أن عسل شهر شتنبر هي الأفضل لكون مصدرها طبيعيا بشكل خالص، من أعشاب جبلية متنوعة أعشاب جبال مغراوة وبوبيلان، أما عسل شهر أبريل فهي ذات جودة رديئة.

رغم أهمية قطاع تربية النحل، إلا أنه يظل قطاعا هشا يواجه عدة مخاطر، أبرزها تلك المرتبطة بآثار الجفاف التي تشكل ضغطا متزايدا على النحالين، كما نستحضر أيضا بعض الأخطار الطارئة، ولعل آخرها الهجرة الغريبة لطوائف النحل خلال انطلاقا من شهر أكتوبر إلى حدود شهر فبراير الماضي، هجرة مجهولة السبب، ولا شك أنها ستكلف النحالين بمنطقة مغراوة بوبيلان خسائر جسيمة،

هذا ما سيؤدي إلى تقلص المداخيل الإجمالية وبالتالي تزايد عجز الكثير من الأسر على تلبية متطلبات العيش.

II. تفاوت المداخيل الفلاحية وضعف واضح لغير الفلاحية:

إن الاعتماد على الأنشطة الفلاحية فقط، يعتبر مجازفة حقيقية لكونها تتأثر بشدة بنوبات الجفاف، إضافة إلى تفاوت إمكانيات الأسر، فإذا كان النشاط الفلاحي بالنسبة لبعضها، كفيل بتوفير مختلف حاجيات العيش الأساسية، فإن هناك أسرا أخرى محدودة الإمكانيات الفلاحية، تعتبر أن الأنشطة غير الفلاحية حلا لا بديل عنه لتأمين حاجيات الأسر.

1. مداخيل متباينة حسب المجال والزمن:

1.1. توزيع المداخيل الفلاحية حسب المجال :

يتميز الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بتباينات واضحة على مستوى الأنشطة الفلاحية، مما يفرز نمطا فلاحيا معيشيا – تسويقيا يختلف من وحدة سوسيومجالية إلى أخرى. فإذا كانت الوحدة المنفتحة تمارس أنشطة متنوعة تمكنها من تنويع مصادر دخلها، حيث تجمع بين الزراعة وتربية الماشية، فإن الوحدة الهامشية خصوصا، تبرز كمجال رعوي بامتياز، إذ تشكل تربية الماشية كما سبقت الإشارة المصدر الأساسي لتمويل الأسر على مدار السنة. ولتوضيح هذه التباينات بشكل دقيق نقدم الجدول التالي المرفق بشكل توضيحي.

جدول رقم 25: توزيع المداخيل الفلاحية حسب الأسر بالوحدات السوسيومجالية الثلاث

الوحدات السوسيومجالية	فئات الدخل الموسمي	متوسط مداخيل الأنشطة الزراعية				متوسط مداخيل تربية الماشية			متوسط مداخيل تربية النحل
		الخضر	الحبوب	الأغراس	مجموع الترددات	الأغنام والماعز	الأبقار	مجموع الترددات	
المنفتحة	0	53	71	55	91	19	48	67	71
	<6000	11	13	28	20	41	0	41	21
	≥6000- 10000<	29	9	10	72	0	44	44	0
	≥10000- 20000<	2	2	2	17	36	8	34	8
	≥20000- 30000<	0	0	0	0	4	0	14	0
	≥30000- 40000<	0	0	0	0	0	0	0	0
	≥40000	0	0	0	0	0	0	0	0
	مجموع أصحاب الدخل	42	24	40	109	81	52	133	29
الانتقالية	0	69	74	75	124	11	55	66	63
	<6000	12	15	14	14	31	0	27	25
	≥6000- 10000<	16	8	7	42	0	34	34	0
	≥10000- 20000<	0	8	1	18	48	11	44	12
	≥20000- 30000<	0	0	0	0	10	0	17	0
	≥30000- 40000<	0	0	0	0	0	0	12	0
	≥40000	0	0	0	0	0	0	0	0
	مجموع أصحاب الدخل	28	23	22	74	89	45	134	37
الهامشية	0	100	100	100	110	3	85	88	36
	<6000	0	0	0	11	7	0	7	23
	≥6000- 10000<	0	0	0	0	0	13	13	0
	≥10000- 20000<	0	0	0	0	20	2	22	38
	≥20000- 30000<	0	0	0	0	39	0	29	0
	≥30000- 40000<	0	0	0	0	0	0	33	3
	≥40000	0	0	0	0	22	0	8	0
	مجموع أصحاب الدخل	0	0	0	11	97	15	112	81

المصدر: البحث الميداني 2017 -2019

شكل رقم24 : توزيع المداخيل الفلاحية حسب الأسر (%)

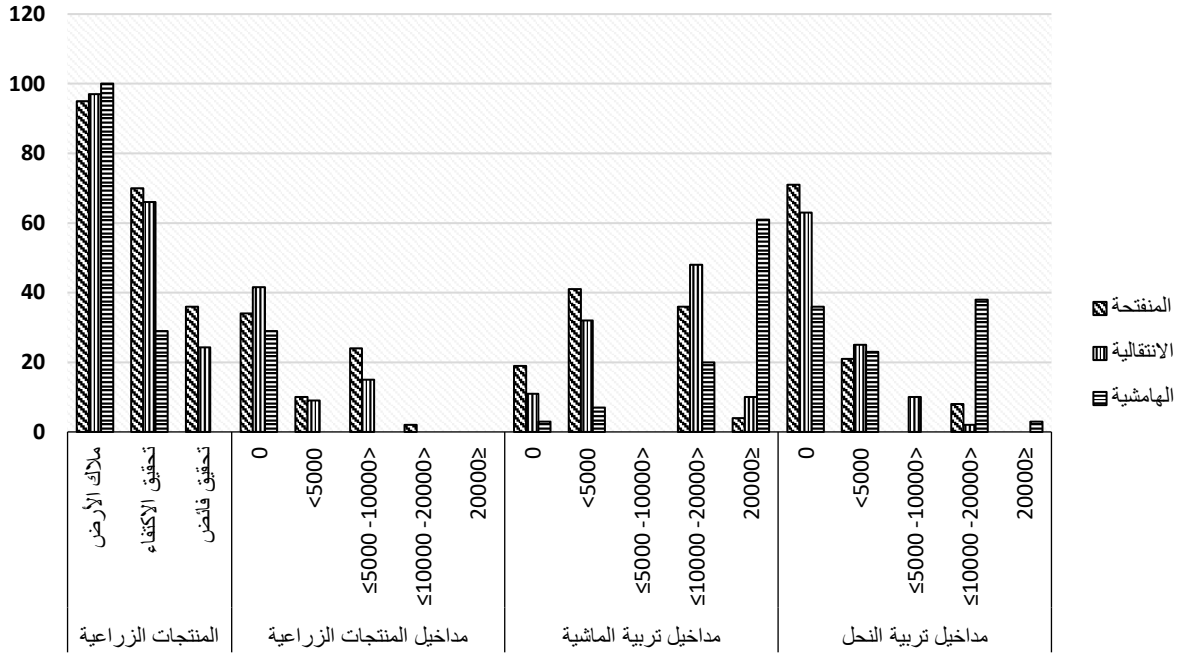

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الشكل، مدى التفاوت الحاصل بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، خصوصا بين المنفتحة والانتقالية من جهة والهامشية من جهة ثانية. يبرز هذا التفاوت بحدة أكبر على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي ناهزت نسبته حوالي 70% لكلا الوحدتين الأوليتين، على عكس المجال الهامشي حيث تحقق أقل من 30% من العينة المستجوبة، اكتفاءها الذاتي الموسمي من بعض المنتجات الأساسية فقط، هذا ما يؤكد مرة أخرى أن الظروف الطبيعية والاقتصادية، أساس الفقر الشديد الذي تعيش هذه الوحدة. أما على مستوى تحقيق الفائض الموجه نحو التسويق فيلاحظ غيابه بالنسبة للوحدة الهامشية، فرغم ملكية الأرض لجميع الفلاحين المستجوبين، إلا أن فقر التربة وقوة الانحدار وهيمنة الأراضي البورية، تجعل من الإنتاج الزراعي في مستويات دنيا لا ترقى حتى لتحقيق اكتفاء الأسر كما تمت الإشارة.

يحقق حوالي 26% من عينة الوحدة المنفتحة أرباحا صافية تفوق 5000 درهم سنويا، أما الوحدة الانتقالية فالنسبة لا تتجاوز بها حوالي 15%، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة مرة أخرى إلى حوالي نصف هذه النسب سجلت بدواري "القلعة وسيدي مجبر" الغياثيين، فبحكم القرب من تازة، وكذلك بحكم خصوبة التربة وتوفر المياه إضافة غياب دخل قار بديل والتراجع الكبير لحجم قطعان الماشية، جعل من الفلاحين يمارسون فلاحة تسويقية رغم محدودية أراضيهم ومشاكل النقل التي تواجههم.

يبرز المجال الانتقالي كمجال لإنتاج الحبوب والزيتون، حيث يحقق إنتاجا هاما من هذه المنتجات الأساسية، كحالة دواري تسدال والوجيق مثلا، إذ يبلغ متوسط الإنتاج خلال السنوات المطيرة حوالي 30 قنطارا من الشعير و30 قنطارا من القمح، وأكثر من 10 قناطر من الزيتون يعادل إنتاجها من الزيت حوالي 180 لترا، توجه هذه الكمية للاستهلاك الأسري مع توزيع بعضها على الأبناء والأقارب. وتجذر الإشارة إلى أن غراسة الزيتون واللوز، عرفت تطورا ملحوظا في إطار تفعيل مشاريع مخطط المغرب الأخضر، حيث ستعرف المنطقة مستقبلا، إنتاجا هاما من هذه المنتوجات، التي ستوجه بلا شك نحو التسويق.

أما حاليا فرغم أهمية ما يحقق من إنتاج، فإن التسويق جد محدود، فعلى مستوى الحبوب فتوظف كعلف للأكباش التي يتم تسمينها استعدادا لعيد الأضحى بشكل سنوي. لهذا فإن الوحدة الانتقالية تعرف تسارعا للإقبال على التسمين السنوي للأكباش، حيث يحقق 48% من المربين أرباحا صافية تتراوح ما بين 10000 و20000 درهم سنويا. ترتفع هذه الأرباح بشكل كبير بالنسبة للمجال الهامشي حيث يحقق حوالي 61% من المربين أرباحا صافية تفوق 20000 درهم، مما يجعل من تربية الماشية المورد الأساسي للعيش. تطبع هذه التفاوتات قطاع تربية النحل كذلك، حيث يتباين الإقبال وتتفاوت الأرباح وتبرز الوحدة الهامشية مرة أخرى كمجال إنتاج العسل إذ يحقق 38% من مربي النحل أرباحا تتراوح بين 10000 و20000 درهم، بينما الوحدتان المنفتحة والانتقالية تحقق أرباحا أقل من ذلك بكثير، كما يوضح الشكل.

شكل رقم 25 : المداخيل الفلاحية العامة وتفاوتاتها حسب الأسر (%)

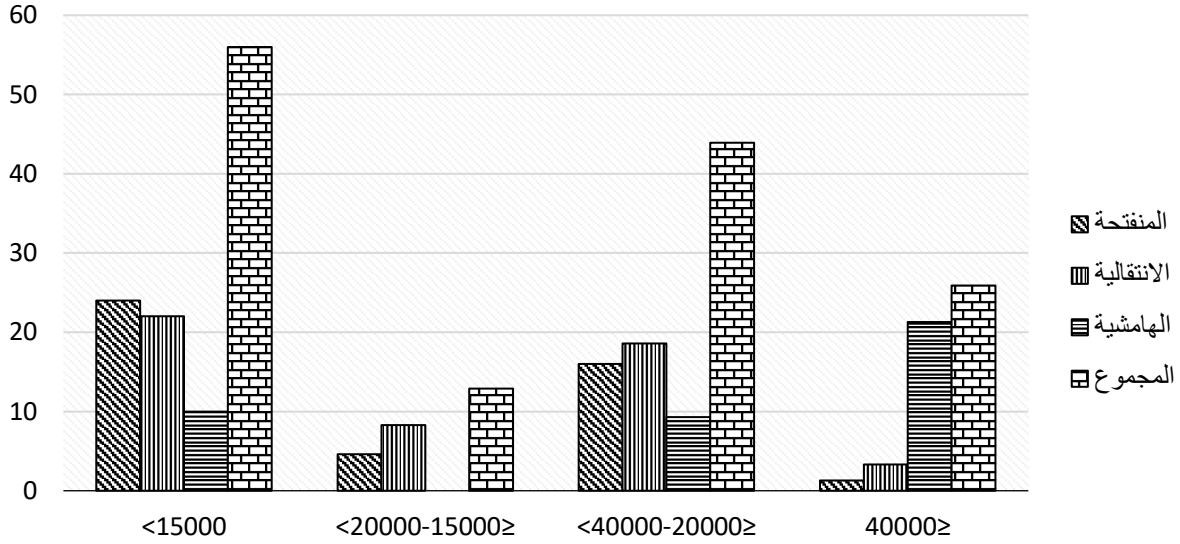

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

إن النظر إلى مجموع فئات الداخل وكذلك إلى الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط كمجال عام للبحث، يعطي انطباعا أوليا بمحدودية المداخيل بشكل عام، والتي تخص فقط 46.33% من العينة العامة للبحث، يعبر هذا الواقع على ارتفاع واضح لنسبة فقر الدخل / الإنفاق. كما نجد حوالي 18.66% من أصل أصحاب الدخل الفلاحي، دخلهم السنوي لا يفوق 15000 درهم، ما يوازي 1250 درهما شهريا، وهو ما يقل عن متوسط الدخل السنوي المعمول به وطنيا بالنسبة للمجال القروي والذي يقدر بحوالي 1797 درهما[1] شهريا لأسرة تتألف من خمسة أفراد، مع العلم أن متوسط حجم الأسرة يبلغ خوالي 6 أفراد حسب إحصاء 2014.

يطرح الشكل كذلك مفارقة غير متوقعة، حيث يلاحظ أن الفئة التي يفوق دخلها الفلاحي 40000 درهم سنويا، تقتصر خصوصا على الوحدة الهامشية حيث تستحوذ على حوالي 21.3% من دخل هذه الفئة، مقابل 3.3% بالنسبة للوحدة الانتقالية وأقل من ذلك بالنسبة للوحدة المنفتحة. هذا ما يؤكد الأهمية الاقتصادية للجبال المرتفعة كمجال رعوي بامتياز، دون أن ننسى وجود فئة غير فقيرة وغير مستقرة بالمجال، إذ ترتبط به موسميا وليس بشكل مباشر، بل غالبا ما تتوفر على راع أو عزاب يمارس الترحال، حيث تقتصر العودة لعزيب بويبلان على الصيف فقط.

وعموما تشكل كل من تربية الماشية وتربية النحل قوام الإنتاج الفلاحي بالمجال الهامشي. تطرح هذه التفاوتات في المداخيل مفارقة حقيقية، يتطلب فهمها النظر إلى قيم وتفاوتات الدخل غير الفلاحي أيضا، الذي يشكل مورد العيش الأساسي لدى الكثير من الأسر.

2.1. توزيع الدخل حسب الزمن:

إن التباينات التي تم التطرق إليها على مستوى تفاوت المداخيل حسب الوحدات السوسيومجالية، تميز كذلك الجانب الزمني، حيث ينقسم الموسم الفلاحي، إلى فترة إنتاج ووفرة تضمن تحسين ظروف المعيشة، وفترة إنفاق واستهلاك تدفع الأسر إلى النزول تحت عتبة فقر الدخل (1797 درهما).

تزداد حدة معاناة السكان وتسوء أكثر ظروفهم المعيشية، خلال فترة الإثلاج التي ترافقها برودة شديدة وعزلة دائمة. تؤثر هذه الظروف على الأنشطة الزراعية التي غالبا ما تشمل موسمي الربيع والصيف، وهما نفسهما موسما الإنتاج على مستوى تربية الماشية وتربية النحل وكذلك بعض الفواكه. وبالتالي نحن أمام إنتاج متنوع لكنه مركز زمنيا. كما يوضح الشكل التالي.

[1] بنعدادة حسن (2015) مرجع سابق.

شكل رقم 26: تعاقب فترات الإنتاج والاستهلاك حسب المواسم الفلاحية

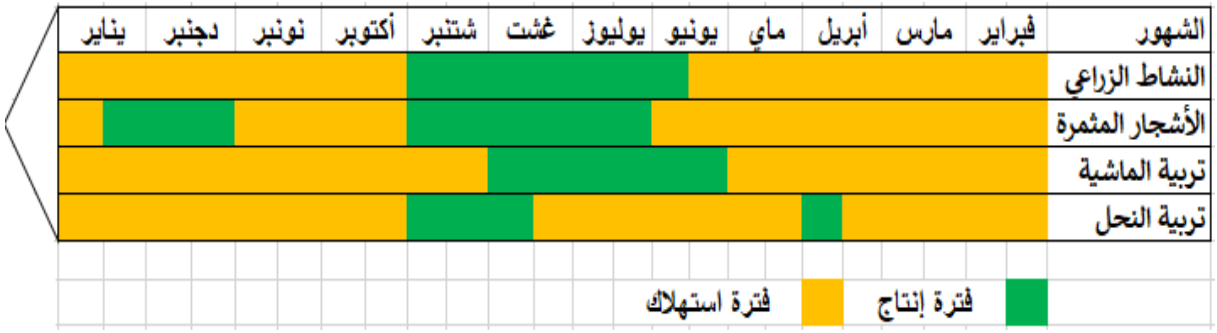

المصدر: عمل شخصي 2021

✓ الأنشطة الزراعية: تشكل بداية شهر فبراير منطلقا للموسم الزراعي بالوحدتين المنفتحة والانتقالية، ويتغير هذا التوقيت بشكل طفيف تبعا لطبيعة التربة ومستوى الارتفاع. لقد أكد الفلاحون بكل من دواوير؛ أدمام، العنصر، تمورغوت، الخيربات، على أن هذه الفترة تشكل بداية لزرع الشعير والفول أما الخضر الصيفية من بطاطس وبصل وفلفل وطماطم وقرع وخيار فتزرع خلال أواسط شهر مارس. وبالتالي فهي بداية الموسم الفلاحي، الذي لن يحقق الإيرادات المنتظرة إلا مع آواخر شهر يونيو، والتي لا تتجاوز شهرين ونصف على الأكثر. أما بالنسبة للوحدة الهامشية فتتأخر بداية الموسم إلى شهر مارس.

صورة رقم 18: مشهد زراعي بدوار القعلة خلال أواسط شهر مارس



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

تبرز الصورة استعداد الفلاحين لموسم زراعة البطاطس، حيث يقومون بتوزيع السماد الطبيعي على الاستغلاليات الضيقة. كما توضح مدى الفارق الزمني للموسم الزراعي بالمنطقة، إذا ما قورنت بمنخفضات حوض إيناون القريبة.

✓ غراسة الأشجار المثمرة: يعتبر التين والبرقوق أهم المنتجات الموسمية التي يتميز بها مجال البحث، وهي كذلك تزامن نفس فترة الإنتاج الزراعي تقريبا. حيث يبدأ موسم بيع هذه الثمار بداية شهر غشت تقريبا ويستمر لأواسط شهر شتنبر. أما بالنسبة للزيتون يعد موردا أساسيا يساهم في توسيع فترة الإنتاج، وجدير بالذكر أن الكثير من الفلاحين، يعملون على جمع ثمار الزيتون والاحتفاظ بها إلى مستهل الفترة الدافئة، حيث يتم عصرها بشكل تقليدي. إلا أن هذه الحالة تتعلق بالدواوير الأكثر عزلة خصوصا، وأيضا بالفئات التي تعمل على تقليص نفقات الإنتاج من خلال تجنب تكلفة نقل الزيتون إلى معصرة عصرية. ولابد من الإشارة إلى أن إيرادات أشجار الزيتون هي محدودة عموما كما سبقت الإشارة، إلا أنه يحتمل أن تصبح هذه المداخيل هامة بقيمة العسل وربما أكثر، بفضل مشاريع الغراسة التي تم إطلاقها.

✓ تربية الماشية: نسجل مفارقة هامة بين فئتين، الأولى هي الفئة التي لازالت تمارس تربية الماشية بشكل تقليدي. تضم المناطق الهامشية هذه الفئة، حيث يشكل التسويق السنوي المصدر الأساسي للعيش. تتميز هذه الفئة بعدم إدراكها لأهمية تثمين المنتوج من خلال التسمين، فتقوم انطلاقا من شهر ماي من كل سنة ببيع عدد هام لمواليد السنة من خراف وماعز إناثا وذكورا، بينما تشكل بقية السنة موسما للاستهلاك وشراء الأعلاف التي غالبا ما تكون على شكل دين سنوي من أحد أصحاب المحلات التجارية. كما يضم هذا المجال فئة مدركة لقيمة التسمين، وتعمل على تثمين منتوجها، من خلال الانتجاع أو كراء أراضي الرعي خلال مواسم الشتاء بالمنخفضات كما تمت المناقشة. كما تعمل على شراء عدد من الخراف بشكل مبكر، تضيفها إلى خراف قطيعها من مواليد السنة، حيث تشرع في عملية التسمين والتحضير لعيد الأضحى، قبل ثلاثة أشهر من كل سنة، وتحقق هذه الفئة أرباحا هامة، مكنتها من اقتناء منازل وأراض بمنطقتي تاهلة ورباط الخير.

وبالنسبة للمجالين المنفتح والانتقالي فهما كذلك، يعملان على استغلال فرصة عيد الأضحى من خلال عملية التسمين، مستغلين ما تنتجه حقولهم من حبوب. هذا ما يجعل من مداخيل تربية الماشية هي كذلك مركزة زمنيا، ومن الإيجابية أن يتزامن عيد الأضحى خلال العقد الأخير والحالي، الفترة الدافئة وهي فترة الإنتاج وتوفر الكلإ، لكن مع تحرك شهور السنة الهجرية وتحول عيد الأضحى إلى فصل الشتاء، سيشكل تحديا حقيقيا أمام هؤلاء المربين.

✓ تربية النحل: يتميز هذا النشاط كذلك، بتركزه الزمني، حيث يشكل شهر أبريل مستهلا لإنتاج العسل، إلا أن إنتاج هذه الفترة معروف برداءته كما ناقشنا، إضافة إلى أن الإنتاج عموما يكون منخفضا، ومن المربين من يفضل ترك العسل بالخليات كغذاء للنحل. أما بالنسبة لفترة الإنتاج التي يراهن عليها المربون، فهي تتعلق بشهر شتنبر، بينما تمتد فترة التسويق على مدار السنة، إلا أن وتيرتها تخف بشكل متدرج.

2. تفاوت واضح للمداخيل غير الفلاحية:

1.2. حضور وازن ومتباين للمياومة وتحويلات الأبناء:

أمام ضعف المداخيل الفلاحية بالنسبة لأغلب المستجوبين، كان لابد من البحث عن موارد مالية أخرى تضمن الحاجيات المعيشية الأساسية للأسر، وعلى رأسها الحاجيات الغذائية التي تتأثر بشدة خلال الموسم البارد. تتخذ هذه الموارد في كثير من الأحيان شكل دعم مداخيل الأسر، وفي أحيان أخرى تشكل أساس عيش الأسر. تعتبر المياومة وتحويلات الأبناء من أبرز أشكال المداخيل غير الفلاحية، والتي يلاحظ حضورها بالوحدات السوسيومجالية الثلاث. ولتوضيح الصورة أكثر نقدم الشكل التالي.

شكل رقم 27: المداخيل غير الفلاحية حسب عدد الأسر

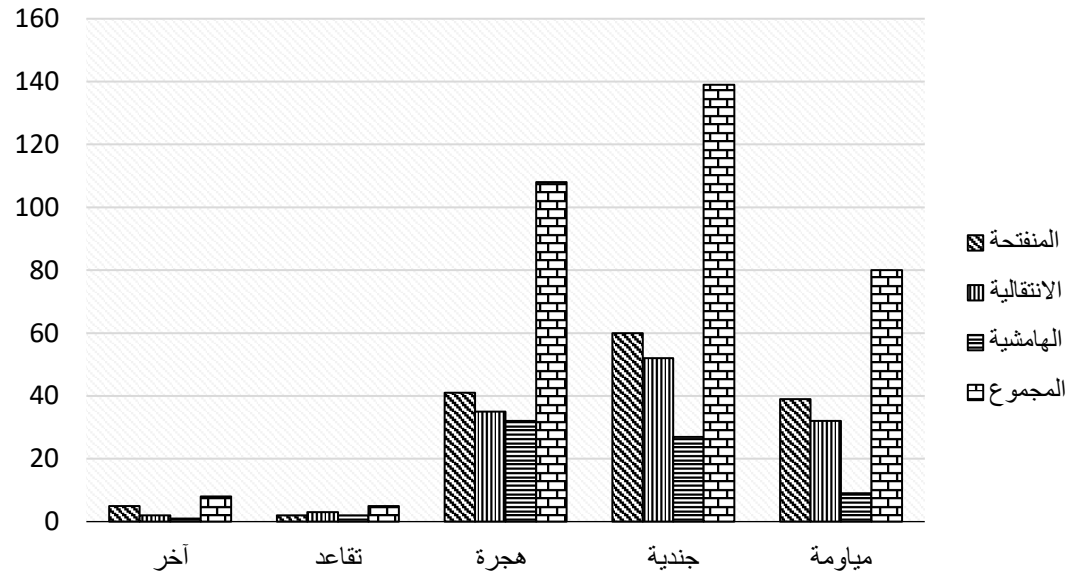

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الشكل أن هناك ثلاثة مصادر أساسية للدخل، يتفاوت حضورها بين الوحدات الثلاث، وهي كالتالي حسب الأهمية:

✓ الجندية: يتباين حضورها بدواوير الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، فإذا كانت تشكل بالنسبة لآيت وراين، ضمانة حقيقية للعيش والارتقاء الاجتماعي، فإنها شبه غائبة بالنسبة لغياثة. فعلى

سبيل المثال نجد ببعض دواوير آيت وراين أكثر من 70% من الأسر، لها أبناء بالجندية، نستحضر هنا حالة دوار أدمام الذي يبلغ به عدد الأسر 69 أسرة، منها 48 أسرة لديها ابن واحد أو أكثر بالجندية، بينما نجد بدوار القلعة الغياتي الذي يبلغ عدد الأسر به 34 أسرة، لا يتوفر علي أي ابن بالجندية.

خريطة رقم 14: تفاوت تحويلات موظفي الجندية

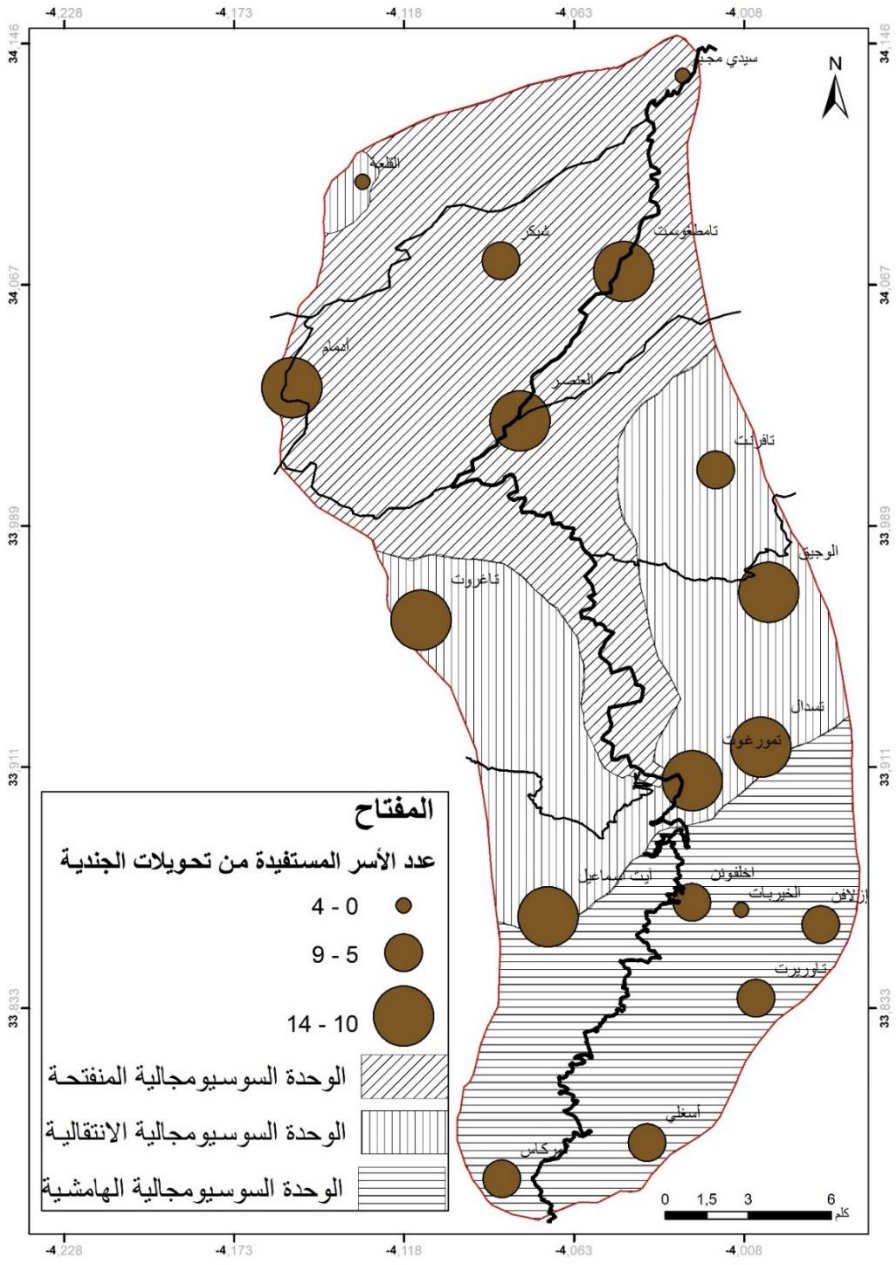

المصدر: عمل شخصي

كما نلاحظ من خلال الشكل أن المجال المنفتح يحتل الصدارة بالنسبة لمداخيل الجندية حيث عبر حوالي 60% من المستجوبين، أنها تشكل حماية لأسرهم من الفقر خصوصا خلال الفترة الباردة.

حيث تستفيد الكثير من الأسر من تحويلات أبنائهم الموظفين بالجندية، مع الإشارة إلى فئة لكنها محدودة جدا، أكدت أنها لا تحتاج لدعم الأبناء وأن ظروفها عموما جيدة، وأن الدعم الذي يقدمه الأبناء هو بالأساس لإخوتهم لمساعدتهم على إتمام الدراسة، إلى جانب ما يجلبونه معهم خلال مجيئهم أو ما يتسوقونه طيلة فترة عطلتهم، تتميز هذه الفئة بملكية جيدة للأرض وتمارس أنشطة متنوعة، توفر لها مداخيل هامة تجعلها في غنى عن تحويلات الأبناء.

أما بالنسبة للمجال الانتقالي فهو يقارب كثيرا هذه النسبة كما يلاحظ، على خلاف المجال الهامشي الذي تقل نسبة استفادة الأسر من تحويلات الجندية إلى 39%، لكن رغم أن هذه النسبة الأقل بكثير من تلك المسجلة بالمجال الأول، إلا أنها هامة خصوصا بالنسبة للأسر التي تمتلك قطعانا صغيرة تقل عن 50 رأسا، التي تراهن على الدعم الشهري للأبناء لتأمين ضروريات العيش خاصة خلال موسم البرد، بل الأكثر من ذلك هو رهانها على الأبناء لتيسير هجرة الأسرة من خلال اقتناء السكن ببعض المدن الصغيرة.

- ✓ الهجرة الموسمية: يتقارب حضورها بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، فعلى مستوى المجال المنفتح فإنها تشكل مصدرا للدخل بالنسبة لحوالي 41%، أما المجال الانتقالي فتنخفض النسبة إلى 35%، ونجد 32% بالنسبة للمجال الهامشي. وبالتالي تشكل الهجرة الموسمية ضمانة لتأمين الاحتياجات الأسرية الأساسية، خصوصا بالنسبة للأسر التي لا تمتلك الأرض أو تلك التي تمتلك أراض تقل عن هكتار واحد، وغالبا ما نجد نفس هذه الأسر، تملك قطعانا صغيرة الحجم، إيراداتها ضعيفة لا تغطي حتى نفقات نصف السنوية.

خريطة رقم 15: تحويلات المهاجرين الموسميين

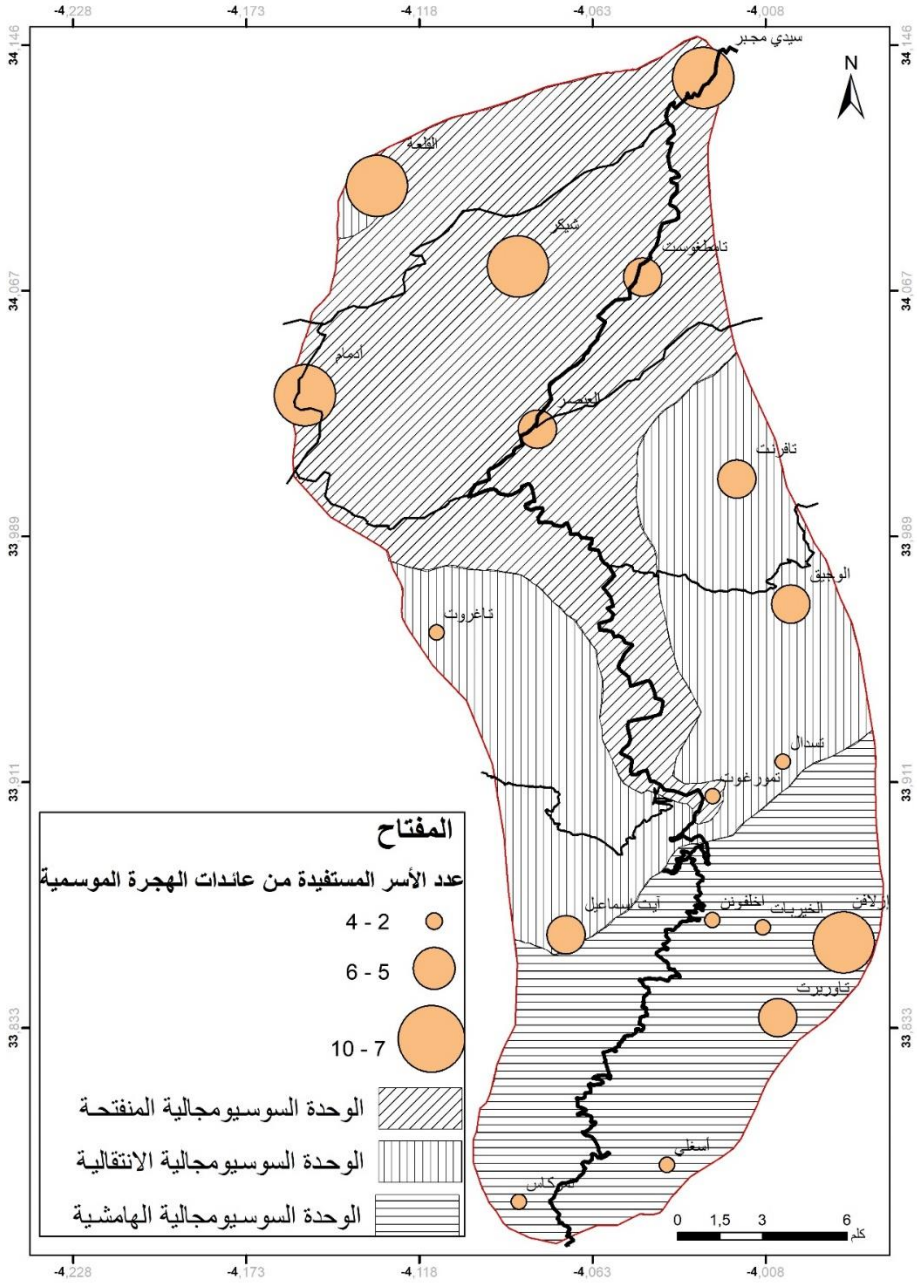

المصدر: عمل شخصي

لقد كان الحل الوحيد أمام هذه الفئة التي تحقق مداخيل منخفضة، هو الهجرة الموسمية بحثا عن عمل يؤمن الاحتياجات الأسرية الأساسية، خصوصا خلال فصل الشتاء، وغالبا ما تتراوح بين ثلاثة أو أربعة أشهر، وتتزامن عودتهم مع بداية موسم زرع الخضروات (شهر مارس)، حينها يفضلون الإقامة بالدوار، هذا بالنسبة للفئة المتزوجة بآيت وراين، أما بغياثة فالمتزوجون

يحرصون على البقاء بدواويرهم أو بالقرب منها، حيث يتنقلون للعمل بشكل يومي وأحيانا نصف أسبوعي بمدينتي تازة واداميل. أما من يفضل الهجرة الموسمية فغالبا ما تنتهي بهجرة نهائية رفقة الأسرة الصغيرة. يهاجر هؤلاء نحو مناطق متعددة من أبرزها الحسيمة، طنجة، وجدة، الناظور، ويرتبط اختيار الوجهة غالبا بشبكة العلاقات الاجتماعية لكل مهاجر. وتجب الإشارة إلى فرص العمل الهامة التي تتيحها إدارة المياه والغابات، من خلال استئجارهم في عمليات التشجير، فضلا عن فرصة الحراسة والتي يبلغ أجرها 2000 درهم شهريا، لمدة أربعة أشهر في الغالب.

أما بالنسبة للفئة الشابة العازبة، فنسجل تباينات حقيقية، فبالنسبة لبعض الدواوير كحالة القلعة أو الخيربات، تبرز الهجرة كضرورة أساسها دعم الأسر خلال الفصل البارد. وبالنسبة لدواوير أخرى كحالة أدمام أو العنصر أو تمورغوت، فهي غالبا ما تتخذ طابعا ثقافيا، حيث تبرز الهجرة كنقيض للأنشطة الفلاحية، فالفئة الشابة وخصوصا المتمدرسة تتميز بعزوفها عن هذه الأنشطة، ويكون همها بعد الانقطاع المدرسي هو كيفية الانتقال إلى المدينة وتحقيق الاستقلالية المالية، سواء بولوج الجندية أو بهجرة موسمية مؤقتة في انتظار فرص الحياة لتحسين الوضع الاجتماعي عموما.

كما أن هذه التحويلات سواء المتعلقة بالجندية أو الهجرة الموسمية، تتميز بثلاثة مستويات أساسية، الأول يتمثل في بداية العمل، حيث يتميز الابن بسخاء ملحوظ، يتجلى من خلال تحويل مالي شهري يفوق أحيانا 1000 درهم أحيانا، كما يقوم باقتناء الأثاث لمنزل الأسر، وبالتالي تساهم هذه التحويلات في إخراج الكثير من دائرة الفقر بشكل مؤقت. أما المستوى الثاني فيميز الفئة التي تزوجت حديثا والتي تحاول جاهدة التوفيق بين نفقاتها ونفقات الأسرة الكبيرة، لا يطرح أي مشكل بالنسبة لهذه الفئة في بداية زواجها، حيث غالبا ما تظل الزوجة بمنزل الأب، لكن حينما تنتقل رفقة الزوج إلى السكن بالقرب من مقر العمل، يتغير الواقع ويلاحظ، تراجع ملحوظ للتحويلات، فتنزلق الأسرة مرة أخرى تحت عتبة الفقر، وتنطلق في البحث عن حلول لتنويع الدخل، أو الرهان على ولوج ابن آخر للجندية في حالة وجوده.

أما المستوى الثالث فيرتبط بالفئة التي لديها أبناء متمدرسون وقرض سكن أحيانا، هذه الفئة غالبا ما تقتصر تحويلاتها على بعض المناسبات، من بينها رمضان أو خلال موسم البرد، وأحيانا لا يتعدى دعمها لأسرها، ما تقتنيه من مواد البقالة وغيرها.

- ✓ المياومة: يجب أن نميز بداية بين المياومة التي تخص القطاع الفلاحي والتي عادة ما تكون موسمية، ترتبط إما بفترات حصاد المزروعات (القمح، الفول...) وجني المنتجات (الزيتون خاصة)، وتشكل المياومة الفلاحية مصدرا هاما للدخل لكن يظل موسميا. يلاحظ أن هناك تباينا واضحا لحضور المياومة بين الوحدة المنفتحة حيث بلغ حضورها 39% والانتقالية حوالي

32%، وتخص هذه النسبة الفئة التي لا تمتلك الأرض أو تلك التي تمتلك أرضا ضيقة تقل عن هكتار. أما بالنسبة للوحدة الهامشية فيلاحظ أن حضورها ضعيف جدا حيث لا يتعدى 5%.

يعزى هذا التفاوت إلى طبيعة نمط الإنتاج بدواوير الهامش، التي لازالت تتبنى نظاما تقليديا، من أبرز تجلياته هو الحفاظ على أشكال التضامن التقليدي، فإذا كانت استمرارية هذه الأشكال غير مضمونة بباقي مجال البحث، فإن الهامش على عكس ذلك يمكن اعتباره متحفا تراثيا، خصوصا تضامنات "التويزة" و"أدوال" التي سبقت الإشارة إليها، حيث تشكل أهم أداة للإنتاج الزراعي، خصوصا وأن الفلاحين غير قادرين على تأمين تكاليف استئجار المياومين، وقد عايشت مجموعة البحث سنة 2018، تجربتين فريدتين لتضامن التويزة بكل من دواري الخيربات وإزلافن.

أما بالنسبة لبعض الأنشطة القليلة جدا كتحضير وبيع الفحم الخشبي، وكذلك التقاعد، فحضورها محدود جدا لا يتعدى 5% من العينة الإجمالية. ولأجل توضيح الصورة أكثر وإبراز التفاوتات بين الوحدات السوسيومجالية بشكل دقيق نقدم الجدول التالي.

جدول رقم 26: فئات المداخيل الدائمة والموسمية

الوحدات سوسيومجالية	فئات الدخل الموسمي	مصادر الدخل				
		مياومة	جندية	هجرة	تقاعد	آخر
المنفتحة	0	61	40	59	98	95
	<500	16	13	11	0	0
	≥500- 1000<	19	44	19	0	2
	≥1000- 2000<	4	3	10	0	3
	≥2000- 4000<	0	0	0	2	0
	≥40000	0	0	0	0	0
	مجموع أصحاب الدخل	39	60	41	2	5
الانتقالية	0	72	45	65	97	98
	<500	16	8	11	0	0
	≥500- 1000<	15	41	24	0	1
	≥1000- 2000<	1	6	0	0	1
	≥2000- 4000<	0	0	0	2	0
	≥40000	0	0	0	1	0
	مجموع أصحاب الدخل	32	55	35	3	2
الهامشية	0	95	63	68	98	99
	<500	2	9	2	0	0
	≥500- 1000<	3	25	30	0	0
	≥1000- 2000<	0	5	0	0	1
	≥2000- 4000<	0	0	0	2	0
	≥40000	0	0	0	0	0
	مجموع أصحاب الدخل	9	39	32	2	1

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019

2.2. حضور محتشم للمداخيل التجارية - الخدماتية والسياحية:

ترتبط الأنشطة التجارية – الخدماتية والسياحية، في الغالب بالفئات غير الفقيرة، التي تمتلك القدرة على الاستثمار. توفر هده الأنشطة مداخيل استثنائية لكنها تظل ضعيفة جدا بالنسبة لمختلف دواوير الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، حيث أكد 41 مستجوبا، أي ما يعادل 13% من مجموع عينة البحث، أنها تستفيد من أحد هذه الأنشطة، ولتوضيح الصورة أكثر نقدم الشكل التالي.

شكل رقم 28: الأسر المستفيدة من مداخيل التجارة - الخدمات والسياحة (%)

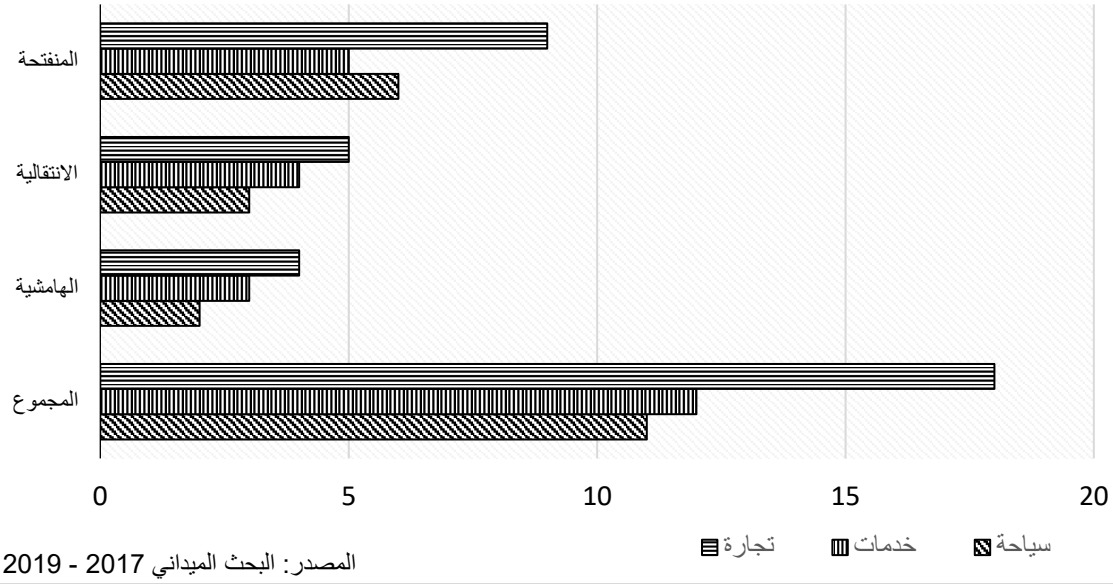

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الشكل أن مساهمة هذه الأنشطة محدود جدا خصوصا بالوحدة الهامشية، ويمكن أن نميز بين مستويين:

✓ يتمثل المستوى الأول في كون هذه الأنشطة تشكل مصدر إغراء اقتصادي، بالنسبة للفئة غير الفقيرة، لكون الاستثمار في التجارة أو السياحة خصوصا يتطلب تكلفة مالية هامة، هذا ما أكده الكثير من المستجوبين. لذلك نجد فئة قليلة جدا، فضلوا استثمار مدخراتهم المستمدة من التقاعد أو تربية الماشية، في شراء عربة للنقل أو إحداث محل تجاري بالدوار وأحيانا بمركز مغراوة خصوصا، أو إحداث مأوى سياحي. ويتعلق الأمر بحوالي 15 شخصا فقط ما يعادل 5 % من العينة العامة للبحث. ثمانية من هؤلاء يتواجدون بالمجال المنفتح نظرا للفرص المتاحة بفضل موقع الدواوير وكذلك الموارد التي تتمتع بها. على مستوى الخدمات فهي غالبا تتجلى في حافلات نقل الأشخاص والماشية والخضر، وقد صادفنا ثلاثة حالات فقط، إلى جانب محلات تجارية. وبالنسبة للنشاط السياحي، فهناك أربعة مآو سياحية وهي؛ مأوى أدمام، مأوى شيكر، مأوى عين بشار، مأوى العنصر، ولكل منها غرفتان أو ثلاث

غرف. وقد تضرر هؤلاء بشدة، جراء الإغلاق الذي رافق جائحة كورونا، بينما في الأوقات العادية فقد كان هذا القطاع يوفر إيرادات جيدة خصوصا خلال فصل الربيع.

✓ أما المستوى الثاني فيتجلى في كون هذه الأنشطة تشكل مصدر إغراء اقتصادي بالنسبة للفئة الفقيرة أيضا، حيث تشكل مصدرا مدعما للمداخيل الفلاحية. إلا أن حضورها ضعيف حيث لا يتعدى 26 مستجوبا، ما يعادل 8.6% من العينة الإجمالية للبحث. تعمل هذه الفئة على تنويع أنشطتها، حيث تمارس التجارة الصغيرة بالأسواق، ويتعلق الأمر خصوصا بالدواوير القريبة من تازة خصوصا، والتي تستفيد من انفتاحها على أسواق كبرى بالإقليم "تازة، واد أمليل" ويخص الأمر دواوير غياثة، كدوار القلعة الذي يمارس ثلاثة مستجوبين لهذا النشاط، إضافة إلى مستجوب واحد لديه محل لتجارة المواد الغذائية والأعلاف. أما على مستوى الخدمات فنجد بدوارير العنصر وتامطغوست وتمورغوت، ثلاثة محلات تجارية، مع مستجوبين يمارسان تجارة الأسواق، إضافة إلى وجود ثلاثة حالات للسياحة التضامنية، كتلك التي صادفناها بدوار القلعة، حيث يرتبط أحد الفلاحين بفاعل جمعوي بمدينة تازة، يؤمن له بعض الزيارات السياحية، ويقوم المستجوب بتحضير وجبة الغداء والشاي، بمقابل مادي مريح، وقد أكد أنه يستقبل زيارة واحدة في الأسبوع خلال فصل الربيع، بينما ينزل هذا الرقم إلى زيارة واحدة في ثلاثة أسابيع خلال باقي الفصول، تحقق له هذه الزيارات أرباحا جيدة حسب تعبيره، إلا أن الحجر الذي رافق الجائحة حرمه من هذه المداخيل.

الجدول رقم 27: مداخيل الأنشطة التجارية والخدماتية والسياحية

السوسيومجالية	فئات الدخل الموسمي	مصادر الدخل		
		تجارة	خدمات	سياحة
المنفتحة	0	91	95	96
	<500	2	0	2
	≥500- 1000<	7	4	3
	≥1000- 2000<	0	1	1
	≥2000- 4000<	0	0	0
	≥40000	0	0	0
	مجموع أصحاب الدخل	9	5	6
الانتقالية	0	96	96	97
	<500	1	0	2
	≥500- 1000<	3	3	1
	≥1000- 2000<	1	1	0
	≥2000- 4000<	0	0	0
	≥40000	0	0	0
	مجموع أصحاب الدخل	5	4	3
الهامشية	0	97	97	98
	<500	2	0	2
	≥500- 1000<	2	1	0
	≥1000- 2000<	0	2	0
	≥2000- 4000<	0	0	0
	≥40000	0	0	0
	مجموع أصحاب الدخل	4	3	2

المصدر: البحث الميداني 2017 – 2019

إن النظر للحضور المحتشم للأنشطة التجارية والخدماتية والسياحية، يجعلها في مرتبة ثانوية في محاربة الفقر، فكما تمت الإشارة، تستفيد في الغالب من هذه الأنشطة الفئات غير الفقيرة، أما بالنسبة للفقراء فاستفادتهم لا تخرج عن النشاط التجاري بالأسواق، الذي تعفيهم من شراء بعض المنتجات وخصوصا الخضروات.

خاتمة الفصل:

يتميز النشاط الزراعي بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، بهيمنة واضحة للزراعة المعيشية، إذ حافظ المجال على نمطه الزراعي الموروث دون أية تجديدات ملحوظة، نظرا لتعدد المعيقات التي شكلت تحديا حقيقيا أمام تطور النشاط الزراعي في رمته، على رأس هذه المعيقات نجد مشكلة الأرض، إذ يتميز مجال البحث بمحدودية واضحة للأراضي الصالحة للزراعية، فعلى مستوى الأراضي البورية تنتشر نسبة هامة عبر سفوح منحدرة قليلة الإنتاجية، أما الأراضي المسقية فهي تتوزع على شكل جيوب بمنخفضات ضيقة، إلا أن هذه الأراضي تعرف تباينات هامة بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، حيث تعد أراضي الوحدة الهامشية الأكثر فقرا من حيث الإنتاجية بالمجال.

لقد كان لضيق الأراضي انعكاسات سلبية واضحة على ملكية الأرض، حيث تسود الملكية المجهرية المتفرقة، فضلا عن مشكل الوضعية القانونية لهذه الأراضي، إذ يغلب عليها الملك العرفي الذي يعيق استفادة الفلاحين من القروض أو مختلف أشكال الدعم الفلاحي. يشكل الاكتفاء الذاتي الرهان الأساسي للنشاط الزراعي، حيث تحاول الأسر تأمين حاجياتها الموسمية خصوصا من الخضر الأساسية، إلا أن هذا الإنتاج يتباين بين الوحدات السوسيومجالية، فإذا كانت الوحدة المنفتحة والانتقالية، تحققان فائضا لا بأس به يوجه للتسويق محليا، فإن الوحدة الهامشية بالكاد تحقق اكتفاءها الذاتي من بعض المنتجات.

خاتمة القسم:

لقد ظلت الأنشطة الفلاحية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، على هامش التحولات التي عرفتها الفلاحة المغربية عموما، إذ حافظ المجال على الزراعة المعيشية وما يميزها من نمط إنتاجي تقليدي موروث، نتيجة معيقات متعددة شكلت تحديا حقيقيا أمام تطور النشاط الزراعي في رمته، على رأس هذه المعيقات نجد مشكلة الأرض، فمن جهة يتميز مجال البحث بمحدودية واضحة للأراضي الصالحة للزراعية، مع تباينات بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، حيث تعد أراضي الوحدة الهامشية الأكثر فقرا من حيث الإنتاجية بالمجال.

تنتشر الأراضي البورية في الغالب بسفوح منحدرة ذات ترب فقيرة، وبالنسبة للمسقية فتنتشر في الغالب على شكل جيوب زراعية بمنخفضات ضيقة جدا. انعكس ضيق الأراضي على طبيعة الملكية حيث تغلب ملكية مجهرية ومتفرقة. ومن جهة ثانية يطرح مشكل الوضعية القانونية لهذا الأراضي، حيث يغلب عليها الملك العرفي الذي يعيق استفادة الفلاحين من القروض أو مختلف أشكال الدعم الفلاحي. كما يتميز مجال البحث بإنتاج زراعي متنوع، ويعد الرهان الأساسي للنشاط الزراعي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر. إلا أن هذا الإنتاج يتباين بين الوحدات السوسيومجالية، فإذا كانت الوحدة المنفتحة والانتقالية، تتحققان فائضا لا بأس به يوجه للتسويق محليا، فإن الوحدة الهامشية بالكاد تحقق اكتفاءها الذاتي من بعض المنتجات، مما يزيد من شدة الفقر بهذه الوحدة.

أما بالنسبة لتربية الماشية فتعد نشاطا أساسيا لا غنى للأسر عن ممارسته، إلا أنه يتباين كذلك حسب الوحدات السوسيومجالية، حيث يعد المجال الهامشي مجال رعي بامتياز، إذ تشكل مداخيل الماشية إلى جانب مداخيل تربية النحل، المورد الأساسي لعيش السكان، رغم التكلفة السنوية الباهظة للأعلاف. مقابل ذلك تتميز هذه الوحدة عموما بضعف واضح لمصادر الدخل غير الفلاحية، مما يجعل الوحدة الأكثر فقرا بمجال البحث. أما بالنسبة للوحدة المنفتحة والانتقالية، فهما على عكس ذلك تماما، حيث تعيش تربية الماشية، مرحلة انتقالية واضحة، من الرعي الطليق إلى التربية العصرية المرتبطة بالتسمين الموسمي، الذي يحقق أرباحا جيدة بالوحدة الانتقالية خصوصا، التي تستفيد مما تنتجه من أعلاف. كما تتميز هاتان الوحدتان، بأهمية المداخيل غير الفلاحية، وتعد الجندية بالنسبة لآيت وراين أهم مورد إذ تشكل مصدرا قارا للدخل، بينما الهجرة المؤقتة، فتشكل ضمانة العيش بالنسبة لآيت وراين.

القسم الثالث:

تعدد أبعاد الفقر وأشكال التكيف والتدخل

مقدمة القسم:

إن دراسة الفقر وفق المنهج الجغرافي، لا يمكن أن تشمل الجوانب الاقتصادية فقط وما يرتبط بها من مداخيل ونفقات، بل تتطلب استحضار مختلف المتغيرات المؤثرة في حياة السكان، والتي تشكل تعبيرا عن الحرمان والتهميش. انطلاقا من هذا التصور النظري والميداني، تم التطرق في هذا القسم إلى خمسة متغيرات أساسية، الأولى تتعلق بهامشية المجال ومستويات العزلة، والثانية تتعلق بالتغذية المعبرة عن الفقر الغذائي، والمتغيرات الثلاثة الأخرى مستمدة من مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد التي اعتمدت خلال الإحصاء الأخير بالمغرب لسنة 2014، وتتعلق بالصحة والتعليم وظروف المعيشة.

تتميز دراسة الولوجية بأهمية بارزة في رصد مستويات العزلة وهامشية المجال خصوصا بمجال البحث الذي يمتد على شكل طولي، شماله منفتح على ممر تازة وجنوبه يشكل الجبال المرتفعة بالأطلس المتوسط الشمالي عموما. تتطلب دراسة الفقر التطرق أولا للجانب الصحي الذي يعد مؤشرا قويا على الحرمان إلى جانب التعليم. أما بالنسبة لظروف المعيشة، كان لابد من الانطلاق بنمط التغذية، لما تكتسيه من أهمية في دراسة الفقر الغذائي، ثم بعد ذلك القيام بمعالجة باقي المؤشرات وهي طبيعة السكن والارتباط بالكهرباء والمرافق والتجهيزات المنزلية. يتطرق هذا القسم أيضا إلى نفقات الأسر، الغذائية وغير الغذائية، باعتبار أهميتها في دراسة الفقر النقدي، من أجل المقارنة بين المداخيل والنفقات.

يعبر الفقر عن أشكال متعددة للحرمان، تختلف حسب الزمن والمجال وكذلك حسب الفئة العمرية والجنس والفئات الهشة. يدفع واقع الحرمان هذا، بالأسر الفقيرة إلى اتخاذ مواقف تُجاه الفقر، لذلك كان لابد من محاولة رصد مظاهر التكيف واستراتيجيات مقاومة ومواجهة الفقر، حيث تم التمييز بين نماذج التكيف والمواجهة. لقد عالج هذا القسم كذلك دور الدولة في التخفيف من الفقر، انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم التمييز بين مختلف مستويات التدخلات وكذلك مختلف الأطراف المتدخلة. ويتكون هذا القسم من فصلين وهما:

- ✓ الأول يتطرق إلى تباين العجز في الاحتياجات الأساسية
- ✓ أما الثاني فيعالج أشكال الحرمان واستراتيجيات تدبير واقع الفقر

الفصل السادس:

عجز متباين في الاحتياجات الأساسية

مقدمة الفصل:

ترتبط مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد بمختلف المؤشرات التي لها تأثير على معيشة السكان، فرغم أهمية المداخيل والنفقات إلا أنها لا تمكن من فهم واقع الفقر وتصنيف السكان إلى فئة فقيرة وأخرى غير فقيرة. لذلك كان لابد من استحضار مختلف المتغيرات المؤثرة في حياة سكان الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، والتي تشكل تعبيرا عن الحرمان والتهميش.

انطلاقا من هذا التصور، تم التطرق في هذا الفصل إلى خمسة متغيرات أساسية، الأول يتعلق بهامشية المجال ومستويات العزلة، والثاني يتعلق بالتغذية المعبرة عن الفقر الغذائي، والمتغيرات الثلاثة الأخرى مستمدة من مقاربة الفقر المتعدد الأبعاد التي اعتمدت خلال الإحصاء الأخير بالمغرب لسنة 2014، وتتعلق بالصحة والتعليم وظروف المعيشة.

تشكل الولوجية مؤشرا قويا على العزلة والفقر، إذ من خلالها يمكن وضع مستويات لعزلة وهامشية المجال، خصوصا بالأطلس المتوسط الشمالي الاوسط الذي يجمع بين مناطق متباينة من حيث الولوجية. كما تتطلب دراسة الفقر التطرق لواقع الصحة والتعليم باعتبارهما يشكلان مؤشرا قويا على الحرمان. كما تم التطرق أيضا للجوانب المتعلقة بظروف المعيشة، وعلى رأسها نمط التغذية، إضافة إلى السكن والارتباط بالكهرباء والمرافق والتجهيزات المنزلية. كما عالج هذا الفصل أيضا نفقات الأسر، الغذائية وغير الغذائية، وذلك من أجل المقارنة بين المداخيل والنفقات.

I. الولوجية ومستويات العزلة:

تشكل الولوجية بعدا أساسيا في دراسة الفقر، فمستواها هو تعبير صريح عن مستوى الولوج للخدمات الاجتماعية، وإذا تأملنا واقع مجال البحث لا شك أننا سنجد تفاوتا واضحا للولوجية، ارتباطا بطبيعة شبكة الطرق والمسالك التي تتوزع بشكل متفاوت مجاليا.

1. الولوجية: تباينات مجالية وزمنية

1.1. الطرق والمسالك: تغطية مجالية متفاوتة:

يرتبط قياس درجة الولوجية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، بجرد الطرق والمسالك وكذلك بتقييم جودة هذه الطرق وما تحققه من تدفقات للأفراد والسلع. ولعل أول ملاحظة نسجلها في هذا الصدد هو إرث التهميش الذي راكمته المنطقة لعقود طويلة، خصوصا على مستوى الربط الطرقي وفك العزلة، حيث شكلت وعورة المجال والتقطع الشديد للتضاريس، والانتشار الكثيف للغابات وكذلك ضعف الكثافة خصوصا في الوحدة السوسيومجالية الهامشية، مرجعا لحالة الجمود الذي ميز حالة شبكة الطرق والمسالك. إلا أن لا يجب إغفال استمرارية النظرة الموروثة للمنطقة باعتبارها مجالا غير نافع / غير

منتج اقتصاديا، وبالتالي فالاستثمار في توسيع الربط الطرقي، بمثابة مغامرة استثمارية، غير مربحة لكونها لن تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

انطلاقا من هذه الاعتبارات ركزت استثمارات مديرية التجهيز بتازة المتعلقة بتوسيع شبكة الطرق المعبدة، على المناطق المنتجة والتي تتميز بكثافة عالية. وهي بلا شك المناطق المنخفضة وفي أفضل الحالات الأقل ارتفاعا (الزرارة، الصميعة،...)، فطبيعة التضاريس بدورها تعتبر هنا عاملا محفزا على الاستثمار في الطرق، نظرا لانخفاض التكلفة المالية للاستثمار، مقابل أهمية المنافع والأرباح المنتظرة.

تتميز شبكة الطرق والمسالك بمجال البحث بضعف واضح، يتفاوت حسب الوحدات السوسيومجالية الثلاث، حيث تبرز تراتبية للولوجية تعبر بلا شك عن تراتبية للعزلة. كما تتفاوت جودة هذه الشبكة، فكلما زاد الارتفاع والانحدار زادت معهما الرداءة بل انعدامهما التام بالنسبة للكثير من الدواوير، حيث توجد فقط الممرات، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم 28: الطرق والمسالك والممرات

الوحدات السوسيومجالية	الدواوير	الربط الطرقي	الجودة	المسافة نحو الطريق المعبدة
المنفتحة	سيدي مجبر	الطريق الوطنية رقم 29	عالية	-
	شيكر	الطريق الإقليمية رقم 5420	عالية	-
	أدمام	الطريق الإقليمية رقم 5411	متوسطة	-
	العنصر	الطريق الوطنية رقم 29	متوسطة	-
	تامطغوست	الطريق الوطنية رقم 29	متوسطة	-
	تمورغوت	الطريق الوطنية رقم 29	متوسطة	-
الانتقالية	القلعة	مسلك نحو الطريق الإقليمية 5420	ضعيفة	5,2
	تافرنت	مسلك الطريق الوطنية رقم 29	ضعيفة	11,6
	الوجيق	الطريق الإقليمية رقم 5432	متوسطة	8,3
	تاغروت	مسلك نحو الطريق الأقليمية 5428	ضعيف	6,5
	تسدال	مسلك نحو مركز مغراوة	ضعيفة	7,1
	آيت إسماعيل	مسلك نحو الطريق الوطنية رقم 29	ضعيفة	6,1
الهامشية	إخلفونن	مسلك نحو الطريق الوطنية رقم 29	ضعيفة	4,4
	الخيربات	ممر نحو مسلك إخلفونن	رديئة جدا	4,8
	إزلافن	ممر نحو مسلك إخلفونن	رديئة جدا	11,7
	تاوريرت	ممر نحو مسلك إخلفونن	رديئة جدا	12,6
	إسغلي	ممر نحو مركز تامطروشت	رديئة جدا	5,8
	تمركاس	ممر نحو مركز تامطروشت	ضعيفة	1,4

Source : Google Earth- Travail de terrain

انطلاقا من الجدول يمكن أن نخلص إلى ثلاثة مستويات للولوجية، تنسجم مع التقسيم المجالي:

✓ ولوجية متوسطة: تتعلق بالوحدة السوسيومجالية المنفتحة، حيث تتميز جميع الدواوير بانفتاحها على الطرق المعبدة أو الطريق الوطنية رقم 29 (الرابطة بين قاسيطا وبوييلان على طول 213 كلم) والتي تمت ترقيتها مؤخرا من طريق جهوية (رقم 507) إلى وطنية، واستفادت من أشغال التوسيع والتقوية على طول 21 كلم، طبقا للمعايير المعمول بها. إلا أن غياب الاعتمادات المالية التي تبلغ قيمتها 200 مليار سنتيم[1]، يشكل حاجزا أمام استمرار الأشغال، وبالتالي فوعورة المجال وارتفاع التكلفة إلى جانب ضعف الحركة والمردودية، تهدد اكتمال المشروع.

رغم عدم اكتمال الأشغال يمكن القول أن الولوجية جيدة بالنسبة لدواوير؛ سيدي مجبر، شيكر، أدمام، العنصر، تامطغوست، كلها دواوير تقع على جانب الطرق المعبدة، بل يمكن أن نضيف دوار تمورغوت الذي يقع خلف مغراوة في اتجاه بوييلان.

✓ ولوجية ضعيفة: تتعلق بالدواوير التي تقع بالوحدتين السوسيومجالية المنفتحة والانتقالية، والتي ترتبط بمسالك منفتحة على الطرق المعبدة، بمسافة تتراوح بين 5 و11 كلم، باستثناء دوار الوجيق الذي لا يتعدى مسلكه كلم واحد، لينفتح على الطريق الإقليمية رقم 5432، إلا أن أغلب هذه المسالك هي ذات جودة ضعيفة.

صورة رقم 19: ترقية مسلك القلعة إلى طريق معبدة 2021



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

✓ عزلة: يتعلق الأمر بالوحدة السوسيومجالية الهامشية، حيث تلعب التضاريس دورا حاسما في فرض العزلة، فانطلاقا من دوار تمورغوت تبدأ الانحدارات القوية والانعراجات الشديدة، مما يجعل

[1] مقابلة مع مسؤول بالمديرية الإقليمية للتجهيز بتازة

حتى الطريق الوطنية رقم 29، والتي لم تستفد من أي أشغال للإصلاح لمدة طويلة بهذه المنطقة، طريق ضيقة جدا ومليئة بالحفر ومهددة بشكل دائم بتدحرج الأحجار الكبيرة مما يشكل خطرا على المتنقلين.

صورة رقم 20: مشهد للطريق الوطنية رقم 29 صورة رقم 21: مقطع طرقي ترابي

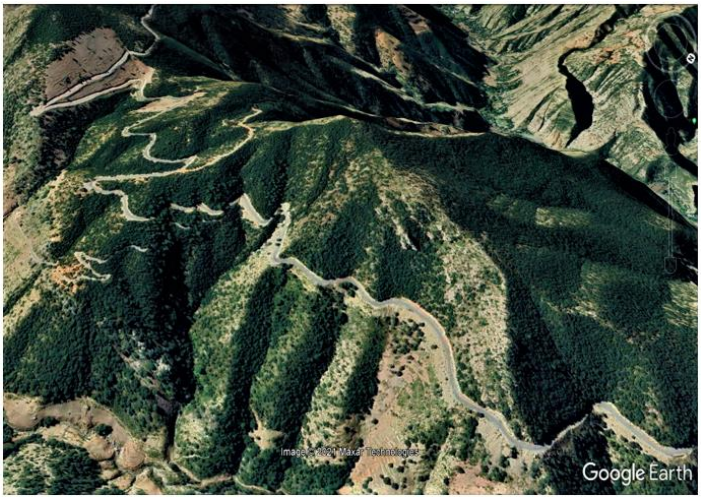



Source : Google Earth المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

تتميز هذه الوحدة بهيمنة واضحة للممرات، حيث يبلغ طول ممر "إخلفونن – الخيربات – إزلافن-تاوريرت" حوالي 12.6 كلم، يتميز ببروز للصخور وبمنعرجات ضيقة جدا خصوصا قبل وبعد عبوره لمنبع الواد البارد.

صورة رقم 22: مشهد لممر الخيربات - إزلافن صورة رقم 23: ممر الخيربات - إزلافن

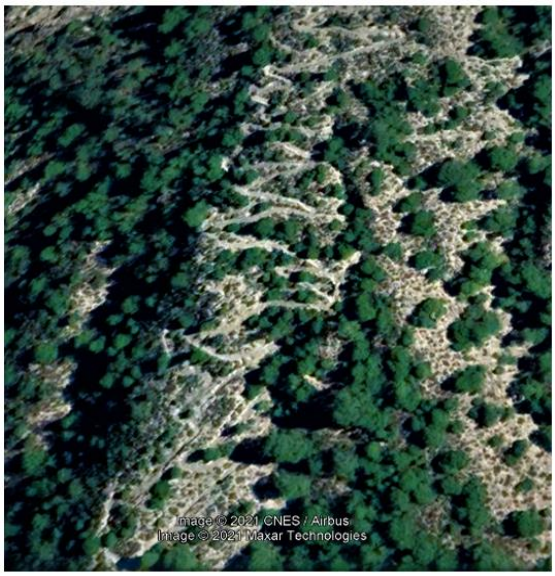



Source : Google Earth المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

خريطة رقم 16: مستويات الولوجية والعزلة

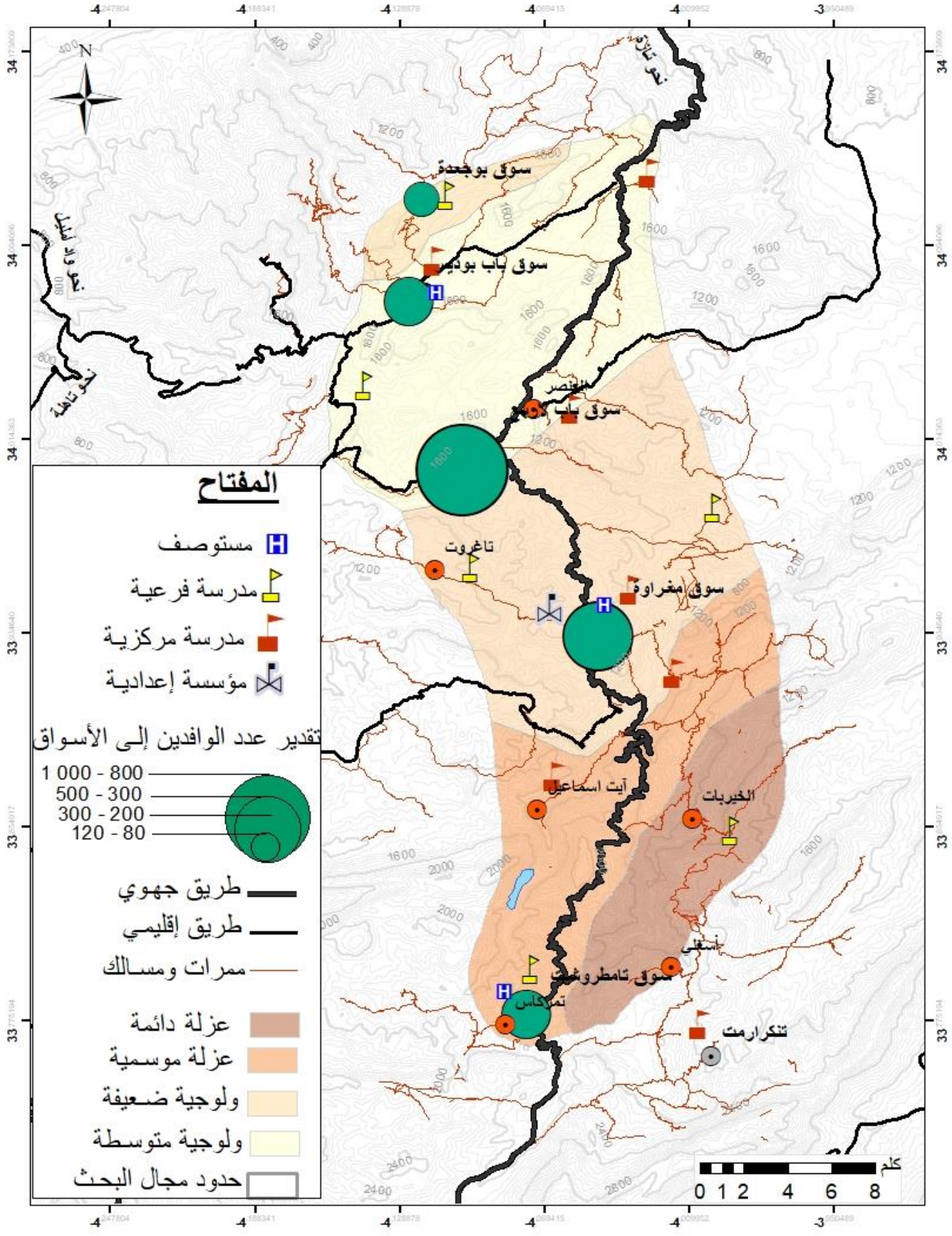

المصدر: عمل شخصي

2.1. التباينات الموسمية للولوجية ومستويات العزلة:

إن تفاوت توزيع الطرق المعبدة وتباين جودتها، تنعكس على ولوجية المجال، وبالتالي تبرز تراتبية للعزلة، تزداد كلما تعمقنا في اتجاه بويبلان، حيث يزداد الارتفاع والانحدار، وتقل الكثافة. فإذا كانت الدواوير المنفتحة على الطريق الوطنية رقم 29، تستفيد من عمليات فتح الطريق، خصوصا بمنطقة باب بودير، التي تستقبل هي أيضا كميات هامة من الثلوج. فإن دواوير الوحدة السوسيومجالية الانتقالية، التي ترتبط فقط بمسالك ترابية، تعاني من نوع آخر من العزلة، ويتعلق بتوحل المسالك، وتآكلها جراء قوة التساقطات المطرية، كما تتعرض الكثير من مقاطعها للفيضانات، كحالة مسلك تسدال.

أما بالنسبة للوحدة السوسيومجالية الهامشية، فإن معاناتها أشد قوة، وعزلتها تستمر أحيانا كثيرة لأكثر من شهر، فعلى مستوى منطقة تامطروشت التي تستقبل كميات هامة جدا من الثلوج يفوق سمكها المترين أحيانا، تعيش في عزلة تامة لفترات طويلة كما يوضح الشكل.

شكل رقم 29: التعبير عن العزلة خلال فصل الشتاء بالأيام

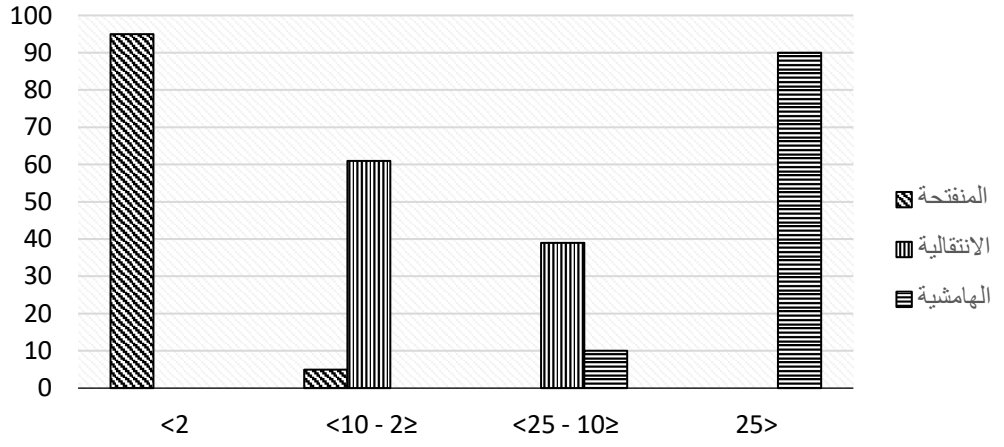

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

رغم أهمية عملية إزاحة الثلوج التي تتم في إطار فك العزلة شتاء كما توضح الصورة رقم (24)، إلا أنها غالبا ما ترتبط بمبادرة ما أو حدث ما، وبدعوات جمعوية فضلا عن دور التأثير الذي تمارسه شبكات التواصل الاجتماعي. يرجع هذا التباطؤ في إزاحة ثلوج بويبلان، إلى طبيعة الطريق المعبدة الرديئة والمليئة بالمقاطع الترابية والحفر، فضلا عن كونها طريقا خاليا تعرف حركة شبه منعدمة للنقل والتنقل، وهذا ما لاحظناه خلال ثلاث زيارات ميدانية لمنطقة تامطروشت، علما أنها كانت خلال فصلي الربيع والصيف، ومع ذلك على طول الطريق من تمورغوت، صادفنا سيارة خاصة واحدة خلال فصل الربيع، أما خلال الصيف فلم نصادف أي وسيلة نقل، لأن حركة التنقل ترتبط بالسوق الأسبوعي فقط فضلا عن حالات استثنائية.

صورة رقم 24: إزاحة الثلوج بمنطقة بوبيلان





المصدر: الموقع الإلكتروني للقناة الثانية 2018

تفرض الطبوغرافية الوعرة خيار الحفاظ على العزلة بأغلب دواوير المنطقة الهامشية، التي ترتبط فقط بممرات وعرة جدا. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى محاولة تحدي التضاريس بشق مسلك من الطريق المعبدة عبر إخلفونن ثم الخيربات وإزلافن، الشطر الأول تمت تهيئته، بينما الثاني لم يكتب له الاكتمال، ولازالت القنوات الإسمنتية الموضوعة على جوانب المسلك، شاهدة على فشل مشروع فك العزلة الذي يعود للعقد الماضي.

إن موقع أغلب دواوير المجال الهامشي، يجعلها غير متأثرة بفتح طريق بوبيلان من عدمه، حيث عادة ما تعيش عزلة تفوق شهر، كحالة دوار إسغلي والدواوير المطلة على منبع الواد البارد، فإلى جانب الثلوج تعاني من الفيضانات القوية للأودية الموسمية والشعاب. وتعيش أوضاعا قاسية خلال فصل الشتاء، حيث ينتهي المطاف بالكثير من رؤوس الماشية إلى النفوق من شدة البرد، بل أحيانا حتى الرعاة مهددون بالمصير نفسه، كحادث هلاك الراعي والقطيع ببوبيلان سنة 2018، والذي لم يعثر عليه إلا بعد أيام من البحث وبتدخل مروحية الدرك الملكي والمجهود الجماعي للسكان والمجتمع المدني والوقاية المدنية والقوات المساعدة. هذا ما يجعل من العزلة الموسمية، مؤشرا قويا على ما تعانيه الساكنة والذي يمكن تصنيفه ضمن أشد درجات الفقر.

2. النقل والتنقل: تباينات أسبوعية ويومية

1.2. التنقلات الأسبوعية: رهان جماعي

تعتبر الأسواق الأسبوعية الأساس الذي يهيكل، حركة النقل والتنقل بمجال البحث، فواقع العزلة الذي تفرضه الطبوغرافية وضعف الربط الطرقي، يجعل من السوق الأسبوعي، الفرصة الوحيدة للتنقل نحو المركز ليس فقط من أجل التسوق بل كذلك من أجل قضاء الأغراض الإدارية والزيارات الطبية وحتى العائلية. ينسجم هذا النمط من التنقل الأسبوعي مع بعض دواوير الوحدة السوسيومجالية الانتقالية "الوجيق وتسدال وآيت إسماعيل"، إلى جانب دواوير الوحدة الهامشية.

أما الدواوير المنفتحة، فتقل أهمية السوق بالنسبة لها، حيث يمكنها انفتاحها على الطرق المعبدة، من التنقل عبر سيارات الأجرة وغيرها من وسائل للنقل لقضاء الأغراض الأسرية على اختلافها، ويعتبر رهان هذه الدواوير هو التنقل نحو سوق تازة الذي يشكل سوقا مغريا بالنسبة لسكانها. ولتوضيح علاقة السكان بالأسواق والتباينات التي تميزها نقدم الجدول التالي.

جدول رقم 29: الأسواق الأسبوعية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط

السوق	بوجعدة	باب بودير	باب لاربع	مغراوة	تامطروشت
اليوم	السبت	الأحد	الأربعاء	الاثنين	السبت
تقدير الوافدين	120 - 80	300 - 200	500 - 800	300 - 500	200 - 300

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

نلاحظ من خلال الجدول أن مجال البحث يضم نوعين من الأسواق:

أ. الأسواق الكبرى:

تتعلق بثلاثة أسواق وهي باب لاربع، مغراوة، تامطروشت. يتميز سوق باب لاربع بأهمية كبرى يستمدها من موقعه المنفتح على الطرق المعبدة، مما أكسبه سمعة تاريخية بالمنطقة، جعلته يحافظ على وزنه التجاري لحدود الساعة، كل يوم أربعاء يستقبل ما بين 800 و1000 زائر، يغطي إشعاعه منطقة واسعة نوعا ما تجمع بين دواوير غياثية وأخرى وراينية. تعرض فيه منتجات محلية متنوعة أبرزها الخضر والحبوب والأعلاف وبعض منتجات الصناعة التقليدية، إلى جانب الفواكه المتنوعة والألبسة ومواد البقالة. يزور هذا السوق سكان دواوير الوحدة المنفتحة إلى جانب الدواوير الشمالية للوحدة الانتقالية، ما يميز هذا السوق هو عدم انعقاده بمركز الجماعة، مما يجعله وجهة للتسوق والترفيه فقط.

تتوجه دواوير الوحدة السوسيومجالية المنفتحة والدواوير الشمالية للوحدة الانتقالية إلى سوق تازة، حيث تبلغ تكلفة التنقل من دواري العنصر وتامطغوست وكذلك القلعة، 15 درهما للفرد. يفضل أغلب

السكان "السوق البراني" الذي يعقد يوم الخميس قبالة الجامعة، على عكس سوق الأحد الذي يعقد بتازة العليا، والذي يقتصر زائروه على أصحاب المنتجات الفلاحية، أما بالنسبة لسوق الخميس، فيشكل فرصة لقضاء الأغراض الإدارية وزيارة العائلة وكذلك القيام زيارة المستشفى او العيادات الخاصة.

أما بالنسبة لسوق مغراوة فيعقد بالمركز يوم الإثنين، ويقدر عدد زائريه بين 400 و500 زائر في كل سوق، يغطي هو كذلك مساحة واسعة نوعا ما، تضم الدواوير الجنوبية لمجال البحث ويتمد إشعاعه إلى دواوير تاوريرت وإزلافن. تعرض به منتجات أقل نوعا ما من تلك المعروضة بسوق باب لاربع، أبرزها الحبوب والأعلاف والخضر الضرورية.

أما بالنسبة لسوق تامطروشت فيعقد يوم السبت ويقدر عدد زائريه بين 200و300 زائر، وهو لا يختلف كثيرا عن سوق مغراوة، يغطي إشعاعه منطقة بويبلان، بالنسبة للمنتجات ليس هناك اختلاف كبير، ربما الاختلاف هو ارتباطه الوثيق برباط الخير، أكثر من ارتباطه بتازة. نفس الملاحظة بالنسبة للزائرين، حيث يعملون على قضاء أغراضهم الإدارية وكذلك زيارة المركز الصحي، الذي يظل في شبه عطلة طيلة الأسبوع.

ب.الأسواق الصغرى:

تتمثل في الأسواق الثلاثة المتبقية وهي "بوجعدة، تلاجدوت، باب بودير". تتميز هذه الأسواق بقيمتها الثانوية مقارنة بالأولى، حيث يمكن اعتبارها أسواقا موجهة لبعض الدواوير فقط، كحالة سوق بوجعدة، الذي يعقد بالقرب من دوار القلعة يوم السبت، ولا يتعدى عدد زائريه حوالي 120 زائرا، من الدواوير الغياثية المجاورة له، مثل دواري القلعة والقنار، للتزود بالمنتجات الأساسية، لحوم وخضر وفواكه ومواد للبقالة. نفس القيمة تقريبا بالنسبة لسوق باب بودير رغم أنه يعقد بمركز الجماعة، لا يتجاوز عدد زائريه 200 زائر.

انطلاقا مما سبق يبدو واضحا مدى أهمية السوق الأسبوعي خصوصا بالنسبة للوحدتين الانتقالية والهامشية، إذ يمكن اعبتباره الأساس الذي يهيكل علاقة السكان بالولوج للخدمات العمومية، أما بالنسبة للمنطقة المنفتحة، فيتخذ السوق أهمية أقل نظرا لإمكانية تنقلها خلال أيام غير أيام الأسواق.

2.2. التنقلات اليومية: حركة ضعيفة

لا تختلف التنقلات اليومية كثيرا عن التنقلات الأسبوعية التي ناقشناها، حيث يواجه السكان مشاكل متعددة لتنقلاتهم اليومية سواء نحو مراكز الجماعات أو نحو مدينة تازة. تتميز الدواوير المنفتحة باستثناء دوار تمورغوت، بفرص جيدة للتنقل، نظرا للحركة التي تعريفها الطريق الرابطة بين تازة

ومغراوة من حركة خصوصا خلال الصباح، إلا أنها كلما تقدمنا تُجاه مغراوة وما خلفها (نحو بوييلان) إلا وقلت فرص التنقل، كما يوضح الجدول التالي.

جدول رقم 30: حركة النقل بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط

الاتجاهات	باب بودير - تازة	مغراوة - تازة	باب لاربع - تاهلة	تامطروشت - مغراوة	تامطروشت - رباط الخير
وسيلة التنقل	سيارة الأجرة	سيارة الأجرة نقل سري	النقل السري	النقل السري	النقل السري
عدد سيارات الأسرة المتتدفقة	10 - 6	6 - 4	0	0	0
عدد عربات النقل السري أسبوعيا	0	3	2	0	4
تسعيرة التنقل بالدرهم	18	20	30	20	30
آخر ساعة للتنقل	4 بعد الزوال	2 بعد الزوال	صباحا	-	صباحا
مدة الانتظار	تناهز ساعة	تناهز ساعتين	-	-	-

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

تتميز التنقلات بين تازة وباب بودير بحركة جيدة عموما، مع تباين حسب الأيام حيث تسجل أيام الأسواق (بتازة) ويومي السبت والأحد أعلى معدل لتنقلات سيارات الأجرة. كما أن مدة الانتظار التي تبلغ في الأيام العادية حوالي ساعة واحدة تقل بشكل ملحوظ، وتبلغ تسعيرة التنقل العادية 18 درهما، ورغم أهمية هذا الخط إلا أن حركته تتوقف تقريبا في حدود الرابعة بعد الزوال.

أما بالنسبة لخط تازة مغراوة، فيتميز بحركة منخفضة عن سابقه، كما أن رواجه يرتبط بالأسواق وبداية الأسبوع من جهة، وبالفترة الصباحية من جهة ثانية. تبلغ المدة التقريبية للانتظار حوالي ساعتين في الأيام العادية، وقد لاحظنا أن حركة النقل لا تتعدى ثلاث سيارات أجرة في بعض الأيام، وفي الغالب تغادر آخر سيارة أجرة مركز مغراوة في حدود الثانية بعد الزال.

على مستوى خط باب لاربع تاهلة، ففي الغالب ينشط أسبوعيا، وتبلغ تسعيرة التنقل حوالي 30 درهما، يقتصر هذا الخط على النقل السري، مثله مثل خط تامطروشت رباط الخير، الذي تبلغ تسعيرته كذلك 30 درهما، ويلاحظ أن ساكنة بوييلان ترتبط بقوة برباط الخير، بينما يظل ارتباطها بمدينة تازة ارتباطا إداريا محضا. هذا ما يعبر عنه خط تامطروشت مغراوة، الذي يعرف حركة شبه منعدمة، لا تتعد اكتراء وسيلة التنقل في بعض الحالات الاستعجالية.

يتضح من خلال ما سبق مدى تأزم حركة تنقل السكان، التي تتفاقهم خلال موسم البرد، وخلال الحالات المرضية، خصوصا بالنسبة للدواوير المعزولة، التي ترتبط فقط بممرات ضيقة كما رأينا، حيث يعمل هؤلاء على نقل مرضاهم لأكثر من 6 كلم على الأكتاف كحالة إحدى السيدات المريضات التي استوجب نقلها على وجه السرعة، إلى المستشفى الإقليمي، وقد تم نقلها على الأكتاف إلى القرب من

دوار تمورغوت. كما أن التنقل صوب مدينة تازة، يتطلب من هؤلاء ركوب سيارة الأجرة المتوجهة نحو المدينة والرجوع في نفس اليوم إلى مغراوة، لذلك فهم مطالبون بالمبيت بمركز مغراوة. وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الأخيرة، المتعلقة بإجراءات الطوارئ على مستوى النقل، فقد تضرر السكان بشدة من رفع التسعيرة، حيث بلغت تسعيرة خط تازة مغراوة، 40 درهما، لذلك فقد تفاقمت العزلة وزاد ركود حركة النقل بالمنطقة.

II. السكن والتغذية: تباينات مجالية وزمنية واضحة

تشكل التغذية أحد أبرز أبعاد الفقر، إذ أن طبيعية النظام الغذائي ما هي إلا انعكاس للمستوى الاقتصادي لكل أسرة، وبالتالي لتحديد أكثر الدواوير فقرا، لا بد من التطرق للبعد الغذائي، دون أن ننسى أهمية السكن وما يرتبط به من مرافق وتجهيزات، كلها مؤشرات يعبر غيابها عن وقوع الأسر في حالة حرمان.

1. السكن والتجهيزات: تباينات مجالية واضحة

1.1. تباين واضح لنمط السكن:

يعد نمط السكن أحد أبرز المظاهر المعبرة عن تفاوت أوضاع السكان مجاليا، هكذا نجد بمجال البحث تفاوتات واضحة للاستثمار في تحسين السكن، بين المجال المنفتح والمجال الانتقالي من جهة، والمجال الهامشي من جهة ثانية، والشكل التالي يبرز تباين نمط السكن ونوعيته.

شكل رقم 30: تباين نمط السكن بين الوحدات المجالية (%)

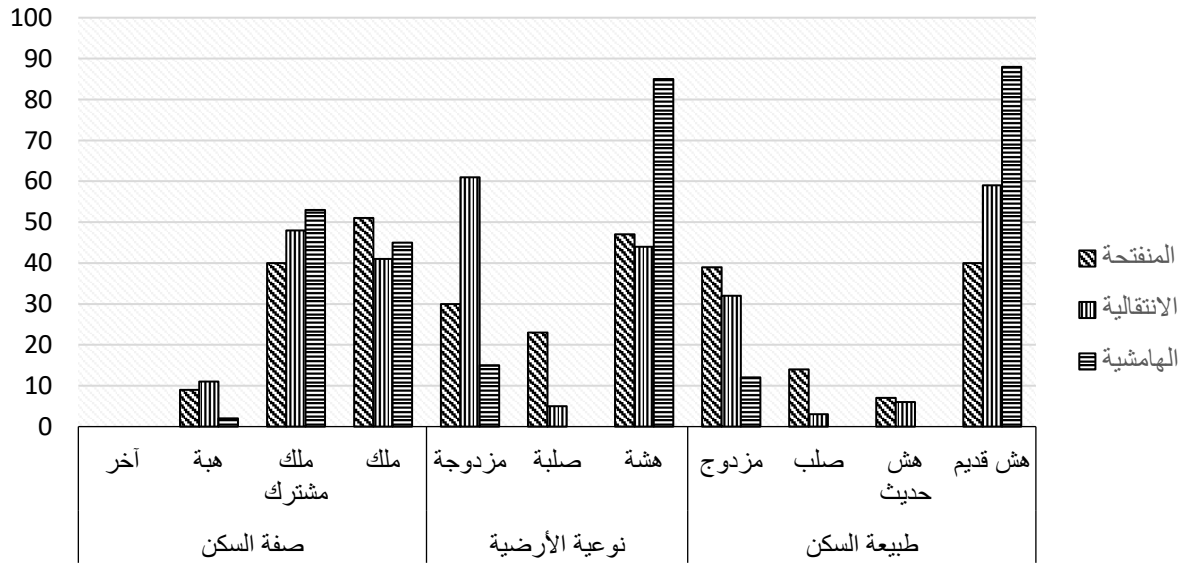

المصدر: البحث الميداني 2017 - -2019

يلاحظ من خلال الشكل هيمنة واضحة للسكن الهش، حيث بلغ حضوره بالوحدة الهامشية 88% وبالوحدة الانتقالية 59% و40% بالوحدة المنفتحة، يحافظ هذا النمط من السكن على شكله القديم دون أي تجديدات ملموسة من المظهر الخارجي، ويعود ارتفاعه بالمجال الهامشي إلى جانب اقتصادي وكذلك إلى جانب لوجستيكي، حيث يشكل عدم وصول مسلك للدواوير سببا أساسيا لعدم تجديد السكن، إذ يصعب نقل مواد البناء لمدة أكثر من ساعتين على البغال، وهنا لابد من الإشارة إلى استفادة دوار إخلفونن من انفتاحه على المسلك حيث عرف تجديدا ملحوظا وتحولا متناميا نحو السكن الصلب الحديث، الذي يقل عموما حتى بالنسبة للوحدة الانتقالية، بينما يرتفع بالوحدة المنفتحة يوجد بشكل خالص بالنسبة 14% من المستجوبين بهذه الوحدة. كما تجب الإشارة إلى الانتشار الواسع لنمط السكن المزدوج الذي يجمع بين السكن الموروث وآخر إسمنتي مبني بشكل حديث حيث يفوق حضوره 30% بالوحدتين المنفتحة والانتقالية.

نفس الملاحظات تسجل بالنسبة لنوعية أرضية السكن، فعلى مستوى الوحدتين المنفتحة والهامشية تسود في الغالب أرضية ترابية بالغرف بينما الأرضية الإسمنتية تميز المطبخ وفناء المنزل والمرحاض والإسطبل أيضا، وقد أكد 61% من عينة الوحدة الانتقالية على وجود أرضية مزدوجة بينما انخفضت النسبة إلى 30% بالنسبة للوحدة المنفتحة التي تتميز بحضور وازن للأرضية الإسمنتية بشكل خالص بنسبة 23%. أما بالنسبة للمجال الهامشي فيشكل دوار إخلفونن استثناء مرة أخرى، وعموما يتمثز هذا المجال بأرضية ترابية ويعود هذا الجمود إلى نفس الأسباب التي تطرقنا إليها.

أما بالنسبة لصفة السكن فيغلب الملك والملك المشترك بالوحدات السوسيومجالية الثلاث، حيث يستفيد كل من اختار الاستقرار من السكن العائلي، ويعمل على توسعته أحيانا، وتحتل الوحدة الهامشية الصدارة بالنسبة للملك المشترك ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة بهذه الدواوير، حيث تنتشر بشكل واسع منازل مهجورة. وبالنسبة للوحدتين المنفتحة والانتقالية فنلاحظ وجودا للسكن الموهوب مجانا حيث بلغ حضورها بكليهما 20%، وتعبر هذه الصفة عن وضع جديد بعدم ملكية الأرض، ويتعلق في الغالب بزيجات الشباب اللواتي يفضلن استقلالية أسرتهن الصغيرة على البقاء في ظل الاسرة الكبيرة.

إن تأمل مشاهد السكن كفيل برصد التباينات المجالية بين الوحدات الثلاث، حيث يعبر بوضوح عن تفاوت العزلة كما يعبر كذلك عن تفاوت المداخيل والرهانات الأسرية.

صورة رقم 25: واجهة مسكن بدوار الخيربات صورة رقم 26: واجهة مسكن بدوار شيكر





المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

2.1. تباينات واضحة للمرافق والتجهيزات المنزلية:

تعبر المرافق والتجهيزات المنزلة عن المستوى المعيشي للأسر، إذ لا شك أن الأسر التي تمتلك مرافق جيدة وتجهيزات متنوعة، هي أسر فوق عتبة الفقر، على عكس الأسر التي تمتلك هذا التجهيزات بشكل محدود، حيث تستنفذ نفقات التغذية إيراداتها المالية، مما يحرمها من تجهيز السكن، وبالتالي تعيش مظهرا هاما من مظاهر الفقر. وعلى مستوى المرافق المنزلية الصحية ووسائل الطهي يلاحظ تباينا هاما كما يوضح الشكل التالي.

شكل رقم 31: الارتباط بالكهرباء والمرافق الأساسية(%)

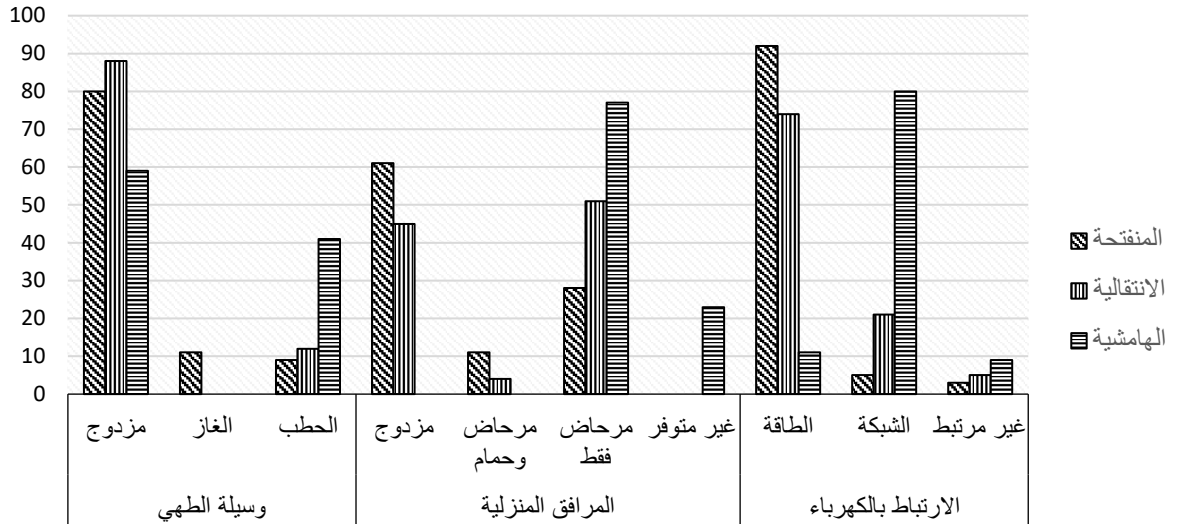

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال المبيان تباينا واضحا يطبع حضور المرافق المنزلية الصحية، خصوصا على مستوى الوحدة السوسيومجالية الهامشية، حيث نجد 23% لا يتوفرون على هذه المرافق، إذ يكون الاستحمام بغرف تغيب عنها شروط الحمام، أما قضاء الحاجة فيتم خارج المنزل، ويعطي هذا الوضع صورة قاتمة جدا عن بعد أساسي لا يمكن إغفاله في مناقشة الفقر. أما بقية النسبة أي 77% بنفس المجال، فهي تتوفر على مرحاض فقط دون حمام. على عكس الوحدتين المنفتحة والانتقالية، حيث يلاحظ حضور وازن لمرفق مزدوج يضم مرحاضا وحماما، نسبة تقدر 61% بالمجال المنفتح و45% بالمجال الانتقالي.

أما بالنسبة للتجهيزات فتسجل نفس الملاحظات، إذ تتوفر معظم منازل المجال المنفتح على التجهيزات الأساسية من تلفاز بنسبة 66% وثلاجة 56% وكذلك آلة الغسيل بحوالي 15%. تتميز هذه الوحدة بإقبال متزايد على الهواتف الذكية حيث بلغت نسبة حضوره 22%، والحاسوب بحوالي 6%. وبالنسبة لحيازة الأصول، من عربات للنقل وجرارات فيلاحظ تسجيل حالات قليلة جدا.

الشكل رقم 32: تجهيزات منزلية متواضحة (%)

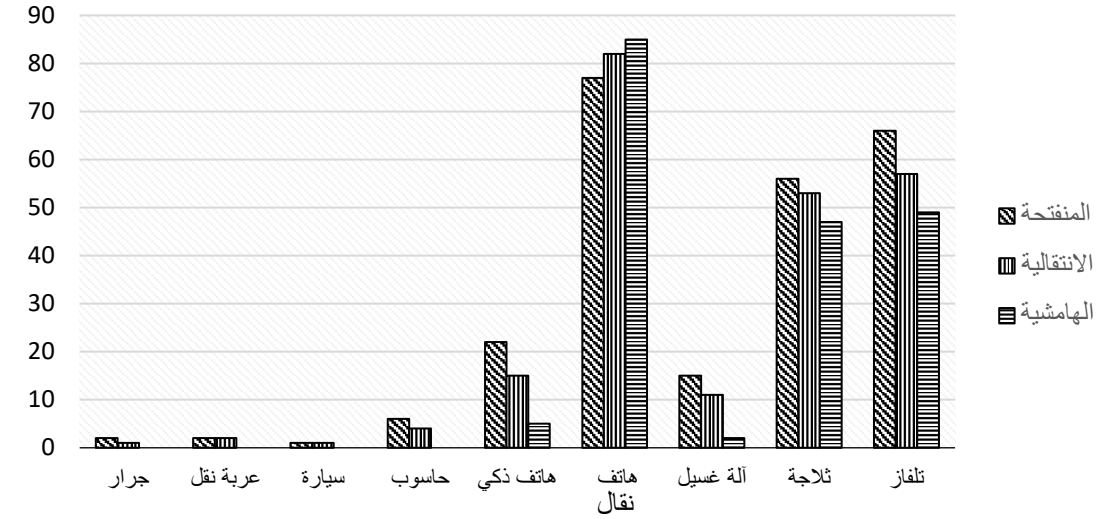

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

تتشابه الوحدة الانتقالية مع الوحدة المنفتحة فيما يتعلق بالتجهيزات المنزلية، إذ تسجل نسب متقاربة حتى على مستوى حيازة الأصول من عربات وجرارات. بينما الوحدة الهامشية تختلف نوعا ما، فعلى مستوى توفر التلفاز فقد تم تسجيل 49% و47% بالنسبة للثلاجة، و2% فقط بالنسبة لآلة الغسيل، وكذك 5% فقط بالنسبة للهواتف الذكية، وترتفع هذه النسبة لدى الشباب، رغم ما يواجهونه من مشاكل لتغطية الأنترنيت، تجعلهم يتنقلون بعيدا عن سكنهم رغبة منهم في تحصيل صبيب جيد للانترنيت، وأحيانا يعتلون سطوح المنازل خصوصا خلال فصلي الربيع والصيف، إذ يفضلون قضاء ساعات طويلة هناك بدل الجلوس مع أسرهم، هذا ما يوضح الدور الهام لشبكات التواصل الاجتماعي في تغير الذهنيات وأنماط التفكير بهذه المجتمعات المعزولة. أما بالنسبة لحيازة الأصول فيلاحظ غيابها بشكل تام، ويرجع ذلك إلى عدم انفتاح هذه الدواوير على مسالك لتحرك العربات والجرارات فضلا عن العامل المالي.

أما فيما يخص أثاث المنازل، فيلاحظ نزعة قوية للتجديد واقتناء الأثاث، حيث أن أغلب الأسر تتوفر على غرفة مجهزة لاستقبال الضيوف، وأحيانا نجد غرفة واحدة مقسمة إلى قسمين، الأول يخص الجلوس اليومي للأسرة، ويتميز بأفرشة بسيطة والثاني يخص استقبال الضيوف ويتميز بوجود أرائك بسيطة جدا ومتقادمة، كما توضح الصورة.

صورة رقم 27: غرفة استقبال الضيوف بدوار الخيربات



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

2. تغذية متباينة مجاليا وزمنيا:

1.2. مكانة بارزة للدقيق المدعم وزيت الزيتون:

يحافظ النظام الغذائي بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط على بساطته الموروثة من حيث المكونات، ولا يخرج طبعا عن قاعدة التغذية المغربية، والتي تتمثل في المكانة الأساسية للخبز وزيت الزيتون، اللذان يشكلان أساس الأمن الغذائي للأسر. فعلى مستوى مادة الخبز يدفع ضعف إنتاج القمح السكان إلى الإقبال على الدقيق المدعم الذي يبلغ ثمنه 100 درهم لكيس 50 كيلوغراما، يتميز هذا النوع من الدقيق برداءة جودته، ويتخذ خبزه في الغالب لونا يميلا للسواد، خصوصا حينما لا يتم خلطه مع دقيق القمح، وعلى مستوى مذاقه فهو مختلف كثيرا عن دقيق القمح، فالرداءة تشمل كذلك حتى المذاق.

رغم مساوئ الدقيق المدعم لا يمكن إنكار أهميته في تأمين حاجيات الأسر من هذه المادة الأساسية، التي تميز الإقبال عليها بتباينات واضحة بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث كما يوضح الشكل التالي.

شكل رقم 33: استهلاك الدقيق المدعم وزيت الزيتون (%)

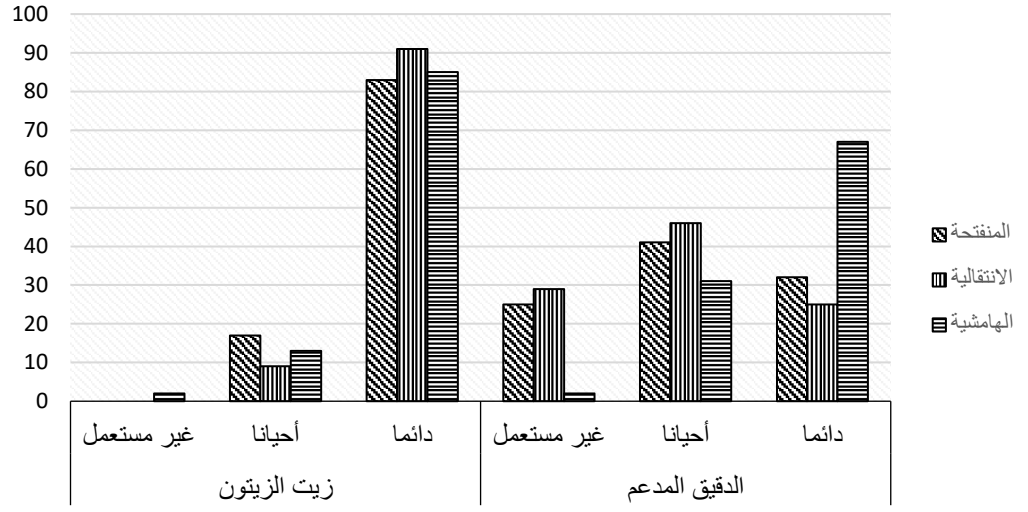

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ انطلاقا من الجدول أهمية حضور الدقيق المدعم بالنسبة للوحدة السوسيومجالية الهامشية، حيث بلغت نسبة استهلاكه بشكل دائم بين الأسر حوالي 67%، و31% بشكل غير دائم، بينما 2% فقط هم الذين لا يستهلكون هذه المادة نظرا لتوفرهم على القمح أو للظروف المالية الجيدة التي تمكنهم من شراء القمح، وقد لاحظنا حجم الإقبال على هذه المادة خصوصا خلال سنوا ت الجفاف، حيث تنقل عربة النقل السري أكثر من 15 كيسا كل أسبوع باتجاه الدواوير المعزولة، بتكلفة تقدر بحوالي 15 درهما لكل كيس. وبالنسبة للوحدة الانتقالية والمنفتحة فيلاحظ تقارب واضح، إذ لا تتعدى نسبة الأسر التي تستهلكه بشكل دائم 32% وحوالي 41% بشكل غير دائم، بينما 25% لا تستهلكه، وتخص هذه الأرقام المجال المنفتح.

أما بالنسبة لاستهلاك زيت الزيتون فهو تماما كاستهلاك الخبز، إذ أكدت جل الأسر أنه لا يمكن تقبل فكرة خلو مائدة الإفطار من زيت الزيتون. لذلك فإن حوالي 85% من مجموع عينة البحث الإجمالية (300) أكدت على استهلاكه بشكل دائم، وأن الأسر تضطر حينما ينتهي مخزون الأسرة من هذه المادة الحيوية، لشراء حوالي لتر واحد يتراوح سعره بين 30 و40 درهما، بشكل أسبوعي مع الحرص على الاقتصاد في استهلاكه، حيث يقتصر حضوره على وجبة الإفطار فقط.

2.2. تغذية متحولة: من موسم الضروريات إلى موسم الكماليات

يعرف نظام التغذية بمجال البحث، تحولات هامة، بين الموسم البارد(موسم الندرة) والموسم الدافئ (موسم الوفرة)، خصوصا فصل الصيف الذي يتميز بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكثير من المنتجات، حيث يتنوع الإنتاج الزراعي وتنضج مختلف الخضر والثمار، ما يجعل الاسر لا تكتفي فقط بالضروريات من خضر وغيرها، بل تسهر على تزويد مطبخها، بما تعتبره من كماليات التغذية. أما

خلال فصل الشتاء فيحدث العطس تماما، حيث تعود إلى استهلاك للغذاء يخضع لمنطق التقشف والضرورة، وعموما تتمفصل التغذية بشكل واضح بين موسمين أساسيين.

- ✓ موسم الخريف – الشتاء (موسم الندرة): تتميز هذه الفترة بعدم الإنتاج الفلاحي، وبالتالي تكون الأسر مطالبة باقتناء مختلف حاجياتها الغذائية من السوق. كما تعتبر هذه الفترة فترة إنفاق بامتياز، إذ تستنزف الأعلاف إلى جانب شراء حبوب الزرع وكذلك عملية الحرث، الميزانية الشتوية للأسر التي تضطر إلى نهج إنفاق يطبعه التقشف، وبذلك يقتصر التسوق على الضروريات من الخضر، وهي البصل، البطاطس، الجزر والطماطم، إلى جانب الدجاج الرومي ومواد البقالة الأساسية، وفاكهتي البرتقال والتفاح.

ينتقل التقشف لمطبخ الأسر، التي تحاول جاهدة الاقتصار على الطبخ لمرة واحدة، غالبا ما تكون وجبة الغذاء التي يتم تحضيرها بشكل متأخر نوعا، بعد عودة المشتغلين والرعاة للمنزل. وتجب الإشارة إلى أن التسوق خلال موسم الأمطار لا يتم بصيغة أسبوعية، بل في الغالب بصيغة نصف شهرية، نظرا للإكراهات المالية وأحيانا تستمر لشهر نظرا لتساقط الثلوج، لذلك يمكن اعتبار الغذاء الأساسي للكثير من الأسر خصوصا بالمنطقة الهامشية، هو الشاي والخبز والزيت وحليب الماعز.

- ✓ موسم الربيع – الصيف (موسم الوفرة): ينطلق من شهر أبريل حيث تنضج ثمار الفول والبازلاء وتكثر "البقول"، وتتميز هذه الفترة بإنتاج زراعي متنوع، حيث تتمكن أغلب الأسر من تحقيق اكتفائها الذاتي، كما يزيد ما تدره الماعز من حليب نظرا لتوفر الكلإ، فضلا عن وفرة البيض الذي يحتل مكانة غذائية بارزة، إذ يشكل وجبة أساسية بعد طبخه مع الطماطم. أما بالنسبة للتسوق فهو غالبا ما يتم بصيغة أسبوعية، خصوصا وأن هذه الفترة تتميز باستفادة الأسر من مداخيل الماشية، ما يجعلها تعيش نوعا من الرخاء، فينعكس ذلك على نمط ومستوى التسوق، الذي ينفتح أكثر على بعض الفواكه الموسمية كالبطيخ الأحمر والأصفر وبعض مواد البقالة كمربى المشمش، خصوصا وأن الأسر تكون معفاة من شراء الكثير من المنتجات التي تتوفر عليا ومن أبرزها "إنتاج محلي: البطاطس، البصل، الطماطم، الجزر، القرع، الفلفل، الفول، الخيار، البرقوق، التين، الخوخ، النعناع" . اما بالنسبة للمطبخ فيعرف نشاطا هاما، إذ يتم تحضير الشاي بعد وجبة الغذاء وبعد صلاة العصر، كما أن الطبخ يتعدى المرة الواحدة يوميا لدى أغلب الأسر.

III. واقع الصحة والتعليم: أحد أبرز مظاهر الفقر

إن تحليل واقع الفقر لا يمكن أن يتحقق دون استحضار مختلف الأبعاد المؤثرة في حياة السكان، وعلى رأسها بعدي الصحة والتعليم، فعلى مستوى البعد الأول يؤدي ضعف الخدمات الصحية إلى الحرمان من العلاج، اما بالنسبة للبعد الثاني فكثيرا ما كان منطلقا للخروج من دائرة الفقر، لما يتيحه تعلم الأبناء من فرص للاستفادة من دخل قار، وبالتالي فالحرمان من الظروف الملائمة للتعلم يشكل في الآن نفسه حرمانا من فرص تغيير واقع الفقر.

1. ظروف متباينة للاستفادة من العلاج وإقبال متزايد على مراكز التطبيب:

1.1. وضعية صحية متردية تواجه الفئات الأكثر حاجة للرعاية الطبية:

تعد صحة الأفراد مؤشرا بارزا في الدراسات المتعلقة بالفقر، وتعد الصحة الجيدة عاملا حاسما يحفز على الإنتاج الاقتصادي، لذلك تعتبر رعاية صحة الأفراد أولوية اجتماعية بالنسبة لأية دولة، لأن الصحة الجيدة للأفراد تعطي إنتاجا جيدا وبالتالي تعزز وتسرع وتيرة التنمية. وبالتالي لا يمكن الحديث عن محاربة الفقر دون العمل على تحسين الرعاية الصحية لعموم السكان وللفقراء منهم خاصة، والذين في الغالب لا يستفيدون من أنظمة الرعاية الصحية الفعالة، نظرا لعدم شموليتها لكافة القطاعات، وكذلك المشاكل التي تطرحها كيفية مساهمة الفئة الفقيرة في تمويل التغطية الصحية الخاصة.

يعيش مجال البحث وضعية صحية متأزمة خصوصا بالنسبة للوحدة السوسيومجالية الهامشية، ويرتبط هذا الوضع بعدة عوامل، أبرزها مشكلة العزلة وما تطرحه من مشاكل لتنقل المرضى في الحالات المستعجلة، خصوصا خلال موسم تساقط الثلوج، حيث تنتهي الكثير من حالات بوفاة مبكرة دون استفادة من العلاج، ولعل وفيات الأطفال التي ترتفع بشكل ملحوظ كما يعبر الشكل التالي، إلى جانب التعامل مع حالات الإعاقة تعبر بوضوح عن هذه الأزمة الصحية.

شكل رقم 34: مؤشرات صحية تؤكد واقع الفقر (%)

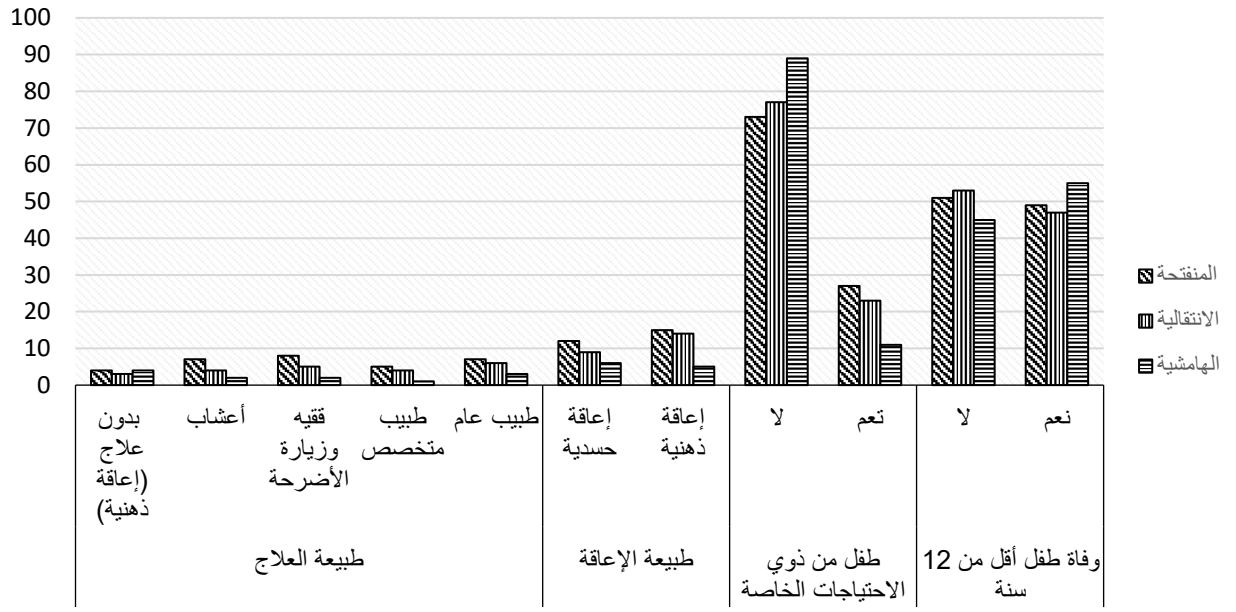

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الشكل الحضور الوازن لوفيات الأطفال، حيث تناهز 50% بالوحدات السوسيومجالية الثلاث مع ارتفاع طفيف بالوحدة الهامشية. وتجب الإشارة إلى أن معظم هذه الوفيات كان خلال العقد الماضي وقبله، حيث لم يكن ارتباط السكان بالمراكز الصحية والمستشفيات كما هو حاليا حسب تعبيرهم، خصوصا على مستوى صحة الحوامل والطفل، إذ كانت كل النساء تلد بالمنازل ودون أية متابعة أثناء فترة حملهن، أما حاليا فهناك تزايد ملحوظ للإقبال على المتابعة الطبية من طرف الحوامل وكذلك بالنسبة للأطفال، ويعتبر هذا التزايد من النتائج الإيجابية لنظام المساعدة الطبية "راميد".

رغم أهمية الإقبال على التطبيب عموما، يسجل تفاوت واضح بين الوحدات المجالية، إذ تشكل العزلة جراء غياب مسالك تربط الدواوير، بل حتى في حال توفر المسالك فوسائل التنقل غير متوفرة، وتشتد هذه الحالة خلال الفصل البارد حيث يستمر تساقط الثلوج لفترة طويلة، هذا ما يجعل من الوحدة الهامشية الأكثر حرمانا من الولوج للخدمات الصحية، ومن بعدها الوحدة الانتقالية، أما المنفتحة فهي تستفيد من إطلالها على الطرق المعبدة التي تعرف حركة مقبولة نسبيا لوسائل النقل خصوصا خلال الفترة الصباحية.

أما بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة فيلاحظ نوع من التفاوت بين الوحدات الثلاث، المنفتحة والانتقالية حيث ترتفع نوعا ما مقارنة مع الوحدة الهامشية، تتنوع طرق علاج هذه الفئة، بين الطب العام والطب الخاص الذي يتعلق بالإعاقات الذهنية خصوصا، إلى حانب أنماط العلاج التقليدي التي ترتبط بزيارة الفقهاء والأضرحة واستعمال الأعشاب، حيث أن أغلب المستجوبين أكدوا أنهم يمزجون بين

مختلف أشكال العلاج لعلها تفلح في تحسن وضع المعاق. كما توجد فئة هامة لا تشتفيد من أي علاج، فعلى مستوى المجال المنفتح نجد 4 من أصل 15 معاقا، وبالنسبة للوحدة الهامشية نجد 4 من أصل 5 معاقين، تؤشر هذه الأرقام على الوضعية القاسية التي تعيشها هذه الفئة خصوصا بالمجال الهامشي الأكثر فقرا وعزلة، كما نلاحظ تفاوتها بين الوحدات السوسيومجالية، مما يثير السؤال حول سبب هذا التفاوت، هل يتعلق بكثرة زواج القرابة المعروف باحتمال خطر الإعاقة على المواليد، سواء بالنسبة للوحدة المنفتحة أو الانتقالية التي تسجل أرقاما قريبة لسابقتها، أم أن هناك أسبابا أخرى.

2.1. استفادة محدودة من خدمات نظام المساعدة الطبية "راميد":

رغم الانطباع العام الذي يعتبر ان نظام المساعدة الطبية "راميد" مشروع فاشل، انطباع يختزله بلا شك التوجه الجديد للسلطات العمومية المتعلق بمشروع الحماية الاجتماعية، إلا أن "راميد" يمكن اعتباره بمثابة تجربة أولية للتفكير في كيفية إدماج محدودي الدخل وخصوصا الفقراء، في نظام التغطية الصحية، دون أن ننسى دوره في تحفيز السكان على الإقبال على الخدمات الطبية رغم رداءتها.

تكفل هذه البطاقة متابعة العلاج والقيام بالفحوصات والتحاليل والعمليات الجراحية بالمستشفيات العمومية، حسب الانتماء الترابي للمرضى. تتميز الخدمات التي تقدمها المستوصفات بمحدودية واضحة، حيث يتم التركيز بالخصوص على متابعة الحمل لدى النساء وتلقيح الرضع والأطفال، تزداد الحاجة لزيارة المستشفى الإقليمي "ابن باجة" الذي يعرف ضغطا كبيرا، جراء النقص الشديد في الأطر الطبية والتجهيزات العلاجية، لذلك يجد السكان صعوبة كبيرة في الاستفادة من العلاج، تنضاف إلى صعوبات التنقل من دواويرهم الجبلية المنعزلة إلى مدينة تازة. بالنسبة للمواعيد فتتراوح حسب ما صرح به العديد من المبحوثين، ما بين 20 يوما و6 أشهر، قابلة للتجديد، حسب طبيعة المرض ومستوى الإقبال. ويوضح الشكل التالي مدى الإقبال على بطاقة راميد ومستوى الاستفادة من العالج بواسطتها.

شكل رقم 35: انخراط واسع في نظام المساعدة الطبية "راميد" وضعف الاستفادة من الخدمات الصحية(%)

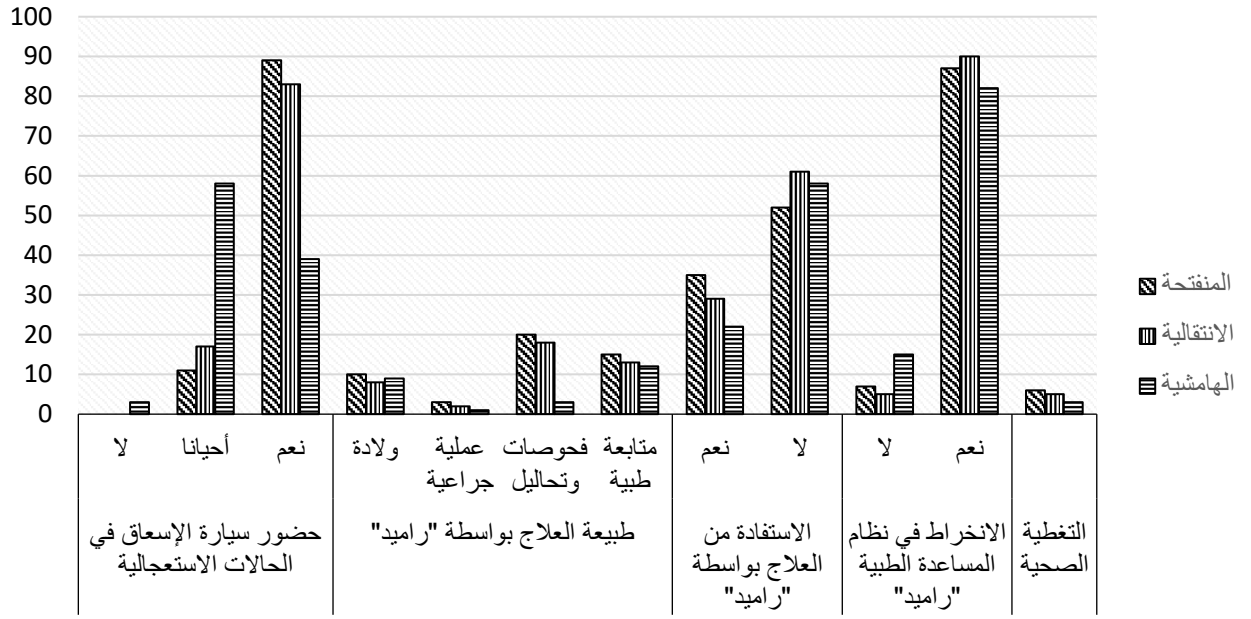

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

تبلغ نسبة الحاصلين على بطاقة "راميد" 86.3% من العينة الإجمالية للبحث، مع اختلافات طفيفة، حيث سجلت الوحدة المنفتحة 87% و90% بالنسبة للانتقالية، بينما الوحدة الهامشية سجلت 83%. ومما لا شك فيه أنه هذه النسب الهامة تعكس أهمية هذه البطاقة التي أصبحت بمثابة "بطاقة الفقر"، نظرا لاعتمادها في العديد من التدخلات، مثل الدعم الذي قدم للسكان خلال سنة 2020 جراء جائحة كورونا.

أما بالنسبة للاستفادة من العلاج بواسطة بطاقة راميد، فتسجل نسبة منخفضة عموما، حيث تبلغ 35% بالمجال المنفتح و29% بالمجال الانتقالي، بينما سجل المجال الهامشي 22%، ويرجع هذا الانخفاض خصوصا بالنسبة للمجال الهامشي، إلى مشكلة التنقل وغياب إمكانية المبيت بمدينة تازة، مما يدفع المرضى إلى التوجه للطب الخاص، بهدف تجنب تكلفة الرجوع في اليوم الموالي حسب ما أكد عليه الكثير من المستجوبين. وعلى مستوى طبيعة العلاج فيلاحظ تنوع هام، حيث نجد حضورا وازنا للمتابعة الطبية والولادة وكذلك الفحوصات والتحاليل، بينما العمليات الجراحية تحتل مرتبة ثانوية.

أما فيما يخص حضور سيارة الإسعاف الجماعي في الحالات الاستعجالية، فيلاحظ نوع من الإجماع حول الاستفادة من خدماتها، حيث تفوق النسبة 80% لكل من الوحدتين المنفتحة والانتقالية، بينما تنخفض بالنسبة للوحدة الهامشية إذ لا تتجاوز 39%، بينما عبر 58% بأن حضورها غير

مضمون وغالبا ما تتأخر. تستفيد الحوامل المقبلات على الولادة من نقل مجاني، إلا أن الدواوير المنعزلة البعيدة التي ترتبط فقط بممرات تواجه تحديا كبيرا في نقل الحوامل والمرضى الذي غالبا ما يكون على ظهر البغال، إلى المسالك أو الطرق المعبدة حيث تنتظر سيارات الإسعاف. وبالنسبة للحالات المرضية، فيتم تأدية 50% من تكلفة النقل، والتي تبلغ 300 درهما بدوار إزلافن أحد أكثر الدواوير عزلة، حيث يضطر السكان لاستعمال البغال كمرحلة أولية لمدة ساعتين. يزيد هذا الوضع الصحي المتردي من معاناة السكان ويوسع دائرة الحرمان، مما يزيد من شدة الفقر.

3.1. إقبال متزايد على الطب الخاص ودور فعال للقوافل الطبية رغم ظرفيتها:

يعد الحصول على الخدمات الصحية التي يتيحها نظام المساعدة الطبية "راميد" أمرا صعبا للغاية، نظرا لقلة الأطر الطبية والتجهيزات التقنية بالمستشفى الإقليمي ابن باجة. حيث تضطر الكثير من الأسر إلى التوجه للقطاع الخاص بحثا عن علاج فعال وسريع، خصوصا فيما يتعلق بالفحوصات والتحاليل والتي تتطلب أحيانا كثيرة، الانتظار لمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للفحوصات الدقيقة، مع الإشارة إلى أن هذا النوع من المواعيد يخص الحالات غير المستعجلة إلا أن المشكلة التي تطرح هنا هو كيفية التأكد من كون الحالة غير مستعجلة في ظل معاينة طبية فقط، بدون فحوصات دقيقة، وقد أكد في هذا السياق بعض المستجوبين، على أن المواعيد لا تستند إلى طبيعة الحالات المرضية، بقدر ما تستند إلى كيفية تدبير الضغط والخصاص المهول في الأطر الطبية والمعدات.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، يختار الكثير من المرضى خصوصا القادمين من الدواوير الأكثر عزلة، التوجه صوب عيادات الطب الخاص، رغم محدودية مواردهم المالية، ويفضل بعضهم استدانة تكلفة العلاج، على انتظار مواعيد المستشفى العمومي، لأنها حسب تعبيرهم تهدد حالة المرضى، التي تسوء أحيانا في انتظار المواعيد، كما أنها تستنزف مواردهم المالية إذ تتطلب العودة للدوار والرجوع مرة أخرى وربما ثالثة للمدينة، مما يجعل تكلفة العلاج تعادل تكلفة التنقل، حيث يختار سكانها الذهاب للقطاع الخاص ربحا للوقت وللمال. أما بالنسبة لدواوير غياثة القريبة من تازة، وخاصة سيدي مجبر فيستفيد سكانه من شبكة اجتماعية (القرابة والمعارف)، تضمن المبيت في حالة تأخير موعد الفحص بيوم أو يومين، كما تضمن التدخل لتقريب مواعيد التحاليل والفحوصات، لذلك تعتبر دواوير غياثة أكثر إقبالا على المستشفى من دواوير آيت وراين.

أمام الضعف الشديد للخدمات الصحية سواء التي تتيحها المراكز الصحية، أو تلك التي يقدمها المستشفى الإقليمي، زادت الحاجة إلى القوافل الطبية، التي أصبحت بمثابة تقليد سنوي يستهدف أكثر الدواوير عزلة خلال الفترة الباردة، خصوصا تلك التي يفوق علوها 1500 متر، وقد شهدت السنوات

الأخيرة تنظيم عدة قوافل، يختزل بلا شك الأزمة الصحية التي تعيشها المنطقة والتي تزيد من حدة الفقر والحرمان، ومن بين هذه المبادرات[1]:

- ✓ 2015 – 2016: قافلة طبية نظمت لفائدة ساكنة جماعة بويبلان، استفاد منها 704 مواطنين ومواطنات ووزعت خلالها 650 حصة على الأسر المعوزة، تتكون من ملابس خاصة بفصل الشتاء ومواد غذائية أساسية وكمية مهمة من الأدوية (48 ألف درهم). كما تم تنظيم قافلة طبية بواسطة مروحية تابعة للدرك الملكي لفائدة ساكنة الجماعة القروية مغراوة، التي استفاد منها 354 مواطنة ومواطنا وتم خلالها تقديم مجموعة من الإعانات، تتمثل في أغطية ومواد غذائية أساسية لفائدة 100 أسرة معوزة وتوزيع كمية مهمة من الأدوية على الفئات المستهدفة (30 ألف درهم). إضافة إلى تنظيم قافة طبية أخرى لفائدة ساكنة باب بودير، حيث استفاد منها 1031 شخصا ووزعت خلالها كمية مهمة من الأدوية على الأسر المعوزة (50 ألف درهم).
- ✓ 2017 – 2018: تميزت سنة 2017 إحداث المستشفى الميداني من طرف القوات المسلحة الملكية بجماعة مغراوة، قدم خدمات في مختلف التخصصات. كما ضم المستشفى قاعات للحالات المستعجلة ومرافق للعلاجات وأخرى للاستشارات، فضلا عن مختبر للتحليلات الطبية. أما سنة 2018 فتميزت بإقامة وحدة طبية للقرب، مكونة من طبيبين وممرضين، وتم إجراء 235 فحصا طبيا، لفائدة الأطفال والنساء، مع توزيع بعض الأدوية مجانا لفائدة دوار تانكرارامت بجماعة بويبلان، وتزويد المركز الصحي بتامطروشت بحصة إضافية من الأدوية.

[1] وثائق المديرية الإقليمية للصحة بتازة 2020

صورة رقم 28: المستشفى الميداني بمركز جماعة مغراوة سنة 2017



- ✓ 2019 – 2020: شهدت سنة 2019 تنظيم قافلة طبية متعددة التخصصات نظمت بمبادرة من عمالة إقليم تازة وبشراكة مع المندوبية الإقليمية للصحة وهيئات أخرى لفائدة دواري إزلافن وبوسعيد، التابعين لجماعة مغراوة، حيث استفاد أزيد من 550 شخصا من خدمات قافلة طبية. أما سنة 2020 فقد تميزت كذلك بتنظيم قافلة طبية لفائدة ثلاثة دواوير تابعة لجماعة بويبلان وهي "تافرنت، اكسار، حميدات"، حيث استفاد 203 شخص من خدمات هذه القافلة الطبية، التي شملت استشارات طبية وفحوصات في الطب العام، حيث استفاد منها 143 شخصا، إضافة إلى وطب أمراض النساء والتوليد بالنسبة للنساء الحوامل حيث استفادت 5 نساء، وطب الأطفال إذ استفاد 55 طفلا، إلى جانب تقديم بعض العلاجات التمريضية الأخرى وتوزيع بعض الأدوية مجانا بلغت قيمتها الإجمالية 18000درهم.

رغم أهمية هذه المبادرات في التخفيف من المشاكل الصحية للساكنة، إلا أنها تظل غير كافية مقارنة مع الطلب على الخدمات الصحية، فضلا عن كونها تتسم بالظرفية، وغالبا ما تشمل فصل الشتاء، حيث يكون الهدف هو التخفيف من معاناة المرضى وليس تقديم علاجات مكتملة ومستمرة ومتابعة الحالات، لأن المشاكل الصحية مستمرة في الزمن، وبالتالي ففحص واحد أو تقديم دواء معين لا يغيرا الوضعية الصحية كثيرا. هذا إلى جانب الظروف المتحكمة في الحصول على العلاج والتي لا تخضع في الكثير من الأحيان لمنطق المساواة حسب تعبير بعض المستجوبين.

2. ظروف متباينة ومشاكل معقدة تضيع فرص التعلم:

1.2. منح تيسيير والسكن الداخلي: فرصا محدودة الأفق:

تتجلى أهمية التعليم في دوره الأساسي لارتقاء الأسر وخروجها من دائرة الفقر، بفضل ولوج الأبناء لأسلاك الوظيفة سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص. إلا أن استمرارية تعلم الأبناء تواجهه إكراهات بالجملة، على رأسها الإكراهات المالية والعزلة أبرز التحديات التي تعيق استمرارية تعلم التلاميذ، لذلك يشكل الدعم المالي المعروف بمنحة تيسير، إلى جانب السكن الداخلي، أداة فعالة للحد من الانقطاع المدرسي. وقد ازدادت أهمية تمدرس الأطفال بفضل ما يساهمون به في مداخيل الأسرة، خصوصا وأن السنوات الأخيرة عرفت تعميما لمنحة تيسير، والجدول التالي يبين عدد الأسر وعدد التلاميذ المستفيدين من هذه المنحة بالجماعات القروية المتقاسمة لمجال البحث.

جدول رقم 31: عدد التلاميذ المستفيدين من منحة تيسير لموسم 2020 - 2021

الجماعة	المؤسسة	طبيعة المؤسسة	عدد الأسر	الجدد منها	عدد التلاميذ	الجدد منهم
باب بودير	سيدي مجبر المركز	مركز المجموعة المدرسية	30	1	46	3
	راس الواد	فرعية	48	6	79	8
	درودار	فرعية	30	4	58	11
	أولاد علي	فرعية	22	0	38	3
	باب بودبر المركز	مركز المجموعة المدرسية	16	4	25	7
	شيكر	فرعية	19	0	36	4
	بني سنان	فرعية	18	2	25	3
	لقدادحة	فرعية	15	0	28	2
	باب بودير	فرعية	2	0	5	1
	باب عجاج	فرعية	14	0	20	4
	بوجعدة	فرعية	14	2	30	6
مغراوة	العنصر المركز	مركز المجموعة المدرسية	31	6	58	16
	باب الخميس	فرعية	39	3	71	8
	باب الأربعاء	فرعية	26	4	39	7
	المدرسة الجماعاتية	مؤسسة جماعاتية	126	22	221	48
	تمورغوت المركز	مركز المجموعة المدرسية	14	2	34	6
	تلاجدوت المركز	مركز المجموعة المدرسية	40	6	68	12
	الوجيق	فرعية	40	3	81	18
	أسرير	فرعية	26	4	50	11
	إزلافن	فرعية	12	3	32	5
	تغروط	فرعية	15	2	23	5
	آيت الغازي	فرعية	23	4	47	9
	عين عودة	فرعية	33	6	51	13
بويبلان	تنكرارمت المركز	مركز المجموعة المدرسية	37	3	50	10
	احميدت	فرعية	25	6	41	13
	تمطروشت	فرعية	17	3	33	6
	تنط	فرعية	17	2	25	5
	ركو	فرعية	8	1	12	2
	واد السلام	فرعية	7	0	21	3

المصدر: وثائق المديرية الإقليمية للتعليم بتازة 2020

يلاحظ من خلال الجدول استفادة عدد هام من التلاميذ من هذه المنحة، فعلى مستوى دوار الوجيق مثلا الذي ينتمي للوحدة السوسيومجالية الانتقالية نجد 40 أسرة يستفيد 81 من أبنائها من هذه المنحة، وللإشارة يبلغ العدد الإجمالي للأسر بالدوار 61 أسرة (2014). وتبلغ القيمة الشهرية المنحة بالنسبة للمستويين الأول والثاني ابتدائي 60 درهما و80 درهما بالنسبة للمستويين الثالث والرابع، وعلى مستوى الخامس والسادس ابتدائي تبلغ قيمتها 100 درهم، أما بالنسبة للسلك الإعدادي فترتفع قيمتها إلى 140 درهما. ويمنع صرفها حينما يتجاوز غياب التلميذ أربعة أيام بالنسبة للابتدائي وستة أيام بالنسبة للإعدادي، كما أن الحصول على هذه المنحة يكون في حدود ثلاثة أطفال لكل أسرة.

أما فئة التلاميذ غير مستفيدة من هذه المنحة فهي قليلة عموما كما يوضح الشكل التالي، حيث تناهز 13% بالنسبة للمجال المنفتح و15% بالنسبة للمجال الهامشي، ويرجع عدم استفادة هذه الأسر إلى عدم قيام الآباء بالإجراءات القانونية البسيطة للحصول عليا.

شكل رقم 36: استفادة التلاميذ من منحة تيسير (%)

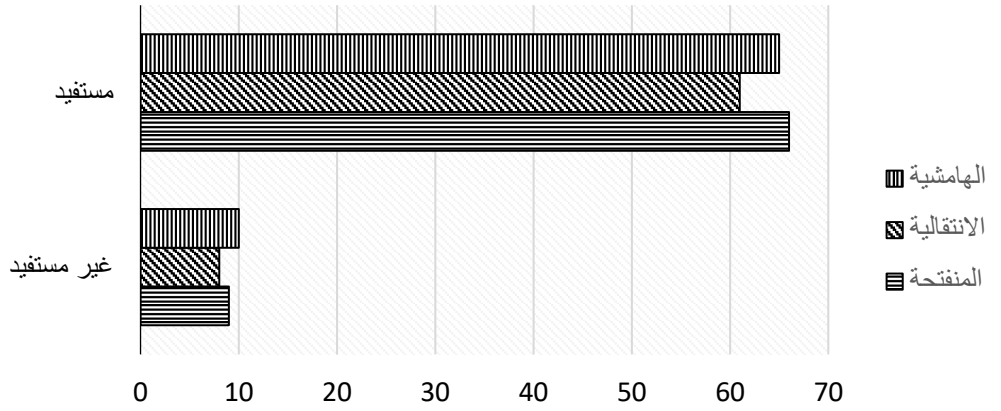

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

2.2. السكن الداخلي والنقل المدرسي تباين مجالي واضح:

يعتبر تعلم الأبناء من الأهداف الأسرية المأمولة، خصوصا تلك المرتبطة بالحصول على الشهادة الإعدادية، لا يمكن أن يتم دون وجود ظروف ملائمة، تساهم بلا شك في تعزيز قدرات المتعلمين وتدعم تحصيلهم الدراسي. ويعتبر كل من السكن الداخلي والنقل المدرسي، ضمانة حقيقية لاستمرارية تعلم التلاميذ، ضمانة تتباين بلا شط بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، فإذا كانت الوحدة المنتفحة يستفيد تلاميذها من النقل المدرسي، بفعل انفتاح الدواوير على الطرق المعبدة، كحالة دواوير العنصر، تامطغوست، تمورغوت، حيث نجد ست حافلات للنقل المدرسي، فإن تلاميذ الوحدتين الانتقالية وخصوصا الهامشية، يعتبر السكن الداخلي هو الحل الأمثل بالنسبة لهم، رغم أنه يؤثر نوعا ما على

تحصيلهم الدراسي، على حد تعبير بعض تلاميذ هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن أنه إلى جانب التباين المجالي هناك تباين حسب الجنس، حيث يسجل حضور مرتفع نوعا ما بالنسبة للذكور على حساب الإناث كما يعبر الجدول التالي.

الجدول رقم 32: الاستفادة من السكن الداخلي حسب المستويات التعليمية

		المستوى الابتدائي		المستوى الإعدادي		المستوى التأهيلي	
		الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
باب بودير	2018-2017	-	-	58	45	14	10
	2021-2020	-	-	65	48	15	15
مغراوة	2018-2017	20	11	89	83	-	-
	2021-2020	26	19	85	76	-	-

المصدر: وثائق المديرية الإقليمية للتعليم بتازة 2021

يلاحظ من خلال الجدول تطور ملموس لأعداد التلاميذ المستفيدين من السكن الداخلي، فبالنسبة لجماعة باب بودير فهي لا تتوفر على مؤسسة ثانوية، لذلك فتلاميذها يتوجهون نحو تازة بعد استكمالهم للسلك الابتدائي، حيث تستقبلهم الثانوية الإعدادية العهد الجديد، ثم يتوجهون خلال السلك الثانوي التأهلي إلى ثانويات سيدي عزوز، ابن الياسمين، ابن بري. أما بالنسبة لجماعة مغراوة فهي تتوفر على ثانوية إعدادية وداخلية تستقبل تلاميذ الجماعة إضافة إلى بعض تلاميذ بويبلان، بينما يتوجه البعض الآخر إلى تاهلة، وتعمل بعض الجمعيات على مساعدة التلاميذ للحصول على السكن الداخلي بتاهلة.

على مستوى الدواوير التي شملها البحث، فيلاحظ استفادة أغلب المتمدرسين من السكن الداخلي بعد تقدمهم بالطلب، وفي حالة الاكتظاظ يتم العمل على تحويل جزء من التلاميذ إلى مؤسسات أخرى وبالتالي إلى داخليات أخرى تابعة لتلك المؤسسات. وكما يوضح الشكل فإن نسبة التلاميذ الذين لا يستفيدون من السكن الداخلي متباينة كذلك، حيث تبلغ بالمجال المنفتح 11% و10%بالنسبة للمجال الانتقالي، أما على مستوى المجال الهامشي فيسجل 14%.

الشكل رقم 37: استفادة التلاميذ من السكن الداخلي (%)

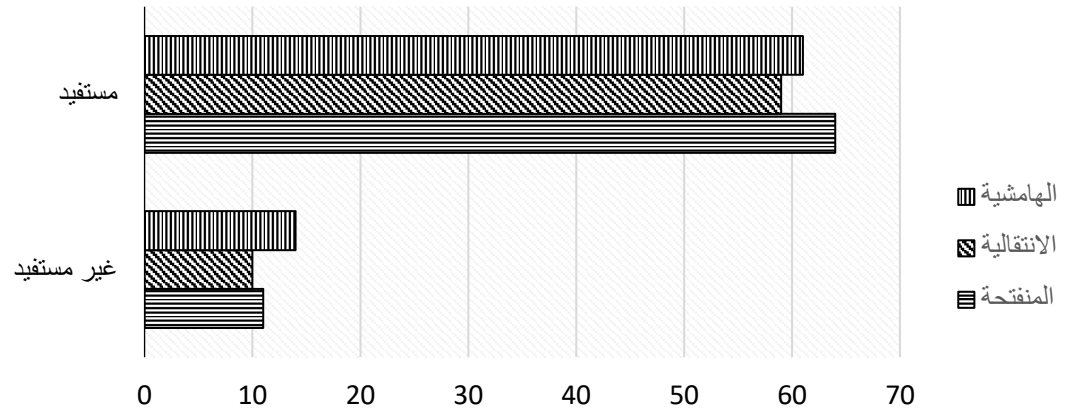

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يرجع تباين نسبة غير المستفيدين من السكن الداخلي، إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكن وحدة سوسيومجالية، فعلى سبيل المثل يرجع ارتفاع نسبة غير المستفيدين بالنسبة للوحدة الهامشية، إلى كونها تعمل على اقتناء سكن ثانوي بتاهلة أو رباط الخير، غايته المعلنة حسب تصريح الآباء هي تعليم الأبناء، إلى جانب ذلك نجد حضورا قويا لدور القرابة في تدبير تعلم الأبناء، حيث ترسل الكثير من الأسر أبناءها المتمدرسين إلى أقاربها سواء بمغراوة أو تاهلة ورباط الخير قصد متابعة الدراسة بالسلك الثانوي، وبالنسبة للأسر الغياثية فترسل أبناءها إلى أقاربها بتازة وواد أمليل. أما بالنسبة للأسر التي لا تتمتع بهذه الحلول فهي تواجه ضغطا كبيرا، يرتبط بتوفير المصاريف الشخصية للأبناء المتمدرسين وعلى رأسها تكلفة التنقل الأسبوعي، فيكون مصير أغلب التلاميذ الذين ينتمون لأسر فقيرة منخفضة الدخل هو الانقطاع المدرسي خلال السنة الأولى من التعليم الثانوي التأهيلي.

3.2. تعثر دراسي ملحوظ يعزز الانقطاع المدرسي:

تعيش الوضعية التعليمية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط عموما، أزمة معقدة، تتعدد جوانبها، ولعل أولها ما يرتبط بالظروف الصعبة للتعلم، التي تنتج تعثرات تعلمية بالجملة، تؤدي في نهاية المطاف إلى انقطاع مدرسي مبكر، يُسقط في غالب الأحيان الأبناء في نفس الظروف القاسية التي تعيشها أسرهم، فتضيع فرصتهم للخروج من دائرة الفقر بل يعانون بشكل مبكر من فقر موروث أشد قسوة، جراء تراجع موارد العيش باستمرار وتزايد النفقات باستمرار كذلك.

يبدأ مشكل الانقطاع وخصوصا المبكر، من الوضعية التي تعيشها المدراس الفرعية، فرغم أهميتها ودورها في تحفيز الأسر على تعليم أبنائها، بفضل قربها للدواوير، وكذلك استفادة المتعلمين من منح

"تيسير" الموجهة لفائدة التلاميذ من أسر فقيرة، مما جعل من التمدرس الابتدائي آلية لتعزيز دخل الأسر، لكون التلاميذ لا يغادرون دواويرهم، وبالتالي فتعلمهم لا يؤثر على الموارد المالية للأسر بل على العكس، تشكل منح "تيسير" قيمة مضافة لمداخيل الأسر.

في سياق حديثنا عن المدراس الفرعية، تطرح مشكلة أساسية، فرغم أنها توفر فرص التعلم للأطفال، إلا أنها تشكل فرصا تطبعها الرداءة عموما، لعدة أسباب:

- ✓ كثيرا ما نجد قلة التلاميذ لكل مستوى تعليمي، تقابل بالتقليل من أطر التدريس، والحل المعروف هو الأقسام المدمجة، آلية تضيع على المتعلمين ثلث الزمن المدرسي.
- ✓ أغلب المتعلمين ينتمون لأسر غير متعلمة، وبالتالي ضعف المراقبة والمسايرة المنزلية، ناهيك عن واجبات المساهمة في الإنتاج الأسري كالرعي خصوصا، إضافة إلى مشكل اللغة الأم، الذي يعرقل سلاسة التعلم، خصوصا حينما لا يتقنها المدرسون.
- ✓ يؤدي تساقط الثلوج إلى توقف الدراسة، إضافة إلى ضعف المراقبة بهذه الفرعيات، إذ عادة ما يشتكي السكان من مشاكل كثيرة.

تساهم هذه الأسباب في تعثر مدرسي مبكر، لا يظهر بوضوح إلا حينما يلتحق التلاميذ بالمؤسسات الإعدادية، حينها الحل الوحيد الذي يبقى هو الانقطاع جراء العجز عن مسايرة الدروس، رغم حرص الكثير من الأسر على تحمل نفقات تعليم الأبناء، لذلك عادة ما نجد أغلب المتعلمين لا يجتازون السلك الإعدادي كما يوضح الشكل التالي.

الشكل رقم 38: تقلص أعداد التلاميذ تعبير واضح عن ارتفاع نسبة الهدر المدرسي (%)

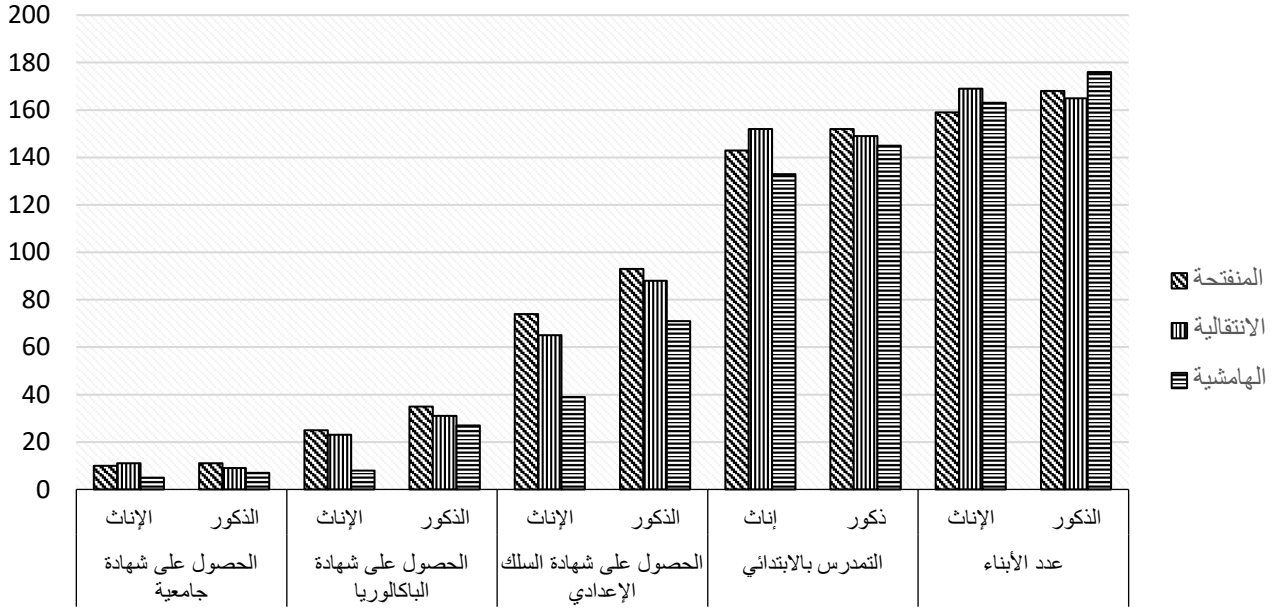

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تراجعا حادا للفئة المتمدرسة يرافق تقدم المستوى التعليمي مع تفاوتات حسب الجنس والمجال، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال المقارنة بين الفئة المتمدرسة بالابتدائي، فعلى مستوى الوحدة المنفتحة بلغ عدد تلاميذ السلك الابتدائي 295 تلميذا بينما لم يتعد التلاميذ الحاصلون على شهادة الباكالوريا 60 تلميذا ما يعادل 20.3%، تنخفض أكثر هذه النسبة بالنسبة للمجال الهامشي حيث بلغ عدد تلاميذ السلك الابتدائي 278 تلميذا، ينخفض هذا العدد بالنسبة للحاصلين على شهادة الباكالوريا إلى 35 تلميذا أي ما يعادل 12.5%. وبالنسبة للمجال الانتقالي فهو كالعادة يحتل مرتبة وسطى.

كما تلاحظ فجوة بارزة بين تعلم الذكور والإناث، إذ يبرر الآباء ضعف تعلم البنات بطبيعة الظروف التي يعيشونها وحرصهم الشديد على أمان وسلامة بناتهم من مخاطر الطرق ومخاطر الانتقال للمدن المجاورة لاستكمال الدراسة. إلا إنه إذا تأملنا فئة الحاصلين على الشهادات الجامعية بالنسبة للمجال الانتقالي سنجد تقاربا واضحا بين الذكور 9 فقط حاصلين على هذه الشهادة مقابل 11 بالنسبة للإناث، ويرجع هذا التفاوت، إلى رهان التلاميذ الذكور على استكمال مستوى الثالثة إعدادي فقط، لأنه يؤهلهم لولوج الجندية، وبالتالي فهم يتبنون فكرة الانقطاع المدرسي بشكل مبكر.

كما تجب الإشارة إلى أن تعلم الأبناء، يشكل مشكلة حقيقية للأسر، خصوصا بالنسبة لآيت وراين، الذين يرتبط عيشهم بموارد الجندية، والتحدي الذي يطرح أمامهم هو كيفية ضمان حصول الأبناء الذكور على شهادة السلك الإعدادي لولوج الجندية، هذا ما أكده عليه الكثير من أولياء الأمور، حيث اعتبروا أن

ما يهمهم هو وصول المتمدرسين لهذا المستوى الذي يفتح لهم آفاق العمل ويمكن الأبناء من إخراج أسرهم من دائرة الفقر بفضل ما يحولونه من أموال بشكل منتظم.

IV. نفقات الأسر: تعبير واضح عن الفقر المطلق:

يعتبر إنفاق الأسر أحد أبرز الأبعاد التي تساهم في تحديد الفئة الفقيرة، خصوصا الإنفاق الذي يتعلق بالتغذية، فكلما زاد الإنفاق كلما تم الابتعاد عن الفقر الغذائي. أما الإنفاق المنخفض فهو يعبر من جهة عن الفقر المطلق ومن جهة ثانية يعبر عن الفقر الغذائي الذي يقاس استنادا إلى السعرات الحرارية التي تختلف طبعا حسب الجنس والسن وطبيعة المجهود البدني.

1. تفاوت مستويات النفقات الغذائية:

تتميز النفقات الغذائية بمجال البحث بتباينات زمنية ملحوظة، وأيضا بتفاوتات واضحة حسب الوحدات السوسيومجالية كما يعبر الشكل التالي.

شكل رقم 39: القيمة التقديرية لتكلفة لتسوق الأسبوعي (%)

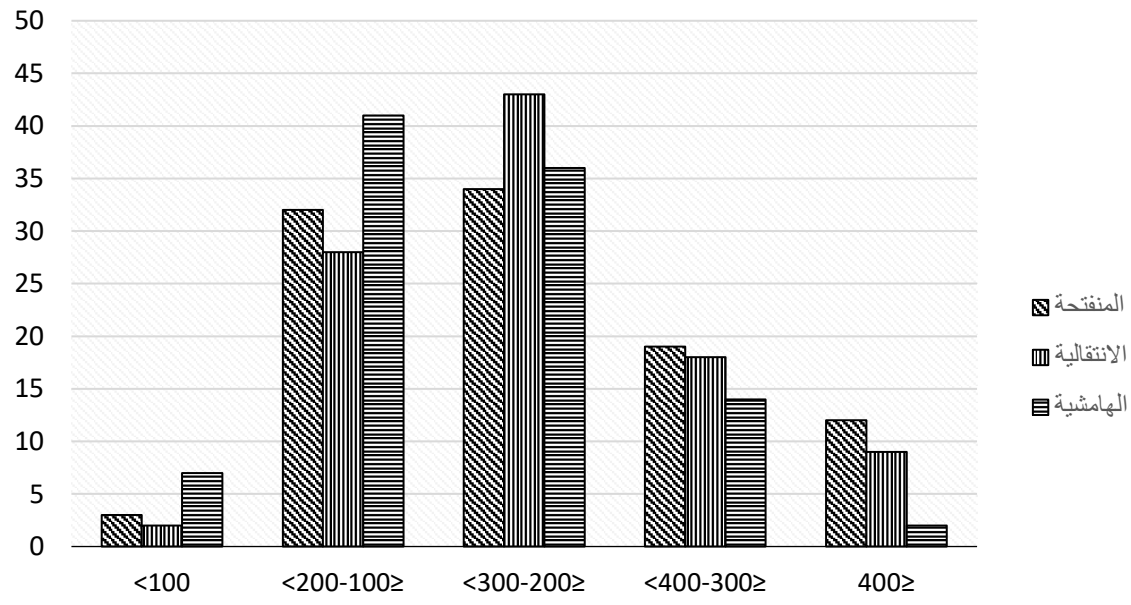

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يتضح من خلال الشكل أن تكلفة الإنفاق الأسبوعي خلال الفترة الدافئة لا تتعدى 200 درهم بالنسبة 75.3% من العينة الإجمالية للبحث، تتباين هذه النسبة حسب الوحدات السوسيومجالية، حيث سجلت الوحدة المنفتحة 69% و73% بالنسبة للانتقالية، أما الوحدة الهامشية فقد سجلت 84%. ينعكس هذا التدرج بالنسبة لتكلفة التسوق التي تفوق 300 درهم حيث يسجل المجال المنفتح 31%، بينما

المجال الهامشي لا يتجاوز 16%. ينسجم هذا التدرج للإنفاق مع ما تطرقنا إليه سابقا بخصوص المداخيل، هذا ما يؤكد أن الوحدة الهامشية هي الأشد فقرا (فقر الدخل والإنفاق).

يتميز الإنفاق الغذائي خلال الفترة الدافئة بانفتاح السكان على منتجات، لا تستهلك شتاء أو تستهلك بشكل قليل جدا. ولتوضيح التباينات المجالية والزمنية لتكلفة التسوق، نقدم الجدول التالي الذي تم تركيبه انطلاقا من الملاحظة ومعايشة بعض الأسر[1].

جدول رقم 33: تقدير تكلفة التسوق ببعض الدواوير

الدوار	نموذج التسوق السائد خلال الفترة الباردة			نموذج التسوق السائد خلال الفترة الدافئة		
	مواد الاستهلاك الأساسية	تقدير الكمية بالكيلوغرام (لكل صنف)	تقدير التكلفة الأسبوعية بالدرهم	مواد الاستهلاك الأساسية	تقدير الكمية بالكيلوغرام (لكل صنف)	تقدير التكلفة الأسبوعية بالدرهم
أدمام	الفاصولياء - العدس - الفول اليابس	1- 2 (أسبوعين)	25	-	-	-
العنصر	البطاطس -البصل - الطماطم - الجزر - الفلفل - القرنبيط	2 - 5	60	الطماطم - البازلاء - السفرجل	2 -4	24
سيدي مجبر	التفاح - البرتقال - الموز	2 - 4	46	البطيخ الأحمر - البطيخ الأصفر - العنب -الخوخ	2 - 12	65
	اللحم الأحمر - اللحم الأبيض - السمك	1 - 2	107	اللحم الأبيض - اللحم الأحمر	1 - 2	125
	مجموع التكلفة المالية للتسوق الأسبوعي		238	مجموع التكلفة المالية للتسوق الأسبوعي		214
الخيربات	الفاصولياء - العدس - الفول اليابس	1 -3 (أسبوعين)	34	-	-	-
إزلافن	البطاطس -البصل - الطماطم - الجزر	3 – 8 (أسبوعين)	37	الفول-الطماطم - البطاطس - الفلفل- البصل - الجزر	2 - 4	38
إسغلي	البرتقال	4 – 8 (أسبوعين)	12	البطيخ الأحمر - البطيخ الأصفر - العنب	2 - 12	55
	السمك - اللحم الأبيض	2 – 3 (أسبوعين)	26	اللحم الأبيض - اللحم الأحمر	1 – 2	95
	مجموع التكلفة المالية للتسوق الأسبوعي		109	مجموع التكلفة المالية للتسوق الأسبوعي		188

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

[1] تعتمد هذه الطريقة في البحوث المتعلقة بمستوى المعيشة (مقابلة مع مسؤول بالمديرية الإقليمية للتخطيط بتازة)

يتضح من خلال الجدول أن الوحدة السوسيومجالية المنفتحة تستفيد خلال الفترة الدافئة من الزراعة المسقية التي تقدم منتجات متنوعة، تخفف من الأعباء المالية للتسوق، لذلك فهذه الوحدة تتميز بانخفاض التكلفة الإجمالية للتسوق خلال فصل الصيف خصوصا حيث تبلغ 214 درهما، أما الوحدتان الانتقالية والهامشية اللتان تتميزان بمحدودية الزراعة المسقية، فيلاحظ ارتفاع تكلفة التسوق، حيث تنفق الأسر أسبوعيا حوالي 188 درهما أسبوعيا بشكل مريح مستفيدة من مداخيل الماشية. أما خلال الفترة الباردة فيتميز الإنفاق بنوع من الاستقرار بالنسبة للوحدتين المنفتحة والانتقالية، بينما تنخفض التكلفة الأسبوعية بشكل ملحوظ، بالنسبة للوحدة الهامشية حيث لا تتجاوز 109 درهم، التي تتسوق مرة كل أسبوعين، نظرا لقلة المداخيل خلال الفترة الباردة، التي يمكن اعتبارها فترة إنفاق بامتياز.

يُسجل اختلاف عميق بين الوحدتين المنفتحة والانتقالية من جهة والهامشية من جهة ثانية، يتمثل في مواد البقالة، حيث أن أغلب مستجوبي الوحدتين الأولتين، أكدوا على اقتناء هذه المواد من الدكاكين الموجودة بدواويرهم، ومنهم من يفضل التعامل الشهري مع بعض المحلات التجارية بتازة والمعروفة بأثمنتها التحفيزية. أما بالنسبة للوحدة الهامشية فأغلب السكان يقتنون هذه المواد خلال تسوقهم، منهم من يقتنيها بأداء فوري حيث يدمج قيمتها ضمن التكلفة الإجمالية للتسوق، ومنهم من يتعاقد مع أحد أصحاب المحلات التجارية بمركز مغراوة أو بمركز تامطروشت، حيث يتم أداء الدين بشكل سنوي بعد بيع الماشية.

يشكل الدكان بالنسبة لسكان المجال الهامشي، مصدر مواد متنوعة، أبرزها الأعلاف والدقيق المدعم، الذي يعد أساس تغذية سكان هذا المجال، حيث أن 67% من المستجوبين، يعتمدونه بشكل دائم، و46% بشكل غير دائم. وقد أكد الكثير من المستجوبين أن كيسا واحدا (50 كيلوغراما) لا يكفيهم لمدة شهر، حيث لا يتجاوز في الغالب 20 يوما، وتبلغ قيمة الكيس الواحد 100 درهم، يؤدى على نقله 15 درهما لكل كيس.

يعد استعمال قنينات الغاز مظهرا آخرا من مظاهر التفاوت المجالي للإنفاق وتباين أنماطه، حيث يلاحظ من خلال الشكل التالي، تقارب ملحوظ بين الوحدتين المنفتحة والانتقالية، فيما يتعلق باعتماد قنينات الغاز، إذ ناهزت النسبة 90% من المستجوبين بكل وحدة. فبالنسبة للوحدة المنفتحة يستعمل 59 مستجوبا (من أصل 100) قنينة واحدة من الحجم الكبير، و54 مستجوبا قنينتين ن الحجم الصغير، أما الوحدة الهامشية فلا يتجاوز اعتماد الغاز للطبخ 60%. حيث يستعمل 41 مستجوبا قنينة واحدة من الحجم الكبير (من أصل 100)، و24 فقط يستعملون قنينتين من الحجم الصغير.

شكل رقم 40: استعمال قنينات الغاز (%)

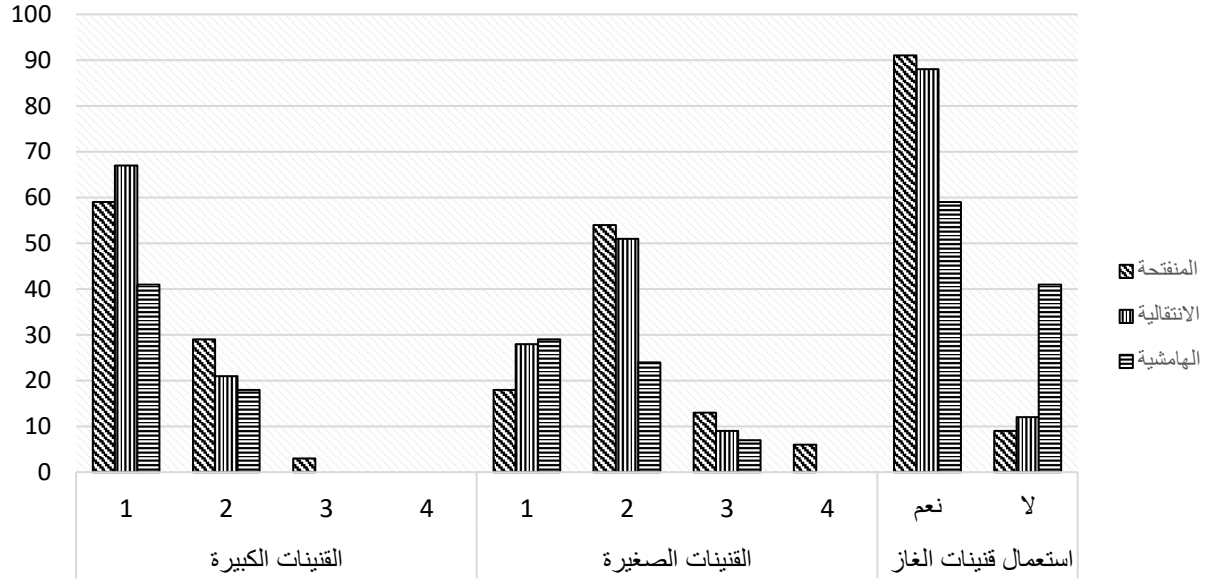

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يشكل استعمال الغاز للطبخ عبئا ماليا حقيقيا بالنسبة للأسر الفقيرة، وقد أكد الكثير من المستجوبين أن اعتماده أصبح ضروريا، فمن جهة هناك مشكل الحطب خصوصا بالنسبة للدواوير القريبة من منتزه تازكا، ومن جهة ثانية ضجر النساء من متاعب الطبخ على الحطب. وبالنسبة للوحدة الهامشية فتعتبر العزلة ومشكلة نقل سلع الاستهلاك، سبب ضعف اعتماد الغاز للطبخ، حيث لازالت الأسر تعتمد الحطب بكثرة. يمكن أن نستحضر أيضا مظهرا آخرا لتفاوت الإنفاق الأسري، يتعلق بالرضع، حيث لوحظ إقبال متزايد لسكان الوحدة المنفتحة على اقتناء الحليب المجفف للأطفال، حيث صرح أحد الآباء أنه يكله 120 درهما شهريا (60 درهما للعلبة)، أما الوحدة الهامشية فلازالت الأمهات تكتفي بالرضاعة الطبيعية، حيث أكد أحد المستجوبين أنه حتى في الحالات التي يكفي حليب الأم الرضيع، فإنهم يعملون على دعم غذائه "باللويزة" وفيما بعد بحليب الماعز، لأنهم لا يتوفرون على تكلفة شراء حليب الأطفال.

انطلاقا مما سبق يتضح بوضوح مدى تفاوت النفقات الغذائية للأسر، تفاوت زمني ومجالي، يرتبط بتفاوت المداخيل، فمستوى الإنفاق يكون وفق مستوى الدخل، كما يستنتج مما سبق أن المنطقة الهامشية تعيش فقرا موسميا شديدا.

2. تفاوت مستويات النفقات غير الغذائية:

تعبر النفقات غير الغذائية عن قيمة مداخيل الأسر، خصوصا بجبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، الذي لازال سكانه يمارسون زراعة معيشية، موجهة للاستهلاك الأسري، مما يجعل تقدير القيمة الحقيقية للنفقات غير الغذائية عملية صعبة للغاية. تبرز في هذا السياق النفقات غير الفلاحية كبعد أساسي لتحديد الفئة الفقيرة، حيث يعبر بلا شك انخفاض النفقات عن انخفاض المداخيل، وبالتالي وقوع الأسر تحت عتبة الفقر، أما ارتفاعها فيعد أحد تعبيرات الرفاه الاقتصادي للأسر.

يحتم الحديث عن النفقات غير الغذائية، الرجوع إلى إنفاق المداخيل الموسمية (خصوصا إيرادات تربية الماشية)، لأنها أهم مصادر تمويل المعيشة على مدار السنة، فإذا كانت المداخيل الأسبوعية أو الشهرية، توجه لتلبية الحاجيات الغذائية خصوصا، فإن المداخيل الموسمية تتجاوز التغذية إلى جوانب متعددة يوضحها الشكل التالي.

الشكل رقم 41: إنفاق المداخيل الموسمية (%)

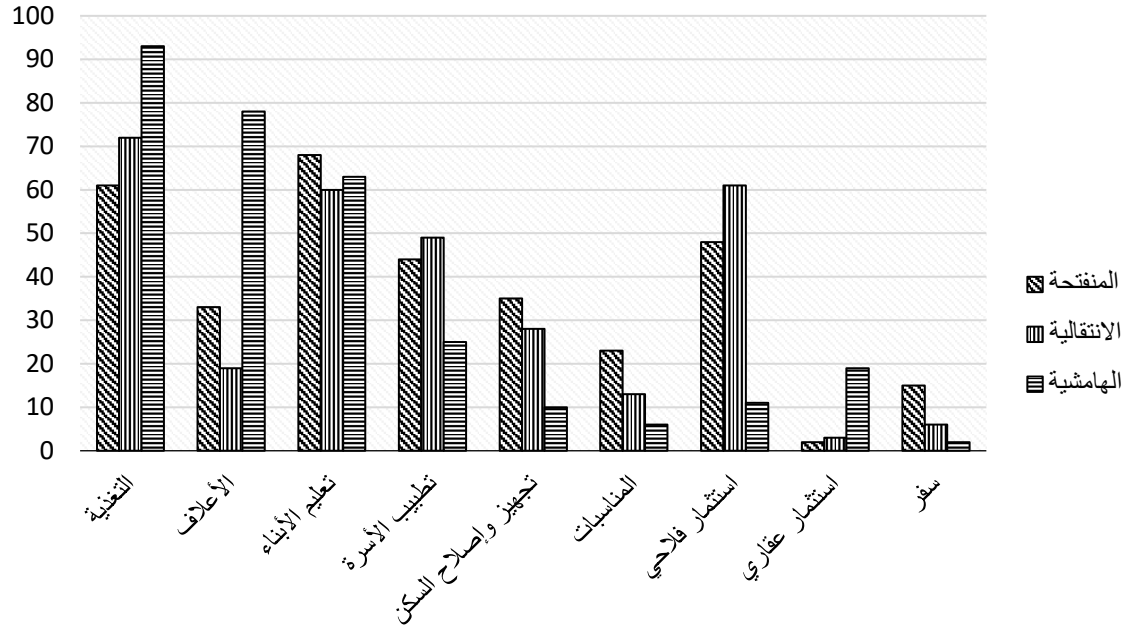

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الشكل، مكانة النفقات الغذائية بالنسبة لإنفاق المداخيل الموسمية، حيث تحتل الصدارة، خصوصا بالوحدة الهامشية، حيث أكد 93% على أنها مصدر تلبية حاجياتهم الغذائية، كما تم تسجيل 78% على مستوى الأعلاف، التي تشكل عبئا حقيقيا خلال الفترة الباردة، وسجل أيضا حضور وازن لاعتماد الأسر على المداخيل الموسمية في الإنفاق على تعليم الأبناء بنسبة 63% ، أما على مستوى الاستثمار فيفضل مستجوبو هذه الفئة الاستثمار في السكن، نظرا لما تعيشه المنطقة من عزلة

شديدة، وقد عبر عن هذا الاختيار حوالي 19%، أكدوا أن استثمارهم في السكن هو بهدف تمتيع أبنائهم بظروف ملائمة لمواصلة تعليمهم. أما بالنسبة لمكونات الإنفاق الأخرى من تمويل المناسبات وتجهيز وإصلاح السكن وكذلك السفر، فحضورها يعتبر ثانويا ويمكن اعتباره بلا دلالة إحصائية حقيقية.

على مستوى الوحدتين المنفتحة والانتقالية، نجد اختلافا واضحا لما تطرقنا إليه بخصوص الوحدة الهامشية، حيث يتخذ الإنفاق غير الغذائي مسارا مغايرا نوعا ما. تشكل المداخيل الموسمية مصدرا أساسيا لتمويل الإنفاق الغذائي للأسر، لكن بشكل يقل بكثير عن المجال الهامشي، بالنسبة للوحدة المنفتحة فقد أكد 61% على أولية الإنفاق الغذائي بالنسبة للمداخيل الموسمية، و72% بالوحدة السوسيومجالية الانتقالية، وتتراجع أهمية الإنفاق على الأعلاف خصوصا بالوحدة الانتقالية، نظرا لأهمية زراعة الحبوب بهذا المجال.

يلاحظ كذلك تقارب على مستوي تجهيز وإصلاح السكن، حيث أكد 35% بالمجال المنفتح و28% بالمجال الانتقالي على توجيه جزء من مداخيلهم الموسمية لهذا الجانب، مما يدل على غياب التخطيط للهجرة والارتباط القوي بالأرض. يطبع هذا التقارب كذلك الاستثمار في الأنشطة الفلاحية، وعلى وجه الخصوص شراء الخرفان بشكل مبكر من أجل تسمينهم استعدادا لعيد الأضحى. كما نجد مكانة متميزة للسفر خصوصا بالمجال المنفتح، حيث أكد 15% على تخصيصهم لجزء من أرباحهم السنوية لسفر الأبناء خاصة خلال العطلة الصيفية، وتخص هذه النسبة الأسر غير الفقيرة، التي راكمت مدخرات مالية هامة، تحاول استثمارها في تعليم أبنائها وتطوير مهاراتهم.

إن تحليل النفقات غير الغذائية، يستدعي بالضرورة التركيز على التعليم والصحة والتنقل، لأن هذه الأبعاد الثلاثة تشكل مؤشرات وازنة بالنسبة لمقاربة الفقر المتعدد الأبعاد، فضعف الإنفاق على التعليم والصحة يعتبر شكلا من أشكال الحرمان وضعفا للفرص المتاحة أمام الأسر، كما يعتبر ضعف الإنفاق على التنقل تعبيرا عميقا عن العزلة والحرمان من الولوجية للخدمات الاجتماعية الأساسية. ولتوضيح أهمية هذه الأبعاد نقدم الجدول التالي.

الجدول رقم 34: بعض أنواع النفقات غير الغذائية

الوحدات السوسيومجالية	فئات النفقات	الإنفاق السنوي على التنقل	الإنفاق السنوي على الصحة	الإنفاق السنوي على التعليم
المنفتحة	0	0	25	18
	<500	45	47	29
	≥500-1000<	26	19	33
	≥1000-2000<	21	9	13
	≥2000-3000<	8	0	7
	≥3000	0	0	0
	المجموع	100	100	100
الانتقالية	0	0	29	23
	<500	46	41	37
	≥500-1000<	31	25	28
	≥1000-2000<	19	5	11
	≥2000-3000<	4	0	1
	≥3000	0	0	0
	المجموع	100	100	100
الهامشية	0	0	39	35
	<500	0	8	19
	≥500-1000<	17	31	39
	≥1000-2000<	49	19	7
	≥2000-3000<	31	3	0
	≥3000	3	0	0
	المجموع	100	100	100

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الجدول تفاوتات واضحة للإنفاق غير الغذائي، الذي يشمل التنقل والتعليم والصحة، حيث تتميز الوحدتان المنفتحة والانتقالية بتقارب ملحوظ لقيمة النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة، أما الوحدة الهامشية فتتميز على عكس سابقتها بأهمية نفقات التنقل، هذا ما يؤكد عزلة دائمة لهذا المجال، إضافة إلى الحضور الوازن للهدر المدرسي. هكذا تبرز الوحدة الهامشية مرة أخرى كمجال فقر بامتياز.

3. ظروف معيشية مزرية في ظل جائحة كورونا:

إذا كانت أوضاع سكان الدواوير التي شملها البحث وخصوصا دواوير المجال الهامشي، أوضاعا صعبة بشكل دائم وقاسية خلال الفترة الباردة، جراء العزلة التي تعيشها وكذلك ضعف المداخيل خلال هذه الفترة. فإن هذه الوضعية تزداد سوءا خلال تعاقب سنوات الجفاف، حيث يكون الرهان الأساسي هو ضمان الأعلاف للماشية، مما ينعكس سلبا على ظروفهم المعيشية. لكن تجب الإشارة إلى

أن الساكنة اعتادت على نوبات الجفاف، فرغم قساوتها وآثارها خصوصا حينما يتعاقب الجفاف لموسمين فلاحيين متتاليين، فإن الأسر لها القدرة دائما على تدبير القلة والبحث عن بدائل، في انتظار سنة مطيرة تخرجهم من دائرة الفقر الذي فرضه الجفاف.

يختلف هذا الواقع بشدة في حالة حدوث صدمات وأزمات غير معتادة، وتعتبر جائحة كورونا من الأزمات الاستثنائية التي أثرت في ظروف معيشة السكان بشكل واضح، جراء ما رافق الجائحة من إجراءات الإغلاق الشامل في إطار حالة الطوارئ، التي أعلنها المغرب منذ شهر مارس سنة 2020، والتي لازال العمل بها مع تغيير للإجراءات المتخذة حسب الحالة الوبائية. وقد شكلت فترة الإغلاق الشامل على وجه الخصوص، والتي امتدت من شهر مارس إلى شهر يوليوز 2020، فترة صعبة جدا بالنسبة لفئات واسعة من المجتمع المغربي، التي تضررت أنشطتها بشكل كبير جراء الإغلاق وتقييد التنقل.

تجب الإشارة هنا إلى أن مجال البحث، كان أقل تضررا إذا ما قارناه بالأحياء الشعبية بالمدن التي تعتمد على الأنشطة التجارية والخدماتية، على عكس مجال بحثنا، الذي يقوم اقتصاده على تسويق شبه سنوي للماشية وللعسل كما سبقت الإشارة، إضافة إلى الاستفادة من تحويلات الموظفين التي لم تتأثر بالحجر، دون أن ننسى أن فترة الإغلاق الشامل تزامنت مع موسم الوفرة، وبالتالي تحقيق أغلب الأسر لاكتفائها الذاتي من الخضروات والفواكه، وتجب الإشارة أيضا إلى أن فترة الإغلاق تميزت بتضامن ملحوظ من طرف ملاك الأراضي المسقية تُجاه جيرانهم أصحاب الأراضي البورية. رغم هذه الفرص التي خففت من تبعات الجائحة، إلا أنه هناك جوانب متعددة أضرت كثيرا بالدورة الاقتصادية للسكان.

لقد سبب الحرمان من الأسواق الأسبوعية ضررا عميقا للسكان، إذ يعتبر السوق المصدر الأساسي لتموين الأسر بالحاجيات الأساسية للعيش، حيث برزت مشاكل تموين كثيرة، تمثل أبرزها في قلة مواد الاستهلاك وارتفاع أسعار الخضروات، كما أدى الإغلاق إلى حرمان الكثير من السكان المزاولين للأنشطة غير الفلاحية كتجارة الأسواق. لكن المشكلة الحقيقية التي طرحها الإغلاق هي حرمان مربي الماشية خصوصا من الأسواق التي تعد قبلتهم الوحيدة لتسويق رؤوس الماشية، خصوصا خلال الفترة التي تسبق عيد الأضحى بحوالي ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر، إذ يعمل بعض مربي الماشية على بيع عدد من الرؤوس بالأسواق، نظرا لعدم قدرتهم على تسمين عدد كبير منها استعدادا لعيد الأضحى وتخص هذه الحالة دواوير الوحدة الهامشية خصوصا، مثل تاوريرت وإسغلي وغيرهما، مقابل ذلك أكد الكثير من المربين بالوحدة الانتقالية والمنفتحة، على أن إغلاق الأسواق حرمهم من شراء خراف التسمين بالثمن المناسب كالعادة، وقد عبر الكثير من مربي الماشية، على أن سنة 2020 تعد من أسوإ السنوات بالنسبة لمداخيل تربية الماشية. وبالتالي فقد أدى الإغلاق إلى تضرر كبير لمربي الماشية.

أدى الإغلاق كذلك إلى حرمان الأسر من مصدر هام للدخل، يتمثل في توقف تحويلات الكثير من المهاجرين لصالح أسرهم، فمنهم من تمكن من العودة للدوار حيث تقيم الأسرة، ومنهم من ظل بمكان العمل بلا عمل. وبالتالي فقد عمق الحجر الشامل واقع الفقر لدى الكثير من الأسر، التي راهنت على استفادتها من الدعم الذي قدمته الدولة لصالح فئات متعددة، من بينها أصحاب بطاقة راميد الذين يصنف أغلبهم ضمن فئة الفقراء، لذلك فالبطاقة بمثابة تعويض لشهادة الفقر أو الاحتياج التي كانت تمنح سابقا. وقد تم توزيع الدعم المقدم لهذه الفئة على ثلاثة أشطر، ويبلغ متوسط قيمته 1000 درهما، وقد ساهمت هذه المنحة في تخفيف معاناة السكان بشكل ملحوظ حسب تعبير الكثير من المبحوثين، الذين أكدوا أنها وجهت لسد حاجيات العيش الضرورية، خصوصا وأن فترة صرفها تزامنت مع شهر رمضان الذي يعرف بمستوى إنفاق مرتفع عموما مقارنة مع بقية الشهور.

طرحت في هذا السياق مفارقة حقيقية، تتمثل في أن الكثير من الأسر التي تعيش فقرا شديدا لم تستفد من هذا الدعم، ويمكن أن نستحضر هنا بعض الأمثلة فمثلا دوار الخيربات الذي يتألف من 11 أسرة، هناك أسرتان لم تستفد من هذا الدعم أي ما يعادل 18%، مع العلم أن هذا الدوار يصنف ضمن أكثر الدواوير فقرا بمجال البحث، نفس الحلة تسجل بالنسبة لدوار إزلافن حيث لم تستفد 5 أسر من أصل 30 أسرة، أي ما يعادل 16%. أما بالنسبة لدواوير الوحدة السوسيومجالية المنفتحة، فتنخفض هذه النسبة بشكل ملحوظ، فبالنسبة لدوار أدمام الذي يبلغ عدد أسره حوالي 69 أسرة، هناك 8 أسر فقط لم تستفد من الدعم، أي ما يعادل 11% فقط.

يرجع عدم حصول بعض الأسر على الدعم المالي المقدم للأسر المتضررة من الإغلاق الشامل، إلى عدم توفر بعض الأسر على بطاقة راميد، وكذلك إلى عدم تجديد أسر أخرى للبطائق التي انتهت صلاحيتها، مما حرمها من هذه المنحة. مقابل ذلك لابد من الإشارة إلى وجود حالات كثيرة، لم تقتصر الاستفادة من الدعم على رب الأسر، بل شملت الأبناء الراشدين الذين يمتلكون بطاقة خاصة، مما وفر للأسر قيمة مالية هامة غطت النفقات الغذائية، واستثمر الفائض منها في تربية الماشية خصوصا.

طرح الحجر الشامل مشاكل اجتماعية حادة، أشدها تلك التي تتعلق بالجانب الصحي، وطبعا هذه المشكلة شملت عموم المناطق المغربية، إلا أن حدتها كانت أشد بمجال البحث، نتيجة مشاكل التنقل للعلاج، وتخوفات من العدوى بفيروس كوفيد 19، مما دفع أغلب المرضى إلى تأجيل زياراتهم العلاجية، في انتظار تخفيف قيود الإغلاق ومرور الحالة الوبائية من مرحلة الذروة، عمق هذا الواقع من معاناة السكان وزاد من شدة الحرمان التي يعانونها على مستوى الخدمات الصحية.

لقد ساهمت جائحة كورونا في تعميق واقع الفقر، فرغم أهمية الدعم المالي الذي قدم للسكان ودوره في تأمين الحاجيات الغذائية الأساسية، فإن الجائحة أضرت بتسويق المنتجات الفلاحية، كما قلصت من فرص العمل التي كانت تتيحها الهجرة الموسمية، دون أن ننسى ارتفاع تكلفة التنقل التي أثقلت كاهل الأسر.

خاتمة الفصل:

يتميز واقع الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط بحالة مركبة ذات أبعاد متعددة للحرمان. ويعد بعد العزلة أهم هذه الأبعاد، نظرا لدوره الحاسم في حرمان السكان من باقي ضروريات العيش، وتتميز الولوجية بتباينات واضحة حسب الوحدات السوسيومجالية، مما ينتج تدرجا لمستويات العزلة، فإذا كانت الوحدتان المنفتحة والانتقالية تتميزان بولوجية مقبولة عموما، بفضل ارتباطهما بالطرق المعبدة والمسالك، فإن الوحدة الهامشية، التي تعيش عزلة دائمة، بسبب ارتباطها بممرات ضيقة فقط، وبالتالي تعد الأكثر عزلة.

أما على مستوى السكن والتغذية، فتسجل نفس المفارقات، حيث يتميز سكان الوحدتين المنفتحة والانتقالية بنظام غذائي متنوع، مع الانتشار الواسع للسكن الصلب أو المزدوج المجهز بشكل مقبول عموما، أما بالنسبة للوحدة الهامشية فتتميز بنظام غذائي أقل تنوعا، مع سيادة السكن الهش والضعف الواضح للتجهيزات. وبالنسبة للمرافق هي الأخرى تسير في نفس الاتجاه، حيث يعيش سكان الوحدة الهامشية أقسى صور الفقر، إذ لا تتوفر نسبة معينة حتى على المراحيض مثلا.

أما فيما يتعلق بالصحة فيلاحظ انخراط هام جدا في نظام المساعدة الطبية "راميد"، إلا أن أصحاب هذه البطاقة يجدون صعوبات متعددة في الاستفادة من العلاج خصوصا سكان المجال الهامشي، أبرزها مشكلة التنقل نحو مدينة تازة قصد العلاج. وعلى مستوى التعليم فتسجل نفس المفارقات أيضا، إذ تتباين فرص التعلم بين أطفال الوحدات الثلاث، حيث نجد فرص مقبولة بالنسبة لأطفال المجال الانتقالي، وفرصا قاسية لأطفال المجال الهامشي، الذي يعاني من نسب مرتفعة للهدر المدرسي.

فيما يخص نفقات الأسر فيمكن اعتبارها تأكيدا عميقا على شدة الفقر وتفاوتاته بين الوحدات الثلاث، نظرا لتباينها حسب المجال والزمن، فعلى المستوى المجال الهامشي يلاحظ استحواذ الإنفاق الغذائي على معظم نفقات الأسر.

الفصل السابع:

الفقراء بين تنوع أشكال الحرمان

وتعدد استراتيجيات تدبير واقع الفقر

مقدمة الفصل:

يرتبط الفقر بأشكال متشابكة للحرمان، تختلف حسب معايير متعددة، حيث نجد اختلافا حسب الزمان إذ يمكن التمييز بين الفترة الدافئة والفترة الباردة وأيضا بين السنة الجافة والسنة المطيرة، معيار آخر يتمثل في المجال وهنا يختلف الحرمان حسب الوحدات السوسيومجالية، شكل آخر للحرمان يرتبط بالفئات العمرية، إذ يختلف إشباع الحاجيات الأساسية ما بين الأطفال والشباب والشيوخ، نفس الاختلاف يطبع الجنس ويقصد هنا اختلاف الإشباع بين الإناث والذكور واختلافه أيضا بالنسبة للفئات الهشة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.

تواجه الأسر الفقيرة واقع الحرمان هذا، بردود فعل تارة تكون قوية ويتعلق الأمر بنماذج المواجهة وتارة أخرى تكون ضعيفة وهو ما يخص نماذج التكيف. كما عالج هذا الفصل دور الدولة في التخفيف من الفقر، انطلاقا من مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث تم استحضار أبرز التدخلات القطاعية والمركزية الهادفة لتسريع التنمية ومحاربة الفقر.

I. تشابك مظاهر الحرمان وتعدد أشكال التكيف

يعد الفقر تعبيرا عن حالة حرمان مركبة، تشمل جوانب متعددة، تختلف حسب مكان الإقامة وحسب الزمن وكذلك حسب الفئة العمرية. عادة ما تتم مواجهة حالة الحرمان هذه بأشكال متعددة للتكيف تحاول تخفيف وطأة الفقر والبحث عن حلول ظرفية بل لحظية أحيانا.

1. مظاهر متباينة ومتشابكة للحرمان

1.1. تفاوت أشكال الحرمان حسب المجال والزمن:

إن محاولة حصر وتحليل أبعاد الفقر تعني بالضرورة إثارة أشكال الحرمان، التي ترتبط بالأفراد ومدى تحقق الإشباع والرضى على نمط الاستهلاك وعلى درجة الولوجية للخدمات الاجتماعية الأساسية خاصة التعليم والصحة. وبالتالي يمكن مناقشة أشكال الحرمان وفق ثلاثة مستويات أولية وهي:

- ✓ حرمان حسب المجال: يرتبط هذا الشكل من الحرمان بالدواوير الأكثر عزلة، حيث يعتبر غياب طريق معبد للدوار أساس الحرمان المجالي، الذي يؤثر بقوة على نمط العيش وعلى مختلف جوانب الحياة اليومية للسكان، حيث يتطلب التنقل نحو النقط التي تصلها وسائل النقل، مجهودا بدنيا قويا وفترة زمنية هامة، تجعل تنقلات السكان عبئا لا يطاق، حيث يفضل الكثيرون خصوصا بالنسبة للفئة التي جربت العيش بالمدن، المكوث بالدوار أو السفر إلى خارجه الذي يستغرق على الأقل ثلاثة أيام، أما التنقل نحو مركزي تامطروشت أو مغراوة فلا تغري هذه الفئة. يزداد تعمق الحرمان المجالي جراء طبوغرافية المجال الهامشي، الذي يتميز بانحدارات قوية، حيث أن التنقل لرعي

الماشية أو لممارسة الأنشطة الزراعية، يعد أمرا شاقا بغض النظر عن المهام الممارسة، وقد عبر أحد المستجوبين، أنهم لا يكفيهم حذاء واحد خلال السنة، نظرا للبروز الصخري وجذور النباتات، فكل سنة تتطلب ثلاثة أحذية أو حذائين على الأقل، لذلك تمت ملاحظة الكثيرين يلبسون أحذية مهترئة جدا لا تحميهم من شدة البرد. أما بالنسبة للدواوير المنفتحة فهي لا تجد صعوبة في الولوج للخدمات، وقد أكد الكثير من مستجوبي هذه الفئة، أن ما يحتاجونه هو فرص العمل وفضاءات الترفيه، وبالتالي فهذه الفئة تعبر عن مستوى آخر من الحرمان.

هكذا يبرز الحرمان المجالي كأحد أبرز أشكال الحرمان، إذ تعبر صعوبة التنقل عن صعوبة أشد، لولوج الخدمات الاجتماعية، خصوصا التي ترتبط الاستفادة منها بأيام الأسواق كما سبق الذكر، أما بالنسبة للحرمان من الترفيه، فيمكن اعتباره ثانويا نظرا لدرجة الفقر الذي تعيشه المنطقة، ويتعلق خصوصا بالفئة الشابة.

✓ حرمان حسب الزمن: يعد هذا الشكل من الحرمان أشد من الحرمان المجالي، ويتعلق أساسا بالفترة الباردة / موسم تساقط الثلوج، حيث تبرز أشكال موسمية للحرمان، في كل سنة يكون السكان على موعد مع معاناة حقيقية، تبدأ بقلة الغذاء حيث تعمل أغلب الأسر الفقيرة، على تبني نظام غذائي يطبعه التقشف، يتأسس على الضروريات من شاي وقهوة وخبز، إلى جانب الاعتماد الكبير على القطاني، التي تعد ضمانة غذائية تحمي فئة هامة من السكان من الوقوع تحت عتبة الفقر الغذائي (الجوع)، بينما فئة أخرى أكدت أن موسم البرد هو موسم الجوع بامتياز، لأن البرودة الشديدة تتطلب سعرات حرارية أعلى أي كمية من الطعام أكبر من تلك المطلوبة خلال الفترة الدافئة، خصوصا وأن أغلب السكان يخرجون لممارسة أنشطتهم سواء الزراعية أو الرعوية أو المنزلية التي تتم غالبا بجوار المنزل بالنسبة للنساء. تتميز الفترة الباردة بحرمان على مستوى الألبسة والأغطية، وقد لوحظ أن معظم ألبسة السكان خلال موسم البرد، هي عبارة عن ثياب قديمة مهترئة، نفس الملاحظة تخص الأغطية والأفرشة، وقد تم تجريب النوم غير المريح باستعمالها من طرف الباحث بصفته ضيفا، مع العلم أن الأسر تحاول تقديم أفضل ما لديها من أغطية وأفرشة لاستقبال الضيوف. يسجل كذلك خلال موسم الشتاء حرمان صحي واضح، من أدوية الإنفلونزا الموسمية، حيث أكد معظم المستجوبين، أنهم لا يكترثون بها، نظرا لمناعتهم القوية وأنهم يواجهونها بالأعشاب الطبية المحلية، إلا أنهم أكدوا أيضا على معاناة فئة الشيوخ والأطفال جراء الإصابة بها، والتي تتطلب أحيانا اقتناء الأدوية أو زيارة المركز الصحي.

يتفاوت بشكل واضح الحرمان حسب الزمن، بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، وإذا كانت الوحدة الهامشية وبدرجة أقل الانتقالية، تعاني من مظاهر شتى للحرمان خلال موسم الثلوج ، فإن الوحدة المنفتحة تعتبر أقل حرمانا، لأنها تستفيد من الولوجية الجيدة، إلى جانب مداخيلها المالية التي

تمكنها من الحفاظ على نظامها الغذاء كما سبقت الإشارة، كما تمكنها من اقتناء الألبسة والأغطية. ويعتبر هذا التفاوت أساس استهداف القوافل الطبية للمجال الهامشي خصوصا، وهذا دليل آخر على البؤس الذي يعيشه السكان بهذا المجال المعزول.

2.1. أشكال الحرمان حسب الفئة العمرية والنوع:

يعبر تمايز أشكال الحرمان حسب الفئة العمرية والنوع، عن تفاوت الفقر وتباين أوضاع الفقراء، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للأسرة، حيث تعتبر النساء والأطفال، أكثر الفئات المهددة بالحرمان. خصوصا بالمجالات الجبلية الهامشية، حيث لم تعرف وضعية المرأة تغييرا ملموسا، نفس الواقع يطبع حالة الطفل، نتيجة ضعف السياسات الاجتماعية المستهدفة لهذه الفئات التي تعيش وضعية صعبة عموما.

- ✓ حرمان حسب الفئات العمرية: يتميز هذا الشكل من الحرمان بخصوصية واضحة، لأنه يتعلق بفئات تختلف من حيث أنماط التفكير ورهانات الحياة. فعلى مستوى فئة الأطفال ما دون سن التمدرس، لوحظ حسب أحد موظفي المراكز الصحية، أن نسبة هامة من هذه الفئة تواجه تأخرا في النمو، ويرتبط ذلك بطبيعة النظام الغذائي الذي يتميز بضعف مكونات النمو. أما بالنسبة للفئة التي في سن التمدرس، فيشكل الحرمان من التعليم الأولي أحد أبرز أشكال الحرمان، التي تؤثر بقوة على مستوى التحصيل الدراسي بعد ولوج المدرسة، كما يعاني أطفال الدواوير المعزولة، من الحرمان من الحصص الدراسية الكاملة، إذ تستنزف الأقسام المدمجة الرصيد الزمني للتعلم، فوجود مستويين في فصل دراسي واحد، يعني استفادة كل مستوى دراسي من نصف المدة الزمنية فقط. تعاني هذه الفئة أيضا من بعد آخر من الحرمان، يتعلق بالترفيه الذي يعد مكونا أساسيا للصحة النفسية والجسدية للطفل، بل على عكس ذلك، تعيش فئة الأطفال وضعية صعبة جراء مهام المشاركة في الإنتاج الفلاحي.

أما بالنسبة لفئة الشباب فتعبر عن أبعاد مختلفة للحرمان، تتمثل خصوصا في التكوين والتأطير، حيث أكد الكثير من أفراد هذه الفئة، أن قدراتهم محدودة بل وتشكل عائقا لاندماجهم في سوق الشغل، ويرجع ذلك حسب تعبيرهم إلى طبيعة الأوضاع بالمنطقة، وانقطاعهم الدراسي المبكر، فغياب القدرات المهنية واللغوية هو في حد ذاته غياب للفرص، الكفيلة بإخراج الشباب من دائرة الفقر. اعتبرت هذه الفئة أيضا أن حرمانها يطال الجوانب الترفيهية أيضا، رغم أنها تظل بعيدة المنال. أما بالنسبة لفئة الشيوخ فيرتبط حرمانها بالجانب الصحي خصوصا، إذ إن هذه الفئة في أمس الحاجة للرعاية الصحية التي يصعب تحقيقها، خصوصا وأنها لا تقوى على تحمل مشاق التنقل على البغال

لساعات طويلة، إذ يفضل أغلب أفراد هذه الفئة التعايش مع المرض، ولا تتم زيارة المستشفى إلا في الحالات الحرجة.

تتميز أشكال الحرمان هذه بتفاوت ملحوظ أيضا، حسب الوحدات السوسيومجالية، إذ يعتبر سكان الوحدة الهامشية كعادتها وعلى اختلاف فئاتها، هم الأشد حرمانا وبالتالي فهي الأشد فقرا كما سبقت الإشارة.

- ✓ حرمان حسب النوع: يتعلق هذا الشكل من الحرمان بفئة الإناث، ويبدأ بتمايز أوضاع الأطفال، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الانقطاع المدرسي بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور، ويرجع ذلك إلى طبيعة الظروف غير المساعدة على استمرارية تعلم الإناث، فخوف الأمهات والآباء على بناتهم، وحرصهم على سلامتهم النفسية والجسدية، يعجل بشكل ملحوظ من حرمانهم من حق التعلم، رغم أن ما يناهز 97% من العينة الإجمالية للبحث، اعتبرت تعليم الإناث أمرا ضروريا ولا يختلف عن تعليم الذكور، بل أكدت أن الإناث يتمتعن بمستوى تعليمي أفضل من الذكور في الغالب، إلا أن إكراهات تنقلهن واستقرارهن بالسكن الداخلي بمدينة تازة خصوصا، ترافقه مخاطر كثيرة فضلا عن الأعباء المالية، وبالتالي تفضل الكثير من الأسر الاقتصار على تعليم الذكور.

تعاني النساء أيضا من حرمان من نوع آخر، يتعلق بالبقاء الدائم بالدوار والحرمان من التنقل سواء صوب مراكز الجماعات أو مدينة تازة، الذي لا يتم سوى في الحالات الاضطرارية وخصوصا الحالات المرضية، على عكس فئة الرجال التي تستفيد من تنقلاتها نحو الأسواق أو نحو مدينة تازة، إذ يمكن اعتبار تنقلاتهم شكلا من أشكال الترفيه والتقليل من شدة الحرمان عموما. تتجلى الوضعية الصعبة التي تعيشها النساء، حتى بالنسبة لطبيعة الأنشطة التي تمارسها، تعد المسؤولة عن رعاية قطيع الماشية وجلب الحطب، وقد لوحظ خلال الزيارات الميدانية ومعايشة بعض الأسر، الإرهاق الذي تعيشه النساء، جراء قساوة الأنشطة التي تمارسها، والتي تخلف حالة شديدة لعدم الرضا على المعيش اليومي، خصوصا في زمن يتميز بانفتاحهن على الإعلام وما يقدمه حول وضعية النساء بالمغرب، حيث يقمن بمقارنة وضعيتهن بوضعية نساء المدن، ولهذا تعتبر النساء المنشط الأساسي لخطاب الهجرة بين أفراد الأسر.

يبرز بعد آخر للحرمان يتعلق بحرية الاختيار، حيث تعرف المنطقة نسبة مرتفعة للزواج المبكر، إذ عبر أغلب الأسر أنها لا ترى أية مشكلة في زواج بناتها في سن دون سن 18 سنة. وهنا تسجل مفارقة واضحة، فبالنسبة للإناث الزواج المبكر بالمدن يعتبر حلما بالنسبة لهن، خصوصا من طرف فئة الموظفين بالجندية تحديدا، إذ يعمل هؤلاء بعد فترة من استقرار زوجاتهن بمنزل الأسر بالدوار، على اصطحابهن إلى المدن حيث مقر العمل، أما بالنسبة للزواج المبكر بالدوار أو بالدواوير

المجاورة، يعتبر بالنسبة لهن حرمانا من حق اختيار مصيري يحدد واقع المستقبل، ولابد من الإشارة إلى أن الزواج المبكر بغير الموظفين غير محفز حتى بالنسبة للآباء والأمهات، الذين يحلمون بزواج جيد لبناتهن يمكن أن يساهم في تحسين ظروفهن أو على الأقل الاطمئنان على مستقبل بناتهم.

انطلاقا مما سبق تبدوا واضحة قساوة الأوضاع التي تعيشها النساء وفئة الأطفال، هذا ما يجعلهما أكثر الفئات معاناة من تبعات العزلة والفقر.

2. الفقراء والفقر بين نماذج التكيف والمواجهة:

1.2. الهجرة: استراتيجية أساسية لمواجهة الفقر:

يفرض تعدد أبعاد الفقر وأشكال الحرمان، تبني السكان الفقراء لاستراتيجيات متنوعة تمكنهم من مواجهة، وأحيانا تخرجهم من دائرته، إلا أن هذه الاستراتيجيات تتفاوت حسب الظروف الاقتصادية لكن الأسر، وحسب الشبكة الاجتماعية التي تميزها. يمكن أن نناقش في هذا الصدد استراتيجتين أساسيتين لمواجهة الفقر، تعبر بعمق عن رفض واقع الحرمان والسعي نحو تحسين ظروف المعيشة.

تتجلى أبرز استراتيجية لمواجهة الفقر، في رهان السكان على توظيف أبنائهم بالجندية، الذي سبق التطرق إليه، حيث أن أغلب الأسر وخصوصا الوارينية، همها الوحيد هو تأمين مستقبل أبنائها من خلال التوظيف بالجندية، وقد تم رصد خمس حالات تتوزع على ثلاثة دواوير، ساهم التوظيف بالجندية في تغيير أوضاعها المعيشية بشكل لافت. يمكننا أن نستحضر هنا حالة فريدة من نوعها بدوار الخيربات، تمت معايشتها عبر مراحل منذ سنة 2015، أي قبل ولوج الشاب للجندية، وقد لوحظ خلال الزيارات الأولى تقشف شديد على مستوى إنفاق الأسرة، التي كانت تعيش بلا أفق واضح للتغير، أما خلال الزيارات التي تلت ولوج الشاب للجندية، فقد تغير واقع الأسرة بشكل ملموس، سواء على مستوى الإنفاق أو على مستوى الطموح، حيث برز خطاب جديد حول مستقبل الأسرة، الذي يُختزل في الهجرة من الدوار، التي تعتبر الخيار الأمثل لسكان الدواوير الهامشية، هكذا فقد أكدت أسرة الشاب أن ما يفصلها عن هذا الهدف – الهجرة، هو انتظار انتقال الابن للعمل بإحدى المدينتين القريبتين(تاهلة أو رباط الخير).

تبرز الهجرة الموسمية كذلك كاستراتيجية مفضلة بالنسبة لدواوير غياثة وكذلك بالنسبة للأسر الأكثر فقرا بالوحدات السوسيومجالية الثلاث، حيث يدفع موسم البرد وانعدام المداخيل الأبناء إلى الهجرة صوب المدن، وتكون الوجهة حسب الشبكة الاجتماعية التي ترتبط بها كل أسرة، إذ غالبا ما تجد أبناء نفس الدوار يهاجرون بمدينة معينة، حيث يستضيفون بعضهم بعضا. غالبا ما ينتهي هذا النوع من الهجرة إلى اتخاذ قرار حاسم، خصوصا بالنسبة للشباب المتزوج حديثا، الذي يختار التخلص من واقع

الفقر الذي يطبع العيش بالدوار سواء على مستوى الدخل أو على مستوى باقي الحاجيات الأساسية وخصوصا التعليم والصحة والتنقل، هكذا تتبنى هذه الفئة أيضا استراتيجية التغيير الجذري المتمثلة في الهجرة.

لقد أصبحت الهجرة هاجسا حقيقيا بالنسبة للسكان، خصوصا المجال الهامشي الذي يضطر للبقاء بمجاله في انتظار الفرص الملائمة للهجرة، ولعل الشكل التالي يبرز أهمية حضور استراتيجية الهجرة في مواجهة السكان لواقع الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل رقم 42: الرغبة في الهجرة والوجهات المفضلة (%)

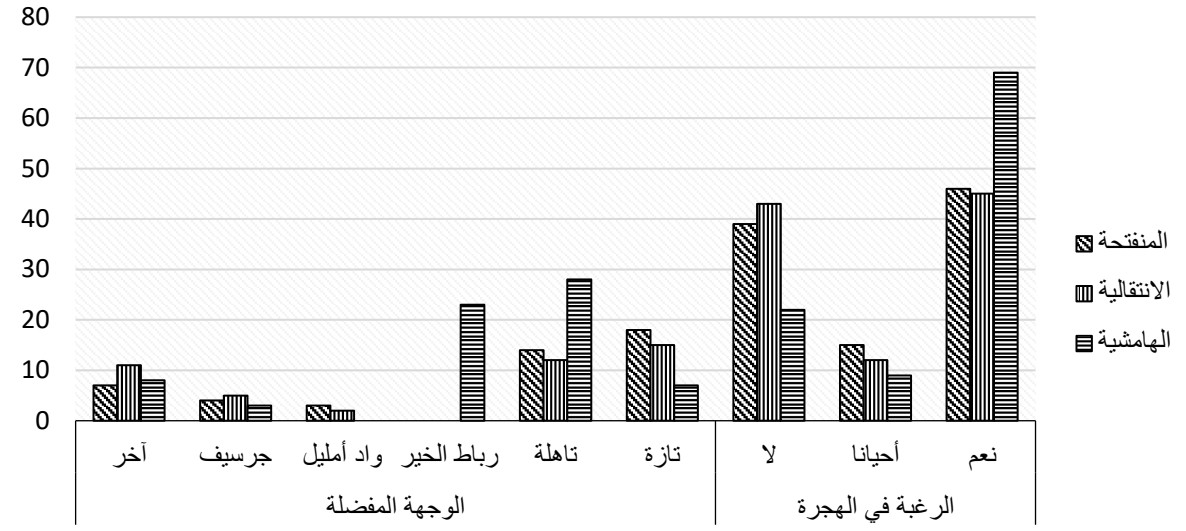

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

يلاحظ من خلال الشكل الحضور القوي للرغبة في الهجرة بالنسبة للوحدة الهامشية، حيث عبر 69% عن تفكيرهم في الهجرة النهائية، وتحتل وجهة تاهلة صدارة الوجهات المفضلة بنسبة 28%، تليها وجهة رباط الخير بنسبة 23%. أما بالنسبة للمجال المنفتح والانتقالي، فيلاحظ كالعاجة تشابه هام حيث بلغت نسبة الرغبة في الهجرة لدى مستجوبي الوحدتين حوالي 45% لكل وحدة، وعلى مستوى الوجهات فيفضلون وجهة تازة بنسبة 18% للوحدة المنفتحة و15% للوحدة الانتقالية، تليها وجهة تاهلة ووجهات أخرى، ترتبط خصوصا بمقر عمل الأبناء الموظفين.

إن الحديث عن الهجرة يستدعي بالضرورة، الحديث عن تجارب النجاح والفشل، التي تم استنتاجها من خلال مقابلات أجريت مع ثلاث أسر مهاجرة تنتمي للمجال الهامشي، الأولى لدوار الخيربات والثانية لتامطروشت والثالثة لدوار تسدال والرابعة لدوار أفوزار.

✓ تجارب النجاح:

- تعبر الأسرة التي تقيم حاليا بحي علال الفاسي بمركز جماعة مطماطة، عن نموذج للنجاح، اقتنت الأسرة سكنا هشا يضم مساحة مسيجة، بها بعض أشجار التين والزيتون، حافظت هذه الأسرة على قطيعها مستفيدة من قربها للغابة المطلة على الطريق الوطنية رقم 6 الرابطة بين فاس وتازة، تستفيد كذلك هذه الأسرة من مداخيل أحد أبنائها الموظفين بالجندية، استفادت أيضا من قربها للمؤسسات التعليمة والمركز الصحي، وأيضا من الولوجية الجيدة عموما سواء نحو تازة أو تاهلة حيث يقيم بعض أقاربها. وقد عبر أفراد الأسرة عن ارتياحهم ورضاهم على مآل هجرتهم، الذي أتاح فرصا حقيقية لتعلم الأبناء وللاستشفاء وأيضا لعمل أفراد الأسرة خصوصا في المياومة الفلاحية. كما أكدت الأم عن أفضلية نمط العيش بمركز مطماطة، حيث يطبعه نوع الترفيه خصوصا حينما يتعلق الأمر بالتنقل صوب تاهلة، على عكس العيش بالدوار حيث تكون النساء خصوصا أمام زمن ثابت لا يتغير. وبالنسبة للأب فقد أكد هو الآخر أن أهم ما حققوه هو التخلص من العزلة والبرد، والاستفادة من مداخيل جديدة تتمثل في المياومة الفلاحية، فضلا عن الاستمرار في تربية الماشية التي لازالت تعد مصدرا أساسيا لتدبير العيش، وقد انتقل إنفاق إيراداتها من الاقتصار على الإنفاق الغذائي، إلى تجهيز السكن وإصلاحه وكذلك تمويل تعلم الأبناء.
- إلى جانب هذه الحالة يمكن أن ندرج حالة أخرى تعد تجربة ناجحة بامتياز، تتعلق بأسرة تقيم بمدينة تاهلة، حيث اقتنى في البداية رب الأسرة سكنا بسيطا بهدف تعليم الأبناء، مستثمرا عائدات تربية الماشية، في بداية هجرته حاول الحفاظ على نشاطه الرعوي بمنطقة بويبلان إلى جانب تربية النحل، حيث كان يعمل على ترحيل موسمي للماشية ولصناديق النحل نحو منطقة تاهلة. بعد مرور ثلاث سنوات ومراكمة بعض الأرباح، فكر في استثمار جديد يتعلق بعربة لنقل الأشخاص والبضائع، وممارسة تجارة الأسواق، مع العمل على تفويت قطيع الماشية لأحد أقاربه بالدوار. في ظل هذه التطورات كانت الأسرة حريصة جدا على إتمام الأبناء لتعليمهم، ولم تتوان على الدفع بهم للاستفادة من الدروس الخصوصية المؤدى عنها، هذا الاهتمام مكن الابن الأكبر من الحصول على شهادة الباكالوريا في شعبة العلوم التجريبية بميزة لا بأس بها، مكنته من ولوجه سلك الضباط، ليساهم بدوره في تحسين الظروف المعيشية للأسرة، التي تخطط حاليا لاقتناء بقعة مجهزة وبنائها. تشكل هذه الحالة إحدى الحالات الكثيرة، التي اختارت المغامرة والانتقال صوب المدن الصغرى والمراكز الحضرية، مستثمرة مدخراتها من أرباح تربية الماشية.

- يمكن أن نستحضر حالة ثالثة أيضا، تتعلق بأسرة منشطرة إلى ثلاثة أجزاء، جزء يقيم بدوار تسدال حيث يقيم ابن متزوج، دوره الأساسي يتجلى في رعاية الماشية وصناديق النحل، بينما يقيم الأب والأم بمركز مغراوة، ويلتحق بهم أحفادهم خلال فترة الدراسة وأحيانا زوجة الابن، بينما يظل الابن بالدوار، أما الابن الثاني فهو جندي متقاعد حديثا يقيم بمدينة تاهلة، وهناك ابن ثالث عازب يمارس تجارة الأسواق، ويتنقل بين الدوار ومركز مغراوة بشكل دائم، حيث يعد المسؤول عن جلب الأعلاف والمواد الغذائية الضرورية لأخيه، فضلا عن تعويضه في بعض الحالات التي تتطلب تنقل الراعي خارج الدوار. يشكل هذا النموذج حالة تمثل الكثير من الأسر التي حاولت الحفاظ على نشاطها الاقتصادي وارتباطها بالأرض مع العمل على التخلص من العزلة والحرص على تعليم الأبناء، خصوصا وأن هناك قدوة محفزة لدعم تعلم الأبناء تتمثل في حصول بنت المتقاعد على شهادة الباكالوريا وولوجها للجامعة. تحقق هذه الأسرة إيرادات هامة من تربية الماشية والنحل، وتعتبر من أكثر الأسر ممارسة للتسمين الموسمي بمنطقة الواد البارد، نشاط يحقق أرباحا هامة بفضل التسويق الذي يتخذ بعدا وطنيا، فعلى سبيل المثال عملت الأسرة على تسويق الأكباش خلال عيد الأضحى لسنة 2021 بمدينة القنيطرة. وبالتالي يعتبر هذا النمط غير المكتمل من الهجرة نموذجا ناجحا بامتياز لما يحقق من فرص اقتصادية وفرص اجتماعية تتمثل في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية عن قرب، إلا أنه يحمل بين طياته معاناة صعبة للراعي الذي صرح بأن الوضع الذي يعيشه هو وضع مؤقت لا يمكن تحمله بشكل دائم وأكد أنه يفكر في هجرة نهائية صوب تاهلة أو رباط الخير.

✓ تجارب الفشل:

- تشكل الأسرة التي تقيم بحي المسيرة حاليا بمركز جماعة مطماطة هي الأخرى، نموذجا للفشل، اقتنى الابن الموظف بالجندية، سكنا هشا بحي مكتظ بدون أية مساحة خارجية، تقيم بالمنزل الأم وابن معاق طريح الفراش يعيش حالة عجز تام، إضافة إلى بنتين. المشكلة التي واجهت الأسرة برزت بعد زواج الابن الموظف، الذي يحاول جاهدا إخراج أمه وأخوته من المنزل قصد بيعه، استعدادا لشراء سكن آخر بالقرب من مقر العمل، ومن أجل الضغط قام بحرمان أسرته الكبيرة من التحويلات الشهرية، مما اضطر الأم وبناتها إلى الخروج للعمل كمياومات بالفلاحة لتدبير حاجيات عيشهم. أظهرت هذه الأسرة نوعا من الحيرة بخصوص هجرتها، فهي من جهة ترى أن العيش بمركز مطماطة أتاح لها الولوج للخدمات الصحية، خصوصا وأن حالة ابنها المعاق تتطلب رعاية صحية دائمة.

كما عبرت الأم عن تخوفها من المستقبل، في حالة طردها من طرف ابنها، وأكدت أن الرجوع للدوار صعب جدا لأن المنزل تخرب بالكامل وليست لها القدرة المالية لإصلاحه، إضافة إلى تعودها على نمط الحياة بمركز مطماطة المختلفة تماما عن العيش بالدوار، مما يجعل العودة إلى الدوار أمرا صعبا للغاية حتى في حالة توفر السكن.

- نستحضر حالة ثانية يمكن إدراجها ضمن تجارب الفشل، تتعلق بأسرة صغيرة تقيم بمدينة تازة، تتألف من ستة أفراد، يشتغل رب الأسرة الخمسيني في البناء، بينما الأم تعمل منظفة لدى بعض الأسر التي تستدعيها بشكل أسبوعي. تنتمي الأسرة لدوار القلعة بباب بودير وقد هاجرت منذ أكثر من عشر سنوات، وتقيم حاليا بحي الربايز وهو حي هامشي بمدينة تازة، تسكن بمنزل مكترى ضيق يتألف من غرفتين، تبلغ سومته الشهرية 700 درهم. لم يفلح الأبناء الثلاثة في الحصول على شهادة الباكالوريا، وتوجهوا بعد انقطاعهم عن الدراسة للعمل بالقطاع غير المهيكل أحيانا وللهجرة المؤقتة أحيانا أخرى، والأكثر من ذلك هو الانحراف الأخلاقي الذي يعيشه الابن الأصغر حسب تعبير الأب. تراهن الأسرة على الابنة التي تدرس بالسنة الأولى باكالوريا، حيث يحرص الأب على توفير كل متطلبات تعليمها وتشجيعها الدائم على الاجتهاد للحصول على شهادة الباكالوريا بميزة جيدة، تتيح حصول الابنة على وظيفة معينة تساهم بلا شك في انتشال الأسرة من واقع المعاناة الذي تعيشه. تجسد هذه الحالة واقعا قاسيا تعيشه الكثير من الأسرة التي اختارت الهجرة بلا ضمانات حقيقية لتدبير استقرارها بالمدينة.

يتضح انطلاقا مما سبق أن استراتيجية الهجرة، تشكل قرارا حاسما يمكن أن يؤدي إلى إخراج المهاجرين من الفقر، كما يمكن أن يؤدي إلى فقر جديد بمناطق الاستقبال، وتجب الإشارة إلى أن خيار الهجرة أكثر أمانا بالنسبة لآيت وراين بفضل الدور الذي تلعبه الجندية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إضافة إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد القبيلة والتي يطبعها التضامن على مستويات متعددة، من قبيل توفير سكن مجاني بالمراكز الحضرية، على عكس غياثة حيث إن اختيار وجهة حضرية بامتياز تتعلق بمدينة تازة، يقلل من فرص التضامن القبلي نتيجة سيادة الثقافة الفردانية وغلبة البعد النفعي المادي على العلاقات الاجتماعية.

2.2. أشكال التكيف بين موروث الكفاف وابتكار أشكال جديدة:

إذا كانت الهجرة النهائية تعتبر حلا جذريا لفئة واسعة من السكان الفقراء، فإن هناك فئة أخرى أكثر أهمية تختار التعايش مع واقع الفقر، من خلال تبني أشكال متعددة للتكيف مع الفقر، تمزج بين ما هو موروث وبين ما هو مبتكر. تضمن هذه الأشكال تخفيف معاناة السكان المرتبطة بتفاقم ظاهرة الفقر سواء على مستوى الدخل أو على مستوى باقي الأبعاد التي يصعب حصرها. هكذا نجد أنواعا متعددة لأشكال التكيف منها ما يرتبط بالدخل والإنفاق ومنها ما يرتبط بالتضامنات وأخرى برفع التظلمات.

✓ تنويع مصادر الدخل وحصر الإنفاق: لقد تم التطرق سابقا إلى الأنشطة غير الفلاحية، التي تشكل دعامة أساسية لتمويل عيش الأسر خصوصا خلال الفترة الباردة، وتعد هذه الأنشطة بمثابة أنشطة هامشية لأنها تتعلق بالفئات الأكثر فقرا، ومن أبرزها؛ ممارسة تجارة الأسواق ويضمن هذا النوع تزويدا أسبوعيا للأسر بالخضر خصوصا، إلى جانب تحقيق هامش ربح محدود جدا يوجه في الغالب لتغطية تكلفة مواد البقالة، كما نجد جمع الأعشاب الطبية وخصوصا الزعتر وفليو حيث يشارك الأطفال في هذا النشاط إلى جانب آبائهم، وبيعهما إما بالأسواق أو لأصحاب المحلات التجارية بمدينة تازة، فئة أخرى تعمل على جمع جذور الدوم (الجماخ) وبيعها بالأسواق أو لبعض أصحاب المعشبات. تعمل النساء أيضا على دعم مداخيل الأسر من خلال اشتغالهن على نسج الزرابي خصوصا بآيت وراين، حيث يعرفن نساء القبيلة بمهارتهن في صناعة الزرابي، والتي تتم في الغالب على حسب الطلب، الذي يكون عادة من طرف العائلة أو المعارف المقيمين بالمدن.

صورة رقم 29: اقتلاع الجماخ بالقرب من شيكر صورة رقم 30: زربية وراينية



المصدر: تصوير شخصي، مارس 2019

تعمل الأسر بموازاة تنويع مداخيلها على محاولة حصر نفقاتها، من خلال الاكتفاء بالضروريات كما سبقت الإشارة، فعلى سبيل المثال يفضل الكثير من أرباب الأسر، المشي لساعات طويلة على البغال تصل لأكثر من ثلاث ساعات على إنفاق 20 درهما مقابل ركوب عربة النقل السري.

✓ أشكال متعددة للتضامنات: يشكل التضامن بين أسر الدوار، آلية فعالة للتكيف مع الفقر، يتخذ هذا التضامن أشكالا متعددة، منها ما هو موروث، كتلك التي سبقت مناقشتها والتي لازالت حاضرة بقوة خصوصا بالمجال الهامشي، ويتعلق الأمر بالتويزة وأدوال (المناقلة بالنسبة لغياثة)، إلى جانب تبادل المنتجات الزراعية، حيث صادفنا بعض الأسر المجاورة لبعضها، والتي تمتلك أراض مجهرية تعمل على خلق زراعة متنوعة تبادلية، مع العلم أن مسألة تبادل المنتجات تشكل عرفا مشاعا بالدواوير، يتيح استفادة حتى الفئة التي لا تمتلك الأرض أو التي لم تزرعها، من المنتجات الزراعية لجيرانها. يطبع التضامن كذلك تبادل مواد البقالة والدقيق، حيث تزود الأسر التي تمتلك هذه المنتجات باقي الأسر التي نفذت من مطبخها، والتي بدورها تكون على استعداد لمبادلة غيرها من الأسر بمنتجات أخرى تتوفر عليها.

يشمل التضامن أيضا تبادل المكالمات الهاتفية الضرورية وكذلك تبادل الخدمات أو ما يمكن تسميته "بالسخرة"، حيث يعمل الأشخاص الذين يزرون مراكز الجماعات أو مدينة تازة، على إطلاع جيرانهم بزيارتهم تلك، مبدين استعدادهم التام على تقديم أي خدمة أو جلب سخرة ما، وتتخذ هذه التضامنات صيغة شبه إلزامية للسكان، وبالتالي فهي بمثابة أعراف لتدبير الحياة اليومية.

تبرز أهمية التضامن كذلك على المستوى المالي، من خلال تبادل الأموال (إقراض)، التي لا تتعدى في الغالب 200 درهما. ونسجل هنا حضورا متناميا لكنه متباين للتضامن المالي المعروف لدى المغاربة "بدارت"، والذي ينتشر خصوصا بالوحدة المجالية المنفتحة، حيث أكد 13% على ممارسة هذا النوع من التبادل المالي، بينما انخفضت النسبة بالمجال الهامشي إلى 4% فقط.

✓ رفع التظلمات: يدفع الفقر الكثير من أرباب الأسر إلى التفكير في مخرج للتخفيف من وطأته، ويعتبر رفع التظلمات للسلطة المحلية خصوصا محاولة فعالة تارة وميؤوس منها تارة أخرى، تشمل هذه التظلمات جوانب متعددة فهي أحيانا تخص استفادة الأبناء من السكن الداخلي وأحيانا أخرى تخص الاستفادة من الخدمات الصحية، ومنها أيضا ما يتعلق بفرص العمل، خصوصا تلك التي توفرها إدارة المياه والغابات والتي تتمثل في المساهمة في حراسة المجال الغابوي، بأجرة شهرية تقدر بحوالي 2000 درهم لمدة 3 أو 4 أشهر، وقد تم تسجيل بعض الحالات التي توجهت للسلطة المحلية رافعة تظلمها إليها، مما مكن هؤلاء من الاستفادة من هذه الفرصة الثمينة خصوصا خلال فصل الشتاء.

تعتبر أشكال التكيف آلية فعالة للتعايش مع واقع الفقر، كما تمكن من تخفيف آثاره على عيش السكان، الذين يحاولون بشكل دائم ابتكار أشكال جديدة، تمكنهم من مواجهة الفقر الموسمي خصوصا، ولا شك أن هذه الأشكال يتفاوت حضورها بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث، إلا أنها تجمع بين الفئات الفقيرة بغض النظر عن المجال.

II. الدولة والفقر سياسات وتدخلات محتشمة:

تعتبر الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها كل دولة السبب الأول المفسر لتطور الفقر، فيمكن لكل دولة أن تقلص من نسبة الفقراء في حالة اعتمادها لإجراءات وبرامج فعالة، تعزز المساواة بين المواطنين، كما يمكنها أن تساهم في تعميق واقع الفقر والزيادة في أعداد الفقراء، حينما تتبنى اختيارات وأولويات ترسخ التفاوت واللامساواة. وإذا تأملنا واقع مجال البحث يظهر بوضوح مسؤولية الدولة في تجذر الفقر، جراء تهميشها الطويل للمنطقة.

1. سياسات الحد من الفقر: تدخلات متعددة لكنها محدودة الأثر

1.1. موقع الفئات الهشة والفقيرة ضمن السياسات الاجتماعية:

هناك اليوم أربعة مجالات حيوية، عادة ما تشكل مقياس مدى تطور النماذج الاجتماعية ونوعية التضامن المنظم على الصعيد العمومي لمواجهة الفقر والإقصاء والتهميش ولضمان الاندماج الاجتماعي[1]:

- الحماية ضد مخاطر الفقر والإقصاء والتهميش وهو الحق في دخل أدنى؛
- الحماية من مخاطر المرض وهو الحق في نظام التغطية الصحية؛
- الحماية من مخاطر فقدان الشغل وهو الحق في التعويض عن البطالة؛
- الحماية ضد مخاطر الشيخوخة وهو الحق في نظام التقاعد.

رغم المجهودات التي بدلها المغرب، لإدخال مشروع التعويض عن البطالة إلى حيز التنفيذ، فإنه لم يستطيع وضع نظام وطني موحد بوفر دخلا أدنى للفقراء. مقابل ذلك فقد تبنى أنظمة للحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، تقوم بنفس المهام لكن بشكل غير مباشر وغير مستقر، يتعلق الأمر بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإنعاش الوطني والتعاون الوطني، إلى جانب صندوق المقاصة، الذي يعتبر هدفه دعم الأسر الفقيرة، إلا أن المستفيد الأكبر ليس الفقراء نظرا لمستوى إنفاقهم المنخفض جدا كما تطرقنا سابقا. تتجلى الخطوط العريضة للسياسة الاجتماعية بالمغرب في المكونات التالية:

[1] الكراوي إدريس، المسألة الاجتماعية بالمغرب، الحماية الاجتماعية في العالم العربي: سياسات مقارنة، أشغال اللقاء الأول لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي، 2012، ص:45.

✓ إحداث نظامين للتغطية الصحية الأساسية منذ 2002 وهما:

- نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، يقوم هذا النظام على مبادئ التأمين الاجتماعي لفائدة الأشخاص المزاولين نشاطا يدر عليهم دخلا والمستفيدين من المعاشات عن المرض لفائدة أجراء القطاعين الخاص والعام، ويهم 2.36 مليون منخرط بالنسبة للقطاع الخاص، و2.67 مليون[1] منخرط بالنسبة للقطاع العام.
- نظام المساعدة الطبية الذي يقوم على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة ذوي الدخل المحدود والفئة الفقيرة، والذي عوض النظام المعتمد سابق، المتعلق بشهادة الاحتياج (شهادة الفقر)، وقد بلغ عدد المنخرطين سنة 2018 حوالي 11.8 مليون منخرط.

رغم أهمية نظام المساعدة الطبية "راميد" فإنه يعتبر نظاما غير فعال نظرا للعجز الواضح الذي أبانه أمام تنامي الطلب على العلاج، كما أن ما يقدمه من خدمات لا ينسجم مع الحق في المساواة بين المواطنين، إذا ما قارناه بنظام التأمين الإجباري الذي يعد أكثر فعالية.

✓ إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005:

ارتبطت المبادرة بسياق دولي يرتبط أساسا بالتزام المغرب بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل القضاء على الفقر، أما بالنسبة للسياق الداخلي فقد اعتبر تقرير الخمسينية بمثابة تنبيه إلى ما ستؤول إليه الأوضاع الاجتماعية إذا لم تتخذ الإجراءات الملائمة. تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة خصوصا، وتركز منذ انطلاقتها على ثلاثة محاور أساسية وهي[2]: التصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة والجماعات القروية الأشد فقرا، والعمل على تشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار ولفرص الشغل، ثم العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة، وعلى مستوى مجال البحث تساهم المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية في دعم التمدرس وخصوصا النقل المدرس وكذلك دعم القوافل الطبية والتضامنية.

✓ دعم التعلم ومحاربة الهدر المدرسي:

يرتكز هذا الجانب على تشجيع التعليم الأولي وتعميم التمدرس، إلى جانب محاربة الهدر المدرسي ولهذه الغايات خصصت وزارة التربية الوطنية منحة أطلقت عليها "تيسير" لفائدة تلاميذ السلك الابتدائي والثانوي الإعدادي، كما تعمل على التوزيع السنوي للكتب المدرسية والمحفظات على التلاميذ، إلى جانب الإطعام المدرسي والسكن الداخلي، فضلا عن جهود محاربة الأمية.

[1] الكراوي إدريس (2012) مرجع سابق، ص: 45.
[2] الأعور المختار (2014 – 2015) مرجع سابق، ص: 132.

- ✓ توسيع ولوج ساكنة العالم القروي للتجهيزات الأساسية عبر أربع برامج[1]:
  - البرنامج العام لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب؛
  - البرنامج العام لكهربة العالم القروي؛
  - البرنامج الوطني للطرق القروية وفك العزلة؛
  - برامج التنمية القروية المندمجة.
- ✓ سياسة دعم جمعيات المجتمع المدني وبرامج الشراكة الدولية الموجهة لمحاربة الفقر والتهميش كبرنامج منظمة السلام الأمريكية، الذي استفادت منه بعض دواوير البحث، وكذلك برنامج منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

كما أطلق المغرب في إطار تعزيز السياسات الاجتماعية، مشروعا طموحا يتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، الذي تم إطلاقه علي يد الملك يوم 14 أبريل 2021، وتم توقيع الاتفاقيات الأولى المتعلقة به. وسيستفيد في مرحلة أولى، الفلاحون وحرفيو ومهنيو الصناعة التقليدية والتجار، والمهنيون ومقدمو الخدمات المستقلون، الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، ليشمل في مرحلة ثانية فئات أخرى، في أفق التعميم الفعلي للحماية الاجتماعية لفائدة كل المغاربة.

رغم أهمية برامج ومبادرات السياسة الاجتماعية بالمغرب، إلا أنها تظل عاجزة أمام تفاقم ظاهرة الفقر خصوصا بالمجالات الجبلية، وقد تم التطرق سابقا إلى أوضاع مجال البحث، الذي يمكن اعتباره نموذجا للمناطق الأكثر هامشية وتهميشا وفقرا، وبالتالي تظل هذه التدخلات بمثابة مبادرات تخفف بشكل ظرفي من معاناة الساكنة فقط، ولا تفرز حلولا فعالة ودائمة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة منذ الاستقلال.

2.1. تدخلات ومبادرات متعددة الأطراف:

لقد شهد مجال البحث وخصوصا الجزء الذي ينتمي لمنتزه تازكا، تدخلات ومبادرات أطراف متعددة، تدخل في إطار المحافظة على المجال الغابوي وتحسين ظروف عيش السكن، حيث شكل العقد الأول من الألفية الثانية، فترة ذهبية لما عرفته هذه الفترة من دينامية تنموية واضحة، خصوصا بعد إحداث الكثير من الجمعيات من طرف إدارة المياه والغابات وشركائها الدوليين، جمعيات لقيت إقبالا ملحوظا من طرف السكان. تميزت هذه الفترة إذا بمشاريع تنموية كثيرة ساهمت بلا شك في تحسين ظروف عيش الساكنة، التي أصبحت شريكا فعليا لهيئات وطنية ودولية لعل أبرزها:

[1] الكراوي إدريس (2012) مرجع سابق، ص: 48.

✓ إدارة المياه والغابات:

انطلقت إدراة المياه والغابات من في تدخلاتها بالمنتزه الوطني لتازكا خصوصا، من مقاربة تشاركية معتبرة أن المحافظة على الموارد الغابوية، لا يمكن أن تتم بمعزل عن السكان، لذلك عملت على تنمية المحيط الغابوي اعتمادا على سياسات قطاعية، وقد استفادت هذه التوجهات من دعم المنظمات الدولية، وعلى رأسها الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة السلام الأمريكية.

ساهمت هذه الشراكة في انتعاش ملحوظ للظروف المعيشية للساكنة، وقد شمل الدعم المقدم للساكنة دعما ماديا لكل شخص متزوج بمجالات معينة، ودعما بالأغراس وصناديق أو خليات النحل لفائدة السكان المنخرطين في الجمعيات التنموية، ولعل من أبرز هذه الجمعيات التي حققت العديد من الإنجازات بشراكة ودعم من إدارة المياه والغابات؛ جمعية عين بشار بباب بودير، التي سنطرق إليها كنموذج للجمعيات النشيطة.

كما قامت الإدارة قامت بمبادرات متعددة، أهمها؛ فتح وتهيئة مسالك غابوية إضافة تدخلات متعددة تشمل تشجيع الأنشطة السياحية، كتهيئة المسالك السياحية وإحداث فضاءات الاستراحة، إلى جانب دعم السكان بقدر مالي مقابل التخلي عن الرعي ببعض المناطق لفترة معينة، فضلا عن توزيع 100 وحدة من أفران الغاز.

✓ مشروع التعاون المغربي الإيطالي بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO):

يعتبر مشروع تدبير الموارد الطبيعية، الممول من طرف الحكومتين المغربية والإيطالية بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ما بين سنتي 1998 و2008، من بين أبرز المشاريع التنموية التي استفاد منها المجال، وهو مشروع يهدف إلى "صياغة نموذج تشاركي من أجل تدبير المجال والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحسين مستوى عيش الساكنة، وقد ساهم في خلق العديد من الجمعيات التنموية، كما ساهمت الساكنة المحلية بأيام عمل تعادل ما يناهز ربع تكلفة المشاريع المبرمجة. يشمل المشروع ستة قطاعات رئيسية، وسنتطرق للجوانب المتعلقة بتحسين ظروف عيش الساكنة[1]:

- تنقية 20 هكتارا من الحجارة بشيكر.
- بناء قنطرة على واد سيدي مجبر وتهيئة عدد من الضفاف.

[1] السبتي بشرى (2009): السياحة الجبلية - التنمية البشرية : بعد استراتيجي لمعادلة التكامل الوظيفي والنهوض الاجتماعي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 16، ظهر المهراز فاس.

- بناء مدرجات من الحجارة من أجل تثبيت التربة من الانزلاق.
- تجهيز أكثر من 15 نقطة للتزود بالماء.
- تهيئة 10 أحواض لتجميع المياه لفائدة 11 دوارا.
- دورات تكوينية لفائدة الفلاحين.
- توزيع الأشجار المثمرة لفائدة عدد الفلاحين.
- حملات تلقيح مجانية لفائدة 73 مربي ماشية شملت 600 رأس من الأبقار.
- توزيع 22 رأسا من الماعز ذات السلالات المدرة للحليب، لفائدة 20 امرأة[1].
- توزيع 600 قفص للأرانب لصالح 48 امرأة.
- توزيع 27 آلة خياطة لفائدة 144 فتاة.
- توزيع 260 وحدة لتربية النحل بمعداتها الخاصة.

✓ مساهمة الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ):

ساهمت الجمعية الألمانية للتعاون الدولي، في بلورة مشروع "المساعدة على تدبير الموارد الطبيعية"، يهدف هذا المشروع إلى إنعاش التنمية المحلية وحماية البيئة ونشر الثقافة البيئية، وتأهيل النشاط السياحي، وقد انطلق سنة 1993 وتم الانتهاء من إنجازه بحلول 2006. "وقد أتاحت هذه الشراكة إعطاء تصور جديد لتدبير الموارد الطبيعية المحلية. وقد ركز هذا المشروع على التنمية الإيكولوجية إلى جانب تنمية النشاط السياحي، حيث تم تصميم وتأهيل البنيات التحتية المجهزة للاستقبال من محطات للاستراحة والترفيه، كما تمت إعادة إدخال الأيل البربري المستورد من تونس. وعلى المستوى الفلاحي فقد أحدث مشتل للأشجار المثمرة بدوار بني سنان، وتم بناء ساقية بطول 1900 متر معدة لمياه الشرب والري.

✓ مساهمة الجمعيات في التنمية المحلية:

أفضت المجهودات المبدولة من طرف المنظمتين الدولتين بشراكة مع إدارة المياه والغابات ومديرية الفلاحة بتازة، إلى تعزيز العمل الجمعوي خاصة بباب بودير، حيث انبثقت مجموعة من الجمعيات التي انخرطت في تسريع وتيرة التنمية في سياق يطبعه التشارك. وتميزت هذه الفترة، بتسابق حاد بين السكان لتأسيس الجمعيات التي ظل أغلبها يتخبط في مشاكل تنظيمية، ومنافسة شديدة بين أعضائه لتحقيق المنافع شخصية. وتجب الإشارة إلى "ظاهرة تكاثر وتناسل عدد كبير من الجمعيات التي تحمل في بعض الأحيان نفس الهدف وداخل تجمعات ترابية صغيرة كالدوار. فعلى سبيل المثال يضم

[1]Mission d'évaluation finale conjointe ITALIE-FAO-Maroc , 2002, p : 37.

دوار تلاجدوت بجماعة مغراوة حوالي سبع جمعيات، في غياب أي تنسيق مما ينتج عنه ضعف الفعالية والمصداقية لدى الساكنة"[1].

رغم فشل أغلب الجمعيات وعجزها عن الاستمرارية أمام تفاقم المشاكل التنظيمية، فقد شكلت بعض الجمعيات نموذجا للنجاح، لما قدمته من مشاريع ومبادرات، وتعتبر جميعة "عين بشار" أحد أهم نماذج النجاح الجمعوي، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في التنمية المحلية من خلال تدخلات متعددة[2]:

- مبادرة محاربة الأمية لفائدة 105 مستفيدة بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر.
- تزويد السكان بالأشجار المثمرة، وبناء مقر النادي النسوي، ربط 7 منازل بالطاقة الكهربائية، بشراكة مع منظمة السلام الأمريكية.
- توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية يوم 05 نونبر 2004، لإنجاز مشروع تجهيز نادي نسوي،بدعم من طرف الوزارة يقدر بـ 128.000.00 درهم.
- التوقيع مع كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي لإنجاز مشروع تربية الماعز الحلوب، كما قام مكتب الجمعية بتقديم ملف الدعم لإنجاز مشروع محاربة الأمية والتربية غير النظامية خلال هذه السنة إلى نيابة وزارة التربية الوطنية.
- مبادرة معالجة الأشجار المثمرة سنة 2002 ، حيث تم توزيع المعدات والمبيدات على 18 فلاحا بدعم من طرف منظمة FAO.
- مبادرة تربية الأرانب سنة 2000، شملت 11 امرأة بدعم من طرف منظمة FAO.
- مبادرة تهيئة حوض لجمع المياه بعين بشار ما بين سنتي 1999 و2001، تم مد ساقية للري على طول 700 متر، حيث استفادت 40 أسرة، وساهم السكان بـقدر مالي يبلغ 1150 يوم عمل، ما يعادل تكلفة 69000 درهم، و212000 درهم كدعم من طرف منظمة FAO.
- مبادرة توزيع البذور والأسمدة سنة 2002، شملت 18 فلاحا، بدعم من FAO حيث قدمت 7290 كلغ، و200 كلغ من الأسمدة.
- مبادرة توزيع آلات خياطة سنة 2002، على 11 امرأة، بدعم من منظمة FAO.
- مبادرة تجهيز مأوى بالمعدات الضرورية لاستقبال السياح سنة 2003، بغلاف مالي يقدر بحوالي 42220 درهم، بدعم من منظمة السلام الأمريكية.

[1] فلاق أيمن (2014) مرجع سابق، ص: 210.
[2] حمعية عين بشار للبيئة والتنمية القروية، باب بودير، التقرير الأدبي من أبريل 2004 إلى يونيو 2007.

- مبادرة تجهيز النادي النسوي ما بين سنتي 2005 و2007، بآلات الخياطة والطرز، حيث استفادت 105 فتاة، بدعم من وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن.
- مبادرة توزيع 38 رأسا من أغنام تمحضيت ذات الجودة العالية سنة 2007، على 36 كسابا، بدعم من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بقدر 80000 درهم، و3000 درهم كمساهمة للجمعية، و47000 درهم كمساهمة من طرف الكسابة المستفيدين.
- مبادرة توزيع 14646 شجرة مثمرة و5400 شجرة غابوية سنة 2007، على 344 أسرة، بهدف تحسين دخل الأسر السنوي والمحافظة على الأوساط البيئية من خلال توسيع المساحة الشجرية، والمساهمة في خلق فرص الشغل، بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ، بما يقدر 170737 درهما، كما ساهمت إدراة المياه والغابات بحوالي 15798 درهما، وساهم أيضا المستفيدون بما يقدر 73000 درهم.

لقد حققت جمعية عين بشار إنجازات تنمية هامة، إذ ساهمت في تنشيط التنمية المحلية، على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنه بالمقابل هناك جمعيات أخرى شكلت عرقلة لجهود التنمية. كما أن مجهودات الجمعيات وشركاءها تميزت بظرفية واضحة، فبمجرد انتهاء تنزيل المشاريع السالفة الذكر وما يرافقه من دعم مالي ولوجستي، يسود جمود تنموي مفرط، ويعود ذلك إلى مشاكل متعددة تواجه العمل الجمعوي، أبرزها ما يتعلق بظرفية الدعم المالي وضعف التمويل المستمر. دون أن ننسى أن أغلب هذه الجمعيات افتقر إلى القدرة على الابتكار الذاتي واقتراح المشاريع والبحث عن الممولين والشركاء.

كما يجب التأكيد على أن مختلف المجهودات التنموية التشاركية، كانت حكرا على الدواوير التي تدخل ضمن حدود منتزه تازكا أو هوامشه، وهي الدواوير الأقل فقرا التي تقع بشمال مجال البحث. في حين ظل المنطقة الوسطى والجنوبية مهمشة تنمويا، إلى حين إطلاق استراتيجية تنمية وتهيئة الأطلس المتوسط وفيما بعد برامج مخطط المغرب الأخضر.

2. استراتيجيات التنمية ومحاربة الحد من الفقر:

1.2. التدخلات الوطنية الرامية لتشجيع التنمية واللحد من الفقر القروي:

✓ استراتيجية تهيئة وتنمية الأطلس المتوسط:

تهدف استراتيجية تهيئة وتنمية الأطلس المتوسط، المنجزة من طرف مديرية إعداد التراب الوطني، إلى تحديد المعالم الكبرى لسياسة خاصة بالمناطق الجبلية، وقد شملت هذه الاستراتيجية مجمل تراب الأطلس المتوسط، ومن ضمنه مجال البحث - الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، تسعى الاستراتيجية إلى دعم وتسهيل ترجمة البرامج والمخططات ذات البعد المحلي والجهوي على أرض الواقع من قبل الفاعلين المحليين، وكذلك تهييء التعديلات التشريعية والتنظيمية التي من شانها أن تؤسس

لسياسة جديدة خاصة بالجبل. وقد حددت الدراسة مجموعة من المشاريع بكل مجال ويبين الجدول التالي المشاريع المتعلق بالأطلس المتوسط الشمالي.

جدول رقم 35: المشاريع المقترحة في إطار استراتيجية تنمية الاطلس المتوسط الشمالي

المشروع المقترح	الهيئات المسؤولة	مدى الإنجاز
ربط شبكات الطرق شمال وجنوب بويبلان من خلا تشييد طريق تافرت – تالزمت - بركين	وزارة التجهيز	المدى المتوسط
تشييد طريق مغراوة – تازارين – رباط الخير	وزارة التجهيز	المدى المتوسط
تحسين المواصلات بين مراكز الجماعات والدواوير	الجماعات	بصفة دائمة
توطيد مركزية بعض الجماعات وتجهيز مراكزها لاستفادة المناطق التابعة لها: مركز مغراوة - بركين	الوزارة – الجهة الجماعات	بصفة دائمة
تنمية السياحة عبر وضع مشروع بلدان الاستقبال السياحي (PAT) خاص بالسياحة الطبيعية والجبلية بتازكا وببويبلان (تهيئة المسالك وتأهيل المخيمات وبنيات الإيواء	وزارة السياحة الجهة – الخواص الجماعات	المدى القصير والمتوسط
تطوير تربية المواشي في اتجاه منتجات ذات الجودة العالية، وعند الاقتضاء، وضع علامة مميزة بالنسبة للحوم وللمنتجات المشتقة.	وزارة الفلاحة الجهة- الجماعات الخواص	المدى القصير والمتوسط

المصدر: استراتيجية تنمية الأطلس المتوسط، مديرية إعداد التراب الوطني 2006، ص: 63 – 81.

يبدو واضحا أن معظم المشاريع تستهدف فك العزلة، من خلال فتح طرق ومسالك جديدة وتأهيل بعض المراكز، لكن إذا نظرنا لواقع الوحدة السوسيومجالية الهامشية لا نجد أي أثر لهذه المشاريع المقترحة، فضلا عن كون المشاريع المبرمجة لم تعط نفس الأهمية لفك العزلة كما يوضح الجدول التالي والذي يتعلق بالمشاريع المبرمجة بالجماعات الثلاث التي تتقاسم مجال البحث.

جدول رقم 36: المشاريع المبرمجة في إطار استراتيجية تهيئة وتنمية الأطلس المتوسط والمتعلق بالجماعات المتقاسمة لمجال البحث

الجماعة	مجال التدخل	إسم المشروع	الكلفة (مليون درهم)	مصادر التمويل
باب بودير	التهيئة السياحية	تأهيل المدار السياحي تازة – باب بودير	11	صندوق التنمية القروية - المركز الجهوي للاستثمار
مغراوة	تهيئة المراكز	التأهيل الحضري	4.10	صندوق التنمية القروية - الجماعة
بويبلان	مشاريع ذات صبغة تربوية واقتصادية واجتماعية	بناء مقر لتربية النحل	0.47	صندوق التنمية القروية – مديرية الفلاحة - التعاونيات
بويبلان	مشاريع خاصة بالبنية التحتية والتجهيزات	بناء دار الأمومة	0.95	صندوق التنمية القروية - الجماعة

المصدر: وثائق عمالة إقليم تازة 2014

رغم أهمية استراتيجية تهيئة وتنمية الأطلس المتوسط، إلا أن المشاريع المبرمجة في إطارها تبرز عجزا حقيقيا في التدخل الفعال، المنسجم مع منطق الأولوية الاقتصادية والاجتماعية، وإذا نظرنا الآن إلى بعض المشاريع التي تم إنجازها في هذا الإطار، يتضح بلا شك غياب الأثر الكبير لهذه المشاريع على مستوى معيشة الأسر وتطلعاتهم، خصوصا المتعلقة بفك العزلة.

✓ برنامج تنمية القطاعات الفلاحية بالمناطق الجبلية لإقليم تازة (PDFAZMT):

يندرج هذا البرنامج في إطار استراتيجيات تنزيل الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، وكذلك استراتيجية التدخل للصندوق الدولي لتنمية الزراعية (IFAD) بالمغرب، "وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج 39.2 مليون دولار، منها 14.74 مليون دولار يقدمها الصندوق كقرض للمغرب يسدد في مدة 18 سنة، بينما يساهم المغرب بمبلغ 12.9 مليون دولار، والمستفيدون بمبلغ 3.4 مليون دولار"[1].

يستهدف هذا "البرنامج 13 جماعة قروية وحوالي 48000 من فقراء المناطق الجبلية الأطلسية لتازة، الذين يمتلكون حيازات صغيرة والفلاحين المعدمين والنساء القرويات والشباب العاطلين عن العمل"[2]. ارتكزت استراتيجية الصندوق للاستهداف على ثلاثة مستويات؛ الأول اختيار منطقة البرنامج من بين المناطق الزراعية الإيكولوجية التي تتسم بأعلى مستويات تفشي الفقر، الثاني التركيز على أشد المجتمعات فقرا ضمن منطقة البرنامج، تصميم الأنشطة التي تستجيب لاحتياجات السكان.

.

[1] Programme de développement des filières agricoles dans les zones montagneuses de la province de Taza , (PDFAZMT) décembre 2010, Fonds international de développement agricole (IFAD), p : 1 – 3.
[2] PDFAZMT (2010) op.cit, p : 10

جدول رقم 37: الجماعات المستفيدة من المشروع والدواوير التي شملتها الدراسة التمهيدية

المجال	الدائرة	الجماعات	الدواوير
الجبال المرتفعة	جرسيف	بركين	بني سميت
		بركين	الزاوية
		بركين	بوحسان
		بركين	بني عبد الله
	تاهلة	بويبلان	تانكرارمت
		بويبلان	تامطروشت
الجبال المتوسطة	واد أمليل	بوشفاعة	أغبال
		بوشفاعة	بوشفاعة
	تاهلة	تازارين	جامع السوق
		باب بودير	أدمام
		باب بودير	سيدي مجبر
		الزرارة	بوعروس
		الصميعة	الولجة
	جرسيف	الصباب	العطشان
		الصباب	تخامين
	جرسيف	رأس القصر	سطح المغاسل
		رأس القصر	لعطف
	تاهلة	مغراوة	تلاجدوت
الأراضي المنخفضة	تازة	باب مرزوقة	الحوانت
		باب مرزوقة	جامع الكبير
		كلدمان	لكراشة
		كلدمان	ولاد علي موسى
	واد أمليل	غياثة الغربية	فرانكة
		بوحلو	أفرج
	تاهلة	آيت سغروشن	بوفكران
		آيت سغروشن	واد المالح
		مطماطة	عين السخون

Source : PROJET DE DÉVELOPPEMENT RURAL DANS LES ZONES MONTAGNEUSES DE LA PROVINCE DE TAZA, (2010)op.cit, p :13

يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في الحد من الفقر بين السكان من خلال نمو وتنويع مصادر الدخل، وقد ركز البرنامج على تنويع الأنشطة الزراعية من خلال التشجيع على المنتجات الزراعية الملائمة للبيئة المحلية، والعمل على تثمين المنتجات المجالية من خلال التجهيز والتعليب والوصول إلى

الأسواق المربحة، ضمان استدامة الاستثمارات من خلال دعم الأنشطة التي تشمل عدة قطاعات لتجاوز معوقات تنمية سلاسل الإنتاج.

تتمثل الفوائد الرئيسية المتوقعة لهذا البرنامج، في زيادة الدخل من بفضل تحسن إنتاجية المحاصيل الزراعية بفضل توسيع مدارات السقي وكذلك تحسن إنتاجية الثروة الحيوانية، وكذلك تنويع مصادر الدخل وتطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة، تحسين البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية وظروف المعيشة، وتخفيض تكاليف التنقل نتيجة تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتعزيز قدرات المنتجين وأصحاب المبادرات الفردية الصغيرة وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية. كما سيعزز البرنامج الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال المشاريع المشتركة التي ستستفيد من قنوات جديدة للترويج والتسويق.

لقد كانت الانطلاقة الفعلية للبرنامج سنة 2010، وتميزت المرحلة الأولى بالقيام بدراسة ميدانية تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، بعد هذه المرحلة تم الانتقال إلى تنزيل مشاريع مخطط المغرب الأخضر المدرجة في إطار البرنامج، والتي تم تمويلها أيضا من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تحدي الألفية الأمريكي. يتميز هذا البرنامج بتعدد هام للشركاء، أبرزهم المديرية الجهوية للفلاحة بتازة والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ووزارة الداخلية. كما تم العمل على تنظيم المستفيدين في إطار جمعيات وتعاونيات متعددة.

جدول رقم 38: الجمعيات والتعاونية الفاعلة في البرنامج على مستوى مجال البحث

جمعية تسدال للتنمية القروية	التعاونية الفلاحية الازدهار لأغراض مختلفة
تعاونية النماء	تعاونية إسفن الفلاحية لتربية الماعز الحلوب
تعاونية الواد البارد لتربية النحل	التعاونية الفلاحية الكرامة لتثمين وتسويق الزعران الحر وتربية الماشية
التعاونية الفلاحية بتمورغوت	التعاونية الفلاحية لتربية النحل بتلاجدوت
التعاونية الفلاحية العناصر	التعاونية الفلاحية الإدريسية ذات الأغراض الفلاحية المختلفة بتسدال
التعاونية الفلاحية عين بشار	الجمعية التنموية لتامطروشت وجمعية النور بوادالسلام

المصدر: البحث الميداني 2017 - 2019

لقد مكن تنظيم السكان في هذه التعاونيات والجمعيات، من تنزيل عدة مشاريع اجتماعية واقتصادية بمختلف الدواوير، ومن بين أبرز هده المشاريع، تهيئة السواقي بدواوير عين الشار، العنصر

وتمورغوت، غراسة الزيتون واللوز بدواوير متعددة من بينها سيدي مجبر، العنصر، الوجيق، تأهيل تربية النحل بدواوير الواد البارد.

صورة رقم 31: تهيئة السواقي بتمورغوت صورة رقم 32: شتائل أشجار اللوز بتامطغوست





المصدر: تصوير شخصي، مارس 2021

رغم الفرص الهامة للتنمية التي أفرزها هذا البرنامج، إلا أن أن مشاريعه التي لازالت مستمرة، تواجه تحديات ومخاطر متعددة، أرزها عدم كفاية الموارد المالية والبشرية، إضافة إلى آثار فترات الجفاف. وتعد أهم التحديات تلك المرتبطة بقدرات المستفيدين ومدى فاعليتهم وانخراطهم في البرنامج، حيث تطرح مشاكل بالجملة تواجه إدارة التعاونيات والجمعيات، إذ أكد معظم المستجوبين على عدم ثقتهم في هذه الهيئات، كما أنها عملها يتخذ طابعا ظرفيا، فبمجرد تنزيل المشاريع تتقلص بشكل ملحوظ الإرادة الجماعية للعمل، فعلى مستوى تربية النحل لم يتم الالتزام بما هو مخطط حسب البرنامج، بل يحاول كل مستفيد الانغلاق على نسفه وتدبير إنتاجه وفق طموحاته وانتظاراته الشخصية، بغض النظر عن التوجيهات التي تطبع مشروع تربية النحل بكل تعاونية. كما أن هذا البرنامج لم يلق إقبالا كبيرا من طرف الفئات الأكثر فقرا، لأنهم غير قادرين على تحمل أعباء ترحيل صناديق النحل.

أما بالنسبة لغراسة الأشجار المثمرة والزيتون، فتطرح مشاكل من نوع آخر، حيث عبر أغلب المستجوبين وخاصة الفقراء منهم عن عدم رضاهم على مشاريع الغراسة، لأنها تتطلب الانتظار لمدة تفوق على الأقل 5 سنوات، من أجل الاستفادة من منتوج الأشجار، في حين أنهم مطالبون بالتخلي عن الرعي الطليق حماية لشتائل الأشجار، وانسجاما مع التوجه العام لبرنامج الأشجار المثمرة. وبالتالي فالأسر الفقيرة المنخرطة في هذه المشاريع، ستكوم أمام حالة من الفقر أشد قسوة مما كانت عليه، هذا بالضبط ما جعل من غراسة الأشجار المثمرة مشروعا غير مغر بالنسبة للفلاحين الأكثر فقرا.

لقد ارتبط ضعف انخراط الفئات الفقيرة في البرنامج، لسببين أساسيين الأول تمت مناقشته، ويتعلق بانتظار مدة طويلة من أجل الإنتاج فضلا عن مشكلة الترحيل التي تتعلق بتربية النحل، أما الثاني فيتجلى في المساهمات المالية للسكان، حيث أكد الكثير من المستجوبين الفقراء، أنهم لم يستفيدوا من هذه المشاريع، لأنهم لا يتوفرون على القيمة المحددة للمساهمة والتي تتعدى أحيانا 500 درهم. وبالتالي يمكن الافتراض أن هذا البرنامج، من المحتمل أن يساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين السكان، لأن الفئة الأكثر استفادة هي الفئات غير الفقيرة أو الأقل فقرا، التي استطاعت أن تساير المشاريع وأن تنخرط بفعالية في التعاونيات الإنتاجية.

2.2. الجماعات المحلية: الحلقة المفقودة في التنمية ومحاربة الفقر

تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات واسعة، تجعلها الإطار الأمثل لإطلاق مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى محاربة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان. تزداد أهمية الجماعات بفضل موقعها بالنسبة للمجال، فهي تمارس سلطة التدبير والتسيير، وبالتالي تعد حلقة وصل لا يمكن تجاوزها بالنسبة لجميع المتدخلين. وبالتالي تعتبر الجماعة المحلية أساس التنمية، وضع يتطلب انخراط الجماعات في جهود التنمية، ومباشرتها لدورها كمنسق بين جميع الأطراف المتدخلة.

إن النظر لواقع الجماعات المحلية المتقاسمة لمجال البحث، يؤكد أن هذه الجماعات هي كأغلب الجماعات القروية المغربية، التي تواجه مشاكل وتحديات يصعب حصرها، حيث أبدى معظم المستجوبين عدم الرضا بل والانزعاج الشديد، على الجمود التنموي الذي تعاني منه الجماعات المحلية، حيث تحولت إلى واجهة إدارية محضة، في غياب تام لأدوارها التنموية، المتمثلة أساسا في تشجيع الاقتصاد المحلي وتطوير التجهيزات وتحسين الخدمات الاجتماعية. لقد ظلت الجماعات المحلية الحلقة المفقودة في سؤال التنمية بالمنطقة، إذ أظهرت المقابلات المتعددة سواء تلك المتعلقة بممثلي الجماعات أو تلك الخاصة بالسكان، اختلالات ومشاكل كثيرة، ولعل أبرزها:

- ✓ تعتبر الانتخابات الأساس الذي يهيكل علاقة المجالس الجماعية بالسكان، علاقة غالبا ما تخضع لمنطق القرابة والمنفعة الخاصة، ويسجل في هذا الصدد تناقض واضح في خطاب السكان، فهم بقدر ما ينتقدون تقصير رؤساء جماعاتهم في تنمية المنطقة، بقدر ما يتقربون منهم لقضاء أغراضهم ومنافعم الخاصة.
- ✓ استغلال المنتخبين الجماعيين للعمل الجمعوي، الذي يمكن اعتباره بمثابة حملة انتخابية مستمرة في الزمن والمكان، إذ يعتبر الخلط بين العمل الحزبي الجماعي والعمل التطوعي الجمعوي أمرا عاديا ومعتادا، مما يجعل من الجمعيات مجرد أداة للدعاية الانتخابية المبكرة.

- ✓ غياب الشفافية والديموقراطية في عمل المجالس الجماعية، التي عادة ما يفتقد أعضاؤها الكفاءة والخبرة العملية، فضلا عن الإشراك الشكلي للسكان الذين يفتقدون القدرة على المشاركة في صنع القرار جراء الانتشار الواسع للأمية.
- ✓ اعتماد بعض التقنيات العملية بطريقة شكلية في الغالب (المخطط الجماعي، تقرير واقع الحال، التشخيص والتخطيط التشاركي، المقاربة التشاركية...). كلها تقنيات تدبير تعتمد غالبا بطريقة شكلية لا تمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة، كما تطرح مشكلة الالتزام التقني والعلمي وحتى الثقافي بها. ولعل الكم الهائل للمشاريع المدرجة في مخططات واقع الحال، والتي لم يتم الالتزام بها يشكل أحد أوجه العجز على الفعل والتدخل والأجرأة.
- ✓ غياب تصور واضح وصريح لمشاركة الجمعيات والشراكة المتكافئة بينهما، وبين والقطاع الخاص والمصالح الخارجية وباقي مختلف الفاعلين في مجال التنمية الاجتماعية، وبالتالي لا يتم تثمين تجربة أجهزة الحكامة وتوزيع اختصاصاتها وأدوارها ونتائجها كما نصت على ذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[1].
- ✓ غياب التكوين والتكوين المستمر للمنتخبين والمنتخبات بما يفيد تدبير الشأن المحلي والحكامة المحلية الجيدة.
- ✓ سيادة تواصل مناسباتي يتعلق بفترة الانتخابات خصوصا، مما يكرس فقدان الثقة بين السكان وممثليهم، إضافة إلى هيمنة خطاب "التنمية مستقبلا"، حيث لا يكف المنتخبون على الترويج لمشاريع وهمية.
- ✓ تركيز المخططات على بعض المشاريع، كتلك المتعلقة بالسياحة ومقاربة النوع، مقابل إهمالها لمشاريع توسيع شبكة الطرق المعبدة وفتح وتهيئة المسالك، التي تعتبر أساس التنمية وفك العزلة وإدماج السكان في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ تفاوتات سنوية لمداخيل الجماعات ترتبط بحصتها من استغلال الغابات، فضلا عن سوء التدبير المالي لميزانية هذه الجماعات وارتفاع مديونيتها، فضلا عن الإفراط في اقتناء سيارات الدفع الرباعي على سبيل المثال.

تجعل هذه التحديات والمشاكل من الجماعات المحلية، طرفا ملاحظا فقط، في انتظار إشراكه من لدن الفرقاء الآخرين المتدخلين بالمجال، وخاصة إدارتي الفلاحة والمياه والغابات. فعلى مستوى الجماعات الثلاث المتقاسمة لمجال البحث، ليس هناك أي مشاريع خاصة بالجماعات ومن ابتكارها، بل

[1] الباهي خالد، الحكامة التشاركية: قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 101، 2011، ص:135.

كل ما أنجز وما ينجز حاليا، من مشاريع تشجيع التنمية ومحاربة الفقر، يعود للهيئات القطاعية والمركزية والدولية.

3.2. النموذج التنموي الجديد: فرص ضبابية للتنمية وإكراهات تمويلية تحول دون تحقيق التغيير:

لقد شكل الخطاب الملكي لعيد العرش سنة 2014، منعطفا حقيقيا لتصور المسار التنموي للمغرب، فبعد عقود من الصمت والحديث عن المنجزات فقط دون استحضار الإخفاقات والتفاوتات المجالية والاجتماعية المتزايدة، والوقع السلبي لبعض الاختيارات الاقتصادية كالخوصصة، جاء الخطاب الملكي كمنطلق لتقييم حصيلة التنمية بالمغرب، ومما جاء في الخطاب: "فقد سبق للبنك الدولي أن أنجز في 2005 و2010 دراستين لقياس الثروة الشاملة لحوالي 120 دولة، من بينها المغرب. وقد تم تصنيف بلادنا في المراتب الأولى على الصعيد الإفريقي، وبفارق كبير عن بعض دول المنطقة. غير أنني بعد الاطلاع على الأرقام والإحصائيات، التي تتضمنها هاتان الدراستان، والتي تبرز تطور ثروة المغرب، أتساءل باستغراب مع المغاربة: أين هي هذه الثروة وهل استفاد منها جميع المغاربة، أم أنها همت بعض الفئات فقط؟ الجواب على هذه الأسئلة لا يتطلب تحليلا عميقا: إذا كان المغرب قد عرف تطورا ملموسا، فإن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين. ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي التفقدية، بعض مظاهر الفقر والهشاشة، وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة"[1].

هكذا فقد كان هذا الخطاب بداية لانتقادات ملكية لاذعة للنموذج التنموي المغربي، حيث أقر الملك في خطاب العرش لسنة 2017 بفشل النموذج التنموي، مؤكدا على الطموحات والأهداف المنتظرة لن تتحقق بدون تغيير العقليات، وبدون توفر الإدارة على أفضل الأطر، وبدون اختيار الأحزاب السياسية لأحسن النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام، وفي غياب روح المسؤولية، والالتزام الوطني. وقد شكل خطاب 2019 حدثا حاسما في موقف رئيس الدولة من النموذج التنموي الموسوم بالفشل، إذ تعهد بإحداث لجنة خاصة بالنموذج التنموي الجديد، وتكتسي هذه اللجنة التي أحدثت خلال نفس السنة، طابعا استشاريا وترتكز مهامها، على رسم ملامح نموذج تنموي متجدد وفق مقاربة تشاركية وشاملة. وقد عملت اللجنة على القيام بتشخيص دقيق للوضع الحالي، بغية رصد الاختلالات التي يجب تصحيحها وتحديد معالم القوة من أجل تعزيز المكتسبات، كما قامت بتشخيص معيقات التنمية وطرحت مجموعة من الاقتراحات التنموية.

[1] مقتطف من نص الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 15 لعيد العرش لسنة 2014.

أكدت اللجنة في تقريرها العام على أن تراخي دينامية التنمية بالمغرب يرتبط بأربعة معيقات أساسية وهي[1]:

- ✓ غياب التناسق بين الرؤية التنموية والسياسات العمومية: ضعف في ترتيب أولويات الاستراتيجيات والبرامج، وعدم مراعاة حدود الموارد والقدرات، إضافة إلى ضعف التنسيق حول المواضيع الأفقية.
- ✓ بطء في التحول البنيوي للاقتصاد: اقتصاد مغلق جزئيا جراء منطق الريع والمصالح وضعف الهوامش لولوج فاعلين جدد مبتكرين وضبط غير كاف.
- ✓ محدودية قدرة القطاع العمومي فيما يخص تصور وتنفيذ السياسات العمومية والخدمات العمومية ذات جودة: تسيير من القمة إلى القاعدة وضعف استشارة المواطنين وإشراك المجالات الترابية، فضلا عن ضعف التتبع والتقييم ومواكبة التنفيذ بناء على أهداف واضحة.
- ✓ الشعور بضعف الحماية وعدم القدرة على التنبؤ الذي يحد من المبادرات: كبح الطاقات بارتباط مع قوانين أقل وضوحا، مصادر محتملة للتعسف، ضعف الثقة في منظومة العدالة، بيروقراطية وطرق تظلم غير فعالة.

انطلاقا من هذه المعيقات ومن الطموحات المنتظرة، عملت اللجنة على صياغة معالم النموذج التنموي الجديد، "ومما تضمنته المحاور الاستراتيجية للتحول، الدعوة إلى تنظيم ترابي متجدد يضع المواطن في صلب السياسات العمومية ويمكن من توزيع أنجع للخدمات العمومية لتصل إلى أصغر وحدة ترابية وهي الدوار، كما اقترحت اللجنة إعادة التفكير في توزيع الخدمات العمومية بالعالم القروي عبر استثمار الدائرة باعتبارها حلقة وصل وسيطة بين الجماعة والإقليم"[2].

كما أكدت اللجنة في تقريرها على ضرورة ملاءمة أدوات التهيئة لخصوصيات المجالات القروية، من خلال السهر على المحافظة على الأراضي الفلاحية الخصبة، وكذلك ضرورة مواكبة وتنمية الفلاحة التضامنية والعائلية بشكل كبير، وقد تم في هذا الصدد استحضار مخطط المغرب الأخضر الذي حقق نتائج مشجعة على مستوى زيادة الإنتاج الفلاحي، والتخفيف من الازدواجية التي يعرفها القطاع الفلاحي بين فلاحة تسويقية وفلاحة معيشية. "أكد التقرير أيضا على التطلع لتحقيق نهضة تربوية، حيث ينتظر تحقيق عدة أهداف في أفق 2035، من أبرزها اكتساب 90% من التلاميذ المتمدرسين الكفايات الأساسية في القراءة والرياضيات عند نهاية التعليم الابتدائي، وإتمام 90% من تلاميذ السلك الابتدائي تعليمهم الإلزامي. وعلى المستوى الصحي يتطلع النموذج التنموي إلى تخفيف نفقات الأسر على

[1] النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام أبريل 2021، ص: 29.
[2] النموذج التنموي الجديد (2021)، ص: 120-121.

الخدمات الصحية، والرفع من أعداد الأطقم الطبية وشبه الطبية، وذلك ببلوغ كثافة للعاملين في مجال الصحة تعادل 4.5 لكل 1000 نسمة في أفق 2035 مقابل 2 لكل 1000 نسمة حاليا، وهو ما يتطلب تكوين 54000 طبيب وأزيد من 100000 ممرض ما بين سنتي 2030 و2035"[1].

رغم أهمية ما جاء به التقرير من قوة اقتراحية، فإن اللجنة المسؤولة عن إعداده واجهت انتقادات عميقة من باحثين وخبراء، فعلى سبيل المثال فقد أكد الخبير الاقتصادي "نجيب أقصبي"[2] أن تشخيص اللجنة لواقع التنمية بالمغرب، غابت عنه الجرأة المطلوبة إذ حافظ التقرير على نفس الطابوهات والخطوط الحمراء، وبالتالي فغياب التشخيص الحقيقي الدقيق، سيؤدي بدون شك إلى حلول سطحية وبالتالي ضياع فرصة التغيير الجذري وتحقيق النموذج التنموي الجديد والمأمول. وفي هذا الصدد يسجل اختلاف واضح للرؤي وتباين بارز للمواقف ويمكن أن نميز بين ثلاثة مواقف أساسية[3]:

- ✓ الموقف الأول: يعد الأكثر تفاؤلا، حيث يرى أن التقرير حمل آفاقا جديدة من شأنها إحداث تغييرات جذرية في البنية التنموية بالمغرب في أفق 2035.
- ✓ الموقف الثاني: يرى أن تقرير النموذج التنموي الجديد لا يختلف عن التقارير السابقة ولا يحمل أي جديد وفي نظرهم تقرير فضفاض يفتقد إلى الجرأة رغم أن الملك طلب من معديه أن يسموا الأشياء بمسمياتها لكن التقرير جاء مخيبا للآمال واحتفظ بأسراره، لم يكشف بوضوح عن مثبطات التنمية بالبلاد وفضل استعمال لغة الخشب بدل تقديم معطيات ملموسة وحلول واقعية لتجاوز وضعية التخلف الراهنة.
- ✓ الموقف الثالث: يعتبر موقف وسط المنزلة بين المنزلتين يرى أصحابه أن التقرير جاء بأفكار جديدة من شأنها إعطاء نفس جديد للتنمية لكنهم في الوقت نفسه يسجلون تقصير التقرير في الوقوف عند إخفاقات سياسات التنمية خلال العقود الأخيرة، وكيفية تجاوز العقبات المحتمل ظهورها على امتداد فترة تنفيذ مضامينه.

يبرز أيضا انطلاقا من تقارير النموذج التنموي الجديد، عدم التركيز بالشكل المطلوب على الفوارق المجالية القوية، التي ستجعل بلا شك المجالات الجبلية الهامشية خصوصا وفي مقدمتها مجال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، غير قادرة على مسايرة متطلبات هذا النموذج الجديد جراء ثقل المشاكل المتراكمة والمعقدة. كما تجب الإشارة إلى مفارقة هامة، تتمثل في تجاهل التقرير لمشكلة

[1] مجموع المذكرات الموضوعاتية والمشاريع المقترحة في إطار النموذج التنموي الجديد، الملحق رقم 2، أبريل 2021، ص: 78.
[2] أقصبي نجيب، اليوم الدراسي الأول حول النموذج التنموي الجديد في موضوع: هل يقدم النموذج التنموي الجديد إجابات حقيقية لمشاكل الاقتصاد المغربي؟ مركز الأبحاث والدراسات الجغرافية، 16 يونيو 2021 (عن بعد).
[3] لزعر امحمد، اليوم الدراسي الأول حول النموذج التنموي الجديد (16 يونيو 2021).

الأرض بالمناطق الجبلية خصوصا، فكيف يمكن الحديث عن تنمية الفلاحة التضامنية والعائلية دون حلول جذرية ومرضية لمسألة الأرض.

انطلاقا مما سبق يبدو واضحا أن تقارير النموذج التنموي الجديد شكل في الكثير من مقترحاته تعزيزا لما قدمته تقارير إعداد التراب الوطني، وبمقابل ذلك فقد تضمن التقرير مقترحات طموحة خصوصا تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والتجهيزات، رغم التحديات التي تتعلق بتمويل البرامج التنموية، في ظل ظروف وطنية ودولية متقلبة. فعلى المستوى الوطني يتأثر المغرب بشدة من آثار تعاقب سنوات الجفاف، التي تتطلب استثمارات ضخمة لدعم القطاع الفلاحي والحفاظ على مستوى مقبول للأسعار، وبالتالي يطرح احتمال كبير لتعثر هذه البرامج، الذي سيزداد بلا شك في ظل المستجدات الدولية، خاصة ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب جراء بعض الأحداث الطارئة، كالحرب الأوكرانية الحالية التي أرخت بظلال الأزمة على ميزانية المغرب لسنة 2022، ووضعت طموحات المغاربة في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية موضع شك.

خاتمة الفصل:

تتعدد مظاهر الحرمان التي يعيشها سكان الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، ولعل الحرمان من التغذية الكافية خلال الموسم البارد، ومن التعلم ومن العلاج، أقسى مظاهر الحرمان، التي دفعت السكان إلى ابتكار استراتيجيات متعددة لمواجهة الفقر والتكيف مع واقعه، حيث تعد الهجرة أبرز هذه الاستراتيجيات، إذ تعتبر الحل الأمثل بالنسبة للسكان لمواجهة الفقر والعزلة. نجد أيضا أشكالا أخرى للتكيف كتنويع مصادر الدخل بممارسة أنشطة موسمية، كتجارة الأسواق وجمع الأعشاب وبيها ورفع التظلمات للسلطة المحلية.

يعتبر تجذر واقع الفقر والعزلة بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، نتيجة حتمية لما عرفته المنطقة من تهميش طويل، إذ لازال يشكل إرثا يصعب التخلص منه. إلا أنه انطلاقا من العقد الماضي، ستعرف المنطقة الإشارات الأولى للاهتمام بالمنطقة، من خلال تدخلات تهدف لفك العزلة وتسريع التنمية ومحاربة الفقر، وقد كانت إدارة المياه والغابات، إلى جانب شركائها الدوليين سباقة للتدخل بمنتزه تازكا خصوصا، الذي يضم الكثير من دواوير الوحدة المنفتحة.

أما على مستوى الوحدة الهامشية فظلت غائبة عن تدخلات التنمية، إلى غاية سنة 2010 حيث ستظهر البوادر الأولى للاهتمام بها، مع برنامج تنمية القطاعات الفلاحية بالمناطق الجبلية بإقليم تازة، يدخل هذا البرنامج في إطار مخطط المغرب الأخضر وهو بشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي قدما قرضا بهذا الخصوص. لكن رغم أهمية هذا البرنامج فإنه يواجه مشاكل تنظيمية وتمويلية كثيرة، فضلا عن ضعف استفادة الأسر الأكثر فقرا، التي ترى في غراسة الأشجار المثمرة خطوة غير محفزة لأنها ستكون على حساب تربية الماشية، كما أن إنتاجية الأشجار تتطلب الانتظار لفترة طويلة.

خاتمة القسم:

يعيش سكان الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط أبعادا متعددة من الفقر والحرمان. يتمثل البعد الأول في العزلة، التي تتباين حسب الوحدات السوسيومجالية، حيث نجد نوعا من التدرج في مستويات الولوجية يقابله بلا شك تدرج في مستويات العزلة، وتعد الوحدة الهامشية الأكثر عزلة، حيث ترتبط أغلب الدواوير بممرات فقط، ما يعرضها لعزلة دائمة، أما بالنسبة لدواوير الوحدة الانتقالية فترتبط بشبكة من المسالك ما يعرضها لعزلة موسمية خلال فصل الشتاء، بينما تتميز الوحدة المنفتحة بولوجية متوسطة بفضل الطرق المعبدة.

أما بالنسبة لمتغيري السكن والتغذية، فتسجل نفس المفارقات، فعلى مستوى السكن والتجهيزات يلاحظ هيمنة السكن الهش والتجهيزات البسيطة بالوحدة الهامشية، على عكس الوحدة الانتقالية والمنفتحة، حيث ينتشر السكن الصلب أو المزدوج بشكل واسع. وبالنسبة للمرافق هي الأخرى تسير في نفس الاتجاه، حيث يعاني سكان الوحدة الهامشية من أقسى صور الفقر، إذ لا تتوفر نسبة معينة حتى على المراحيض مثلا. يتباين كذلك النظام الغذائي، الذي يعد أكثر تنوعا وتجددا بالمجالين الانتقالي والمنفتح على عكس المجال الهامشي، حيث يحضر الدقيق المدعم كعلامة بارزة على فقر سكان هذا المجال.

وعلى مستوى الخدمات الصحة فتتميز بضعف شديد، رغم الانخراط الكبير في نظام المساعدة الطبية "راميد"، فالسكان يجدون صعوبات هامة في الولوج للعلاج، خصوصا سكان المجال الهامشي، الذي يعد نقل المرضى أبرز أشكال معاناتهم، ولعل التنظيم السنوي للقوافل الطبية أصدق دليل على ما تعانيه المنطقة من عجز في الخدمات الصحية. أما بالنسبة للتعليم فتسجل نفس المفارقات أيضا، فرص متميزة لأطفال المجال المفتح، وفرص مقبولة بالنسبة لأطفال المجال الانتقالي، وفرص قاسية لأطفال المجال الهامشي، الذي يعاني من نسب مرتفعة للهدر المدرسي.

تبرز شدة الفقر وتفاوتاته أيضا من خلال نفقات الأسر التي تتباين حسب المجال والزمن، وتستحوذ النفقات الغذائية على الإنفاق الأسري خصوصا بالمجال الهامشي. الذي يعاني سكانه من مظاهر شتى للحرمان، أكثر بكثير من تلك المميزة للمجال المنفتح والانتقالي. ويعتبر الحرمان من التغذية الجيدة على مدار السنة، ومن الخدمات الاجتماعية، وكذلك من التعلم ومن العلاج، أقسى مظاهر الحرمان، التي دفعت السكان إلى ابتكار استراتيجيات متعددة لمواجهة الفقر والتكيف مع واقعه، أبرزها الهجرة التي تعتبر الحل الأمثل بالنسبة للسكان لمواجهة الفقر والعزلة، كما نجد أشكالا أخرى للتكيف كتنويع مصادر الدخل بممارسة أنشطة موسمية، كتجارة الأسواق وجمع الأعشاب وبيها ورفع التظلمات للسلطة المحلية.

لقد كان تجذر واقع الفقر والعزلة بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، نتيجة حتمية لما عرفته المنطقة من تهميش انطلق من فترة الاستعمار ولازال مستمرا إلى الفترة الحالية، إذ تحول لإرث متراكم يصعب التخلص منه. إلا أنه انطلاقا من العقد الماضي، عرفت المنطقة الإرهاصات الأولى للتدخل الهادف لفك العزلة وتسريع التنمية ومحاربة الفقر، وكان ذلك بداية على يد إدارة المياه والغابات، وشركائها الدوليين حيث ركز التدخل على منتزه تازكا، الذي يضم الكثير من دواوير الوحدة المنفتحة.

أما الوحدة الهامشية خصوصا فقد ظلت في معزل عن أي تغيير، إلى حدود سنة 2010 حيث ستظهر البوادر الأولى للاهتمام بالمنطقة، ويتعلق الأمر ببرنامج تنمية القطاعات الفلاحية بالمناطق الجبلية بإقليم تازة، برنامج يدخل في إطار مخطط المغرب الأخضر وبشراكة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي قدم قرضا بهذا الخصوص. إلا أنه رغم أهمية هذا البرنامج فإنه يواجه تحديات هامة تنظيمية وتمويلية، والأكثر هو مشكلة ضعف استفادة الأسر الأكثر فقرا.

خاتمة عامة:

شهدت دراسة الفقر سواء على المستوى الوطني أو الدولي تطورا ملحوظا، حيث تم تجاوز الاقتصار على البعد النقدي للفقر أي فقر الدخل إلى دمج أبعاد متعددة تعرف بتأثيرها القوي على الحياة اليومية للأسر.

لقد بينت هذه الدراسة خصوصية الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، باعتباره مجالا هامشيا يعيش وضعا مغايرا تماما لما تعيشه المجالات الهضبية والسهلية القروية بالمغرب، ولعل هيمنة الزراعة المعيشية واستمرارية العزلة الدائمة لبعض الدواوير والنقص الشديد في الخدمات، تعد الأبعاد الأساسية للفقر، التي تظهر الاختلاف بين الوحدات التضاريسية. هذا ما يؤكد نجاعة المقاربة الجغرافية في دراسة الفقر، والتي ترتكز على البعد المجالي كمحدد أول للتفاوت والفقر، الذي يختلف بدوره حسب المقياس المعتمد في كل دراسة، فعلي سبيل المثال فقد أثبت تقسيم مجال البحث إلى وحدات سوسيومجالية نجاعته، لأنه مكن من رصد تفاوتات عميقة بين الوحدات وكذلك من تحديد أكثر الدواوير فقرا والتي صنفت ضمن الوحدة السوسيومجالية الهامشية.

لقد مكن هذا البحث من رصد مظاهر وأبعاد الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، والتي يمكن اختزالها في أربعة عناصر أساسية وهي:

- ✓ ظروف طبيعية قاسية تكرس التهميش والفقر: تسود بمجال البحث ظروف طبيعية صعبة، تعد السبب الأساسي لاستمرارية التهميش والفقر منذ عقود طويلة، خصوصا بمنطقة مغراوة بويبلان، أي الوحدة السوسيومجالية الهامشية، حيث تسود ارتفاعات وانحدارات قوية، إلى جانب استقبال المنطقة كميات هائلة من الثلوج ترافقها موجات برد شديدة. تؤثر هذه العوامل على الأنشطة الفلاحية بشكل ملحوظ، فمن جهة نجد ضيقا شديدا للأراضي الصالحة للزراعة، مع تباينات بين الوحدات السوسيومجالية الثلاث طبعا. فعلى مستوى الأراضي البورية فهي تنتشر في الغالب بسفوح منحدرة ذات ترب فقيرة، وبالنسبة للمسقية فتنتشر على شكل جيوب زراعية بمنخفضات ضيقة جدا. انعكس ضيق الأراضي على طبيعة الملكية حيث تغلب ملكية مجهرية ومتفرقة. ومن جهة ثانية يطرح مشكل الوضعية القانونية لهذا الأراضي، حيث يغلب عليها الملك العرفي الذي يعيق استفادة الفلاحين من القروض أو مختلف أشكال الدعم الفلاحي، وتعد أراضي الوحدة الهامشية الأكثر فقرا من حيث الإنتاجية بالمجال.
- ✓ هيمنة زراعة معيشية تحقق اكتفاء ذاتيا موسميا للأسر: لقد ظلت الأنشطة الفلاحية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، على هامش التحولات التي عرفتها الفلاحة المغربية عموما، إذ حافظ المجال على الزراعة المعيشية وما يميزها من نمط إنتاجي تقليدي موروث. ويتميز مجال البحث

بإنتاج زراعي متنوع، يراهن على تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر. إلا أن هذا الإنتاج يتباين بين الوحدات السوسيومجالية، فإذا كانت الوحدة المنفتحة والانتقالية، تحققان فائضا لا بأس به يوجه للتسويق محليا، فإن الوحدة الهامشية بالكاد تحقق اكتفاءها الذاتي من بعض المنتجات. تساهم الزراعة المعيشية في التخفيف الموسمي من أعباء الإنفاق الغذائي لدى الأسر التي تمتلك الأراضي المسقية، وبالتالي تساهم في إخراج الكثير من الأسر من دائرة الفقر الموسمي خلال موسم الوفرة الذي يغطي فصلي الربيع والصيف، كحالة الكثير من الدواوير التي توجد بالوحدة المنفتحة "القلعة، العنصر، أدمام"، حيث يوجه الإنتاج الزراعي لسد حاجيات الأسر.

- ✓ مساهمة بارزة لتربية الماشية وتربية النحل في مداخيل الأسر: تستمد تربية الماشية أهميتها من طبيعة جبال الأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، التي يمكن تصنيفها ضمن الجبال الرعوية، خصوصا منطقة بويبلان التي لازالت تعتبر منطقة رعوية بامتياز. رغم أهمية النشاط الرعوي الذي يشكل أساس عيش أغلب الأسر، يسجل تباين واضح لحضوره بين الوحدات السوسيومجالية. وتعد الوحدة الهامشية كمجال شبه متخصص في تربية الماشية وتربية النحل، في ظل الضعف الشديد للأنشطة الزراعية، فرغم التكلفة السنوية الباهظة للأعلاف، يظل هذا النشاط المصدر الأول لعيش الأسر، كما تتميز تربية النحل بإقبال متزايد حيث أصبحت دعامة أساسية للدخل رغم ما تواجهه من مشاكل إنتاجية وتسويقية. أما بالنسبة للوحدة المنفتحة والانتقالية، فهما على عكس ذلك تماما، حيث تعيش تربية الماشية، مرحلة انتقالية واضحة، من الرعي الطليق إلى التربية العصرية المرتبطة بالتسمين الموسمي، الذي يحقق بدوره أرباحا جيدة بالوحدة الانتقالية خصوصا، التي تستفيد مما تنتجه من أعلاف، وبالنسبة لتربية النحل فتعد الوحدة المنفتحة الأقل إقبالا عليه، ويرجع ذلك إلى توفر بدائل للدخل.

✓ حضور متباين ومتفاوت لمصادر الدخل غير الفلاحية: تتميز الوحدتان المنفتحة والانتقالية، بأهمية المداخيل غير الفلاحية، ويسجل هنا تباين واضح بين آيت وراين من جهة التي تستفيد من مداخيل شهرية قارة ترتبط بالجندية، ومداخيل شبه قارة ترتبط بالهجرة الموسمية خلال الفترة الباردة، وغياثة من جهة ثانية التي تستفيد هي الأخرى من مداخيل شهرية شبه قارة ترتبط بالهجرة المؤقتة والموسمية. أما بالنسبة للمياومة فحضورها يرتبط ببعض الفترات الإنتاجية، كموسم الحصاد وموسم جني الزيتون وبالتالي تظل مساهمتها محدودة، نفس الملاحظة تطبع باقي الأنشطة غير الفلاحية من تجارة وخدمات وسياحة، حيث تقتصر ممارستها في الغالب على أسر غير فقيرة، تستثمر ما راكمته من مدخرات في هذه الأنشطة. أما بالنسبة للمجال الهامشي فتستفيد الأسر كذلك من المداخيل شبه الشهرية المرتبطة بالجندية والهجرة، لكن بشكل أقل إذا ما قارناها بتلك التي

تتحقق بالمجال المنفتح خصوصا، أما بالنسبة لباقي الأنشطة غير الفلاحية فحضورها محدود جدا يخص فقط بعض الأسر غير الفقيرة كذلك.

✓ هيمنة الإنفاق الغذائي على نفقات معظم الأسر: لقد بين رصد نفقات الأسر تفاوتا واضحا بين دواوير الوحدة الهامشية من جهة حيث تستحوذ التغذية والأعلاف على الإنفاق الأسري، ودواوير الوحدتين المنفتحة والانتقالية من جهة ثانية، حيث ينفتح الإنفاق الأسري على جوانب متعددة، كالتعليم الثانوي والجامعي للأبناء وتجهيز المنزل، وتجب الإشارة إلى أن هذه التفاوتات لا تخص فقط الوحدات المجالية، بل تشمل كذلك كل دوار رغم التشابه العام الذي يميز أوضاع الأسر. يسجل كذلك التفاوت حسب فترتين بارزتين، الأولى تتمثل في الفترة الباردة وهي فترة القلة حيث يتراجع الإنفاق الأسري عموما، والثانية تتمثل في الفترة الدافئة حيث يتحسن الإنفاق بفضل المداخيل التي توفرها تربية الماشية خصوصا، فضلا عن مداخيل الأنشطة الزراعية رغم محدوديتها، وبالتالي فتحليل واقع الفقر يجب أن يستند إلى هذا المتغير الزمني الأساسي، الذي يميز المجالات المعزولة التي لازالت تحافظ على أنشطتها التقليدية في ظل غياب أنشطة بديلة مشجعة للعمل المأجور، دون أن ننسى أثر الصدمات والأزمات على الإنفاق كجائحة كورونا، حيث أدت إجراءات الطوارئ إلى حرمان السكان من تسويق منتجاتهم وخصوصا رؤوس الماشية، ما أحدث أزمة حقيقية.

✓ تفاوت الولوجية علامة بارزة لتفاوت العزلة والفقر: تتباين الولوجية حسب الوحدات السوسيومجالية الثلاث، حيث نجد نوعا من التدرج في مستويات الولوجية يقابله بلا شك تدرج في مستويات العزلة، وتعد الوحدة الهامشية الأكثر عزلة، حيث ترتبط أغلب الدواوير بممرات فقط، ما يعرضها لعزلة دائمة، أما بالنسبة لدواوير الوحدة الانتقالية فترتبط بشبكة من المسالك وبالتالي تواجه عزلة موسمية مؤقتة تشمل فصل الشتاء، بينما تتميز الوحدة المنفتحة بولوجية متوسطة بفضل الطرق المعبدة التي تبعدها عن مشكلة العزلة. ولا شك أن ضعف الولوجية للدواوير، تنتج مشاكل اجتماعية بالجملة أبرزها صعوبة التنقلات اليومية، ما يضطر السكان خصوصا بالدواوير الهامشية، إلى الاقتصار على التنقل الأسبوعي المرتبط بالأسواق.

✓ أبعاد متعددة تؤكد تجذر الفقر: إن النظر لواقع التجهيزات والخدمات الاجتماعية بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، يؤكد أن المنطقة تصنف ضمن أكثر المناطق القروية فقرا بالمغرب، نظرا لمظاهر الحرمان المتعددة التي يعاني منها السكان، ولعل أول هذه المظاهر، الولوج للخدمات الصحية، حيث يواجه السكان صعوبة شديدة في الاستفادة من العلاج وما يزيد من قساوة هذه المشكلة هو مشاكل التنقل نحو المراكز الصحية ونحو المستشفى الإقليمي بتازة. يشكل التعليم كذلك مظهرا أساسيا للحرمان كذلك، نظرا لما تواجهه الأسر من مشاكل في استمرارية تعلم الأبناء،

فالحرمان من الغلاف الزمني اليومي جراء العمل بالأقسام المدمجة، ينتج قدرات لغوية ومعرفية ومهارية ضعيفة لدى أغلب التلاميذ، تشكل أحد أبرز أسباب الهدر المدرسي الذي يزداد احتماله أمام المشاكل المادية التي تواجه الأسر. وتسجل هنا نفس المفارقة حيث يستفيد سكان المجال المنفتح من فرص مقبولة للعلاج وتعلم الأبناء، ارتباطا بموقع الدواوير المطل على الطريق الوطنية رقم 29 وكذلك لتمتع أغلب الأسر وخصوصا الوراينية بمداخيل متنوعة، تعزز الإنفاق غير الغذائي، كالإنفاق على العلاج وتعليم الأبناء، وكذلك إصلاح السكن وتجهيزه، على عكس سكان المجال الهامشي الذين يواجهون مشاكل صعبة في استفادتهم من الخدمات الصحية وكذلك في تعلم أبنائهم الذين لا يتجاوزون في الغالب المستوى الإعدادي، أما على مستوى السكن وتجهيزاته فيحافظ هذا المجال على السكن الهش الموروث، كما يكثر السكن المهجور الذي يؤكد على النزوح السكاني القوي.

✓ استراتيجيات متعددة لمواجهة الفقر لكنها تظل غير كافية أمام تطور الظاهرة: إن واقع الفقر بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، دفع السكان إلى ابتكار استراتيجيات متعددة لمواجهة الفقر، أبرزها العمل على تنويع مصادر الدخل والتقليل من النفقات، إلى جانب الهجرة التي تعتبر الحل الجذري لمواجهة الأبعاد المتعددة للفقر. أما بالنسبة لاستراتيجيات الدولة، فقد سجلت غيابا طويلا أنتج تفاقما لواقع الفقر والعزلة بالأطلس المتوسط الشمالي الأوسط، إلا أنه انطلاقا من العقد الماضي، ستعرف المنطقة الإرهاصات الأولى للتدخل الهادف لفك العزلة وتشجيع التنمية ومحاربة الفقر، وكان ذلك بداية على يد إدارة المياه والغابات، وشركائها الدوليين، وفي سنة 2010 سيبرز برنامج تنمية القطاعات الفلاحية بالمناطق الجبلية بإقليم تازة، الذي سيغطي مناطق واسعة، ويندرج هذا البرنامج في إطار مخطط المغرب الأخضر. إلا أنه رغم أهمية هذا البرنامج فإنه يواجه تحديات هامة تنظيمية وتمويلية، والأكثر هو مشكلة ضعف استفادة الأسر الأكثر فقرا. ويطرح حاليا رهان أساسي يتمثل في مكانة المناطق الجبلية الأكثر فقرا ضمن المشروع التنموي الجديد، الذي يعتبر أرضية للعمل نظرا لمقترحاته الجادة، على رأسها مشروع الحماية الاجتماعية الذي يراهن عليه، لتعزيز المساواة والحد من الفوارق الاجتماعية.

يتطلب النجاح المبدئي للنموذج التنموي الجديد، معالجة الكثير من المشاكل المعيقة للتنمية، ولعل أبرزها مشكلة الأرض ومشكلة فعالية البرامج التنموية واستمراريتها فضلا عما يتخبط فيه العمل الجماعي من مشاكل لا حصر لها، وعلى ما يبدو أن استمرارية هذه التحديات التي يصعب التخلص النهائي منها، ستساهم بلا شك في كبح التغيير المأمول نحو تسريع وتيرة التنمية ومحاربة الفقر بالمنطقة.